



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله-

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ



رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
موسومة بـ:

الصحراء الجزائرية في إستراتيجية الثورة التحريرية

1954 – 1962م

تحت إشراف الأستاذ:
أ. د. يحيى جمال

من إعداد الطالب:
برمكي محمد

لجنة المناقشة:

- أ.د. لزهة بديدة.....رئيسا.
- أ.د. جمال يحيى.....مشرفا ومقررا.
- د. محمد بلقاسم.....عضوا مناقشا.
- د. محمد لحسن از غيدي.....عضوا مناقشا.
- أ.د. عبد الله مقلاتي.....عضوا مناقشا.....جامعة المسيلة.
- أ.د. عمر بوضربة.....عضوا مناقشا.....جامعة المسيلة.

السنة الجامعية 2018/2019م



شكر

أبدأ أولاً بالشكر والحمد لله العلي القدير، على عونه بالصبر والإرادة لإتمام هذا العمل، والوصول إلى تحقيق هذا الهدف.

لم يكن لهذا العمل المتواضع أن ينتهي، بدون عون وتشجيع الكثيرين. أبدأ بتقديم تشكراتي الخاصة للأستاذ المشرف الدكتور يحيى جمال، على توجيهاته ونصائحه، وكل الملاحظات القيمة التي قدمها طوال إعداد هذه المذكرة رغم كثرة انشغالاته واهتماماته، فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء وأطال عمره وأبقاه للعلم والجامعة الجزائرية ذخراً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الكريم : "بنعمية عبد المجيد" على دعمه واهتمامه المتواصل. والذي شجعتني على المثابرة والعمل وكان حريصاً على تذكيري بضرورة إنهاء هذه الأطروحة.

أتقدم بتشكراتي إلى الأساتذة المحترمين: "بوعريوة عبد المالك"، "مقلاتي عبد الله"، "الخي عبد الله" "بن دارة محمد" على نصائحهم ودعمهم لي خلال هذه الأطروحة بالمصادر والمراجع والوثائق الأرشيفية فلهم مني جزيل الشكر.

تشكراتي الحارة إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى تكرمهم بالاطلاع على هذه الأطروحة قراءة ونقداً وتوجيهها، مع التزامي المسبق بالآخذ بتوجيهاتهم ونصائحهم وما يطلبونه من تصحيحات وتعديلات في هذه الدراسة.

شكر موصول إلى العاملين في مكاتب ودور الأرشيف الوطنية، نخص بالذكر منهم موظفي الأرشيف الولائي ببشار، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

تشكراتي إلى زملائي الأساتذة بجامعة المسيلة.

تشكراتي إلى زملائي الأساتذة بقسم العلوم الإنسانية في جامعة آدرار.

تشكراتي إلى زملائي في جامعة بشار.

إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد، في إتمام هذا العمل، أقول لهم: لكم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

برمكي محمد

قائمة المختصرات:

- A.F.P : Agence France Presse.
- A.U.F: Assemblée de l'Union Française.
- A.W.B : Archives Wilaya Bechar.
- A.W.O : Archives Wilaya d'Oran.
- C.C.I : Centre de Coordination Interarmées.
- C.E.M.O : le Centre d'Expérimentations Militaires Oasis.
- C.F.P.A : Compagnie Française du Pétrol d'Algérie.
- C.I.E.E.S : Centre Interarmes d'Essais d'Engins Spéciaux.
- C.M.T.H : Compagnie Méhariste Tidikelt Hoggar.
- C.M.T : la Compagnie Méhariste de Touat.
- C.N.A : Centre National des Archives.
- C.P.A : Compagnie Pétrol Algérie.
- C.S.E.M: Centre Saharien d'Expérimentations Militaires.
- C-N-R-A : le Conseil National de la révolution Algérienne.
- S.H.A.T: Service Historique De La défense, E-M de L'armée de Terre (château de Vincennes) Paris.France
- M.S.D.O : Ministère du Sahara, Département des Oasis

مقدمة

يُلاحظ الباحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر كثرة وتنوع الدراسات والبحوث التي تحاول الإلمام بهذا المجال، ولكن تلك الدراسات لا يمكنها أن تجمع شتات الجوانب المتعددة لتاريخ الجزائر عموما وتاريخ الثورة الجزائرية بصفة خاصة، وذلك لوجود مواضيع عديدة لا تزال بكرة لم تخضع إلى الدراسة المعمقة لسبب أو لآخر، وهو ما يفتح آفاقا واسعة وجديدة أمام الباحثين.

وبالرغم من المحاولات الجادة للباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية، والتي تجلت في عدد من الكتابات الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بشيء من التبصر والتمعن، فإن تاريخ الثورة لا زال يحتاج في العديد من جوانبه إلى الدراسة والتتقيب، ومن ضمن هذه الجوانب موضوع " الصحراء الجزائرية في إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954 - 1962"، والذي يكتسي بدوره أهمية كبيرة باعتبار إن إستراتيجية الثورة الجزائرية هي التي وضعت حدا للأطماع الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في كل المجالات سواء السياسية منها أو الاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية.

1) التعريف بالموضوع:

حظيت الصحراء الجزائرية بمكانة مهمة في الثورة التحريرية لا تقل شأنًا عن مكانتها في مرحلة المقاومة الشعبية، وقد شكلت باستمرار ملاذا للثوار وقاعدة خلفية ومرتكزا حيويا في مواجهة الاحتلال الفرنسي، وتأكد ذلك خلال مشاركتها الفعالة في تفجير الثورة التحريرية ليلة الفاتح نوفمبر 1954، مثلما هو الحال بالنسبة لمنطقة الساورة ووادي سوف، وما لبث أن نشر رجال الثورة النظام، وامتدت رقعة الثورة لتشمل مناطق أقصى الصحراء مع نهاية 1956 حيث أنشأت الولاية السادسة وفتحت في عام 1957 جبهات واسعة في شرق وغرب الجنوب الجزائري ضاهت الجبهات الموجودة في المناطق الشمالية قوة وامتدادا مثل جبهات: قورارة وبشار وعين الصفراء وبسكرة ووادي سوف والاهقار....

وشكلت هذه الجبهات الكفاحية تهديدا حقيقيا للإدارة الفرنسية، وأمام ذلك خطت فرنسا للحفاظ على الصحراء بكل السبل الممكنة خاصة بعد اكتشاف البترول وتزايد

الأهمية الإستراتيجية للصحراء إقليميا ودوليا، وقامت سياسة الجنرال ديغول على فصل الصحراء واستثمارها في بناء العظمة الفرنسية التي كان يحلم بها. لكن الثورة الجزائرية بعقيدتها الثورية وقواها المحلية استطاعت أن تواجه المخططات الفرنسية وسياستها في فصل الصحراء، وذلك وفق إستراتيجية مدروسة قامت على أساس المجابهة العسكرية في الميدان وإرساء النظام السياسي المحكم في كافة المناطق المساعدة، ومواجهة الدعاية الإستعمارية والتأكيد على مبدأي وحدة السيادة والوطن، وهكذا أفسح المجال لسكان تلك المناطق النائية لمشاركة أبناء وطنهم شرف الجهاد والكفاح التحريري، فعبروا بشجاعتهم والتحامهم عن ارتباطهم الأبدي بالوطن الجزائري، ومشاركتهم الفعالة في ملاحمه النضالية .

(2) بواعث اختيار الموضوع:

ولأن تاريخ مناطق الجنوب طاله التهميش والنسيان، وهو ما يزال إلى اليوم ماثرا جدل ومزادات، رأينا أن نخصص له دراسة مستقلة تستعرض إستراتيجية الثورة ونشاطها السياسي والعسكري في الصحراء، فضلا عن عوامل أخرى شجعتنا على اختيار الموضوع نذكر:

أولاً: أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من تاريخ الثورة التحريرية في هذه المناطق المغمورة، إذ نهضت المناطق الصحراوية بدور لا يستهان به في إستراتيجية الثورة الجزائرية.

ثانياً: قلة الدراسات الجادة التي تناولت هذا الموضوع، إذ لا يزال بعض المؤرخين وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال الجزائر، يعتبرون أن البحث في تاريخ هذه المناطق النائية والمعزولة يعد مجازفة غير محمودة العواقب، والحقيقة التي نقف أمامها اليوم هي أن مصادر البحث أصبحت متاحة خاصة منها الأرشيف والشهادات.

ثالثاً: جدلية الأسئلة التي يطرحها موضوع الثورة ونشاطها في مناطق الجنوب الصحراوي خاصة وإن الميدان والإستراتيجية كانا مختلفين من مناطق الشمال التي تركزت فيها جبهات الثورة العسكرية لأسباب موضوعية، وقد عززت مخططات فرنسا سياسة عزل

الصحراء، وأوحت عزلة المنطقة للكثيرين أنها كانت معزولة عن المساهمة في ملحمة الثورة التحريرية.

رابعاً: ان توفر المكتبة الجزائرية على عدد هائل من الدراسات والمؤلفات التي انتجتها الاقلام الفرنسية على وجه الخصوص، لا يمثل في أي حال من الأحوال مسوغاً للاكتفاء بها واعتبارها مراجع موثوقاً بها، بقدر ما يجب ان يتم النظر اليها على انها محفز لانتاج بدائل او نظائر لها من منظور مختلف عنها، ولا يقصد من هذا الانقاص من قيمتها العلمية والتاريخية بشكل مطلق وانما توضيح ان أغلبها يتضمن قراءات غير موضوعية لتاريخ الثورة وتمت صياغتها بصورة تضيي سلبية شبه مطلقة على ذلك التاريخ من خلال التوظيف المكثف لمصطلحات التاريخ الاستعماري بشكل معلن تارة ومستترا تارة اخرى.

خامساً: الوقوف على مدى نجاح الاستعمار الفرنسي في مشاريعه، خصوصاً سياسة الفصل التي تبناها الجنرال ديغول، بتوريطه للدول المحيطة للصحراء الجزائرية واطهارها كطرف ثالث في الصراع حول الصحراء وذلك كله بهدف عزل الصحراء وفق استراتيجية اتبعتها فرنسا الاستعمارية، ومعرفة مدى مشاركة الدول المحيطة بهذه الارض التي تمثل ثلاث ارباع مساحة الجزائر في المخططات الاستعمارية خاصة المغربية منها والتي كانت ترمي الى بعث احلامها التاريخية بهذه الاراضي التي رأت فيها مجالا حيويًا لها يربطها بماضيها خاصة الدولة المغربية.

(3) إشكالية البحث:

بالرغم من مواكبة مناطق الصحراء لمسيرة الثورة التحريرية سياسياً وعسكرياً إلا ان سجل الكفاح التحرري في مناطق الصحراء المتباعدة ما يزال يكتنفه الغموض وهو محل تأويلات مغرضة وذلك دون الاخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة وطابع معاركها الذي يغلب عليه الجانب السياسي، وكذا أهميتها الإستراتيجية في سياسة الادارة الفرنسية والثورة الجزائرية، وقد خطت فرنسا بالأمس لفصل الصحراء، وتخطوا بعض الدراسات النهج ذاته في تهميش دور الصحراء الجزائرية وتغييبها عن الإستراتيجية العامة التي أرستها الثورة الجزائرية، بل ان بعض الدراسات تدرس تاريخ الثورة بعيداً عن مجال الصحراء الحيويين وذلك على الرغم من الأهمية التي كانت تتمتع بها، ونموذج الجبهة

- الجنوبية المالية النيجيرية، والجبهة الليبية الجزائرية خير مثال على ذلك، ونحاول في هذه الأطروحة الموسومة بـ " الصحراء الجزائرية في إستراتيجية الثورة التحريرية 1954-1962" طرح جملة من الاسئلة تعالج محور إشكالية البحث وهي:
- ما حجم المكانة الإستراتيجية التي احتلتها الصحراء سواء في المخططات الفرنسية او تصور الثورة الجزائرية؟
 - ما هي أهم أسس إستراتيجية الثورة التحريرية في مواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.
 - كيف انتظم نشاط الثورة وتقوى في جبهات الصحراء الرئيسية، وما هي العوامل المثبطة لانتشار هذا النشاط؟
 - ما هو تقييمنا للدور النضالي والجهادي الذي نهضت به الصحراء الجزائرية إبان الثورة التحريرية 1954-1962 وهل نجحت جبهة التحرير الوطني في استراتيجيتها النضالية وبرنامجها الثوري في الاحتفاظ بالصحراء وضمان وحدة أراضيها.

(4) مناهج البحث:

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة، ومن أجل الوصول الى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها وعليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية، وسلكنا المنهج التحليلي النقدي في دراسة الوقائع ومناقشة المواقف والسياسات والربط بينها واستنتاج الاحكام والخصائص العامة التي أطرت نشاط الثورة السياسي والعسكري في الصحراء الجزائرية.

(5) الأهداف المسطرة للبحث:

- نرصد في هذه الأطروحة " الصحراء الجزائرية في إستراتيجية الثورة التحريرية 1954-1962" جملة من الأهداف نسعى الى تحقيقها من أهمها:
- استثمار الشهادات والوثائق الأرشيفية في إعادة كتابة تاريخ الثورة في الصحراء الجزائرية والقيام بقراءة مسحية تحليلية جادة للموضوع .

- الإجابة عن العديد من الإشكاليات والتساؤلات التي تطرح بحدة وتأول بشكل سلبي في غير صالح تاريخ الثورة التحريرية، ولحمة النضال الوطني التي تجمع بين مبدأي وحدة الوطن والسيادة.

- إبراز التاريخ المحلي، وإعادة الاعتبار له، وذلك عبر مختلف المحطات التي تستعرض لها الدراسة، وقد ظل التاريخ المحلي مثار جدل ومزايدة، وحان الوقت لإعادة قراءته في إطار إستراتيجية الثورة التحريرية العامة.

(6) خطة البحث :

قسمت هذه الدراسة إلى مدخل وأربعة فصول أردفت بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية التي لها علاقة بالمتون، ففي المدخل تم التطرق لأهم المميزات التي عرفتھا الصحراء الجزائرية قبل الثورة من طبيعية واجتماعية وإدارية.

أما الفصل الأول فتم تناول إستراتيجية الثورة في نشر العمل الثوري في الصحراء، ونشر مبادئها وهياكلها عبر ربوع الصحراء الواسعة، فتم التطرق في المبحث الأول إلى إرساء تنظيم الولاية السادسة والقيادات الثورية التي تولت قيادتها وما هو مصيرها وما هي الصعوبات التي واجهتها، اما في المبحث الثاني فتم الحديث عن المواجهات العسكرية بين جيش بن لونيس وجيش التحرير الوطني، بداية من المواجهة والقضاء على زعيم هذه الحركة المناوئة ودور الولايات التاريخية في دعم ولاية الصحراء للتصدي لها، وعن المبحث الثالث تم التطرق الى دور قيادة الثورة في إنشاء الجبهات الحدودية الجنوبية، بداية من الجبهة الليبية وأهميتها في دعم الثورة، ومعركة اسين بين الحدود الجزائرية الليبية، وكيف أبرزت مدى حضور الثورة في منطقة الجنوب الشرقي، ثم الجبهة المالية النيجيرية متطرقين إلى دوافع إنشاء الجبهة، ومهامها ونشاطها العسكري الخارجي والداخلي ودورها الجيو استراتيجي في الثورة الجزائرية .

وتم تخصيص الفصل الثاني لتسليط الضوء على مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية التي سعى ديغول إلى إرسائها، فتم التطرق المبحث الأول إلى مظاهر الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن أهم مشاريع سياسة التقسيم الفصل وهما: إنشاء الجمهورية الصحراوية المستقلة وإنشاء

جمهورية التوارق المستقلة، وما هي أهداف فرنسا من مثل هذه المشاريع التقسيمية، وما هي الشخصيات التي رشحتها السلطات الاستعمارية لإنجاح هكذا مشاريع، وكيف كانت ردودها وإلى أي مدى وفقت في مشاريعها وما هو مصيرها، ونصيب الشيخ محمد محمود الارواني التومبكتي في هكذا مشاريع انفصالية، أما المبحث الثالث فتم الوقوف على مناورات ديغول ومواقف النخبة السياسية الفرنسية من سياسة التقسيم، وعن المبحث الرابع التطرق مواجهة الثورة لمشاريع التقسيم في الصحراء عبر شقيها العسكري والصعيد الديبلوماسي والداخلي.

أما الفصل الثالث فتم الوقوف على مواقف دول الجوار من قضية الصحراء، فتم التطرق في الفصل الأول لمواقف دول الجوار الإفريقية وهل جرت وراء مشاريع ديغول أم أنكرتها وهذه الدول هي غينيا، غانا، جمهورية السنغال، جمهورية النيجر وجمهورية مالي التي تمثل حدود دولة السودان التي عمل ديغول على اقتراحها في مشروع المنظمة المشتركة الصحراوية O.C.R.S. وفي المبحث الثاني الصحراء الجزائرية وبداية الصراع الحدودي المغربي بداية من الأطماع الترابية للمغرب في الصحراء في عهد الملكين محمد الخامس وابنه الحسن الثاني وكيف واجهتها الثورة بحكمتها مرورا بأطماع تونس الترابية في الصحراء الجزائرية في عهد الحبيب بورقيبة الذي تتبع برغماتية من أجل تحقيق طموحاته في هذه الصحراء مبرزين مجال هذه الأطماع بين ما هو أطماع في الثروات الاقتصادية، والذي تطور مع مرور الوقت إلى أطماع حدودية، وكيف تعاملت قيادة جبهة التحرير مع هذه النزعة البورقيبية.

كما أولي اهتمام في الفصل الرابع إلى المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيفيان باعتبار المفاوضات إستراتيجية مكنت مفاوضي جبهة التحرير الوطني بالوصول إلى الاستقلال والمحافظة على وحدة الوطن والتمسك بالصحراء الجزائرية، ففي المبحث الأول تم التطرق لملف الصحراء في المفاوضات الجزائرية وتطور موقف القيادة الثورية حول الاتفاقيات، وفي المبحث الثاني الأهمية العسكرية الفرنسية للصحراء الجزائرية وفق اتفاقيات إيفيان مبرزين أهم القواعد التي مستها بنود الاتفاقية والوقوف على أهميتها بالنسبة لفرنسا وتطور منظومة الدفاع الفرنسية في هذه المواقع الإستراتيجية وما هي انعكاسات هذه المراكز

على الطرفين الفرنسي والجزائري حتى بعد الاستقلال وعن المبحث الثالث حاولنا تقييم اتفاقية إيفيان ونشاط جبهة التحرير الوطني انطلاقا من بنود الاتفاقية وانعكاساتها وكيف استفاد كل طرف منها وهل امتدت آثارها لمرحلة ما بعد الاستقلال وما هي القراءات التي يمكن أنها سببت ضغطا أثناء المفاوضات وإلى أي مدى تداركت جبهة التحرير الوطني ذلك .

(7) مصادر البحث ومراجعته:

وعلى كل ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الأطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع وطول الفترة المدروسة، تم الاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة فتم السعي إلى جمع ما أمكن من الوثائق الأرشيفية من: مركز الأرشيف الوطني الجزائري، أرشيف ولاية وهران، أرشيف ولاية بشار عاصمة عمالة الساورة، والأرشيف الوطني ما وراء البحار A.N.O.M بأكس آن بروفانس، والمصلحة التاريخية للجيش الفرنسي S.H.A.T بقصر فانسان.

فبالنسبة للمركز الوطني للأرشيف اعتمد فيه على عدد من الوثائق التي تخدم الموضوع خاصة العلب الخاصة بنشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة G.P.R.A، وبالرغم من وجود تقارير خاصة بنشاط الثورة إلا أن الملاحظ أن هذه التقارير تقل كلما كان الموضوع متعلق بالنشاط العسكري بالمنطقة خلال مرحلة الثورة الجزائرية، كما أن مشرفي الأرشيف لم يزودوني بالوثائق المطلوبة إلا بعد فحصها بحجة حساسية الفترة.

أما بالنسبة لأرشيف ولاية وهران فقد كان الاعتماد فيه على النشرات الوثائقية التي كانت تنشرها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي ضمت بين ثناياها بعض القرارات والأوامر العسكرية، وبعض التطورات التي عرفتتها الصحراء في مختلف المجالات، إلا أن التركيز في هذه التقارير يعتمد في أساسه على نشاط المنظمة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن أرشيف ولاية بشار فيحتوي هذا الأخير على رصيد لفترة ما قبل الاستقلال، إلا أن هذا الرصيد لا يضم تصنيفا وجردا ما صعب علينا عملية البحث، خاصة وأن رصيد الأرشيف ما زال طور الإعداد، وهو ما دفعنا إلى الإشارة في ثنايا البحث إلى عبارة "أرشيف ولاية بشار" دون أي أرقام أو رموز أخرى.

وعن الأرشيف الفرنسي فقد تحصلت منه على بعض الوثائق التي تخدم موضوع الصحراء خلال مرحلة الثورة الجزائرية، سواء ماتعلق منها بموضوع الفصل والتقسيم، أو وثائق خاصة بنشاط جيش بن لونيس في شمال الصحراء. اذ احتوت الوثائق التي تمكنا من الاطلاع عليها على معلومات ومعطيات هامة حول موضوع الدراسة، وقد كانت هذه الوثائق إلى عهد قريب غير مسموح الاطلاع عليها، أو تم تداولها على نطاق ضيق نظرا لأهميتها وسريتها بالنسبة للحرب القذرة التي كان الجيش الفرنسي والأجهزة الأمنية الأخرى قد خاضوها ضد الشعب الجزائري عامة، وجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية بشكل خاص.

وتعد وثائق المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي S.H.A.T مهمة بالنسبة لهذه الأطروحة نظرا لكم الوثائق ونوعيتها الموظفة في الدراسة والتي صدر معظمها عن قيادة القوات البرية للجيش الفرنسي، والذي كان يعمل في الجزائر خلال مرحلة الثورة التحريرية، ولا سيما المكتبين الخامس والثاني الذين بذلا جهدا كبيرا في سبيل القضاء على الثورة، ولم يكن ذلك بالعمل العسكري المتواصل فحسب وإنما بالحرب النفسية أيضا، التي أوكلت مهمتها إلى المكتب الخامس، الذي عمل مسؤولوه كل ما في وسعهم لضرب هذه الثورة من الداخل وزعزعتها، من خلال سعيها لزرع بذور الشك بين أفراد الشعب الجزائري في ثورته وتدعيم الحركات المناوئة لها ولجبهة التحرير الوطني وعلى رأسها الحركة المصالية التي ركزت عليها.

ومن اجل تنويع المادة العلمية وعدم الاغتراف من منبع واحد، تم الرجوع لعدد من المصادر والمراجع من الأدبيات العربية والفرنسية، تمثلت في النشرات والكتب والمذكرات وحتى الشهادات، فمن المصادر نذكر جريدة المجاهد والتي تعتبر احد أهم المصادر التي اعتمدت عليها لكثرة الموضوعات المنشورة بها والتي لها علاقة بموضوع دراستي وجريدة العلم المغربية، وهي لسان حال حزب الاستقلال المغربي. إذ وضحت لنا هذه الجريدة وقدمت معطيات مهمة تتعلق بالأطماع المغربية في الصحراء الجزائرية خلال مرحلة الثورة الجزائرية، وقدمت لنا المواقف المختلفة للقادة المغاربة حول قضية الصحراء عبر الشقين العسكري والسياسي حتى بعد الاستقلال.

أما عن المذكرات فاعتمدنا على مذكرات قادة جبهة التحرير الوطني الذين عاشوا الفترة بين 1954-1962 وقد شكلت هذه المذكرات بدورها مصدرا مهما من مصادر هذه الأطروحة سواء تلك التي كتبت بالعربية أو باللغة الأجنبية، بأقلام وطنية أو أجنبية وهي عبارة عن كتابات لقادة وسياسيين شاركوا في صنع بعض الأحداث التاريخية للفترة المدروسة أو عايشوها عن قرب أو بعد، وتأتي في مقدمتها مذكرات أحمد بن بلة التي نشرت سنة 1979 بالإضافة إلى مذكراته أيضا التي انفردت قناة الجزيرة القطرية بنشرها سنة 2007 بعنوان: "أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية"، ومذكرات أحمد توفيق المدني "حياة كفاح" الجزء الأول والثالث الذي نحدد فيه علاقة الجزائر بالدول المغاربية الشقيقة خلال هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، ومذكرات الشيخ ببيوض مشاركته في الثورة التحريرية وخصوصا حول أعماله في الصحراء الجزائرية.

أما عن المراجع باللغة العربية والفرنسية فنذكر كتاب الهادي درواز "الولاية السادسة التاريخية" تنظيم ووقائع 1954-1962 "محمد قنطاري" ORGANISATION POLITICO ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE DE 1954-1962، واعتمدنا أيضا على كتاب سعد دحلب في كتابه بعنوان "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر" وكتاب "يوسف بن خدة بعنوان اتفاقية إيفيان"، ثم كتاب رضا مالك "L'ALGERIE A EVIAN" وبعد هذا المرجع أساسا لكون مؤلفه عضو من الوفد المشارك في المفاوضات الجزائرية الفرنسية حيث تعرض إلى المطامع المغربية في الأراضي الجزائرية، نذكر أيضا كتاب "COMBATS 1955-1962 SAHARIENS" PATRICK CHARLE RENAUD الذي يضم عرضا لأهم معارك الجيش الفرنسي مع جيش التحرير الوطني في الصحراء الجزائرية، ويعتمد على شهادات حية لعدد من الجنود.

كما تم توظيف بعض الدراسات الجامعية والأكاديمية الجزائرية والتي تم إعدادها في السنوات الأخيرة كأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، والتي كان الاعتماد على كل واحدة منها حسب ما يخدم فصول الموضوع، نذكر منها دكتوراه بوعريوة عبد المالك، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعلاقتها بالحركة المصالية 1954-1962، ودكتوراه "خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، ولهذه الأطروحة

أهمية كبيرة في توضيح معالم القيادات الثورية ومشاريها وتداولها على رأس النشاط الثوري خصوصاً ما تعلق بقيادات الثورة في الصحراء أو ما تعارف عليه بالولاية السادسة ودور قيادة جيش الحدود في دعمها، وأطروحة دكتوراه مقلاتي عبد الله "العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962" التي تناولت البُعد المغربي للثورة التحريرية والإستراتيجية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني في تعاملها مع الدول المغربية، فضلاً عن رسائل الماجستير المتعلقة بالصحراء مثل "دور منطقة الأغواط في الثورة الجزائرية 1954-1962" لإبن حرز الله شارف، و"السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1952-1962" لبن دارة محمد، و"الثورة التحريرية في منطقة الساورة 1954-1962" لبن علي بوبكر.

وللشهادات نصيب وافر في إثراء الموضوع فهي تساهم في الإجابة عن كثير من قضايا الموضوع، فهذه الشهادات هي مادة مصدريّة هامة نظراً لقيمة المعلومات التي حوتها بالنسبة لموضوع الدراسة وعددها الهام، وقد أدلى بها أصحابها في مواطن متفرقة وأزمنة مختلفة وبحكم أنها جاءت من أطراف شاركت في صنع الحدث أو كانوا طرفاً فيه أو عايشوه. فبالنسبة لموضوع البحث أفادتنا الشهادات المسجلة والمحفوظة في متحف المجاهد بولاية أدرار مثل شهادة المجاهدين سلعة بومدين وقلوم الشيخ، والدين سليمان، وبوعلاّلي علي وليتم الطبيب، فهي تقدم لنا صورة للنشاط العسكري أقصى الجنوب الجزائري، فضلاً عن بعض الشهادات الخطية والمحفوظة لدى بعض الباحثين حول التاريخ في مدينة تمنراست مثل شهادة المجاهد شناني أورزيق الذي قدم لنا لمحة حول التنظيم الثوري وطرق شراء السلاح من الجارة ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على عدد من المقالات التي تخدم مضمون هذه الدراسة خصوصاً إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وبعض المقالات المنشورة في الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية والتي كان أثرها كبير في إثراء البحث وسد البعض من ثغراته.

(8) صعوبات البحث:

ومما لاشك فيه أن هذا العمل اعترضته العديد من الصعوبات من أبرزها:

- أن المنطقة التي تمت دراسة الموضوع حولها واسعة ما صعب التنقل بين أقاليمها.
 - صعوبة عملية الجمع لعدم تمكن الباحث من الإطلاع على مجموعة كافية من الوثائق التي تخص الموضوع، بالإضافة إلى منع تصوير وثائق أخرى تتعلق بجوانب هامة من الدراسة.
 - تمسك بعض مسؤولي الأرشيف بفكرة عدم الإطلاع على الوثائق الأرشيفية بدعوى عدم تصنيفها أو حساسيتها.
 - ندرة المصادر المتخصصة في مثل هذا الموضوع، خصوصاً ما تعلق بإحصائيات الجنود في المنطقة خلال هذه الفترة، وهذا ما نجده شذرات في صفحات بعض الكتب إن لم نقل أسطراً منها.
- ولكن بالرغم من ذلك تم بذل جهد من أجل دراسة الموضوع وفق ما توفر من مادة تاريخية، كمحاولة منا لإبراز أهم المجالات التي برزت فيها إستراتيجية الثورة التحريرية في الصحراء الجزائرية بين 1954-1962، والتي يبدو أنها كانت على جبهات عديدة مثلها الاستعمار الفرنسي وهي حركاته المناوئة، وأطماع دول الجوار الإفريقية.
- وأخيراً أمل بما اعتمدت عليه من مصادر ومراجع أن أخدم الحقيقة التاريخية، ولا أزعم لنفسي بأنني وصلت بهذا البحث إلى المستوى العالي المنشود لكنني أتطلع وبكثير من الأمل أن أكون وضعت رجلي على الطريق الصحيح، وإذ كان لابد من كلمة أخيرة فإن هذه الدراسة مدينة بالدرجة الأولى في ظهورها إلى الأستاذ المشرف الدكتور يحيوي جمال الذي عكف على توجيهي وإرشادي وفق منهج وأسلوب كان له الأثر الكبير في استواء هذا العمل.
- ونسأل الله التوفيق والسداد، وتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه على ما يشاء قدير.

مدخل

تميزت صحراء الجزائر عبر تاريخها بميزات طبيعية وبشرية واقتصادية دفعت بالمستعمر الفرنسي إلى انتهاج سياسته بناءً على هذه المميزات، من أجل تثبيت نفوذه وتحقيق أطماعه الاستعمارية بأراضي الجنوب، لذا تم التركيز في هذا المدخل على الكشوفات الجغرافية واحتلال الصحراء، وكذلك الوضع السكاني والإداري للمنطقة قبل 1954.

1) الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية.

تختص الصحراء الجزائرية بمعالم طبيعية مختلفة عن تلك الموجودة في المناطق

الشمالية، ويمكن أن نبين بعضها في:

فتضاريسها تتميز بالرتابة والاستواء، ولكن بالرغم من ذلك نجد جبالا ذات تكوين جيولوجي قديم، مثل مرتفعات الهقار¹ بالصحراء الشرقية، وسلاسل جبلية أخرى بالمنطقة الغربية مثل جبال بشار والعبادلة وقرور.

كما تشغل الهضاب مساحات شاسعة، فهناك هضبة طاسيلي بامتدادها الواسع²، إضافة إلى هضبة تندوف وحمامة الدرعة وهضبة تادمايت بشمال عين صالح³ والتي تتميز بانحدارها الشديد نحو الجنوب.

أما السهول فهي تلك الأراضي الواسعة التي يتخللها كل من العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير⁴، والتي بتساقط الأمطار عليها توفر المياه المساعدة على نمو النباتات الصحراوية وانتشار المراعي عبر سفوحها، فضلاً على انتشار عدد كبير من العروق والتي منها عرق شاش في الجنوب الغربي من الحدود الجزائرية المالية، وعرق

¹ M.S.D.O, Annexe du Hoggar. «Monographie Du Hoggar». 1956-1957. pp. 1, 2

² مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دارهومة، الجزائر 2005، ص. 13، 14

³ M.S.D.O. Commune du Tidikelt. «Monographie De La Commune Du Tidikelt. ». 1956. p1. et, M.S.D.O, Commune du Tidikelt. Poste d'Aoulef. «Monographie Du Poste d'Aoulef. ». 1961. p1.

⁴ فيرون ريمون، الصحراء الكبرى، تر: جمال الدين الدناصري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1963. ص 317، 319

ايجيدي¹ بالحدود الجزائرية الموريتانية، بالإضافة إلى سهل تانزروفت غرب الهقار، وسهل العبادلة جنوب مدينة بشار.

وبما أنّ المياه من المظاهر الطبيعية الأساسية لأي منطقة، ويعدّ توفرها في الصحراء شيئاً حيوياً، وذلك بغرض استغلال الموارد المعدنية أو إقامة بعض المشاريع الزراعية، فإنّ لمياه الصحراء عدداً من المصادر تختلف من حيث أهميتها وطرق استغلالها. وهي الأمطار التي تعرف بعدم استقرارها واعتدالها من منطقة لأخرى، والوديان الصحراوية والتي تتميز هي الأخرى بفجائيتها نذكر منها وادي تمنراست، واد تافسيت، واد جارات، واد الساورة وواد الناموس²، كما يوجد مصدر آخر مهم للمياه وهو المياه الباطنية الجوفية وما تشكّله من بحيرات باطنية.

وللمناخ هو الآخر في الصحراء خصائص فهو يتميز بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة صيفاً، والبرودة شتاءً، ويمكن القول أن كل من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي يتشابهان في مناخهما بسبب تشابه الظروف الطبيعية بهما.

2) الحملات الاستكشافية والاحتلال الفرنسي للصحراء.

اهتمت الإدارة الفرنسية بالصحراء الجزائرية اهتماماً كبيراً، وذلك لما تمثله من أهمية في إطار توسّعها الإستعماري عبر أراضي إفريقيا، وقد حاول الأوروبيون خاصة الفرنسيون منهم خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي كشف أسرارها وفهم ومعرفة جميع تركيباتها الجغرافية والبشرية، ورسم طرقها لتسهيل عملية التوسع المعتمدة أساساً على التواجد العسكري الفرنسي، فتزايدت رحلاتهم في إطار الحركة الاستكشافية لأراضي إفريقيا الصحراوية³.

وعند دراستنا لمراحل تطور هذه العمليات الاستكشافية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات:

- أن هذه الكشوفات الجغرافية تزامنت مع عمليات التوسع العسكري الذي انتهجته فرنسا بعد استتباب الأمور لها في المناطق الشمالية، فعملت على التوسع عبر الأراضي

¹ مياسي إبراهيم، المرجع السابق، ص13

² نفسه، ص14.

³ Monique Vérité, Le Sahara, France, ed.Favre, 1999.p.p.19-22

الصحراوية التي ستدخل ضمن مستعمراتها وفق اتفاقية 5 أوت 1890 التي عقدتها مع بريطانيا¹.

- كان للجيش الفرنسي دور كبير في تسريع وتسخير مختلف إمكاناته في تحقيق ذلك وكل هذا خدمة لمصالح فرنسا الاستعمارية.

- إنَّ زيادة الحملات الاستكشافية كان بدعم من طرف المؤسسات العلمية. ففي فرنسا زودت الجمعية الجغرافية بباريس مختلف البعثات العلمية للصحراء بالنفقات المالية اللازمة²، وبهذا قَدِّمت للإدارة الاستعمارية معلومات مفيدة حول الصحراء الإفريقية بما فيها صحراء الجزائر³ ودعّمت عملية التوسع الفرنسي وإن كان ذلك في صورة غير مباشرة، ومن الرحلات التي تزامنت مع مرحلة التوسع العسكري في الصحراء نذكر، حملة الرائدان "كولونيو" و"بيران" Colonieu et Burin التي وصلت إلى تيبيرغامين، ورحلة الألماني "جيرهارد رولفس Gerhardt Rohlfs سنة 1864، عبر خلالها مناطق عين صالح وتوات وتساييت وسالي⁴، وحملة العقيد "فلاتيرس" Flatters 1880 م التي عبر فيها بواد ميزاب، غرداية، ورقلة والأغواط ثم منطقة أمقيد في 12 جانفي 1881، ومنها إلى تماسينت، إلا أن بعثته تعرضت لهجوم من طرف التوارق وهو ما كلفه حياته يوم 18 فبراير 1881م⁵.

ومما تجدر الإشارة له أن بالرغم من المقاومة التي واجهها الجيش الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر 1830، إلا أن ذلك لم يثته من توجيه أنظاره نحو الأراضي

¹ مريوش أحمد، "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916"، المصادر، ع 11، م و د ب ح و ث أن 1954، 2005. ص 116.

² مياسي إبراهيم، "الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال"، المصادر، ع 12، م و د ب ح و ث أن 1954، 2005. ص 51.

³ عميراي حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، الجزائر، 2004. ص.ص 31، 32.

⁴ السجل الذهبي لشهداء المقاومة الشعبية والثورة التحريرية الكبرى لولاية أدرار، جمعية سيدي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، ولاية أدرار، ص 7.

⁵ Brosselard Henri., Les Deux Missions Flatters. Deuxième édition. Ed. Librairie furme Jouvot et Cie. 1889. 310p.

الشاسعة في الجنوب الجزائري بعد استتباب الوضع الأمني نسبيا في الشمال، وتحول الحدود الصحراوية الشمالية إلى مراكز للثوار الذين نزحوا من الشمال نحو الجنوب لتجديد المقاومة، وضرب الاستعمار الفرنسي.

تبع الحملات الاستكشافية الجغرافية للصحراء زحف الطلائع العسكرية الفرنسية نحو هذه الأراضي، ولم تجد هذه الطلائع ترحيبا من طرف سكان الصحراء، حيث عمل هؤلاء على مجابهة الاستعمار، فعلى أبواب الصحراء من بسكرة اشتهرت مقاومة بزعامة الشيخ بوزيان 16 جويلية 1849¹، ثم انتفاضة ورقلة بقيادة محمد عبد الله شريف سنة 1851²، ومقاومة ابن ناصر بن شهرة بالأغواط (1851-1875)³، وأخرى بأولاد سيدي الشيخ بقيادة سي سليمان سنة 1864م.

ولقد كان للتوسعات العسكري الفرنسية في الصحراء والذي تبعه إخماد الثورات في مناطق هذا الإقليم، أن دفعت بالجيش الفرنسي إلى بناء قواعد وأبراج عبر مراحل تقدمه في بقاع الصحراء، فمثلا تم اتخاذ مراكز للجيش عبر تخوم الصحراء الشمالية بعد قضائه على الثورات بها، عمد إلى اتخاذ مراكز متقدمة له تعتبر محطات لمرور الدعم والقوات، ففي منطقة الساورة اتخذ العقيد بير طروند Bertrand من بني ونيف سنة 1900 منطقة عسكرية، وبعد احتلال بشار اتخذت مقرا لقيادة إقليم الجنوب الغربي الذي كان مقره عين الصفراء، ويظهر أن الغرض من وراء ذلك هو تقريب القيادة العسكرية من أراضي الجنوب، لكن ذلك لم يضعف من المقاومة التي استمرت حيث تمكن المقاومون في إحدى هجماتهم من قتل الجنرال كلافري Clavery يوم 8 ديسمبر 1928 بجبل أغلال الذي يبعد 60 كلم جنوب شرق بشار⁴.

¹ بن نعمة عبد المجيد وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، منشورات م و د ب ح و ث أن 1954، 2007. ص. ص 86-89.

² مريوش أحمد، المرجع السابق، ص 122.

³ بن نعمة عبد المجيد وآخرون، المرجع نفسه، ص. ص 32-35.

⁴ -A.W.B. Le préfet la Saoura. Origine des territoires du sud, 1961.

ونفس الشيء في منطقتي تيديكلت وتوات التي استطاع الجيش الفرنسي القضاء على مقاومة سكانها، لينصب بعدها قيادة عسكرية في مدينة عين صالح سنة 1902¹. وجهت الحملات العسكرية أنظارها باتجاه أراضي الهقار في أقصى الجنوب، واستطاع الضابط الفرنسي كوتنيس رغم المقاومة النارية الإستيلاء على تازروك والوصول إلى واد تيت، إلا أن أرض الهقار لم تهدأ وشهدت معارك عدة منها معركة المان 5 أبريل 1917، ومعركة أينكر 1 جوان 1917.

إن المتتبع للتوسّعات الفرنسية والمقاومات التي وجهتها في أراضي الصحراء الجزائرية يمكن له أن يقف على عدد من الملاحظات حولها وهي:

- لم يكن دخول الجيش الفرنسي وتوسعه في الأراضي الصحراوية أمراً سهلاً، ففرضه لسيطرته وترسيخ وجوده تطلب من الإدارة الفرنسية أكثر من ستين عاما.
- استتبس سكان الصحراء في مواجهتهم للاستعمار الفرنسي وقدموا تضحيات جسديتها المقاومات الشعبية التي عرفها هذا الإقليم من أجل الحفاظ على أراضيهم، وتكبد الجيش الفرنسي خسائر مادية وبشرية فادحة، بالرغم من استمالة هذا الأخير لجزائريين² من أجل تطويق سكان الصحراء وضرب المقاومة فيهم وهو ما سهّل من مهمة الجيش الفرنسي.
- تحمّل العسكريون عبء التواجد الفرنسي في الصحراء، وقد قاد ضباط كبار في الجيش الفرنسي معظم الحملات العسكرية نذكر من بينهم الجنرال ومب فن، الجنرال "سير فيار"... وغيرهم.

(3) الواقع السكاني في الصحراء الجزائرية.

من أهم ما تتميز به الصحراء الجزائرية هو تنوع قاطنيها، فهي تضم خليطاً من القبائل البدوية أو التي تسكن واحاتها بالمدن الكبرى، مثل قبائل الشعانبة والتوارق

¹ - نجاح عبد الحميد، منطقة ورقلة وتوقرت وضواحيهما من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، الآمال للطباعة، ورقلة، 2003. ص 197.

² - دنيس بيلي، معالم التاريخ ورقلة 1872-1992، تر: علي ايدر، 1995.

والرقيبات والعرب، وكان اعتماد الإستعمار على هذا الخليط في سياساته التي كانت تحاك بغرض استعمال هذه القبائل بهدف فصل الصحراء عن باقي الجزائر.

فالشعانة ومركزهم متليلي غرب مدينة غرداية¹، ينتشرون بكل من غرداية وورقلة والمنيعية، كما توجد أعداد منهم بكل من واد سوف والساورة بناحية بشار وإقليم توات وحتى بعين صالح ومالي وكان نزوحهم من الأبيض سيد الشيخ إلى غرب الصحراء الجزائرية بعد توسع ثورة الشيخ بوعمامة إلى الجنوب الغربي.

أما قبائل التوارق فهي قبائل صحراوية قديمة عهد بالمنطقة² متوغلة في أقاصي الجنوب الجزائري بكل من تمنراست وإليزي وجانت ولهم انتشار حتى في الصحراء الليبية ومالي، فضلا عن العرب وقبائل الرقيبات وبني ميزاب³، وقد كانت هذه القبائل معروفة بنشاطها التجاري في الصحراء وبمعرفة الطرق الصحراوية، الأمر الذي سيدفع الجيش الفرنسي إلى محاولة محاصرتها والقضاء على تجارتها في الصحراء بغرض كسبها كعنصر مساند له في أعماله وسياساته في المنطقة.

إن من مخلفات احتلال الصحراء والسيطرة عليها من طرف الاستعمار الفرنسي عدة انعكاسات سلبية، وفي جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتي كان لها أثر بالغ على سكان الصحراء، فاقصادياً نلمح انهيارا للحالة المادية للمجتمع الصحراوي فالاستعمار وبتوسعه جنوبا ساهم في إضعاف وانهيار التجارة الصحراوية، وسمح للتجار الأوروبيين السيطرة عليها بعد فتح موانئ تجارية بالجنوب الغربي لأفريقيا والتي شهدت رواجاً للسلع الأوروبية، أما عن الوضع الحيواني والمعيشي للسكان فقد شهد هو الآخر تراجعاً كبيراً حيث أن كل من قطيعي الغنم والإبل قضى عليه بسبب أعمال تموين

¹ - Soleillet Paul., *l'Afrique occidentale (Algérie, Mzab, Tidikelt)*, Avignon imprimerie de F. Seguin ainé. 1877. p.p.85-87.

² - بوشارب عبد السلام، *الهقار أمجاد و أنجاد*، نشر المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص13، للوقوف أكثر على قبائل التوارق سواء توارق الاجر أو الهقار أنظر: مرموري حسن، *التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الاستعمارية*، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010.

³ - Soleillet Paul., *Op.cit.* p.p.69-83.

الجيش الفرنسية في الصحراء خاصة في أقاليم تيديكلت وتوات (1902-1989)¹، ومن أجل الضغط على سكان الصحراء عمدت الإدارة العسكرية الفرنسية إلى محاصرة النشاط الاقتصادي لهم، بفرضها ضرائب ورسوم مختلفة (ضريبة العشر، ضريبة اللازمة وضريبة الزكاة)، ومن مظاهر الضغط استعمال قوانين تشريعية لضرب اقتصاد هؤلاء السكان فحتى موارد المياه والأراضي في الصحراء شهدت سن تشريعات خاصة بها.² ومما زاد الوضع سوءاً العوامل الطبيعية السيئة كالقحط والجفاف التي ساهمت هي الأخرى في نمو مظاهر البؤس والقهر، فضلاً على أن ميزانية هذه الأقاليم ظلت تستنفذ في إقامة حصون وأبراج عسكرية وحفر آبار وتشبيد مسالك وخدمة مصالح الجيش والأوربيين.³

وفيما يخص الجانب الاجتماعي لأهالي الصحراء فقد شهد هو الآخر تدهوراً كبيراً بسبب تدهور الحالة المادية لهم، فإنسان الواحات مثلاً يعد من أفقر الناس نظراً للأوضاع التي يعيشها.⁴

وفي مجال الاهتمام الصحي، فقد عرف هو الآخر تراجعاً وتدهوراً كبيراً، فزيادة عن الأمراض والأوبئة، كان عدد المؤطرين الطبيين في الصحراء في الإقليمين ضئيلاً، إذ أنه في سنة 1918 مثلاً كان هناك 20 طبيباً، ليشهد تواجدهم ارتفاعاً في 1946 إلى 31 طبيباً، معظمهم ملحقين بالقطاع العسكري.⁵

¹ بن دارة محمد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999. ص 8.

² حول تنظيم المياه أنظر:

Gouvernement Général de l'Algérie, les Territoires sud de l'Algérie Deuxième partie, l'ouvre accomplie de 1^{er} Janvier 1903, au 31 Décembre 1929, Alger, Imp, algérienne, 1929, pp449, 453.

³ Blini Louis, Algérie du Sahara au Sahel, Col, Histoire et perspectives méditerranées, Paris, L'Harmattan, 1990, P, 72.

⁴ Treyer Claud, Sahara, 1956-1962, Publication de l'Université de Dijon. Paris, 1966, p69.

⁵ بن دارة محمد، المرجع نفسه، ص 13.

4) الإدارة الفرنسية في الصحراء.

لقد تمكنت استطاعت حركة التوسع الاستعماري الفرنسي أن تتخذ لنفسها في الجنوب قواعد وتشمل أراض واسعة في هذه الصحراء، وهو الواقع الذي دفع بالاحتلال إلى إيجاد صيغة إدارية جديدة يمكنه من خلالها تسيير هذه الرقعة، وذلك لعدة أسباب منها:

- النفقات المالية الكبيرة التي تمر دون رقيب يحددها في حملات التوسع بالجنوب¹.
 - صعوبة إتباع هذه الأراضي الواسعة بالعمالات الشمالية الثلاث.
 - زوال كل خطر سياسي أوروبي بعد عقد المعاهدة بين فرنسا وبريطانيا 5 أوت 1890.
- وقد دفعت مثل هذه الأسباب إلى ظهور اقتراحات من طرف المسؤولين الفرنسيين، من أهمها مقترح الوالي العام "جول كامبون"² سنة 1892، والذي يظهر أنه أراد تكريس اتفاقية فرنسا وبريطانيا بترسيخ الإدارة الفرنسية في هذه الرقعة، ومقترح "لجنة الميزانية بغرفة النواب" للحكومة الفرنسية بتاريخ 23 ديسمبر 1901، حيث وجد هذا المقترح صدى لدى الحكومة التي قدمت بتاريخ 21 مارس 1902 مشروعا يلبي طلب لجنة الميزانية، وفي شرحها للأسباب أفادت "التقليل والاقتصار على الحد الأدنى من نفقات احتلال أقاليم الجنوب، التي سبب تزايدها انتقادات شديدة للإدارة..."³.
- وبالفعل تم التصويت على هذا القانون وصدر رسميا بتاريخ 24 ديسمبر 1902م⁴، ليضم ست مواد توضيحية تحدد حدود الصحراء الجغرافية والإدارية والتنظيم المالي بها،

¹ Gouvernement Général de l'Algérie, Commissariat Général Centenaire, le Territoire du sud de l'Algérie, Deuxième partie : L'œuvre accomplie du 01 Janvier 1903 au 31 Décembre 1929, Alger, Imp. Algerienne 1929, pp.43, 44.

² Gouvernement Général de l'Algérie, Commissariat Général Centenaire, le Territoire du sud de l'Algérie, Premier partie : Ce qu'ils sont-pourquoi ils ont été créés, Alger, Imp. Algerienne 1929, pp.317, 318.

³ بن دارة محمد، المرجع السابق، ص2.

⁴ نجاح عبد الحميد، المرجع السابق، ص197.

قسمت فيها الصحراء الجزائرية إلى أربعة أقاليم هي عين الصفراء، إقليم الواحات إقليم غرداية وإقليم توقرت ويخضع كل منها الى قائد عسكري¹.

والجدير بالذكر أن الإدارة التي أشار الوالي العام جول كامبون إلى استحداثها كانت استعمارية إلى حد كبير وهو ما يمكن فهمه من خلال رأيه حول ماهيتها وشكلها: "...في الواقع من العبث وضع هذه المناطق الخالية من الأوربيين تحت إدارة مماثلة لإدارة المكاتب العربية، بل لعله من الأسهل والأيسر عدم السعي في إدارتها أصلا، إذ يكفي بدلا من ذلك تعيين ضابط سام مقيم بهذه المناطق.... إنشاء مركز عسكري لحماية ومراقبة رؤساء الأهالي المعيّنين من قبلنا، فرض ضريبة متواضعة على السكان....، فرقة للشرطة يتم تجنيد أفرادها بين السكان، وأخيرا مصلحة للبريد الدائم والمنتظم، ذلك كل ما نحتاجه وسائل بسيطة وفعالة"².

ولذلك فإن المتأمل في هذه الإدارة المستحدثة بأقاليم الصحراء يجدها تتميز بميزات هي: البساطة، تسير بأقل التكاليف، وتتميز بالفعالية. وبالطبع لا يمكن تحقيق ذلك إلا في حدود إدارة عسكرية.

ويمكن القول أن هذا القانون الخاص بأقاليم الجنوب لم يأتي بنتائج جديدة بقدر ما كرّس الحكم العسكري بالصحراء، فبالرغم من وجود تقسيمين إداريين الأول يضم الدوائر والملاحق والمراكز، والثاني يضم البلديات المختلطة والأهلية، وهو ما يعني وجود إدارتين عسكرية ومدنية، إلا أن حقيقة ذلك وجود إدارة واحدة ترسخ لحكم عسكري³، إذ أن كلاهما تخضع لضباط الشؤون الأهلية الذين جمعوا تحت سلطتهم مختلف المهام، فإلى جانب تكليفهم بقيادة السرايا العسكرية وأعمال الشرطة، مارس هؤلاء الضباط مهام أخرى مثل إصدار القرارات المختلفة، تسيير ميزانية هذه الأقاليم، رئاسة اللجان البلدية، وكان

¹ لم يكن هذا التغيير ليغير من الصبغة العسكرية لمنطقة الصحراء، أنظر:

A.W.B. Décret du 9 Décembre 1894. «Qui règle l'organisation territoriale du commandement militaire en Algérie».

²Gouvernement Général de l'Algérie, Commissariat Général Centenaire, le Territoire du sud de l'Algérie, Premier partie .p.321.

³ Lehuraux Léon. La réorganisation des territoires du sud de l'Algérie, Encyclopédie mensuelle d'outre-mer, Paris, édition de l'union française, Septembre 1951, p.09.

نتيجة لذلك أن تحولت الصحراء إلى ثكنة كبيرة يخضع من بداخلها إلى قوانين صارمة تصدرها مجموعة من العسكريين، ما دفع بالحركة الوطنية عقب الحرب العالمية الأولى بالمطالبة بإلغاء هذا النظام.

وبالرغم من إصدار دستور 20 سبتمبر 1947م وذلك في إطار الإصلاحات السياسية، والذي ألغى في مادته الخمسين النظام الخاص بهذه الأقاليم¹، إلا أن ذلك لم يتم والشيء الوحيد الذي طبق هو دمج ميزانية هذه الأقاليم بالميزانية الجزائرية، وقد تبع التعديل الذي صدر في المادة 50 من دستور 1947 عدة مشاريع ومقترحات بغرض تنظيم الأقاليم الصحراوية نذكر منها:

- مشروع "إعادة تنظيم أقاليم الجنوب وإنشاء عمالة عنابة"² الذي قدمته الحكومة الفرنسية في ديسمبر 1949.

مشروع الحكومة الفرنسية المقدم للمجلس الجزائري الذي يهدف إلى إنشاء "عمالة صحراوية"، تضم خمسة مقاطعات هي عين الصفراء، الأغواط، كولمب بشار توقرت وورقلة، وتخضع لإشراف الوالي العام على الجزائر، والذي بالرغم من موافقة المجلس الجزائري عليه³، إلا أنه واجهته عدة مصاعب أدت إلى عدم تطبيقه على أرض الواقع. لم يعرف طريقه للتطبيق..

¹ - سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، ص40.

² J.O.A. Débats de Lass.Alg, Demande d'avis n°49-61, 14decembre1949.

³ J.O.A. Débats de Lass.Alg, Demande d'avis n°55-G-32, séance du14Decembre1955, pp1065-1072.

الفصل الأول

إنتشار الثورة

في الصحراء 1954-1962م

بإدراكها لأهمية الصحراء الاستراتيجية لم تتلأ جبهة التحرير الوطني على إبراز حضورها في هذه الجغرافية الواسعة، لذلك عمدت إلى إنشاء الولاية السادسة كإستراتيجية منها لاحتوائها في حربها ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت البداية حسب ما تشير إليه الكثير من المراجع إلى لجنة الستة التي كلفت مصطفى بن بولعيد مهمة نشر الثورة ومبادئها في المناطق الصحراوية وذلك بهدف إعدادها للانضمام في الثورة الجزائرية¹.

المبحث الأول: تطور القيادة الثورية للولاية السادسة.

كان للطبيعة الجغرافية والتنوع الاجتماعي والاهمية الاستراتيجية سبب في وقوف جبهة التحرير الوطني على الموقع الحساس للصحراء ما دفعها لإدراك المسؤوليات الملقاة على القادة الذين سيتولون تسيير الولاية السادسة، لذلك كان انتقاء القادة في هذه الولاية يخضع لاعتبارات كالخبرة والكفاءة العسكرية والتكتيكية ودرجة الوعي السياسي والشجاعة والشعور بالمسؤولية وبعد النظر والتواضع ومدى تشبع القائد بمبادئ الثورة وقناعاته بأهدافها.

I / إنشاء قيادة الثورة للولاية السادسة.

إن للعلاقة التي ربطت مصطفى بن بولعيد بعدد من قادة مناطق الجنوب الاوراسي (بسكرة - أولاد جلال) دور كبير في تفعيل النشاط الثوري عبر بوابة الصحراء الشمالية، إذ عهد مصطفى بن بولعيد إلى زيان عاشور* في ديسمبر 1955 بالإشراف على منطقة الصحراء نتيجة لدوره الفعال في تجنيد عدد من المجاهدين في مناطق كأولاد جلال،

¹ Kéchida Aissa, les architectes de la révolution, chihab éditions , Batna, 2001,p93.

* زيان عاشور: من مواليد 1919 بمنطقة البيض التابعة لأولاد حركات دائرة أولاد جلال ولاية بسكرة حالياً حفظ القرآن في وقت مبكر ودرس بزاوية الشيخ المختار بأولاد جلال، جند اجبارياً عام 1939 وسرح عام 1945 لينخرط بعد ح ع 2 مباشرة في ح ش ج فكلف بالدعاية والأخبار في أولاد جلال، اعتقل عام 1948 وبعد إطلاق سراحه هاجر إلى فرنسا ولكنه لم يلبث أن عاد إلى أرض الوطن عام 1952 ألقى عليه القبض عند اندلاع الثورة ولم يطلق سراحه إلا في أواخر جويلية 1955، فعاود الاتصال بالمناضلين والتحق بالثورة مكوناً فوجاً من المجاهدين ينشط بمناطق أولاد جلال الجلفة.. وكان على علاقة طيبة مع سي الحواس الذي كان بدوره قائداً لفوج بنواحي بسكرة وكذلك مصطفى بن بولعيد، استشهد يوم 1956/11/07 في معركة وادي خلفون قرب جبل ثامر أنظر: مقالاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، منشورات بلوتو، الجزائر 2009، ص ص 302-304.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

بوسعادة وبسكرة¹، بينما يشير تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة أن تمركز العمل الثوري كان ابتداء من أوائل 1955 في هذه المناطق.²

والتزاما منه بمهامه سارع زيان عاشور بمطالبة مساعديه في افريل 1956 العمل على الاتصال بجميع المناطق المجاورة له حيث تم الاتصال بمناطق وادي ميزاب والشعانية إلى أن بلغ عين صالح وقد ساعده عاملان أساسيان هما:³

- طبيعة النشاط السكاني في تنقل الناس للبحث عن المرعى أو للتبادل التجاري.
 - صلة القرابة التي كانت تسهل هذا التنقل بما توفره من الثقة بين الناس.
- كان لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956 اثر كبير في تأسيس الولاية السادسة الصحراوية واعتبارها ولاية قائمة بذاتها وعهد إلى العقيد علي ملاح* بالاشراف على قيادتها واعتبر عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ممثلا للولاية السادسة، والذي بادر إلى ترسيخ التنظيم الثوري في الصحراء بداية من المناطق الشمالية، ومباشرة بعد تركيز التنظيم السياسي والعمل العسكري والفدائي وترسيخه في نواحي بسكرة وطولقة واولاد جلال ووادي ريغ وبوسعادة وواد سوف والجلفة والاغواط وجه مسؤولوا جبهة التحرير الوطني في مناطق الصحراء على تنفيذ خطة جديدة أساسها دعم الثورة بأقصى الجنوب.⁴
- وفي هذا السياق تم تكليف مجموعة من المجاهدين يرأسهم محمد جغابة ومزيان صندل في أوائل أكتوبر وتم أمرهم بالتوجه إلى أقصى الجنوب بهدف دعم التنظيم

¹ المتحف الوطني للمجاهد ، ندوة تاريخية حول الذكرى 39 للاستشهاد الرائد عمر ادريس ، 6 جوان 1998 ، بسكرة، ص 09 .

² تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة

³ تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة

* علي ملاح: من مواليد يوم 1924/02/14 بدوار طاقة بلدية مكيرة دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو حالياً، أنخرط في ح ش ج أثناء ح ع "، وأصبح عضوا بارزاً في المنظمة الخاصة بعد تكوينها عام 1947، عند اندلاع الثورة أوكلت له قيادة ناحية تيقزيرت وعزازقة (ولاية تيزي وزو)، ثم نقل إلى جنوب المنطقة الرابعة (بوسعادة الجلفة)، عين قائداً للولاية السادسة التي استحدثت بعد مؤتمر الصومام مباشرة، لكنه لم يلبث أن أعتيل من قبل العميل الشريف بن سعيد في 1957/03/31 أنظر: مقالاتي عبدالله، قاموس...المرجع السابق، ص 498-499.

⁴ تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

السياسي والعسكري بوادي ميزاب ومتليلي والمنيعية وعين صالح وتمنراست، وكان من أبرز مهامهم جمع السلاح والتنظيم الشعبي والفدائي، وجعلت هذه المجموعة من متليلي مركزا ومنطلقا لعملياتها ومهامها بسبب الإقبال الكبير لمناضليها على الثورة وانضوائهم تحت رايتها، ومن متليلي انتشر نشاطها إلى قصور غرداية والمنيعية ثم عين صالح وتمنراست، أين كللت هذه الاتصالات بالنجاح والتوفيق، ولعل عامل الطبيعة ونشاط السكان التجاري الذي سمح لهم بالتنقل في مختلف أراضي الصحراء ثم صلة القرابة التي تربط بعض قبائلها وسكانها سهلت من مهمة هذه المجموعات التي اتصلت بأهالي هذه المدن بطريقة ممنهجة فهي تجري اتصالات مسبقة سواء في غرداية أو متليلي ثم تلتحق بعد ذلك بالمدينة المعنية وتنصب بعد ذلك التنظيم المناسب.

وللتدليل على دور هذه المجموعة خلال سنة 1956 يمكن الوقوف على شهادة المجاهد أورزيق الشناني¹ في تمنراست حيث في شهادته أشار إلى زيارة محمد جغابة لهذه المدينة وعقده اجتماعا مع شخصيات مؤثرة في المنطقة وتم تتصيب لجنة كلفت بجمع السلاح والمال ونشر التنظيم الثوري في هذه المناطق وضمت هذه اللجنة:

- أخموك الحاج موسى رئيس اللجنة.
- برادعي مولاي احمد نائب ومستشار .
- بوحاميد عبد المجيد الكاتب العام.
- بن خليفة الحاج بحوص..... مسؤول المالية .
- ايدابير ملوي بن مسلاغ..... مسؤول عن التموين والتنظيم .
- برادعي مولاي محمد عضو في اللجنة .

وهو نفس الأمر الذي يشير له المجاهد جبريط محمد ضابط الولاية الخامسة التاريخية في شهادته إذ يقول: "...عند التحضير لقانون 01 جانفي 1957 كانت هناك مداولات للمجلس الفرنسي، وكان الأخ محمد جغابة موجودا على رأس التنظيم في ناحية غرداية وكان هذا الوضع مقلقا للمناضلين والمجاهدين وكان علينا أن نقوم بعمل ما لإحباط هذه المحاولة، ولكن الاستعمار الفرنسي حاول واستعمل كل الوسائل لاحتواء الثورة في

¹ - شهادة المجاهد أورزيق شناني، محفوظة لدى الباحث ابراهيم اورزيق بتاريخ 31 اكتوبر 2017.

المنطقة، وحاول أن يخلق كيانات وقيادات...كان سي الحواس ومحمد جغابة يفكران في فتح جبهة في تمنراست وجانت، وخصصنا بعض المجاهدين الذين يحسنون اللغة التارقية ويعرفون الجبهة الجنوبية جيدا".¹

ثابر علي ملاح في بناء قاعدة شعبية للثورة في الولاية السادسة إلا انه تعرض للاغتيال من طرف مليشيا شريف بن السعيد يوم 31 مارس 1957² العملية لدى السلطات الفرنسية قبل أن ينهي مهامه الموكلة إليه.

ويبدو ان هذا الوضع شجع العقيد عبد الحفيظ بوصوف من أجل احتواء قيادات الولاية السادسة، وتوسيع حدود ولايته جغرافيا على حساب الولاية السادسة، وعمل على ترقية عمر ادريس الذي كان على اتصال به منذ لقاءهما بالمغرب في جوان وجويلية 1957،³ وفرحات احميدة إلى رتبة نقيب وتم اسناد قيادة المنطقة التاسعة التي تضم جبال نايل وعمور واتباعها للولاية الخامسة.⁴

وبدوره عمد العقيد بوقرة قائد الولاية الرابعة إلى وضع حد لأعمال حركة بن شريف في الولاية السادسة، كما عمل على ضم المنطقة الأولى لهذه الأخيرة والتي تضم كل من سيدي عيسى - قصر الشلالة وعين وسارة - إلى ولايته الرابعة، وتم تحويلها إلى منطقة رابعة تابعة لولايته.⁵

II/ دور سي الحواس والطيب الجفالي.

في ماي 1958 تم تعيين احمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) على الولاية السادسة، وتم تكليفه بضرب المصالح الفرنسية في الصحراء الجزائرية خصوصا بعد تنامي المخططات الديغولية حولها وبروز نوايا فرنسا باستغلال البترول عن طريق إنشاء مشاريع

¹ - شهادة المجاهد جبريط محمد ضابط الولاية الخامسة التاريخية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 324

² لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، ط 2، الجزائر، 2000، ص 93.

³ تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة

⁴ Benamar Mustapha, c'étaient eux les héros ! ، éditions Houma ، Alger ، 2002، pp 126.140 .

⁵ صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 48 .

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

أنابيب نقل النفط باتجاه تونس والمناطق الساحلية الجزائرية، وتقديم رخص التنقيب للشركات الدولية والأوروبية .

لقد شهدت مناطق الصحراء انتعاشة كبيرة في مجال تنظيمها الثوري بعد تعيين سي الحواس وعمر إدريس على رأس قيادتها، وتم إنشاء هيكل تنظيمية لها، إذ قسمت الولاية السادسة مع إعادة انشائها إلى: أربعة مناطق وستة عشرة ناحية وأربعة وستون قسمة على رأس كل واحدة من هذه الوحدات الإقليمية قيادة مؤلفة من مجلس يتشكل من قائد عام وثلاثة مساعدين له طبقا لمقررات مؤتمر واد الصومام وبها وحدات عسكرية منتظمة من كتائب وفرق وافواج ماعدا نواحي الجنوب الأقصى التي لم تكن بها وحدات عسكرية في شكل فرق أو افواج، وإنما كانت بها قيادات مع مجموعات صغيرة من المجاهدين تعمل عن طريق التنظيمات المدنية لجبهة التحرير الوطني وفقا لمقتضيات المناطق الصحراوية، وتضم جغرافية هذه المناطق الاربعة:¹

1- المنطقة الاولى: وهي تضم نواحي البرواقية وبئر اغبالو وقصر البخاري

وسور الغزلان وسيدي عيسى.

2- المنطقة الثانية: وتضم الجلفة والأغواط والشلالة ووسارة.

3- المنطقة الثالثة: وتضم نواحي بوسعادة ومسيف وغرداية والمنيعية.

4- المنطقة الرابعة: وتضم نواحي بسكرة واولاد جلال والزيبان وأمدوكال وواد ريغة.

كما كلفت قيادة الثورة قادة الولاية السادسة بمواجهة مجموعة بن لونيس المتحالفة مع الجيش الفرنسي في الجلفة وبوسعادة والتي مثلت خطرا على استمرارية الثورة في هذه المناطق إذ كانت سببا في تصفية عدد كبير من الجنود وضباط الولاية السادسة.²

بعد تعرض سي الحواس للاستشهاد في 1959 اضطرت جبهة التحرير الوطني إلى تعويض الفراغ الذي أحدثه في منصبه وتكليف العقيد الطيب الجغلالي المقرب من العقيد بوقرة لاستخلافه، كما انه كان نائبا لسي الحواس إلى جانب الرائد عمر إدريس

¹ تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1955 للولاية السادسة

² الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 122-123.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

والنقيب علي بن مسعود، إلا انه لم تمض فترة طويلة على مباشرة الطيب الجغلاي لمهامه في تنظيم الولاية السادسة حتى تعرض لعملية تصفية يوم 29 جويلية 1959 رفقة اثني عشرة من رفاقه في السلاح¹ من طرف رجال النقيب علي بن مسعود المرافقين لهم².

III/ استمرار النشاط الثوري بعد 1960.

استمرت الولاية السادسة في تواجدها كتنظيم ثوري مستقل عن الولايات الأخرى التاريخية وذلك حتى نهاية حرب التحرير الجزائرية، وهذا وفق ما أكد في محاضر 1962، والتي تمت الإشارة فيه إلى حضور أعضاء من مجلس قيادة الولاية السادسة، وهو ما يدع مجالا إلى ان قرارات تقسيمها تراجعت عنه قيادة الثورة.

إنّ الوضعية المتأزمة التي عانت منها قيادة الولاية السادسة (الصحراء) يرجعها البعض إلى التدخلات التي شهدتها من طرف الولايات الأخرى من جهة وبسبب الحركات المناوئة للثورة التي أخذت من أراضي شمال الصحراء مرتعا لضرب نشاط الثورة بدعم من الجيش الفرنسي في السنوات ما بين 1956 – 1959 .

ومع عام 1960 وبالرغم من التدخلات التي عرفت الولاية السادسة والأزمات التي عاشتها، رفض عدد من قادة مناطقها قرار حلها وإلغائها بل استمروا في القيام بشؤونها وتسيير تنظيمها الثوري وشكلوا مجلسا لقيادتها ضم كل من النقيب شعباني محمد وسليمان سليمان، ومحمد رونية، وعمر صخري، وخير الدين شريف.

ولعل هذا الأمر دفع بقيادة الثورة في أوت 1961 بالتراجع عن قرار حل الولاية السادسة، وأصدروا أوامر جديدة دعت إلى بعثهما من جديد، إلا أن الملاحظ أنهم – قادة الثورة – لم يلحقوا هذا القرار بتعيين مجلس جديد تتاط إليه مهام قيادتها، وهو ما أبقى حالة الشغور على رأسها رسميا إلى حين جويلية 1962 أين تم تعيين محمد شعباني على

¹ Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, éditions casbah, Alger, 2003, p 399.

² صايكي محمد، المصدر السابق، ص 86 .

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

رأسها، وقد لعبت هيئة الأركان العامة دورا كبيرا في إعادة تشكيل الولاية السادسة بدعمها لجهود قادتها¹.

المبحث الثاني: المواجهات العسكرية بين جيش بن لونيس وجيش التحرير الوطني.

يبدو أن السلطات الفرنسية العسكرية كانت على اطلاع للصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية، ومع الضغوطات والإخفاقات العسكرية لبن لونيس محمد اضطر هذا الأخير إلى التقهقر جنوباً إلى الصحراء الجزائرية في المسيلة والجلفة وبوسعادة والأغواط... والتي يظهر حسب بعض المصادر أن جيش التحرير الوطني لم يكن متمركزاً بها بالشكل الكافي رغم محاولات قيادة الثورة، وبهذا الصدد يمكن الرجوع إلى شهادة المجاهد الرائد لخضر بورقعة الذي أكد أن الوضع التنظيمي للولاية السادسة وانعدام هيكلتها بشكل واضح كان سبباً في تغلغل حركة بن لونيس إذ كتب قائلاً "... لكن الولاية السادسة قد أهملت منذ البداية ولم يعط لها اهتمام لائق بمكانتها كباقي الولايات الأخرى، الأمر الذي أدى بالمصاليين إلى التمرکز بها بعد فرارهم من الشمال في شهر ماي 1957".²

I/ الضغط العسكري لجيش بن لونيس وإستراتيجية الجبهة في مجابهته.

كان لفشل بن لونيس وجيشه في صنع مكانة له في الولايات الشمالية أمام تصدي جيش وجبهة التحرير الوطني له أن استغلت الإدارة العسكرية الفرنسية لذلك في محاولة

¹ تجب الإشارة هنا إلى أن العقيد هوارى بومدين تمكن من كسب تأييد قادة الولاية السادسة في بداية جويلية بعدما قام بربط اتصالات مباشرة مع شعباني عن طريق محمد رونية - ممثل الولاية في اجتماع طرابلس - والملفت للنظر هنا أن النقيب محمد زرقين أشار في مذكراته إلى أن الاتصالات التي قام بها بومدين في الأوراس بالعقيد محمد شعباني تزامنت مع إعادة تشكيل الولاية السادسة انظر :

Zerguini Mohamed ، une vie de combat et de lutte، tom1، 1941-1962 ، ed ennahadha، alger، 2000 ، pp 191 -192

² - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 114.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

لجذب اهتمامه وربط علاقات وثيقة به من أجل تحويله إلى عميل¹ يمكن من خلاله ضرب وحدة الشعب الجزائري من جهة، وجبهة التحرير الوطني وجيشها من جهة أخرى. إن الدعم الذي تحقق لبن لونيس من طرف الجيش الفرنسي كان له أن يؤتي ثماره في الصحراء بداية من منتصف عام 1957، إذ عرفت قيادة الثورة تصفيات واغتيالات عدة، وللتدليل على ذلك يمكن الوقوف على وثيقة مؤرخة تعود للحكومة العامة في الجزائر G.G.A بتاريخ 29 أكتوبر 1957 موجهة لحاكم الأغواط، جاء فيها أنه تم اكتشاف جثث لـ 26 فرداً، يرتدي أصحابها أزياء عسكرية ترجع لجيش التحرير الوطني في مكان لا يبعد 34 كلم عن جنوب غرب الجلفة وحسب ما تم الوقوف عليه أن طريقة تصفيتهم كانت إعداماً بالرصاص بأمر موجه من بن لونيس قائد الجيش الوطني للشعب الجزائري A.P.N.A وتم تحديد أسماء 18 فرداً فقط منهم.² وفي اجتماع تقييمي لعملية الزيتونة OLLIVIER والذي كان عقده بمقر الحكومة العامة بالجزائر، أكد المشرفين على هذه العملية أن بن لونيس وجيشه استطاعوا القضاء على عدد كبير من أفراد جيش التحرير الوطني، وكانت معطيات هذا الاجتماع كالتالي: 160 قتيلاً، 60 جريحاً، و15 معتقلاً وذلك حتى 4 سبتمبر 1957، وهو ما دفع بالإدارة العسكرية إلى توجيه أوامرها³ إلى دعم بن لونيس وحركته من أجل الضغط على الثورة.

لعل هذا الدعم الذي تحقق لبن لونيس كان له أن يؤثر في مجريات الأحداث في المنطقة الجنوبية ويرجح الكفة لصالحه، وهو ما لم يكن خفياً على جبهة التحرير الوطني وجيشها والتي كانت على دراية بالاتفاق بين بن لونيس والجيش الفرنسي، وهو ما دفع بها إلى إتباع إستراتيجية على الصعيدين السياسي والعسكري لمواجهة مثل هذه القوة المناوئة

¹ رابح بلعيد، "موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية"، الخبر الأسبوعي، العدد 66، الجزائر، من 7 إلى 13 جوان 2000، ص 9.

² A.N.O.M، Fond Oasis. Boit64: Copie d'une fiche de Renseignements، origine Gendarmerie de l'Laghouat 17-10-1957، G.G.A، D.G.A.P.F.P، Alger le 29 octobre 1957.

³ Claude Paillat، 2° Dossier Secret de L'Algérie 1957 – 1958، les presse de la Cité، paris، 1962، p p 446-452.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

لها في شمال الصحراء الجزائرية، وكانت ترى ضرورة ضرب هذه القوة المناوئة اعتماداً على الثغرات التي أحدثها والتي مثلت نقاط ضعفها نذكر من بينها:

أولاً: سيرة بن لونيس محمد الغير مشرفة والمهتزة بين الشعب، حيث كانت علاقاته مع السكان سيئة، فكثيراً ما كان يفرض غرامات مالية على التجار، وهو ما أشارت له العديد من التقارير الصادرة من الإدارات الفرنسية مثل تلك الصادرة عن الحكومة العامة يوم 08 أكتوبر 1957 مقدمة حقائق على مدى سوء المعاملة التي أحدثتها قوات بن لونيس بين أوساط الشعب، وكأمثلة لمثل هذه التجاوزات أشار التقرير إلى:

- مطالبة عناصر بن لونيس يوم 16 سبتمبر 1957 للتجار بمدينة الجلفة بمبالغ باهضة تراوحت بين مليون ومليون وخمسمئة ألف فرنك فرنسي وذلك في أجل أقصاه 48 ساعة، وقد اضطر هؤلاء التجار إلى دفع مبالغ بين 250 ألف إلى 500 ألف فرنك فرنسي¹.

- سجن وتوقيف 22 مواطناً من بلدية واد مرة كانوا في طريقهم إلى سوق زينة التابعة إدارياً إلى البلدية المختلطة الجلفة من طرف جنود تابعين للحركة الوطنية الجزائرية تحت قيادة سالم بن الفنطازي والمتمركزين بمنطقة عين الحمارة التابعة إدارياً لإقليم الأغواط، وسجنهم في عين الحمارة مع مصادرة حيواناتهم حسب ما أشار له نفس التقرير.

- في نفس اليوم تمت مصادرة عدة رؤوس من الحيوانات ومن نفس أفراد الكتيبة العسكرية التابعة لبن لونيس (100 رأس من بن عمر الطيب، و30 رأس من يوسف عبد القادر بن المكي، 80 رأس من لحرش يوسف بن عمر).

ويبدو أن مثل هذه الأعمال المتطرفة من طرف بن لونيس ورجاله كانت تمثل دعاية دسمة لجبهة التحرير الوطني وجيشها من أجل الحط من هذه الحركة المناوئة لها أمام الشعب الجزائري.

¹ A.N.O.M، fond OASIS، Boit64: Note Renseignements، G.G.A.D.G.A.P.F.P، n° 1184 ap/AG/2P. Alger le 8-10-1957.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

ثانياً: إدراك جيش التحرير الوطني لوجود صراعات وخصومات داخل الجيش الوطني الشعبي الجزائري حول الاتفاق بين بن لونيس والجيش الفرنسي، ومحاولة الجبهة استدراج خصومه والرافضين هذه الاتفاقية إلى صفها بهدف إحداث شق داخل صفوف جيش لونيس.

ثالثاً: إدراك قيادة الثورة إلى الاختلاف السائد في أوساط القيادة العسكرية الفرنسية من مدى نجاعة الاتفاق مع بن لونيس وحول مدى تأثيره في انتصارات الجيش الفرنسي، هذا الاختلاف دفع بالجبهة إلى زيادة رفعه والتشكيك في قدرات الجيش البلونيسي.

إن هذه المعطيات التي وقفت عليها جبهة التحرير الوطني وجيشها والتي كانت تشكل نقاط ضعف جيش بن لونيس في شمال الصحراء كانت مطية لتبني إستراتيجية رأت فيها قيادة الثورة مفتاحاً للتخلص من الحركة المصالية وجيشها في المنطقة وبنيت هذه الإستراتيجية على:

1-مطالبة الشعب الجزائري إلى التكتل حول الثورة وقيادتها مع التحذير من خطورة التعامل مع الخونة.

2-الدفع بعجلة التوعية والدعاية ضدّ أعمال بن لونيس الوحشية والأخبار المضلّة عن الثورة وقيادتها وانتصاراتها.

3-الحد من الثقة العمياء التي وضعتها بعض القيادات العسكرية الفرنسية في جيش بن لونيس، ومحاولة زعزعتها في إدخال عنصر التشكيك في شخص بن لونيس ومدى أهمية الاتفاق المبرم بين مختلف الأطراف وانعكاساته على المدى القريب والبعيد، وزرع الخوف من إمكانية استيلاء جيش التحرير الوطني على الأسلحة المتقدمة التي يقدمها الجيش الفرنسي لمثل هذه الحركة وخطورة وقوعها في الأيدي الخطأ -المجاهدين-، وكمثال على ذلك مقتل النقيب "ريكول" قائد الوحدة الفرنسية المكلفة بدعم بن لونيس في معركة عين الزرقاء بجبال مسعود قرب الهامل يوم 1958/01/25، بسلاح غنمه مجاهدي الجيش

الوطني الشعبي في إحدى معاركهم مع جيش بن لونيس في معركة عين معبد بالقرب من الجلفة حسب ما تم إذاعته في صوت الجزائر في القاهرة.¹

4-تحديث خلايا الاتصال، وإحداث تغيير في طرق التموين ومواقعه، والدفع برؤساء الأعراش والشخصيات المتنفة للتأثير على أتباع بن لونيس.

II / تصفية بن لونيس وانعكاساتها.

ان الشكوك التي كانت تراود الجيش الفرنسي اتجاه بن لونيس والتي زادت من تناميها إستراتيجية الجبهة الموجهة ضد هذه الحركة المناوئة والتي تم التطرق إليها سابقاً، دفعت بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى مراقبة تصرفاته ومدى تقاينه في خدمة المصالح العسكرية الفرنسية، لكن ما لبثت هذه الشكوك أن تحولت إلى واقع ضرب من مصداقية الاتفاق المبرم ومصادقية بن لونيس بداية من عام 1958 بسبب رفضه تعليمات السلطات الفرنسية، وهو ما يمكن تلمسه من التقارير والوثائق المؤرخة لدى الجيش الفرنسي.

ففي تقرير صدر من الجنرال برلانج PARLANGE المفتش العام لضباط الشؤون الأهلية S.A.S يوم 02 أبريل 1958،² ابرز فيه مخاطر العمليات التي يقوم بها بن لونيس من ابتزازات ومصادرات على السياسة الفرنسية الهادفة إلى التهدة في المنطقة، كما أشار هذا التقرير إلى أن بن لونيس وجيشه لن يتمكن من اجتثاث خلايا جبهة التحرير الوطني حتى في مناطق تواجده، هذه التقارير دفعت بالمقيم العام الفرنسي بالجزائر روبرت لاقوست ROBERT LACOSTE بالخروج عن صمته يوم 15 أبريل 1958 والحديث عن أن جميع التقارير التي في حوزته وتصله تباعاً من مختلف السلطات المدنية والعسكرية تشير إلى أن سلوكات بن لونيس لا تتماشى وفق ما تم الاتفاق عليه يوم 06/11/1957، ويمكن تحديد هذه الخروقات في الاتفاقية انطلاقاً من:

1-قيامه بعمليات توسعية عسكرية في مناطق دون الإذن المسبق من القيادة العسكرية الفرنسية.

¹ - تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة التاريخ الثورة في الولاية السادسة، المرجع السابق، ص 34.

² يمكن الوقوف على محتوى هذا التقرير كاملاً في عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات عن الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 513-518.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

- 2- إنشاء جهاز سياسي وإداري الأمر الذي يمكنه من التلاعب بالسكان.
- 3- تهريبه من التنسيق الضروري مع السلطات الإقليمية المدنية والعسكرية الفرنسية التي يتبع لها.
- 4- تصرفاته الرعناء التي عبّر عنها بأعمال حملت في طياتها صبغة عدائية لفرنسا.¹

وبمجيء الجنرال ديغول على رأس السلطة الفرنسية، وُجه انذار من الجنرال سالان يوم 4 جوان 1958 للجنرال بن لونيس عن طريق النقيب بوير BOUER مطالباً أياه فيه بالالتحاق الرسمي بالجيش الفرنسي والكف عن حمل الراية الوطنية (العلم)، ومحاربة جيش التحرير الوطني تحت قيادته المباشرة، وفي حالة رفضه هذه التعليمات سيكون عدواً للجيش الفرنسي، إلا أن بن لونيس رفض ذلك مدعياً أنه: "يكافح من أجل استقلال الجزائر..."²

ويبدو أن تصلب وتمسك بن لونيس بأفكاره كان سبباً حاسماً في تصفيته الجسدية، أين تم تكليف العقيد ترانكي TRINQUIR بذلك رفقة مظليي الفيلق الثالث التابع للفرق الأجنبية وقد كتب عن ذلك قائلاً: ".. غادرت يوم 07 جويلية 1958 لجنة الخلاص الشعبي C.C.P لمدينة الجزائر نهائياً، لاستلام مهام قيادة فيلقي ثانية، والمشاركة في

¹ - تجدر الإشارة هنا أن روبرت لاکوست أصدر تعليمات بتاريخ 1957/11/18 أي بعد 12 يوماً من توقيع بن لونيس على اتفاقه مع الفرنسيين مؤكداً فيه أهداف هذا الاتفاق والتنسيق المبرم مع بن لونيس بتحطيم جبهة التحرير الوطني وجيشها وموضحاً في نفس الوقت شروط السلطات الفرنسية من منع بن لونيس ورجاله من أي نشاط سياسي وإداري، وفي حالة إقامة هيكل إدارية سياسية فإن السلطات الفرنسية تعتبرها غير شرعية. أنظر بوعريوة عبد المالك، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعلاقتها بالحركة المصالية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، اشراف الدكتور بوالصفصاف عبد الكريم، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، السنة الجامعية 2014-2015، ص 647، في بعض الأحيان نجد أن قوات بن لونيس اضطرت للاشتباك مع القوات الفرنسية بسبب النزاع حول بعض المناطق مثل ما وقع بقصر الحيران (الأغواط) يوم 1958/05/04. أنظر: محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبية، الجزائر، ص 413.

² Jacque Valette، La Guerre d'Algerie des Messalistes 1954-1962.edition L'harmattan Paris.p2001.p 458.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الجنوب الجزائري للقضاء على بن لونيس لأنه انضم إلى فرنسا ثم انشق عنها لأسباب غامضة...¹

لقد تمكن الجيش الفرنسي من محاصرة بن لونيس وجنوده بجبل زمرة، (حوالي 20 كلم شمال غرب بوسعادة) بعد حشده لهذه العملية مختلف قواته بداية من يوم 1958/7/8 وحتى الإعلان عن القضاء عليه يوم 14 جويلية 1958،² وتم التشهير بجثته في مختلف الأسواق بالناحية.

إن اللبس التي مزال يحيط بطريقة تصفية بن لونيس رغم الكتابات التاريخية ورغم التصريحات المختلفة لمختلف القيادات العسكرية الفرنسية يدفع إلى اعتقاد أن هذا الغموض ما هو إلا محاولة من طرف هذه القيادات العسكرية إلى تدارك خطئها بفشلها في هذه التجربة التي سخرت لها بن لونيس والتي رسمت أفقها وملاحها وأهدافها وهو القضاء على خلايا جبهة التحرير الوطني وجيشها بالولاية السادسة بالاعتماد على أطراف عميلة تمثلت في جيش بن لونيس، إلا أن الواقع كان العكس.

لقد كانت نهاية بن لونيس تراجيدية حسب ما أشارت له بعض الدراسات الأكاديمية إذ أن الحويلة المقدمة من طرف الجيش الفرنسي يوم 18 جويلية 1958 كانت وفق ما يلي:³ عدد من قضى عليهم أثناء المعركة ورفقة بن لونيس كان 29 عنصراً، تم اغتيال 280 عنصراً ومنهم قادة في جيش بن لونيس كلطرش حسين، قويدر...، تم العثور على 120 جثة مجهولة الهوية، أسر 67 عنصراً، و 4 جرحى. أما عن ضحايا الفرنسيين، فقد كان هناك 6 جنود منهم ضابطان و 12 جريحاً مع تعرض طائرة عسكرية T6،* لإطلاق النار وإصابتها.

¹ - Mohamed Tegui، Op. Cit، p 177.

² - Gilbert Meynier، Op.cit.، p 458.

³ - Jacque Valette، Op.cit.، p 82.

* طائرة T6: طائرة وحيدة المحرك طاقته 550 حصان، بمقعدين مترادفين تستعمل للأسناد الحفيف، بها 4 مدافع عيار 7.5 بالإضافة إلى قنابل وصواريخ، كانت تستعمل في مهمات الاستطلاع للتصوير، ومهمات الاستطلاع بالمشاهدة، أنظر: برمكي محمد، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حديث ومعاصر، اشراف الدكتور بنعمية عبد المجيد، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2009-2010، ص 32.

بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي تعرض لها جيش بن لونيس، تشتت قواته المتبقية في عدة جبهات بعد مقتله وهو ما يفتد ما تشير إليه بعض الدراسات أن الحركة المصالية انتهت بالولاية السادسة مباشرة بعد مقتله،¹ وهذه المجموعات هي: المجموعة الأولى: وهي التي تشكل الأغلبية انضمت إلى النقيب مفتاح الذي كان ولائه للحركة المصالية وزعيمها، وقد انتقلت له القيادة في جويلية 1958، وكان له موقف معارض من الاتفاق المبرم بين بن لونيس والفرنسيين دون الرجوع إلى قيادة الحركة. المجموعة الثانية: انضمت إلى جيش التحرير، كان أفراد هذه المجموعة من المعارضين للتعامل المباشر مع الفرنسيين، وتشير بعد الدراسات إلى أن البعض منهم انسلخوا عن جيش بن لونيس قبل تصفيته.

المجموعة الثالثة: أفراد هذه المجموعة فضلوا تسليم أنفسهم للسلطات الاستعمارية وكان من ضمنهم عدد من القادة مثل: العربي لقبائلي، البرادي، مقري....²

III/ دور الولايات التاريخية في القضاء على جيش بن لونيس.

إن إدراك جبهة التحرير الوطني للخطر المحدق والكبير الذي جسّدته التشكيلات العسكرية للحركة المصالية والمنسحبة نحو الصحراء دفع بها إلى إتباع مختلف الإجراءات من أجل مواجهتها سواء كانت عسكرية أو سياسية وذلك بالرغم ما تحقق لهذه الحركة المناوئة من دعم فرنسي بهدف ضرب الثورة.

ويبدو أن هذه المعطيات دفعت بالولايات الحدودية مع الولاية السادسة (الصحراء) إلى التدخل ودعم هذه الولاية مع نهاية عام 1956 من أجل وضع حد لمثل هذه الحركة ولمقاومتها ودحرها، إذ أرسلت الولاية الرابعة في عام 1956 فوجاً يضم 35 مجاهداً بقيادة علي زيوش،³ أما عن الولاية الثالثة فقد أرسلت بدورها عدداً من الجنود بلغ تعدادهم 70

¹ - يشير الهادي درواز حول هذه النقطة بالذات "... بالقضاء على بن لونيس وحركته، ثم تطهير الولاية من هذه الحركة المناوئة للثورة وعملائها في المنطقة، وتبخر حلم لأكوست وامتد ربع ساعته إلى سنتين..." أنظر: درواز الهادي، المرجع السابق، ص 125.

² - حول هذه المجموعات أنظر: بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص 650، رايح بلعيد، موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 09

³ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 84-85.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

مجاهداً تحت قيادة سي لحسن، بهدف تعزيز ودعم الولاية السادسة في مواجهة المصاليين.¹

وفي منتصف عام 1957 تم تزويد القائد عمر ادريس بكتيبتين من الولاية الخامسة والهدف من ذلك الضغط على جيش بن لونيس وإلحاق ضربات بقواته، وهو ما جعل قوات هذا الأخير -بن لونيس- محاصرة من جميع الأطراف فمن جهة الجنوب والشرق قوات سي الحواس، ومن الغرب قوات عمر ادريس، وأثمرت هذه الإستراتيجية إذ ألحقت خسائر بين لونيس في جبال مناعة، الميمونة، بوكحيل...²

بدورها عرفت المنطقة الثامنة للولاية الخامسة نشاطاً من كبيراً من طرف المجاهدين للتضييق على الحركة المصالية وقواتها خصوصاً في جبال القعدة منها معركة "الصماء" الشرقية 1958، "شفر الخونة" في القعدة الغربية.³

إن المطلع على مجريات الأحداث والمصادر والمراجع التي اهتمت بتاريخ الصراع بين جبهة التحرير الوطني والجيش الوطني للشعب الجزائري تحت زعامة بن لونيس في الصحراء يقف حول أن الولاية السادسة شهدت أراضيها مواجهة بين جيش التحرير الوطني وجيش بن لونيس بدرجات متفاوتة إلا أن أشد المناطق التي عرفت صراعاً كبيراً ومواجهة هي المناطق الشمالية خصوصاً في الجلفة والأغواط وبوسعادة التي كانت فيها أشد المعارك احتداماً بداية من المرحلة التي تدعّمت فيها قوات بن لونيس من طرف الجيش الفرنسي حتى تاريخ تصفيته في عام 1958، ويمكن أن نربط هذا التركيز للجيش البلونسي في هذه المناطق بالضبط لعدد من العوامل التي توفرت في هذه المناطق الشمالية للصحراء الجزائرية وهي:

1- الصحراء الجزائرية واسعة مترامية الأطراف وحدودها شاسعة، وهذا الأمر كان دافعاً للجيش الفرنسي وأعدائه بتجنب المغامرة والتورط في التوغل لأعماقها.

¹ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 92.

² - الملتقى الجهوي الثاني لكتابة الثورة الولاية السادسة، المرجع السابق، ص 35.

³ - نفسه، ص ص 10-41، لقد قدم تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة الثورة للولاية السادسة عدد من المعارك التي عرفت هذه الأخيرة بين 1957، 1958، للتوسع أكثر، أنظر: تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة الثورة للولاية السادسة، المرجع السابق، ص ص 39-47.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

2- لا اعتبار إستراتيجي فالأماكن المشار إليها سابقاً (الأغواط، الجلفة، بوسعادة) تشكل موقعاً إستراتيجياً في شمال الصحراء الجزائرية، فهي بالأساس الرابط بين جميع الطرق البرية، ومناطق استخراج النفط خصوصاً بعد الاكتشافات المسجلة عام 1956، وهو ما دفع بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى الدفع بالجيش البلونيسي وتركيزه في هذه المواقع.

3- تركيز بن لونيس لقيادته العسكرية في دار الشيوخ.

4- رغبة القيادة العسكرية الفرنسية من استغلال جيش بن لونيس وإخراجه من المدن والدفع به إلى الجبال لمواجهة جيش التحرير الوطني وخلاياه في هذه الجبال.¹
إن مثل هذا التركيز لقوات بن لونيس المدعم من الجيش الفرنسي كان له أثر كبير في استشهاد عدد كبير من خيرة الضباط وجنود جيش التحرير الوطني.

فالرائد عمر صخري في شهادته أشار إلى ذلك بقوله: "...أحسن إطرار جيش التحرير بالولاية السادسة، تم اغتيالهم على يد هؤلاء الخونة من اتباع بن لونيس، وهناك من كانوا سبباً في استشهادهم بطريقة غير مباشرة، بل حتى عميروش والحواس ومن معهما يدخل استشهادهم في هذا الإطار، فجبجل ثامر حيث استشهدوا كان به جيش من المجاهدين ذهب لمطاردة فلول بن لونيس وترك الجبل بدون حماية، ولما وصل العقيدان وجدا الجبل بدون حراسة..."²

إن الفترة التي شهدت اشتداداً في المواجهة بين جيش بن لونيس المدعوم فرنسيا وجيش التحرير الوطني في الولاية السادسة عام 1958 عرفت أيضاً إعطاء نفس جديد لتنظيم جيش التحرير الوطني، وذلك بإعادة بعث هذه الولاية من جديد في أفريل 1958، وتقسيمها إلى أربع مناطق وتسعة عشرة ناحية وأربعة وستين قسماً وهو دليل لاهتمام قيادة

¹ ابن حرز الله شارف، دور منطقة الاغواط في الثورة التحريرية 1954-1962 ، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف يحيوي مسعودة، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 111.

² شهادة الرائد عمر صخري، الخبر الاسبوعي، ع 522، الجزائر من 25 فيفري إلى 3 مارس 2009، ص 12.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الثورة الجزائرية بالصحراء من ناحية، وإدراكها لمدى الخطر الذي تشكله هذه الحركات المناوئة من جهة أخرى، وضم مجلسها الولاية السادسة:¹

- أحمد بن عبد الرزاق حمودة (سي الحواس) صاعاً ثانٍ قائد للولاية .
- الطيب الجغلالي المسؤول السياسي. صاعاً أول.
- عمر ادريس قائد عسكرياً - صاعاً أول.
- سي محمد العربي - مسؤول الأخبار والاتصال - صاعاً أول.
- سي محمد الشريف خير الدين - مسؤول الصحة، ضابط أول.

لقد تزامن اشتداد المعارك مع تزايد الدعم الموجه من الولايات التي تحد الولاية السادسة، وبالرغم من القضاء على بن لونيس إلا أن فلوله استمرت في ضرب المجاهدين في المناطق الشمالية للصحراء الجزائرية، وقد أشار إلى ذلك العقيد علي كافي في مذكراته قائلاً: "... تكريساً للقاءات المتواصلة والمباشرة بين الولايتين الثانية والثالثة، اجتمع كل من علي كافي وعميروش* قائدي الولايتين، وكان الموضوع الرئيسي هو وجود ما يسمى بالوحدات المصالية في الولاية السادسة²..." والجدير بالذكر أن هذا الاجتماع المشار إليه بين القائدين تمخض عنه إعداد تقرير في نهاية 1958 تم توجيهه إلى وزير داخلية الحكومة المؤقتة، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير القوات المسلحة جاء فيه: "...تشير معلومات بلغت الصاع الثاني عميروش من طرف كل من سي محمد عبد الرزاق قائد الولاية السادسة، والصاع الأول سي عمار المسؤول العسكري في نفس

¹ تقرير الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الولاية السادسة، المرجع السابق.

* عميروش: من مواليد 31 أكتوبر 1926 بقرية "تاسفت أقمون" ببني واسيف، دائرة عين الحمام ولاية تيزي وزو حالياً، أنضم إلى صفوف ج إ ح د عام 1947 وعين عضواً في المنظمة الخاصة بفرع غليزان أين كان يمارس نشاطه التجاري، وقد ألقى عليه القبض بعد اكتشاف هذه المنظمة وقضى 08 أشهر سجنًا. سافر إلى فرنسا في أواخر 1950 للعمل هناك، لكنه عاد إلى منطقة القبائل عشية اندلاع الثورة وساهم فيها مساهمة فعالة منذ 1955 إلى غاية أن أصبح قائداً للولاية الثالثة بعد أن رقي إلى رتبة عقيد عام 1958، وقد استشهد رفقه زميله قائد الولاية السادسة العقيد سي الحواس في 29 مارس 1959. أنظر شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 32 وما بعدها.

² كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، در القصة، الجزائر، 1999، ص 142.

الولاية، وذلك أثناء مرورها بالولاية الثالثة إلى وجود ما يسمى بالوحدات المصالية تقدر بحوالي ثلاثة عشرة كتبية في أولاد جلال (الولاية الأولى) وأولاد نايل، بوغيل والجلفة (الولاية السادسة..)¹.

وقد حاول العقيدان توضيح مدى الخطر الذي تشكله مثل هذه الكتائب المصالية في هذه المناطق وفي حالة بقاءها هناك إذ وضحا ذلك للحكومة المؤقتة مشيرين إلى عدد من النقاط:²

1- يمكن استخدام هذه الحركات المناوئة للثورة لزرع الشك حول سلطة جبهة التحرير الوطني وجيشها في الصحراء الجزائرية وذلك في حالة ما تم الاتفاق حول توقيف للقتال.

2- إن توزيع هذه الكتائب في جنوب الأطلس الصحراوي يمكن له أن يقسم البلاد إلى شطرين وهو أمر لا يصب في صالح الثورة.

لكن يبدو أن عدم اتخاذ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأي خطوة يمكن أن تحبط مسعى هذه القوات المناوئة في هذه النواحي من الولاية السادسة، وندرة الأسلحة لدى الثوار والمجاهدين في الداخل دفع بالقيادة الداخلية للثورة إلى عقد اجتماع بالولاية الستة في نهاية هذه السنة (بين 6 إلى 12 ديسمبر 1958)، ومما تم تقريره في هذا الاجتماع تسيير وحدات من جيش التحرير الوطني من الولايتين الثالثة والرابعة باتجاه الولاية السادسة وذلك من أجل مساعدتها في دحر المصاليين،³ ومما جاء في تقرير الولاية الرابعة ما يأتي: "...في إطار التعاون وبطلب من قائدي الولايتين المعنيتين (الأولى والسادسة) بعثت كل من الولاية الثالثة والرابعة بجيشين من الرجال لمساعدتها في التغلب على بعض المشاكل التي كانت تعاني منهما وعلى رأسها المشكلة

¹ - كافي علي، المذكرات، المصدر السابق، ص 143.

² - نفسه، ص 143-144.

³ - بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، المصدر السابق، ص 232.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

المصالية..¹، وبدورها ساهمت الولاية الثانية بتقديم دعم عسكري معتبر، إذ أشار إلى ذلك العقيد علي كافي قائلاً: "...ومع ذلك أرسلت الولاية الثانية كتيبة كاملة لمحاربة البلونسيين وبقيت هناك حوالي ثلاثة أشهر..."²، وبدوره أشار بوالطمين في شهادته إلى مثل هذه المساعدات المقدمة من طرف الولاية الثانية، وأشار إلى أن هذه الأخيرة قامت بدعم ولاية الصحراء (السادسة) بأفواج وتم إرجاع أقسام من هذه الأفواج بعد إنهاء مهمتهم المضنية.³

إن هذا الدعم الذي وجه للولاية السادسة من طرف مختلف الولايات التاريخية المحيطة بها، حقق انتصاراً على أرض المعارك وأبرز مدى أهمية وحدة التراب الجزائري شمالاً وجنوباً بالنسبة للأخوة المجاهدين لكن في نفس الوقت شكّل هاجساً للمؤسسة العسكرية الفرنسية التي كانت تتخوف من استغلال قوات جيش التحرير الوطني للأراضي التي كانت واقعة بيد البلونسيين ضدها وتملاً فراغاً أحدثه المصاليين بها، وهو ما دفع بها إلى التفكير في مختلف الحلول بهدف مواجهة انتصارات جبهة التحرير الوطني وجيشها، وقد تطرقت وثيقة تعود للقيادة العليا للقوات الفرنسية بالجزائر،⁴ إلى بعض الحلول تركز أهمها حول شخصية مفتاح أحد قادة جيش بن لونيس وأقوامهم في هذه المناطق وفي إمكانية استغلاله، إذ مما جاء في هذه الوثيقة.

1-تحقيق دعم لمفتاح بطريقة سرية، وذلك لتمكينه على الأقل من عرقلة جبهة التحرير الوطني بنواحي الجلفة.

2-إنشاء وحدات متنقلة أمام سد عين الصفراء، ويكون عددها دون شك أقل من تلك الوحدات التي تكون ضرورية لتعويض قوات مفتاح بالجلفة.

¹ تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي، الفترة من 1956/8/20 إلى نهاية 1958، تصنيف وطبع مطبعة المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص 95.

² شهادة كافي علي، في الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ، الولاية الثانية (الشمال الفلسطيني)، من سنة 1959 إلى سنة 1962، جيجل يومي، 22-23/4/1987.

³ بوالطمين جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، الجزائر، 1987، ص ص 140-141.

⁴ S.H.A.T، 1H1717/2، fiche à l'attention du Général Challe، objet: possibilité d'employer Meftah et ses bands a l'ouest de Barrage vers Ain sefra، Alger le 22 décembre 1958.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

ونظراً للأهمية التي أولاها الجيش الفرنسي لشخصية مفتاح، كان على جبهة التحرير الوطني وقيادتها العسكرية التدخل ومحاولة كسب هذا الأخير لصفاتها وذلك بالتأثير على قادة جيشه من جهة ومحاولة جذبهم، والاتصال بمفتاح شخصياً لدفعه على وضع حد لتنظيمه العسكري والانضواء تحت جبهة التحرير الوطني وجيشها، إلا أن مفتاح كان رافضاً لهذا الحل ووضع شرطين:

1- أن تكون له قاعدة ومنطقة عمليات خاصة به لوحده، ويجب أن لا تتدخل

جبهة التحرير الوطني وجيشها فيها.

2- يؤكد على بقاءه مستقلاً، دون تفكير من ناحيته في الانضمام إلى الجانب الفرنسي.¹

وفي المقابل كان رد جبهة التحرير الوطني واضحاً اتجاه هذه المقترحات التي قدمها مفتاح وهو الرفض القطعي لها ولمطالبه وهو ما يتنافى مع مواثيقها الثورية، ضف إلى ذلك قبولها لمثل هذه المقترحات هو اعتراف منها بوجود ممثل ثانٍ للشعب الجزائري يمكن له المشاركة في تقرير مصيره، خصوصاً وأن الوضع الراهن يشهد مناورات خطيرة يقودها ديغول بهدفه فصل الصحراء عن شمالها وتقسيم الجزائر، وهو الأمر الذي زاد خطورة مع اكتشافات الثروات الباطنية في هذه الصحراء الجزائرية.

إن سنة 1959 كانت صعبة من كل النواحي على الولاية السادسة إذ تراكمت المشاكل الداخلية، واستشهد سي الحواس قائدها 28 مارس 1959 وتم اغتيال الطبيب الجغالي 29 جويلية 1959،² وألقى القبض على قائدها العسكري الرائد عمر إدريس، وبالرغم من ذلك لم تتوقف الولاية الصحراوية من مواجهة الجيش الفرنسي وحركاته المناوئة المدعومة من طرفه، حيث حاول محمد شعباني استمالة المصاليين إلى صف جبهة التحرير الوطني عندما كان قائداً للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة وقام بإصدار وثيقة للعفو على البلونسيين بمناسبة مرور الذكرى الأولى من تأسيس الحكومة المؤقتة 19/9/1959.³

¹ -Jaques Valette، Op، cit، p 283.

² صايكي محمد، المصدر السابق، ص 88.

³ درواز الهادي، المرجع السابق، ص 201.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

بدورها استمرت الولايات الثورية بدعم الولاية السادسة بأمر من القيادة العسكرية الثورية، وهو ما أشار له الرائد لخضر بورقعة قائلاً: "...أذكر أن وحدات تابعة للولاية الرابعة اشتبكت مع ماتبقى من العناصر المصالية شهراً فقط قبل اعلان وقف إطلاق النار مع العدو الفرنسي وذلك في المنطقة الرابعة مابين البرين وعين لحجل، وقد استشهد فيها ثلاثة مجاهدين وتم القضاء على عدد غير قليل من المصاليين والقي القبض على خمس وعشرين منهم..."¹

بينما تحدث بوالطمين عن احدى التعليمات صادرة من الولاية الثانية في 19 جانفي 1962 ما يعني قبل شهرين من وقف إطلاق النار تلغي إرسال الأفواج نحو الصحراء²، وهو ما يمكن اعتباره دليلاً على أن الولايات الثورية ظلت داعمة عسكرياً للولاية السادسة الصحراوية حتى غداة الاستقلال.

المبحث الثالث: إرساء الجبهات الحدودية.

I / على الحدود الليبية:

في إطار إستراتيجية توسع جبهات الحرب ومد الداخل بالسلاح تقرر فتح الجبهة الليبية للتواصل مع منطقة الصحراء وقد ارتأت قيادة جيش التحرير الوطني في صيف 1957 أن ترسل فرقة من الجيش إلى أقصى الجنوب الليبي لتربط بمنطقة غاط على الحدود الليبية الجزائرية، وتقوم بعمليات حربية في الصحراء والهدف من ذلك تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- نشر الثورة وتعميمها في منطقة الصحراء الجنوبية وبث مشاكل للقوات الفرنسية في هذه المناطق النائية والبعيدة.
- كسب سكان المنطقة الصحراوية خصوصاً التوارق من أجل مواجهة المخططات الفرنسية وإشراكهم في العمل الثوري ضد العدو المشترك.

¹ بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، المصدر السابق، ص 14.

² بوالطمين جودي لخضر، المصدر السابق، ص 141.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

- استحداث منافذ لإمداد الداخل بالأسلحة والمؤونة شبيهة بالمنافذ الإستراتيجية على الحدود التونسية والمغربية¹.

1- تشكيل الجبهة الليبية:

لقد لعب العامل الأخير والمتمثل في استحداث وإيجاد منافذ لإمداد الداخل بالأسلحة والمؤونة دوراً حاسماً في التشجيع على فتح هذه الجبهة، خاصة أمام تضخم مخازن الأسلحة بليبيا وظهور بعض الصعوبات في إدخال الأسلحة عبر الحدود التونسية، وكان مخطط المشروع يقوم على إنشاء الجبهة الليبية وتثبيت أقدامها أولاً ثم الانتقال إلى مرحلة شن العمليات العسكرية على المراكز الفرنسية بمنطقة جانت ونواحيها.

ويجدر الذكر هنا إلى مثال لأمتة إدخال الأسلحة وتموين جيش التحرير الوطني وخلاياه في أقصى الجنوب الشرقي ومنه إلى غربه، ومدى الصعوبات التي واجهها الثوار من أجل اتمام هذه المهام، ففي شهادته يشير المجاهد أورزيق ملوي بن الحد* أن أبرز المناطق التي كان يقصدها لجلب الأسلحة، هي الثكنات الإيطالية بليبيا التي استطاع التسلل إليها ليلاً رفقة مجموعة من المجاهدين، فأخذوا الأسلحة ومجموعة من الجبال وعادوا بها إلى تمنراست، وآخر رحلة إلى ليبيا كانت بتكليف من القائد المجاهد ايدابير

¹ محمد الصالح الصديق، الشعب الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الجزائر، 2000، ص 70 وما بعدها .
* أورزيق ملوي بن الحد: المجاهد " أورزيق ملوي بن الحد " ولد خلال سنة 1917 م من - قبيلة ايهقرن- بقرية هيرافوك بلدية ادلس ولاية تمنراست، والده أورزيق الحد، ووالدته ايدابير بيات، خضع للتجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي، إلا أنه تمكن من استغلال مدة تجنيده لتعلم مهنة التمريض، واكتساب الخبرة العسكرية والقيادة لبي نداء أول نوفمبر، وانخرط في صفوف جيش جبهة التحرير الوطني بصفة رسمية سنة 1957، فأدى القسم رفقة كل من شقيقه المجاهدين أورزيق باي بن الحد و أورزيق محمد بن الحد، إضافة إلى المجاهدين محمد أق عثمان أبه شريفي بركة توكمبيوكانت مهمته الأساسية التجنيد وجمع الأسلحة، بعد إعلان وقف إطلاق النار ، والاستقلال التام . تولى المجاهد " أورزيق ملوي " شؤون قرية -هيرافوك- كان عضوا بأول لجنة مكلفة بجمع ألقاب أهالي الهقار ، وذلك بعد صدور الامر رقم :307-66 المؤرخ في 14 أكتوبر 1966، والمتضمن تأسيس الحالة المدنية لسكان ولاية الواحات الذين ليست لهم ألقاب، وكانت اللجنة مكونة من :ميسوم عبد القادر محافظ الحالة المدنية، ابيه صديقي ولد دانيال ...عضو نائب محافظ الحالة المدنية عبد ايلوا اقامة ... منسق اتحادية حزب التحرير، ايدابير مغلي بن أماياس ...عضو مفاوض رئيس قبيلة، أورزيق ملوي بن الحد ... عضو رئيس قبيلة مكلفين بإحصاء ألقاب الأهالي حسب أماكن تواجدهم وقبائلهم واعتماد اسم الجد الثالث كلقب للعائلة . كما عمل ممرضا بقاعة العلاج التابعة لبلدية ادلس، وكان هو المرجع الأساسي في كل ما يخص قرية -هيرافوك-، فحث أهلها على تعليم أبنائهم وقد أشرف على مهمة تسجيلهم بنفسه، وفي يوم الاثنين 10 أوت 1993م وافته المنية بولاية تمنراست، بعد مرض ألزمه الفراش.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

ملوي ورافقه فيها شقيقه أورزيق باي، وكان معهم أربعون جمل، قاموا ببيعها على الحدود الليبية المسمات (ترات)، وأستغرقت هذه الرحلة مدة أربعين يوماً، في سرية وشجاعة وتكلل هذا العمل بالنجاح والعودة بستة أسلحة من نوع بوستة، بذخيرتها وتم تسليمها إلى القائد المجاهد ايدابير ملوي بن مسلاغ.¹

ولكن اكتشاف أمر الفرقة العسكرية من قبل الفرنسيين وخوضها لمعركة إيسين أفسد نوعاً ما مخططها بشكل غير متوقع، كما أن هناك ملابسات أخرى وقفت وراء الفشل منها الارتجال في فتح هذه الجبهة، وظهور التنافس على الزعامة بين القيادة، حيث يبدو أن كريم بلقاسم وبحكم صلاحياته كقائد للقوات المسلحة هو الذي أمر بإنشاء هذه الجبهة واختار الرائد ايدير قائداً عليها، وكلف أوعمران* بإجراء مفاوضات مع السلطات الليبية والحصول على موافقتها وطلب المساعدات اللازمة.

وقد طرح ممثل جبهة التحرير بليبيا بشير القاضي وأوعمران الفكرة على رئيس الحكومة الليبية، فأشار عليهما بإجراء مباحثات مع رئيس الحكومة الفدرالية بإقليم فزان عبد الجليل سيف النصر باعتبار أن الجيش سيرايط فوق تراب إقليمه، وكان إقليم فزان حديث الاستقلال لم تجلوا منه القوات الفرنسية إلا في أواخر سنة 1956، وتولى إدارته سيف النصر، وكان جزءاً كبيراً من سكانه توارق يرتبطون بعلاقات وطيدة مع توارق أزجر بالجزائر بحكم الجوار الجغرافي والصلات العائلية، وقد كانت المفاوضات مع سيف النصر شاقة لخشيته من ردود فعل الفرنسيين، وتدخل فيها كثير من الوسطاء، وتشير

¹ - شهادة مخطوطة للمجاهد اوورزيق ملوي بن الحد، محفوظة لدى الباحث ابراهيم أوورزيق بن ملوي أثناء المقابلة بتاريخ 31 أكتوبر 2017 بتمنراست.

* عمر أوعمران من مواليد 19-01-1919 بدوار فريغان دراع الميزان، تطوع في الجيش الفرنسي وأصبح رقيباً عام 1941 وانخرط في صفوف حزب الشعب في مارس 1941 وساهم في تكوين خلايا سرية بمدرسة شرشال، وغداة مجازر 08 ماي 1945 أُلقي عليه القبض وحكم عليه بالإعدام، لكنه استفاد من العفو في ربيع 1946 فخفف حكمه إلى السجن المؤبد ثم إلى العفو الكامل، أُلقي عليه القبض ثانية لكنه تمكن من الفرار وألتحق بكريم بلقاسم في الجبل سبتمبر 1947، شارك في تفجير الثورة ككاتب لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة، وخلف رابح بيطاط على رأس المنطقة الرابعة، أسندت له مهام التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 - 1958، وأصبح رئيساً لبعثة جبهة التحرير بتركيا عند تأسيس الحكومة المؤقتة، بعد الاستقلال أصبح نائباً في المجلس التأسيسي الوطني.... أنظر مقالاتي عبد الله، قاموس...المرجع السابق، ص ص 173 - 174.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الشهادات ان الوفد الجزائري تحايل عليه لكسب موقفه مقابل تعهد فرقة جيش التحرير الوطني على أنها لن تسبب في مشاكل للإقليم ولن تحارب الفرنسيين فوق التراب الليبي وان نشاطها يتركز على تمرير الأسلحة بشكل سري، وقد اشرف او عمران على إعداد مجموعة جنود هذه الفرقة وتوجيههم في سرية تامة إلى فزان وكلف بقيادتهم الضابط ايدير¹، واسند الأعداد لإنجاح هذه المهمة ميدانيا إلى احد الجزائريين المقيمين بفزان واسمه محمد وكيد، وضابطين ليبيين هما عبد الرحمان المصراطي ومحمد السويني، وكان لهؤلاء الثلاثة دور هام في كسب موقف سيف النصر وفي تهيئة الظروف لاستقبال المجاهدين الجزائريين وإرشادهم².

انتقلت الفرقة الجزائرية من تونس إلى طرابلس، ومنها إلى مركز ام العبيد الذي يبعد عن سبها بثمانين كيلومتر، وكان مركز الشرطة الليبية فأخلي ليستريح به المجاهدون الجزائريون وبعد فترة من التدريبات العسكرية انتقلت إلى مكان استقرارها بواحة بغات الذي قضت به نحو أربعة أشهر، وقد نقل لنا محمد الصالح الصديق ومحي الدين عميمور وهما من المجندين ضمن الفرقة صورا عما واجهته الفرقة من مشاق السفر ومغامراته وقسوة بتلك الصحراء القاحلة³.

وقد شرع ايدير في تنظيم مراكز الجيش وتدريب بعض المجندين الجدد، فأنشأ مركزا رئيسيا في قوات على بعد 12 كم من غاط، وآخر في أم العبيد يمثل قاعدة خلفية، وشيئا فشيئا بدأت الفرقة تضاعف أعدادها عن طريق التجنيد، وان كنا لا نعرف بالضبط عدد جنود هذه الجبهة إلا أن المصادر الفرنسية تقدر إعدادها مابين الأربع مائة والخمس مائة جندي⁴، وقد وجدت الفرقة كل المساعدة من قبل المسؤولين الليبيين وسكان المنطقة، وخاصة منهم حاكم مدينة غاط المدعو القسيني وقائد الجيش بها نوري الصديق، وقد أمرت السلطات الليبية بإنشاء مركز للجيش الليبي قرب غاط لحماية المركز الجزائري

¹ المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، ج3، ط2، الجزائر، 1988، ص312.

² محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص72.

³ نفسه، ص79، أنظر أيضاً عميمور محي الدين، التجربة والجنود، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1993، ص82.

⁴ تشير بعض المصادر أن عددهم نحو خمس مائة جندي في حين تذكر جريدة الصحراء التي غطت أحداث الهجوم

أن عدد الثوار يقدر باربعة مائة جدي انظر 25-10-1957 Le Sahara.n 12

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الوطني وتأمينه، وزيادة في الاحتياط وجهت الاوامر بضرورة ان يكون نشاط الجزائريين سرياً، وقامت فرقة جيش التحرير الوطني بالتنسيق مع قيادة الجيش الليبي على كسب السكان الجزائريين التوارق المستقرين في غاط وتجنيدهم لخدمة الثورة، وكان لهذا العمل التعبوي أثره في انتشار الوعي الثوري بين أوساط سكان المناطق المجاورة كجانت وإيليزي.. الخ، كما قامت وحدات جيش التحرير الوطني بتمشيط المنطقة والتنسيق مع مناطق الداخل وإدخال بعض كميات الأسلحة، وخطت لتشجيع فرقة المهاريين المجندين في الجيش الفرنسي للالتحاق بصفوفها، واثّر خوض الفرقة معارك مع الفرنسيين على التراب الليبي وبرز الخلاف مع السلطات الليبية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ التراجع عن فتح هذه الجبهة وإعادة الفرقة إلى تونس، وأوكلت إلى سي الحواس مهمة ربط الاتصال بتوارق جانت واستقبال قوافل الأسلحة عبر هذه البوابة الإستراتيجية¹.

إن الأهمية التي أولتها قيادة الثورة لسكان وقبائل الجنوب كانت كبيرة خصوصاً لما عرف عن هذه القبائل من معرفتها للطرق وأماكن الشرب والآبار واقتفاء الآثار في الصحراء الشاسعة الوعرة، كما عرفت بتحملها لمختلف الظروف الطبيعية القاسية التي تتميز بها الصحراء الجزائرية وهو ما دفع بالمستعمر الفرنسي إلى إنشاء فرق مهارية من أجل التقوي بها ومواجهة الثورة، وهو ما عملت خلايا الثورة في الجنوب إلى تداركه استغلاله لصالحها لمواجهة المستعمر الفرنسي، وأهم هذه الفرق المهارية:

(أ) كتيبة مهارى توات:

كانت هذه الكتيبة تضم خمس فصائل، الأولى للقيادة ومقرها أدرار، والثانية بمدينة رقان، وأخرى بمدينة تميمون، أما الفصيلتين الأخريين فهما محمولتان على شاحنات من نوع دودج Dodge الأمريكية الصنع، وقد كان التجمع السنوي للمهارية يقام في حاسي صاكة².

¹ زغودود علي، شهادات العقيد محمد الشريف قائد ولاية الاوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة،

مطبوعة المتيجة، الجزائر، 2010، ص55.

² - تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص33.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

وعن عناصر هذه السرية فهي تضم العناصر المحلية التي لها خبرة بالمنطقة، وتمتلك المهارة في اقتفاء الأثر، ومن بينها بعض قبائل الشعانبة¹ الذين ساندت الشيخ بوعمامة في هذه المناطق أثناء توغله بالصحراء واستقرت بالمنطقة. وقد أبرزت الأحداث على أن هؤلاء المهارية (الشعانبة) لم يفقدوا جذوة المقاومة التي ما فتئ أجدادهم يقودونها في مناطق أولاد سيدي الشيخ ومتليلي وتوات، وهو ما اتضح بانتشار الثورة في الصحراء، وحملهم السلاح ضد الجيش الفرنسي في مناطق العرق سنة² 1957.

لقد أقحمت كتيبة مھاری توات C.M.T في عدد من المعارك بعد اندلاع الثورة التحريرية، ففي واد سوف شاركوا مع القوات الفرنسية ضد المجاهدين بقيادة "عمارة الأخضر"^{*}، الذي فتح جبهة في الصحراء بعد إحساسه بمدى الضغط العسكري على الأوراس³، وقد استطاع تحقيق انتصارات كبيرة ضد الجيش الفرنسي في منطقة واد سوف بإتباعه لحرب العصابات المعتمدة على الكمائن والمباغطة، وكان نتيجة لهذه الانتصارات أن انضم إليه العديد من المجاهدين، وهو الأمر الذي زاد من مخاوف المستعمر الذي جهّز عددا من جنوده بما فيها مھارية توات بغرض القضاء على هذه الثورة في الجنوب الشرقي، وقد جمع النقيب موري^{*} جنود المھارية في ساحة لابرين وأمرهم بالمسير إلى واد سوف.

¹ تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص33

² A.F.P. "Huit Militaires Européens assassines près de Timimoune ".n°12.25/10/1957. pp.3.4.

^{*} عمارة الأخضر: ولد في 1930 بالقرية الجديدة ببلدية الدبيلة بالوادي، ببلوغه سن الثامنة أدخله والده الى المدرسة القرآنيةأشتغل برعي المواشي، وبعد الحرب العالمية الثانية تحول الى تاجر سلاح بقايا الحرب وكان يجلبها من قفصة، شارك في الحركة الوطنية الجزائرية وساهم مع مناضلي المنطقة في تأسيس خلية المنظمة الخاصة لجمع السلاح للثورة، وكان ممن هيا لمعركة 17 نوفمبر 1954 بالصحين(حاسي خليفة). مياسي إبراهيم، "أوت 1955 وادي سوف في خضم الملحمة"، المرجع السابق، ص.122.

³ تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص34.

^{*} النقيب موري: من مواليد سطيف يتكلم العربية الدارجة ومتزوج من جزائرية قبائلية. أنظر : تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.35.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

وكان لمهارية توات دور كبير مع الجيش الفرنسي في معركة واد سوف، إضافة إلى دورهم في معركة تاغزورت يوم 16 جانفي 1956¹، إلا أن المادة المعروفة عن الموضوع (مهارى توات) تبرز عددا من الأسباب التي غيرت نظرة بعض من المجندين المهارى من الوجود الفرنسي في صحراء الجزائر نذكر من بينها²:

- حادثة استعراض عيد الإستقلال الفرنسي 14 جويلية 1953 والتي شارك فيه أفراد هذه الكتيبة، وقد استطاع فيها مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية استدراج الهاشمي محمد*، وحثه على الخروج مع رفاقه من سيطرة الإستعمار الفرنسي والدفاع عن حريتهم.
- مشاركة مهارية توات في معارك واد سوف 1955 جعلهم يعيشون في صراع حاد مع أنفسهم، وجعلهم يدركون أن دفع الجيش الفرنسي بهم في هذه المعركة، ما هو إلا سياسة تهدف إلى توسيع هوة الشقاق بين الإخوة الجزائريين، ومحاولة التقليل من الخسائر البشرية الفرنسية في المعارك.

هذه الأسباب دفعت بعدد من مجندي هذه الكتيبة لدى عودتها من واد سوف في شهر أكتوبر 1955 إلى رفض تأدية واجباتهم، ومطالبتهم بالتسريح نذكر من بينهم بيده

¹ - Patrick charl Renaud.Op-cit، p5.

² - تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.ص.34-36.

* الهاشمي محمد: ولد بعين حمو بتركوك عام 1930، حفظ القرآن الكريم وعلوم الدين بالمدرسة القرآنية بتمنطيط، التحق بالسرية المهارية وكان كارها للاستعمار، طلب التسريح من المهارية، والتحق بالثورة التحريرية عام 1956 انتقل الى فقيق حيث لقي السيد عقبي عبد الغني الذي عينه كمسؤول عن منطقة العرق، نصب اللجنة الخماسية في تيميمون، ونظم مراكز التموين بالعرق كما نصب مسؤولي العروش والقبائل ولعب دورا كبيرا في توعية الشعب.استشهد في معركة حاسي غامبو 1957/11/21 وعمره لا يتعدى 27 سنة. أنظر : تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.34.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

محمد*، وسليمان الدين* والهاشمي محمد وحميدة بلعقون، ليعلنوا بعدها خروجهم عن المهارية وانضمامهم للثورة سنة 1957.

ب) كتيبة مهاري التنغرت.

أسست هذه الكتيبة في ديسمبر 1955، وفقا قرار صدر في 5 نوفمبر 1955 بورقلة، ويبدو أن تسميتها بـ "التنغرت TINGHERT" ترجع إلى "هضبة التنغرت" الواقعة في الجنوب الشرقي للعرق الشرقي الكبير.

تولى قيادتها النقيب بيتاي Butaye، كانت تتكون من أربع فصائل، منها ثلاث مهارية وواحدة محمولة على سيارات دودج Dodge¹، قامت بمهامها في مناطق متوغلة عبر أراضي الصحراء الشرقية.

وأثناء وضع مقر قيادتها بعين صالح، كلفت الفصيلة المهارية الأولى 1PM بمراقبة منطقة تبعد 450 كلم شمالا قرب العرق الشرقي، أما الفصيلة المهارية الثانية 2PM فتركزت مناطق مراقبتها على بعد 300 كلم جنوبا، أما الفصيلتين المتبقيتين فكانت أدوارهما متبادلة حيث قامتا بجمع المعلومات وحماية المناطق البعيدة وهذا بطريقة دائمة، خاصة حماية القوافل الحساسة في المناطق بين رقان وأينكر 800 كلم، وفي حصن ميري بالFORT MIRIBEL في أراك 700 كلم، وذلك راجع للأهمية الإستراتيجية للمنطقة المحيطة بأهم مركزين نوويين في الصحراء الجزائرية، وإلى التخوف المتزايد بمرور الوقت من أنشطة الثوار في منطقة العرق الشرقي وقرب الحدود، وفي 5 نوفمبر 1961 تكفلت وزارة الدفاع الفرنسي مباشرة بـ "كتيبة مهاري التنغرت" وظلّت هذه الكتيبة تقوم بأعمالها في

* بيده محمد: ولد عام 1928 بأفروت يحسن القراءة والكتابة، التحق بجيش التحرير سنة 1957 اثر انتفاضة حاسي صاكة وكان رقيباً أولاً، استشهد عام 1959 وعمره لم يتجاوز 31 سنة في معركة جبل مرقاد نواحي عين الصفراء. أنظر : تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص.36.

* الدين سليمان: من مواليد 1934 بأولاد سيدي الشيخ، تجند عام 1952 في صفوف المهارية وكان رقمه 254، سجن عام 1955 لأنه قرر مغادرة المهارية ولم يسرح إلا في جانفي 1956. أنظر : تواتي دحمان وآخرون، المرجع نفسه، ص.36.

¹ Patrick charl Renaud.Op-cit، P140.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

أعماق الصحراء لتكون أحد آخر الوحدات العسكرية التي سيتم حلها في الصحراء الجزائرية¹.

ويبدو أن هذه السرية هي نفسها كتيبة مهاري تيديكلت-الهقار C.M.T.H، هذه الأخيرة التي كان لها دور كبير رفقة فرق الجيش الفرنسي في قمع نشاط جنود جيش التحرير الوطني في الهقار والتيديكلت قرب عين صالح، وتم إنشاء برج عسكري لها في تمنراست سنة 1958²، وشاركت في " العملية العسكرية تادمايت"³ بقيادة الكولونيل دولهوست"Colonel Dulhost"⁴ بين 20 و 30 سبتمبر 1960، ضد عناصر جيش التحرير الوطني بقيادة " محمد بن الشيخ ". وقد استعمل في هذه العملية عدد كبير من القوات البرية والجوية المسنودة بطائرات Nord2501 وطائرات بروسارد Broussard⁵.

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني وابتداء من 1957، أن تضم لها عناصر كبيرة من قبائل الهقار بتمنراست، فبعد زيارة المجاهدين محمد جغابة ومحمد شروف إلى هذه المنطقة عملا على تأسيس تنظيم ثوري في المنطقة، مكّنهما من تجنيد ما يزيد عن 200 شخص التحقوا بجيش التحرير الوطني.

ج) كتيبة مهاري أجار C.M.A.

عرفت أيضا بكتيبة مهاري الطاسيلي⁶. وتضم بعض عناصر التوارق بالمنطقة الشرقية خاصة مع الحدود الليبية، أين يوجد امتداد لهذه القبائل الصحراوية من توارق الآجار، وقد اعتمد عليها الجيش الفرنسي للحد من نشاط الثوار في هذه المناطق، فضلا

¹ Patrick charl Renaud.Op-cit، P140

² M.S.D.O، Annexe du Hoggar. «Monographie Du Hoggar».. Op.cit.,p.p.91-92

³ Patrick charl Renaud, "Opération Tademaït du 20 au 30 Septembre 1960"

⁴ Ibid.243

⁵ -Ibid.

⁶ - Ibid. p.253

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

عن تضيق الخناق على الحدود الليبية التي ظلت لفترة طويلة قاعدة خلفية لمرور السلاح ونشاط الثوار¹.

وقد استطاعت الثورة الاستفادة من قبائل الآجار بواحة جانت، حيث قدموا خدمات كبيرة لها، ونتيجة لعامل القبيلة التي تتوزع عبر أراضي الجزائر وليبيا دعمت قبيلة الآجار الجبهة الليبية وقوت جيش التحرير الوطني في هذه المنطقة بأقصى الجنوب الشرقي، وبالتحاقهم بجبهة التحرير الوطني ساهموا في عمليات عسكرية طالت المنشآت العسكرية والاقتصادية المنتشرة قرب حدود البلدين².

إن هذا التنامي للنزعة الوطنية داخل هذه القبائل التي شارك بعض الأفراد منها في تشكيلات مهاري الصحراء، والتي تقوّت بامتداد الثورة وظهور قادة ومناضلين أكفاء في جبهة التحرير في المنطقة، كان له أن يغيّر من نظرة الجيش الفرنسي في هذه التشكيلة (كتائب المهاري الصحراوية) التي مثّلت أحد أهم تنظيمات جيشه في الصحراء، وظهرت نتيجة لذلك تعديلات طالت هيكله هذه الفرق، فعناصر البدو الغير موثوق بها استبدلت بعناصر أخرى فرنسية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الحضور الفرنسي بهذه التشكيلات من 23% إلى 50%³.

2- معركة ايسين.

لقد عُرف عن ليبيا دعمها المادي والمالي للثورة عبر فترات متلاحقة من تاريخ المقاومات الشعبية بين البلدين ليبيا والجزائر، واستمر هذا الدعم حتى سنوات الثورة الجزائرية (1954-1962)، إذ ساهمت فيه ليبيا بتنظيماتها وصحفها وحتى عبر شخصيات في التاريخ الحديث نذكر من بينهم يوسف مادي الذي كان له فضل كبير في دعم الثوار وتهريبهم عبر الحدود الليبية التونسية رغم الصعوبات واجهتهم، فضلا عن نشاط المناضل الهادي المشيرقي السياسي

¹ Patrick charl Renaud.Op-cit,p253

² A.F.P. "La Rébellion Algérienne au Pays des Touaregs ".n°12.25/10/1957.p.p.5-16.

³ بن دار محمد، المرجع السابق، ص 57.

أ- خلفيات معركة ايسين.

للقوف على خلفية معركة ايسين يجب التطرق إلى عدد من الملامح السياسية التي شهدتها هذه المنطقة (التاسلي.آجر) فحسبما يشير إليه باتريك شارل رينو في كتابه معارك صحراوية 1955-1962¹ إن هذه المنطقة عرفت بدعمها للنشاط الثوري الذي عملت جبهة التحرير الوطني عبر تنظيماتها بنشره بالصحراء خصوصا مع التقسيم الجديد الذي صارت بمقتضاه ولاية قائمة بذاتها عرفت بالولاية السادسة بعد مؤتمر 1956 .

ومما زاد من انتشار أفكار جبهة التحرير في المنطقة هو اضطرار القوات الفرنسية من الانسحاب من فزان بسبب قرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 1956²، هذا الإجلاء بالرغم من سلبياته إلا أنه لم يمنع النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني من مواصلة ضرباتهم للجيش الفرنسي والمؤسسات الفرنسية في المنطقة، حيث حولت جميع الآليات العسكرية الموجودة بفزان ومدينة غاط إلى جانب يوم 05 ديسمبر 1956 عن طريق تين الكوم واركين .

هذا الضغط العسكري المفروض على أقصى الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية فتح المجال أمام خلايا جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى إلى توسيع شبكاتها ونشاطها العسكري لدعم الثورة لوجستيا وعسكريا في داخل الجزائر اعتمادا على أراضي تين ألكوم وفزان وغطاء، وذلك بتسهيل مرور الأسلحة عن طريق الأراضي التونسية، ومرور المجاهدين وإقامة قواعد إستراتيجية ودعم المناطق المهمة عبر الحدود كغطاء .

بالرغم من فترات الهدوء التي عرفت بها الصحراء الجزائرية الليبية عبر حدودهما إلا أن القوات الفرنسية التي كانت على يقين أن الأمر لن يطول وذلك عبر استخباراتها الناشطة في الصحراء، إذ تشير إلى أن حاكم مدينة غات الليبية ونظرا لقرب الحدود مع الجزائر وقف إلى الثورة ودعمها، ويشير باتريك شارل رينو في كتابه "المعارك الصحراوية

¹ Patrick charle Renoud .combatants saharienne 1955-1962.

² وقعت ليبيا مع فرنسا اتفاقية بتاريخ 10 أوت 1955 نصت على إجلاء القوات الفرنسية من فزان وضمت هذه الاتفاقية 11 مادة وملاحق مالية وثقافية .

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

" إلى حادثين حول هذا الدعم ، ففي جوان 1957 ساعد على فرار عنصرين من التوارق في الجيش الفرنسي، وفي جويلية من نفس السنة قدم دعم مادياً ولوجستيكيّاً هاماً للثورة ¹. وحول جذور هذه المعركة وأسبابها يشير احمد توفيق المدني في كتابه " حياة كفاح " إلى أن السبب المباشر في الهجوم الفرنسي على ايسين ارتبط بجيش التحرير الوطني المرابط على الأراضي الليبية، حيث عمد الرائد ايدير إلى الدخول إلى مدينة مزرق على رأس مجموعة من المجاهدين يرفعون أعلامهم ويرفعون الصوت بالأناشيد والهتافات، والتف كل أهالي القرية حولهم وطلبوا التطوع إلى جانبهم وبقوا هناك في هرج صارخ وفرنسا تسمع وترى وتسجل ².

ان التخوف الفرنسي من التهديد الذي يمثله جيش التحرير الوطني عبر الحدود الليبية الجزائرية كان في مكانه، إذ ما لبث أن تجسد هذا التهديد بعد قيام هذه المجموعة من المجاهدين بهجوم عسكري يوم 17 سبتمبر 1957 على مجموعة من شاحنات شركة دوفيك devicq وإحراقها وقتل سائقي الشاحنة مستغلين بذلك معرفتهم لتضاريس الأرض وجغرافيتها الصحراوية.

ب- الرد العسكري الفرنسي.

يمكن ان نقف على الرد الفرنسي من خلال عدد من الجوانب، أولاً الرد النفسي الدعائي كان الرد الفرنسي الأولي هو إحباط مشاريع متصرف غات الهادفة إلى تحقيق دعم الثورة من خلال توحيد الأعيان التوارق ودفعهم إلى دعم مجهود جيش التحرير الوطني في منطقة الطاسيلي آجر، لذلك قام القائد العسكري الملازم أول قودار goard قائد فيلق المهاري في الطاسيلي إلى استضافة أحد الأعيان التارقيين من اجل الضغط عليه ودفعه إلى عدم التفكير في دعم الثورة.

حمل قودار هذا القائد إلى مطار بوليناك (اليزي) لأجل مشاهدة القوات الفرنسية في المطار التي استدعيت لتدعيم الجيش الفرنسي في الصحراء الشرقية للجزائر حيث كانت

¹ Patrick charle Renoud. Op cit .p254

² المدني توفيق احمد، حياة كفاح، ط 2، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1968، ص 314.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

هناك 10 طائرات حربية من نوع nord 2501*، كانت تحمل مجموعة من المظليين لسرية الاكتشاف التابعة للفيلق السادس بقيادة الملازم الأول ديفادي devadie، فضلا عن مجموعة من سيارات الجيب وسيارات الدفع الرباعي، كما نزل فيما بعد الفيلق الأول المحمول للفياف الأجنبي*.

ويبدو من خلال هذه الإجراءات من طرف القائد قودار أن أهدافه كانت واضحة وهي: إضعاف وتكسير مشاريع حاكم غاط الهادفة إلى دعم الثورة وتحقيق الدعم المادي والمالي واللوجستيكي لها، وإبراز القوة العسكرية الفرنسية أمام أعيان المنطقة من التوارق من أجل إخافتهم وتقويض دعمهم واندماجهم مع أفكار الثورة، فضلا عن تحقيق دعاية فرنسية في المنطقة تحبط الأفكار الثورية في الصحراء الجزائرية .

II / على الحدود المالية النيجيرية:

ولقد أدركت قيادة الثورة مدى أهمية تأمين تنظيماتها الثورية السياسية والعسكرية لمواجهة المخططات الاستعمارية الفرنسية كالأسلاك الشائكة** والملغمة وسياسة الفصل

* طائرة نورد 2501 (nord2501) تعرف هذه الطائرة أيضا باسم nortlas، وهي طائرة بمحركين، وظفت في الخدمة العسكرية ل سلاح الجو الفرنسي منذ 1950، تقل 45 جنديا، استعملت لنقل المظليين في المعارك، انظر : فورجي ميشال، المرجع السابق، ص ص 361، 362، انظر أيضا :

Flament Mark ، les hehicos du djebel algerie 1955.1962 .presse de la cite. Paris .1982، p 288

* الفرق العسكرية للفياف الأجنبي، هم مجموعة من الجنود المرتزقة من مختلف الدول الأوروبية المساندة لفرنسا في حربها بالجزائر، أو من الدول الصغيرة في أوربا والذين يحكم أوضاعهم وجدوا في الجيش الفرنسي ملاذا كجنود مرتزقة وتم منحهم الجنسية المكتسبة، ونمكن أن ندخل من ضمنهم أبناء المستعمرات الإفريقية والآسيوية والذين بسبب التواجد الفرنسي في أراضيهم وبالتصنيف المتكرر عليهم انضموا للجيش الفرنسي، وقد كلف عناصر الفياف الأجنبي بالإضافة إلى مهامهم مع الجيش الفرنسي حماية عمال شركات التنقيب والنفط . انظر : الهادي درواز واحمد تمام، صقور الصحراء، المرجع السابق . وأيضا :

A.F.P "des equipes de la CPA attaques pres de timimoune" .n° 13 .10/11/1959، p2

* * الأسلاك الشائكة: من أهم هذه الخطوط الشائكة خطي شال وموريس فسعيّا منها لعزل الثورة وقطع الطريق على الإمدادات التي كانت ترد من حدود الدول الشقيقة المجاورة فكرت السلطات الاستعمارية في بناء سدود من الأسلاك الشائكة المدعمة بالغام الاسلاك الكهربائية، لقد تم وضع هذه الأسلاك بواسطة مواطنين سجناء وتحت الضرب والشتم والتهديد، أنشأ خط موريس في أوت 1956 لحماية السكة الحديدية التي دمرت عدة مرات وامتد هذا الخط إلى منطقة بشار وكان يتكون من 4 خطوط متوازية شائكة ومكهربة وملغمة مدعمة بشبكة من الرادارات التي توجه القذيفات المقاتلة ومدعمة بشبكة من المراكز المحصنة والطيران يبلغ طوله 750 كلم قام ماكس لوجان MAX LE JEUNE كاتب

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

والتجزئة، واستقر رأيها على ضرورة إقامة قواعد خلفية لضمان شبكة تزويد وتأمين بالأسلحة وذخيرتها الحربية ومراكز التدريب والعلاج والإمداد وإقامة ونشر الكتائب وفيالق جيش التحرير الوطني في مناطق أقصى الصحراء.

بدورها من جهة أخرى عرفت العلاقة بين جيش التحرير الوطني والشعب تلاحماً وثيقاً من أجل مواجهة هذه المخططات وتحقيق الاستقلال المنتظر وتجلت ملامح هذا التلاحم في: التكوين والإيواء التجنيد والاتصال وجمع الأخبار والعلاج، والتدريب على الأسلحة، وكل هذه التنظيمات السياسية والعسكرية والإدارية كانت تحت إشراف المالق MALG* والتدريب على السلاح والاستعمالات والاستخبارات والتكوين في فنون القتال والقيادة والقضاء والإعلام والصحافة وصناعة الأسلحة و ذخيرتها .

ويشير السيد محمد الشريف مساعدي* في إحدى شهاداته: "...لقد سعت فرنسا في أوائل الستينات إلى ضرورة الاحتفاظ بما يمكن به من التراب الجزائري الذي كانت تحلم بالبقاء فيه، لذلك قامت بحملة دعائية زائفة تتضمن التفاوض مع جيش التحرير الوطني على تقسيم الجزائر لكن هذه الفكرة كانت غير مقبولة وكنا مستعدين للموت من أجل الدفاع على وحدتنا الترابية المقدسة"¹.

الدولة للدفاع صحبة الجنرال سالان لزياء الخط في ديسمبر 1956 فقرر إنشاء خط ثاني على الجهة الشرقية للبلاد سنة 1957 كانت حراسة الأسلاك بالرادارات و مزودة بالمدفعية وبذلك وضعت الجزائر أرضاً و شعباً في سجن كبير بين خطي الموت شال و مورييس. أنظر:

Kaddache Mahfoud, L'algerie Selibera 1954-1962, Premier edition paris edition méditerranée.

* تم إنشاء جهاز التسليح والارتباطات العامة 1958، تحت قيادة عبد الحفيظ بوصوف، مديراً عليه وأسندت له وزارة التسليح والاستعلامات، عرف هذا الجهاز عدة إنجازات وانتصارات باهرة على القوات الاستعمارية، مثل: إنشاء مصنع حقيقي للأسلحة وجبهة الجنوب الأول بالمملكة المغربية والثانية بدولة مالي 1960.

* محمد الشريف مساعدي: ولد سنة 1924 بمدينة سوق أهراس، التحق بصوفوف الثورة بعد اندلاعها مباشرة، خاض معظم المعارك في سنواتها الأولى، أصبح ضابطاً في صفوف جيش التحرير التحق بالجبهة الجنوبية كمسئول تنظيم سياسي سنة 1960، تدرج في المسؤوليات بعد الاستقلال، توفي سنة 2005 بالجزائر العاصمة. أنظر:

Mohamed cherif Ould El houciné. Eléments pour La Mémoire Alger, casbah édition, 2009, p54.

¹ بوشارب عبدالسلام، المرجع السابق، ص133.

1- إنشاء الجبهة المالية.

اجتمعت العديد من الدوافع الداخلية والخارجية التي كانت دافعاً لقيادة الثورة من أجل إنشاء جبهة مالي، والتي تمثلت أساساً في الانتصارات على كافة الأصعدة الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ عدة مخططات هدفها خنق الثورة وعزلها على الشعب ومنع وصول السلاح والتموين إليها ولذلك عمدت إلى إقامة المناطق المحرمة المحتشدات، والأسلاك الشائكة المكهربة خطي شال وموريس وغيرهما من البرامج التي سعت من أجل القضاء على الثورة مدعية أن هناك أراضي ومناطق لم تصلها يد جيش التحرير، ومن هنا راحت تروج لفكرة التقسيم تارة والتفاوض مع جيش التحرير الوطني تارة أخرى وكان الرفض الكلي لمثل هذه الأفكار من طرف الجبهة مع ضرورة إثبات وجود جيش التحرير في كل مكان من التراب الجزائري.

صار إنشاء الجبهة الجنوبية الهاجس الوحيد للولاية الخامسة باعتباره القضية المحورية ففتح جبهة في منطقة أقصى الجنوب الجزائري لحدود مالي والنيجر وإقامة مراكز لوحدة جيش التحرير الوطني لتطويق الصحراء من جهة، والاعتراف بواقع الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر المحددة المعالم والمرسومة حتى لا تكون أطماع أجنبية مستقبلاً، وشمولية الكفاح الثوري عبر كل شبر من التراب الوطني والقضاء على الأطماع الاستعمارية الهادفة لفصل صحراء الجزائر عن شمالها.

ومنذ إنشاء هيئة أركان الحرب العامة* لجيش التحرير أكلت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته وفتح جبهات جديدة على الحدود الجنوبية والشرقية وذلك بعد الاجتماع المنعقد يوم 18 جانفي 1960، فهذه الهيئة كان وزنها ثقيل في كافة

* هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير تمخضت بعد اجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت مثل الحكومة قانونياً و تكونت الهيئة من 4 قادة هم: هواري بومدين رئيساً - علي منجلي عضواً - قايد أحمد عضواً - رابح زراري عز الدين عضواً.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الميادين وكان أمامها جيش عليها أن تنظمه وفق استراتيجية محكمة مع العلم أن هناك سيطرة كاملة للجيش الفرنسي على الحدود.¹

قامت هيئة الأركان العامة ورغبة منها في الخروج من هذا الوضع الرتيب بإنشاء منطقتين في البداية، منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية بعد أن وضعت حدود لكل من المنطقتين ووضعت على رأس كل منطقة ضابط معروف من جيش التحرير.

وكخطوة ثانية قامت بإرسال عدد من الضباط لتكوين جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية وواصلت بثبات يحالفهما بذلك كثيراً من النجاحات و التحكم في الوضع حيث أصبح لها جيش منظم متكون من عدة فيالق تعدادة على 20 ألف جندي²، ظلت الحكومة الاستعمارية تتاور من أجل تقسيم الصحراء وإبعاد سكانها عن احتضان الثورة التحريرية مدعية أنها منطقة آمنة ولم يصلها المد التحرري بعد ولكن الواقع أثبت غير ذلك ومعارك العرق 1957 إلى غاية 1962 ووقعة سيدي مهني 1960 شاهدة على ذلك.

عسكرياً كان الهدف من إنشاء الجبهة المالية هو إشاعة اللاأمن بهذه المنطقة الحساسة وذلك بالنسبة للشركات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب والبحث عن المعادن و الطاقة وضرب المصالح الاستراتيجية العسكرية للعدو الفرنسي وإيجاد منافذ وممرات لتمرير الأسلحة وإنشاء و تركيز قواعد خلفية للتقوية والإسناد في مناطق أقصى الجنوب.³ أما على الصعيد السياسي فكان الهدف من إنشائها التأكيد على وحدة التراب الوطني شماله وجنوبه لهذا سعت الثورة إلى تكوين خلايا ووحدات جيش التحرير الوطني بمنطقة أقصى الجنوب وأصبح إنشاؤها ضرورة ملحة بعد تعزيز الاستعمار قبضته على

¹ - قنطاري محمد، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء، في سلسلة ملتقيات (فصل الصحراء في السياسة الفرنسية دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر - مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 صفحة 174.

² هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ص ص 184-185-187.

³ Guentari Mohamed .Op cit. p764.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الحدود بإقامة مراكز تفتيش ومراقبة القوافل التجارية على خط تندوف- توات-تادوني¹-المحاميد.

إن فكرة إنشاء الجبهة الجنوبية كانت بأمر من الحكومة المؤقتة² ففي أواخر 1959 بعثت القيادة بممثليها إلى مالي فرانس فانون* بن يلس والرائد فرحات حميدة المدعو زكرياء للإطلاع على المنطقة والتفكير في إنشاء ومعرفة مدى استعدادهم لتبني هذه الفكرة وحجم المساعدات التي يمكن تقديمها للثورة ومن أهم الشخصيات التي تم الاتصال بها ومشاورتها الرئيس الغيني سيكوتوري Sekou Touri- وميديوكايتا Modibo Keita رئيس دولة مالي، فكانت نتائج هذه اللقاءات مع هؤلاء القادة جد مرضية ومشجعة للحكومة المؤقتة وقد ساعدت عدة عوامل في إنجاح مثل هذه المساعي هي:

1- أن كلاً من دولتي غينيا ومالي عانتا مما تعانيه الجزائر من سياسة الاحتلال الفرنسي.

2- العلاقة الطيبة التي ربطت بين كل من فرانس فانون الطيبة مع هؤلاء القادة وجهوده في إقناعهم في تبني هذا المشروع.

¹ A W B, de chef de poste de tindouf Trafic Cavernier 06 septembre 1955.

² أرسلت الحكومة المؤقتة مجموعة من الضباط بتكليف من السيد هوارى بومدين إلى حدود مالي لفتح جبهة عسكرية في أقصى الجنوب ضد الجيش الفرنسي، و دعمهم بأقرب المقربين إليه: أحمد مدغري وبوتفليقة، انظر محمد الصديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، تر: أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، ص32.

* فرانس فانون: من مواليد 1925/07/20 ب فورد فرانس بجزيرة المارتنيك التابعة لم يعرف اليوم بجزر الكرايب بأمريكا الوسطى، التي كانت مستعمر فرنسية، دراسة في البداية بمسقط رأسه، وعند حصوله على شهادة البكالوريا التحق بمدينة ليون بفرنسا لدراسة الطب وذلك عام 1947، حيث تخرج فيها كطبيب للأمراض العقلية عام 1951، وتحصل على منصب عمل بمستشفى جوانفيل الذي أصبح يحمل اسمه فيما بعد بالبلدية عام 1953، وأصبح رئيساً لمصلحة الطب العقلي بالمستشفى المذكور، ربط أول اتصال له بقيادة الثورة بالجزائر العاصمة عام 1955 وزاد تعلقه بهذه الثورة مع حلول عام 1956، ليصبح فيما بعد أحد الشخصيات البارزة لها، وقد عمل محرراً في صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، كما عين سفيراً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توفي في 1961/09/06 عن عمر يناهز 36 سنة، أنظر: ماضي مسعودة، فرانز فانون والثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف قسم التاريخ، جامعة أدرار 2008-2009 ص 04 وما بعدها.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

في التقرير الذي أرسله فرانس فانون قامت قيادة الثورة بتشكيل بعثة مهمتها الاستطلاع والتعرف على المناطق التي رخصت هذه الدول للجبهة للإنشاء قواعد ومراكز جيش التحرير الوطني عليها، وتم استقبالهم من طرف الرئيس المالي بحفاوة كبيرة وأعطى أوامره إلى وزير دفاعه بمرافقتهم إلى منطقة قاوا ثم كيدال.

وتم خلال هذه الزيارة معاينة المنطقة جغرافياً والوقوف على إمكاناتها السياسية والعسكرية وبعد الانتهاء من هذه المهمة تم صياغة تقرير مفصل وإرساله إلى قيادة الثورة بتونس وبعد دراسته من كل الجوانب الواردة فيه قررت القيادة إنشاء جبهة في الجنوب الصحراء على الحدود المالية والنيجرية وقامت بتعيين القادة الذين كلفوا بهذه المسؤولية السياسية والعسكرية ضمت ممثلين من قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وهم عبد العزيز بوتفليقة وأحمد قايد وممثل الحكومة المؤقتة بكوناكري عمر أو صديق وضباط القاعدة الشرقية، وبعد أن تسلم هؤلاء الإستراتيجية التي ينتهجونها انتقلوا من تونس إلى غينيا ثم إلى مالي ليستقبلهم الرئيس المالي ثم انتقلوا إلى منطقة قاوا وبهذا الإقليم انتقلت الجبهة من التكوين النظري إلى الممارسة والتطبيق الفعلي آخذين بعين الاعتبار كل الاحتياطات الأمنية والتي فرضها تواجد المستعمر الفرنسي في هذه المناطق الصحراوية.¹

ومن أجل تحقيق هذه الجبهة لمكاسب تصب لصالح الثورة تم توزيع المهام بين القادة وتحديد المسؤوليات فكانت على النحو التالي:

- عبد العزيز بوتفليقة: قائداً سياسياً وعسكرياً.
- عبد الله بلهوشات*: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية.
- محمد الشريف مساعدية: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية.
- دراية احمد*: عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصالات و الأخبار.

¹ شهادة المجاهد بن سبفاق أحمد، مسجلة في 2002/05 محفوظة في متحف المجاهد - أدرار.

* عبد الله بلهوشات: من مواليد 1923 بسوق اهراس عمل ضابطاً في الجيش الفرنسي، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في أكتوبر 1956، عين ضابطاً سامياً في جيش التحرير الوطني، توفي بعد الاستقلال.

** أحمد دراية: ولد سنة 1929 التحق بصفوف الثورة مبكراً، أصبح ضابطاً سامياً فيها تم إيفاده إلى الجبهة المالية لإرساء دعائمها، توفي سنة 1988م بالجزائر، أنظر:

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

- بن سباق أحمد المدعو بودراعة: مكلف بالشؤون العسكرية.
 - عساني شويطي: مسؤول مصلحة التموين.
 - بشير موفق نورالدين: مسؤول مصلحة الصحة.
 - القائد أحمد
 - عمر أوصديق.
- وبعد ترسيخ القواعد الأساسية للتنظيم الجديد عاد السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى القيادة ثم كلف القائد أحمد في تحديد المهام الداخلية والخارجية معتمدين على مبدأ القيادة الجماعية ومن بين المهام الأساسية التي اعتمد ما يلي:
- التنسيق بين القيادة العامة و منطقة الجنوب.
 - نشر الوعي الوطني السياسي وتكثيف الاتصال بالجالية الجزائرية هناك لغرض احتوائهم وتجنيدهم في جيش التحرير.
 - تكوين شبكة في كامل المناطق لتأمين سرعة الاتصال بين قيادة الثورة والولايات الأخرى في الشمال وقيادة الجبهة الجنوبية.¹
 - السعي حثيثاً لإجهاض كل المشاريع الفرنسية الرامية لفصل الصحراء وإيجاد منافذ وممرات لتدعيم جيش التحرير لوجيستياً.

2- مهام الجبهة المالية خارجياً.

مثلها مثل كل جهات الحدود الخلفية اهتمت الجبهة المالية بمهامها السياسية والعسكرية فربط الداخل بالخارج وذلك عبر شبكة مواصلات واسعة تجلت في ربط منطقتي توات وتمنراست بمركز القيادة قاوا منها إلى باقي الأماكن والمناطق الأخرى في الشمال خاصة قيادة الولاية الخامسة وبالتنسيق بين القيادة العامة ومنطقة الجنوب حيث أناط قائد الجبهة عبد العزيز بوتفليقة السيد أقاسم حمادي بربط منطقة توات بمركز القيادة ومنها إلى بشار ثم وهران وكلف السادة دفة محمد وبوعمامة عبد الرحمان بربط منطقة

Mohamed.cherif.Ould el-hocine, Op Cit, p55.

¹ بوشارب عبد السلام، المرجع السابق، ص134-135.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

تمنرست بمركز القيادة وفي هذا الصدد تذكر المصادر أن أول من اتصلت به القيادة في مالي أقاسم عمار ودحاج عبد القادر، ثم شرعوا في العمل سرياً مع الجزائريين والجكانيين من ناحية تمبكتو ثم التحق بالتنظيم أعداد كبيرة غالبيتهم من إقليم توات والغاية من إنشاء هذه النواة الأساسية أهداف كثيرة منها:

- ديمومة و سرعة الاتصال بقيادة الثورة في الشمال.
- نشر وحدات جيش التحرير والتي كانت تهدف إلى التوعية والتجنيد.
- ضمان استمرارية عملية التموين.¹

اعتمدت الجبهة في عملها السياسي على تعيين مجموعة من الأشخاص تتوفر فيهم بعض السمات ومن بينهم أقاسم حمادي* -حبيب رحمان-ديدي عبدالكريم-مرموري محمد-بن السي حمو عبد الله بن احمد هذه الخلية هي التي سعت إلى تكوين لجان ومراكز مدنية مهمتها نشر الفكر الثوري ومبادئ الثورة في أوساط الجالية الجزائرية المتواجدة في الداخل والخارج وكانت هذه اللجان تحت إشراف هيئة سياسية (قسمة)² تم تشكيلها من قادة الثورة بمنطقة قاوا وضمت إحدى عشر عضواً، كما سعت الجبهة إلى تكوين اللجان المدنية في صفوف الجالية الجزائرية المقيمة بمالي والنيجر خاصة بعد تكوين المراكز العسكرية للتدريب مثل مركز كيدال الذي كان يشرف عليه كل من حمو زفزاف ومرموري محمد ومرموري عبدالصمد ومركز أقلهوك اضطلع به ماخاف أحمد ومركز يورام تحت إشراف مولاي عبدالصمد ومركز تمبكتو تحت إشراف عبد الرحمان النقلي وبجهود هذه اللجان تم جرد الجالية الجزائرية بمالي والنيجر والاستفادة من المساعدات و الاشتراكات المقدمة من طرف هذه الأسر والعائلات وتجنيد الشباب في

¹ شهادة مجموعة من مناضلي الجبهة مسجلة بأدرار يوم 2003/08/25 محفوظة بمتحف المجاهد.

* أقاسم حمادي، من مواليد 1919 بمثلي رحل إلى مدينة أدرار اشتغل بالتجارة بين مالي وأدرار ساهم في إنجاح مهمة الجبهة المالية، التقى بمسؤوليها و غدى أحد مستشاريها الرئيسيين، لعب دوراً هاماً في حركة نقل الأسلحة والتموين والتعبئة بين الجنوب والشمال، توفي سنة 1999.

² تتألف من السادة: حبيب الرحمان-أقاسم الحاج حمادي مسؤول ثاني- ديدي مولاي عبد الكريم- بن السيمو عبد الله بن أحمد- مرابطي البركة- ابا حسان الجومي- أقوجيل عبد القادر- لقصاصي عبد القادر بن سيد أحمد- أقاسم عمار- لروي بحوص- دحاج عبد القادر- فرجاني الحاج أحمد مقابلة شخصية مع المجاهد مولا إبراهيم علي 2010/01/23 أدرار.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

صفوف جيش التحرير الوطني، وقد لبي الكثير نداء الوطن والتحقوا بمراكز التدريب العسكرية كمرضين وعسكريين وفي عمل الاتصالات و المواصلات.¹

ساهم التجار المتنقلين الحلقة الهامة في إنجاز هذه الجبهة نظراً لعملهم الدؤوب والمتواصل والذي اكتنفته السرية التامة ومن هؤلاء أقوجيل عبد القادر وعبد الله بن السي حمو وأخيه المهدي وأقاسم مبروك و مولاي عمر أحميدة وبرابح وكابويا عبدالرحمان باعتبار هذا الأخير رجل محورياً يربط الإقليم بالجبهة المالية سياسياً وعسكرياً.²

عملت قيادة الثورة على تجنيد و تدريب المنخرطين الجدد الذين كانوا يكتفون بتأدية القسم و تسجيل المعلومات الخاصة بهم³، كما اتبعت الجبهة أسلوب المراوغة لإخفاء أنشطتها عن فرنسا في المنطقة، ومن بين المهام الهامة التي كلف بها السيد بوصوف أنه راسل دفعة من الأسلحة تزن 20 قنطاراً من الأسلحة الخفيفة نصف الثقيلة باسم دولة غينيا⁴ تسلمها عبد العزيز بوتفليقة وبن سبفاق أحمد من الرئيس الغيني سيكوتوري ونقلها براً إلى مالي حتى قاو.

كما أصدرت قيادة الثورة أوامرها إلى قادة اللجان المدنية بمنطقة توات تقضي بإحصاء كل الأسلحة التي بحوزة الشعب وجمعها وتسليمها. وتديلاً على نشاطها ورغبتها في تنظيم عمل الجبهة الجنوبية تم إنشاء مصالح جديدة: مصلحة التموين والمالية⁵ - مصلحة الإعلام والاتصال ومصلحة العتاد والذخيرة وعلى رأس كل مصلحة من هذه

¹ خثير صافي، النضال السياسي والثوري في إقليم توات ما بين 1956-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بشار، 2012.

² شهادة مرموري محمد مسجلة بأدرار يوم 25/08/2003 متحف المجاهد أدرار، لعب الناقلين دوراً محورياً في إنجاز مهمة هذه الجبهة فبواسطتهم استمرت ونشطت بربط الداخل والخارج فكانت تدوم الرحلة سبعة أيام فاختيار الأشخاص كان ناجحاً إلى حد بعيد و عن طريقهم وقع تلاحم وثيق بين أقاليم توات والجبهة المالية ورابط التنسيق العسكري بالولاية الخامسة عن طريق بشار والولاية السادسة -من مولاي الطيب-كابويا عبد الرحمان-حركاتي مصطفى.

³ شهادة مرابطي محمد مسجلة بتاريخ 27/05/2002 بمتحف أدرار.

⁴ شهادة المجاهد بن سبفاق أحمد مسجلة في 27/05/2002 بأدرار محفوظة بمتحف أدرار

⁵ كانت حمولة الجبهة المالية من الأسلحة والذخيرة والمواد الضرورية يأتي من الولاية الخامسة عن طريق الموانئ الإسبانية و البرتغالية وجزر الكناري والمغربية بجرأ إلى ميناء كوناكري بغينيا بواسطة بواخر تجارية أجنبية يرافقها أفراد من الثورة ثم نقلها فيما بعد على الحدود المالية الجزائرية بواسطة شاحنات وسيارات ونظراً لوجود مراقبة الشديدة من طرف القوات الفرنسية يتم نقلها ليلاً إلى القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني و إلى جهات أخرى.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

المصالح مسؤول مكلف بإدارتها كما كان له دور متابعة تحركات الجيش الفرنسي في كل القواعد الفرنسية - قاوا- تيمياوين - تينزواتين.

عملت قيادة الثورة على تجنيد و تدريب المنخرطين الجدد الذين كانوا يكتفون بتأدية القسم و تسجيل المعلومات الخاصة بهم¹، كما اتبعت الجبهة أسلوب المراوغة لإخفاء أنشطتها عن فرنسا في المنطقة، ومن بين المهام الهامة التي كلف بها السيد بوصوف أنه راسل دفعة من الأسلحة تزن 20 قنطاراً من الأسلحة الخفيفة نصف الثقيلة باسم دولة غينيا² تسلمها عبد العزيز بوتفليقة وبن سبباق أحمد من الرئيس الغيني سيكوتوري ونقلها براً إلى مالي حتى قاو.

كما أصدرت قيادة الثورة أوامرها إلى قادة اللجان المدنية بمنطقة توات تقضي بإحصاء كل الأسلحة التي بحوزة الشعب وجمعها وتسليمها. وتديلاً على نشاطها ورغبتها في تنظيم عمل الجبهة الجنوبية تم إنشاء مصالح جديدة: مصلحة التموين والمالية³ عملت قيادة الثورة على تجنيد و تدريب المنخرطين الجدد الذين كانوا يكتفون بتأدية القسم و تسجيل المعلومات الخاصة بهم⁴، كما اتبعت الجبهة أسلوب المراوغة لإخفاء أنشطتها عن فرنسا في المنطقة، ومن بين المهام الهامة التي كلف بها السيد بوصوف أنه راسل دفعة من الأسلحة تزن 20 قنطاراً من الأسلحة الخفيفة نصف الثقيلة باسم دولة غينيا⁵ تسلمها عبد العزيز بوتفليقة وبن سبباق أحمد من الرئيس الغيني سيكوتوري ونقلها براً إلى مالي حتى قاو.

كما أصدرت قيادة الثورة أوامرها إلى قادة اللجان المدنية بمنطقة توات تقضي بإحصاء كل الأسلحة التي بحوزة الشعب وجمعها وتسليمها. وتديلاً على نشاطها ورغبتها في تنظيم

¹ شهادة مرابطي محمد مسجلة بتاريخ 2002/05/27 بمتحف أدرار.

² شهادة المجاهد بن سبباق أحمد مسجلة في 2002/05/27 بأدرار محفوظة بمتحف أدرار

³ كانت حمولة الجبهة المالية من الأسلحة والذخيرة والمواد الضرورية يأتي من الولاية الخامسة عن طريق الموانئ الإسبانية و البرتغالية وجزر الكناري والمغربية بحراً إلى ميناء كوناكري بغينيا بواسطة بواخر تجارية أجنبية يرافقها أفراد من الثورة ثم يتم نقلها فيما بعد على الحدود المالية الجزائرية بواسطة شاحنات وسيارات ونظراً لوجود مراقبة الشديدة من طرف القوات الفرنسية يتم نقلها ليلاً إلى القاعدة الخفية لجيش التحرير الوطني و إلى جهات أخرى.

⁴ شهادة مرابطي محمد مسجلة بتاريخ 2002/05/27 بمتحف أدرار.

⁵ شهادة المجاهد بن سبباق أحمد مسجلة في 2002/05/27 بأدرار محفوظة بمتحف أدرار

عمل الجبهة الجنوبية تم إنشاء مصالح جديدة: مصلحة التموين والمالية¹ - استطاعت الجبهة المالية في فترة قصيرة من تكوين جيش منظم معظمه من أبناء الإقليم متواجد في إقليم كيدال يضم حوالي 300 جندي وبحوزته أكثر من 50 قطعة سلاح وهو ما دلّ على أ مجهود الجبهة عسكريا يسير بخطى ثابتة نحو النجاح.

3- نضال الجبهة في الداخل.

كلف الجبهة اللجان المدنية بمهمتها السياسية التعبئة بين صفوف التجار والمهاجرين الجزائريين وقام المحافظون السياسيون بجهود كبرى معتمدين على مبدأ الجهاد الديني لتحقيق الاستقلال وبالاكتفاء على هذا العامل الروحي نجحت الجبهة في مسعاها الداخلي لارتباط معظم العائلات بذويهم في إقليم توات وتشكلت مظاهر التضامن بين سكان المنطقة كما توالى خلايا اللجان المدنية للجبهة مسؤوليات أخرى اعتمدت أساساً على التوعية والاستقطاب التي كانت تتم عبر اللجان السياسية المشكلة من أعيان القصور الذين كلفوا بمهمة مواجهة السياسة الفرنسية وتحذير السكان من مغبة الوقوع والانسياق ورائها وتوزيع المناشير التي ترسل من قبل القيادة إلى كافة المواطنين و قراءتها وشرحها والوقوف على ما جاء فيها من تعليمات، ومن خلال هذه الوثائق كانت القيادة تسعى جاهدة إلى توحيد كلمة الشعب الجزائري ومحاربة كل ما يفرق بين أبناء الوطن الواحد والحث على الجهاد في سبيل الله². كما أضطلع سائقي الشاحنات (الناقلين) بمهمة نقل الأسلحة بسرية تامة ومحكمة بعيداً عن أعين العدو الفرنسي كما كلفت القيادة بتجنيد الجزائريين في صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير في الداخل، حيث أن كل من قادة بوزيد وكابوية عبد الرحمان والمهدي بن سي حمو قاموا بمجهودات لربط سكان توات

¹ كانت حمولة الجبهة المالية من الأسلحة والذخيرة والمواد الضرورية يأتي من الولاية الخامسة عن طريق الموانئ الإسبانية و البرتغالية وجزر الكناري والمغربية بحراً إلى ميناء كوناكري بغينيا بواسطة بواخر تجارية أجنبية يرافقها أفراد من الثورة ثم يتم نقلها فيما بعد على الحدود المالية الجزائرية بواسطة شاحنات وسيارات ونظراً لوجود مراقبة الشديدة من طرف القوات الفرنسية يتم نقلها ليلاً إلى القاعدة الخفية لجيش التحرير الوطني و إلى جهات أخرى.

² شهادات مجموعة من مجاهدي الجبهة الجنوبية، مسجلة يوم 2003/08/25 محفوظة بمتحف المجاهد أدرار.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

بالقيادة، ويذكر المجاهد أفوجيل عبدالقادر¹ أن السيد دراية أحمد: "أبلغهم أنه يتوجب على كل واحد تجنيد خمسة أشخاص".

فاستطاعوا في فترة وجيزة تعبئة وتجنيد عشرات الشباب وسعى رؤساء هذه اللجان إلى جمع الاشتراكات وإرسالها إلى قيادة الثورة بالخارج في شكل سلع وبضائع للتجار يسافرون بها إلى الأراضي المالية ليبيعوها ويسلموا ثمنها إلى قيادة الجبهة هناك.

ولم يفرض على السكان دفع اشتراكاتهم إرغاماً وإنما ترك لهم الخيار والحرية في دفعها نقداً أو عيناً²، كما عملت عن طريق عيونها على جمع المعلومات والاطلاع وتحركات العدو وعدته وعدده وأماكن تواجده وترسل التقارير إلى القيادة عن طريق سائقي الشاحنات علماً أن أهداف عسكرية حددت لمهاجمتها من قبل الثوار وتصفية قيادات عسكرية فرنسية إلا أن الظروف السياسية والعسكرية حالت دون تنفيذها.³

شهدت المنطقة تحولاً سياسياً و تنظيمياً تعبويّاً لصالح الجبهة المالية فتشكلت اللجان المدنية و السياسية معتمدين على قواعد جبهة التحرير التي تعود في جذورها إلى سنوات 1948/1947 فتسابق أهالي المنطقة إلى احتضان جبهتهم وأهدافها التحررية واهتدت القيادة إلى تشكيل وحدات جيش التحرير بالخارج و قررت توزيعهم إلى فئتين:
الأولى: ترسل إلى الداخل لتساهم في العمل السياسي والعسكري، وبغية أن لا يكتشف العدو أمر هذه الوحدات التي قرر نقلها إلى الداخل أصبح من الضروري إنشاء مراكز تكون نقاط ضعف لتمرکز وعبور وحدات الجيش.

¹ شهادة المجاهد أفوجيل عبدالقادر، مسجلة يوم 2003/08/25 محفوظة بمتحف المجاهد أدرار

² مقابلة شخصية مع مولاي إبراهيم علي أدرار يوم 2010/01/23

- شبكة الناقلين اضطلعوا بمهمة شاقة رغم الصعاب و الشدائد الطبيعية والاستعمار نذكر منهم كابوية عبدالرحمان-بن سي حمو مولاي المهدي-أفوجيل عبد القادر-خالي علي مبارك-عشاوي قروط-رزوقي قادة-مولاي عمار عبدالله-أفوجيل الطاهر-حاج البركة مرابطي-أقاسم حمادي-أقاسم مبروك.

أكبر تموين للجبهة الجنوبية المالية من الأسلحة والذخيرة ومختلف المواد الضرورية يأتي من الولاية الخامسة عن طريق الموانئ الإسبانية والبرتغالية وجزر الكناري بحراً إلى ميناء كوناكري بغينيا بواسطة بواخر تجارية أجنبية يرافقها أفراد من الثورة ثم يتم نقلها فيما بعد إلى الحدود المالية الجزائرية بواسطة شاحنات وسيارات وبسبب وجود القوات الفرنسية وعملائها بالمنطقة والمراقبة الشديدة يتم نقلها ليلاً إلى القاعدة الخلفية لجيش التحرير بقاوا وجهات أخرى وتستغرق سبعة أيام تقطع خلالها مسافة 1600 كلم ما بين باماكو وقاوا، أنظر: قنطاري محمد، المرجع السابق، ص 179.

³ شهادة المجاهد مولاي عمار حميدة، يوم 2007/12/11 بمنظمة المجاهدين.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الثانية: تستقر بالمراكز المتاخمة للحدود الجزائرية المالية لتساهم في إدخال السلاح. كما لعب برادعي الطيب دوراً أساسياً بين الجبهة والولاية السادسة. وعمد مجاهدوا الجبهة على مؤازرة إخوانهم في الشمال ولفت أنظار العدو، ولقد وجدت عدة مخططات استمرت بموجبها معارك العرق بزعامة حناني علي إلى غاية 1962 والبعض منها لم ينفذ لاستراتيجية تخص الجبهة واتقاء لردود الفعل الاستعمارية وقد كانت هناك مبادرات من النظام المدني لجبهة التحرير في مدينة أدرار بشن عمليات فدائية على مراكز لتكنات واغتيال شخصيات عسكرية إلا أن أوامر توقيفها صاحبها خوف من اكتشاف الخلايا المدنية التي تمثل متفصلاً حيويًا للجبهة الجنوبية.

بينما يرجع البعض ذلك إلى ظروف المنطقة وجغرافيتها الخاصة ووقف إطلاق النار من جهة أخرى حالت دون البدء في العمليات الفدائية المسطرة من قبل الجبهة المالية.¹ لقد عمد ديدوي عبد الكريم* إلى إرساء وإنشاء المراكز العسكرية والتنظيم الإداري في أدرار وتيميمون فكانت نتائج مهامه كالتالي:

- مساهمات أهالي عين صالح في صفوف الجبهة المالية خاصة بعد إقامة مراكز تتم فيها الاتصالات والإعلام والتعبئة والتوعية، إذ نجد من الذين التحقوا بالقيادة ومن أبناء المنطقة وعملوا بالجبهة حمو زفزاف الذي كان رئيساً لمركز كيدال وهو من بلدة تيط وبوسيدي الشيخ والشقة عبد القادر وأخيه عبد الرحمان وحمو وايني

¹ شهادة المجاهد مولاي عمار حميدة يوم 2007/12/11 أدرار.

- قد ساهم أبناء منطقة أدرار لدعم الجبهة مادياً و معنوياً و من بينهم برادعي الطيب-أقاسم عبدالكريم-لروي إبراهيم-سوسي أحمد-تيميمون- ويساعده العربي بن الحاج علي. أنظر شهادة أقوجيل عبدالقادر 2003 محفوظة بمتحف المجاهد بأدرار مقابلة شخصية مع المجاهد مولاي ابراهيم علي بأدرار 2010/11/23.

* عبد الكريم ديدوي: ولد سنة 1920 بقصر مولاي العربي سالي من عائلة محافظة انضم إلى صفوف الجبهة عام 1960 وشغل منصب كاتب وعضو ناشط للمحافظة السياسية لمنطقة قاوا ليكلف بعد ذلك من طرف القيادة بإنشاء المراكز العسكرية بمنطقة توات وإعادة التنظيم الإداري لمنطقة أدرار وتيميمون بعد الاستقلال تقلد منصب رئيس بلدية رقان ثم أمين قسمة جبهة التحرير بولاية ادرار سنة 1968، توفي عام 1994.

- المكتب الإداري ويتكون من السادة: حمو نيكلو-الطيب برادعي حمو كابوية المهدي-بن السي حمو-قلم الشيخ.
- مسؤول الخلية: يتكون من قريدة محمد.

أما مجلس الشعب وضع تحت إشراف الشيخ سيدي الحاج محمد بلكبير ويعين أربعة أعضاء و هم: المتوكل محمد-سالم أقوجيل-الديبة عماد-بوضفر الحاج علي، خثير الصافي، المرجع السابق. ص 67.

وغيرهم، كما تجدر الإشارة أن محمد بلحاج كلف من قبل القيادة بنقل المجاهدين من مركز أقذر الذي كان مسئولاً عليه.¹

وبدورهم ساهم أبناء إقليم توات وتيديكلت بكل الوسائل المتاحة لتحقيق شمولية الثورة في كل بقعة من هذا الإقليم الشاسع وإحباط جميع الدسائس والمؤامرات الاستعمارية الرامية للتجزئة والتقسيم واستدراج الأعيان والشخصيات الفاعلة نحو مشاريعها الاحتوائية كل ذلك تحطم أمام صلابته.

4- الدور الجيو إستراتيجي لجبهة مالي في الثورة التحريرية.

لم يكن إنشاء الجبهة الجنوبية المالية وليد الصدفة أو العشوائية بل كان يعتمد أساساً إلى تصدي ومواجهة وحشية الاستعمار ومؤامراته في منطقة متميزة بخصائصها الجغرافية والطبوغرافية الصعبة والقاسية وحفاظاً على ما حققته الثورة من انتصارات، فنجاح إنشاء الجبهة الجنوبية يعد انتصاراً باهراً على المخططات الاستعمارية الفرنسية إذ استطاعت في فترة قصيرة تحقيق عدة أهداف وغايات إستراتيجية كان من بينها ما يلي:²

تمكنت الجبهة الجنوبية من التأكيد على شمولية ووحدة الكفاح المسلح ضد المستعمر، وقد عبر غالبية الشعب الجزائري لرفضه واستنكاره لهذه المشاريع والمخططات بأساليب مختلفة ومتنوعة تمثلت في احتضانهم للثورة والسير بها وتجلي ذلك في المظاهرات الشعبية المؤيدة للوحدة الوطنية و ضد سياسة التجزئة والتقسيم سنة 1961 والتي عرفتتها معظم المدن والقرى من التراب الوطني وعدم قبول المساومات التي تتخر جسم الأمة الموحدة وتجلي ذلك في المواقف المشرفة للمشايخ والسكان بالإنخراط في صفوف الجبهة واستمرار معارك العرق العربي الكبير إلى غاية 1962.

ساهمت الجبهة إلى ربط جنوب الجزائر بشمالها وفتح طريق آمن جديد للتموين الأسلحة نتيجة سياسة الغلق والتطويق والخنق لوجود خطي شال وموريس والرقابة الشديدة من طرف القوات الاستعمارية، خاصة إذا علمنا أن ما تتطلبه عمليات نقل السلاح من سرية تامة وتنظيم محكم لهذا فإن الجبهة قامت بدور محوري في هذا المجال لربط الولاية

¹ شهادة حمو وايني، مقر قسمة المجاهدين بعين صالح 2009.

² شهادة المجاهدين بن شكشك التاقي ومولاي الشيخ بن مولاي، مسجلة ومحفوظة في متحف المجاهد أدرار.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

الخامسة من جهة و بين هيئة الأركان العامة فيما يخص نقل الأسلحة والتكوين من جهة أخرى.

أكدت الجبهة على رسم البعد الإفريقي¹ للثورة ميدانياً وأصبحت بلاد الساحل الإفريقي نقطة ارتكاز لتوطيد العلاقات والتعاون مع البلدان الإفريقية لها الفضل في استقلال العديد من البلدان ناهيك عن التلاحم والتآخي ضد العدو المشترك والوقوف أمام مكائده الرامية لابتلاع المنطقة، هذه العلاقة مع حكومتي وشعبي البلدين الشقيقين شكلت سنداً قوياً للقضية الجزائرية.²

أفرزت الجبهة الجنوبية تلاحماً وطنياً فتح المجال على مصراعيه لمشاركة سكان الجنوب في تحرير بلادهم وتجسيد فكرة الوحدة والتلاحم، وتمكنت بواسطة منضريها ومناضليها التوغل في أوساط السكان للتجنيد والدعاية وبفضل هذا العمل الاستراتيجي سقطت كل الخيارات الاستعمارية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية.

يعد إنشاء الجبهة الجنوبية على مشارف ساحل الصحراء الكبرى وبإمكانيات جد محدودة يعد في حد ذاته إنجازاً باهراً مع تحمل المشاق والصعاب وجغرافية المنطقة ورغم كل ذلك أنشأت مراكز التدريب وجلبت الأسلحة وشكلت الكتائب والأفواج فأضحى طريق

¹ خطّت الثورة الجزائرية عام 1960 لإنشاء الجبهة الصحراوية لتفك المجال أمام الأفارقة خاصة الماليين والنجيين ليتواصلوا مع الثورة الجزائرية ويخلقوا من عدم الوحدة الإفريقية، وعلى الرغم من الإتصال الوثيق لسكان الجنوب الجزائري لبلدان الغرب الإفريقي عبر الصحراء الكبرى ومن وجود علاقات قابلية ودينية قديمة، إلا أن الحركة الوطنية لم تولي هذه العلاقة أهميتها، وإن كانت لها مبرراتها كبعد المسافة وعدم توفر الاتصالات من جهة وسياسة الفصل والتمييز التي يفرضها الاستعمار الواحد والمشارك الذي جند الجزائريين لخدمته في إفريقيا الغربية، واستقدم أبناء غرب إفريقيا ليقمع بهم انتفاضة الجزائريين، كانت هناك علاقة بين الجزائر وغرب إفريقيا وقد التقت النخب من مختلف الأقطار الإفريقية للدراسة بباريس وظل سكان توات والتوارق والقبائل الجزائرية محافظين على علاقاتهم الأسرية والتجارية مع إفريقيا الغربية، من ناحية أخرى نجد محمد حربي الذين كانوا من الوطنيين الجزائريين الذين انفتحوا على البعد الإفريقي باعتباره تأثره بحركة اليقظة والوحدة الإفريقية وعلاقاته مع مناضلي الفيدرالية الطلابية لإفريقيا السوداء الغربية، ولقد أكد اهتمامه بترسيخ البعد الإفريقي المفروض على الجزائر بقوله: "كان للجزائريين بعد إفريقي محسوس من خلال اختلاط سكانها، فالسكان الملونون في الجنوب الجزائري يحتفظون بذكرات حية عن أصولهم". أنظر: مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية وإفريقية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 13، وأيضاً: مقلاتي عبد الله، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 201-202، وأيضاً مقلاتي عبد الله، دور توات في نشر الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا الغربية، دار السبيل، الجزائر، ص 33.

² قنطاري محمد، المرجع السابق، ص 140.

الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962م

مالي والنيجر أضمن وأفضل طريق لنشر الثورة ومبادئها لكونه الأقرب إلى توات وعين صالح وتمنراست.

إن إنجازات الجبهة داخليا وخارجيا يوحى إلى قوة الثورة التحريرية و شموليتها¹، حيث استطاعت أن تعد تقرراً عسكرياً مفصلاً لكل المراكز العسكرية الفرنسية في أدرار وتمنراست لكن سير المفاوضات التي عجلت بوقف إطلاق النار².

¹ دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات 1956/1962، ط1، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي

لحماية مآثر الثورة التحريرية، أدرار، ص 110

²Gantari Mohamed ، Op Cit T2، p686.

الفصل الثاني

مواجهة سياسة الفصل

وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

إن النجاحات والانتصارات التي حققتها الثورة عبر شقيها السياسي والعسكري دفع بفرنسا إلى تغيير إستراتيجيتها مرة أخرى إلى ما يحقق لها غاياتها الاستعمارية في الصحراء الجزائرية، فمباشرة بعد إحساسها بانعدام إلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني، والضغط على الشعب الجزائري من أجل الركون إلى سياستها الاستعمارية، لجأت فرنسا إلى انتهاج أساليب ومخططات تحمل في طياتها تمزيق وحدة الشعب الجزائري بفصل شماله عن جنوبه، ولم تكتف بذلك بل عملت على توريث دول الجوار الإفريقية في مثل هذه المؤامرة ظناً منها أن إنشاء مثل هذا الكيان السياسي الجديد في الصحراء يمكن لها الإبقاء على مصالحها في الجزائر بشكل خاص وإفريقيا عموماً.

المبحث الأول: تنامي الاهتمام الفرنسي بالصحراء.

لقد لعبت صحراء الجزائر طوال الفترة الاستعمارية دوراً مهماً نظراً لموقعها الاستراتيجي، فهي محاطة بمجموعة كبيرة من الدول الإفريقية (مالي النيجر تشاد تونس ليبيا والمملكة المغربية) عبر امتداد حدودي كبير، فضلاً على احتوائها على مواد وثروات طبيعية خامة جعلتها مطمعا لكل دول أوروبا خصوصاً بعد استكشاف النفط.

I / اقتصادياً وعسكرياً.

إن اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية منذ 1955 كان دافعا مهما دفع بفرنسا إلى تحريك ملف الصحراء الجزائرية معتمدة في ذلك على منطريها ومشروعها العسكريين والسياسيين، ومرتكزة على فكرة أن للصحراء الجزائرية أثر مهم واستراتيجي على أمن ومصالح فرنسا الآتية والمستقبلية لهذا صار من الضروري التركيز على ملف الصحراء وإعطائه أولوية في الإستراتيجية الفرنسية من أجل المس بالوحدة الترابية لأرض الجزائر وإنشاء كيانات وكنتوتات يكون لها الفضل في تحقيق المطامع الاستعمارية.

ولقد كان لمجئ ديغول على رأس السلطة في فرنسا 1958 دور في تسريع مثل هذا المشروع إذ عين في مكتب رئيس الوزراء الفرنسي ميشال دوبري Michel Debré السيد لويس جوكس Louis Joxe كاتباً للدولة وكلفه رسمياً بالعمل على مشروع فصل الصحراء الجزائرية وإلحاقها بفرنسا ووضع مخطط يمكن لفرنسا تحقيق هذه الفكرة وذلك بالتنسيق مع كل من جاك سوستيل وأوليفي غوشارد Olivier Guichard .

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

ويمكن ربط بعث ديغول لفكرة الفصل بين شمال الجزائر وجنوبها بعدد من العوامل، وقد لعبت الصحافة والدعاية الاستعمارية دوراً كبيراً في الترويج لها ويمكن حصر هذه العوامل في العامل الاقتصادي وذلك بوفرة الثروات الطاقوية والاقتصادية وما يمكن توفيره إذا تم استغلال مثل هذه الثروات.

وعامل عسكري استراتيجي إذ يمكن للصحراء الجزائرية أن تؤدي دوراً أساسياً في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية وذلك بإنشاء قواعد عسكرية واسعة المجال يمكن أن تكون قواعد مستغلة في التدريبات والمناورات أو كمراكز لانطلاق للقوات الفرنسية من أجل التدخل في الدول الإفريقية والحفاظ على مصالحها في المناطق التابعة لها، أو كنقطة ارتكاز من أجل تحقيقها نجاحات عسكرية على الثورة الجزائرية وتضييق الخناق عليها فضلاً على أن هذه القواعد تمكن لها أن تلعب دوراً استراتيجياً من أجل الحفاظ على أمن أوروبا خصوصاً مع تنامي الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي.

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية تعززت لدى السلطات الاستعمارية فكرة زرع قواعد عسكرية في القارة الإفريقية لتكون درعا واقياً يصون ظهر أوروبا الغربية من الجنوب وفضاءاً جغرافياً لتهديب المصانع الحربية وقدراتها العسكرية في مواجهة الخطر الشيوعي، ذلك أن القناعة السائدة في تلك الفترة لدى القيادات السياسية والعسكرية الأوروبية أن القارة الأوروبية لم تعد كسابق عهدها مجالا للحرب بمقتضياتها الجديدة نظراً لصغر مساحة أوروبا من جهة ولاكتظاظها بالعنصر البشري من جهة ثانية، ومن هنا جاءت فكرة القواعد العسكرية الاقتصادية التي هي ظاهرياً سبيل تحقيق التعاون في المجال الاقتصادي وباطنها شر لا يرحم، وحملت هذه المراكز اسم Zones : Z.O.I.A) d'organisation Industrielle Africaines بمعنى: مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي¹ وحددت لها منطقة كولمب بشار Colomb Bechar.

إن المتمعن في هذا الإسم يرى أنه يوحي لأول وهلة أنه مشروع تعاون اقتصادي فرنسي إفريقي، وإنما هو في حقيقة الأمر استراتيجية لإرساء قواعد صناعات حربية على أسس حديثة تعتمد على الثروات الإفريقية في مجالات صناعة الأسلحة والصواريخ

¹ المجاهد، " الخفايا العسكرية للتشبيث الفرنسي بالصحراء " 1961/08/14 .

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الحربية المتنوعة. وانطلاقاً من هذه الفكرة تحولت قاعدة كولمب بشار إلى قاعدة حربية بمواصفات كاملة كمختبر لقواعد الحرب العصرية¹.

ويبدو أن المهم هنا هو أن مجال الاختبار يقتضي ميدانا ملائماً للمتابعة والملاحظة ومن هذا التصور يقع التمسك الفرنسي بالصحراء الجزائرية واعتبارها أرضاً فرنسية، وقد نشرت المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية في عددها الصادر في 1956: "...إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظراً لاتساع الصحراء وقربها من فرنسا الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تطور دفاعنا الوطني نظراً لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة وإلى مدى ارتباط هذا المشكل بميدان التجارب"².

غير أن الحقائق الغائبة عن السياسة الاستعمارية والغير المعلنة نجد له بعض التفسير في الكتابات الفرنسية، فالمجلة الفرنسية العسكرية في عددها الصادر في جانفي 1961 كتبت: "..... منطق الحرب الذرية عزز دور العوامل الجغرافية في الحروب المقبلة وأكسبها أهمية جديدة، بل إن مفهوم الإقليم قد تغير، لأن منطق الحرب الذرية يستلزم محاولة البقاء والاستمرار في الحياة بعد العدوان الذي..... وذلك يعني وجوب تشتت القواعد والثروات في أوسع فضاء ممكن"³.

إن اجتماع مثل هذه العوامل كان مهماً في دفع الإدارة الاستعمارية إلى توفير الأموال الضخمة من أجل استثمارها في الصحراء الجزائرية بغرض تمويل الدراسات والبحوث الاستكشافية في مجال التنقيب عن الثروات الباطنية وقد بلغت مئات الملايير من الفرنكات وهو ما أدى إلى إنتاج كميات معتبرة من النفط الجزائري دفعت بديغول إلى

¹ Pigeot Colonel, Monographie Pohitique du Territiore Ain sefra , Colomb Bechar . Alger. 1953 – p p 65 – 67.

² المجاهد، " الخفايا العسكرية للنتشبت الفرنسي بالصحراء " 1961/08/14 .

³ نفسه .

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

اعتبار مسألة الحفاظ على الآبار البترولية ومراكز التجارب يدخل ضمن الالتزامات الوطنية.¹

II / إرساء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية.

ولإبراز أهمية الصحراء والتمسك بها وتوفير الأطر التشريعية لتجسيد هذه المشاريع تم في سنة 1957 إنشاء وزارة تتفرد بالشؤون الصحراوية كما عرفت بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (OCRS) Organisation Commune des régions Sahariennes وتمت المصادقة من طرف المنتخبين الفرنسيين في المجلس الوطني الفرنسي على نص تشريعي خاص يفضي إلى استقلالية الصحراء المالية، إذ صارت المزانة المخصصة للأقاليم الصحراوية من اختصاص وزارة المالية الفرنسية مباشرة، وبلغت أول مرة سنة 1958 حوالي 56 مليون فرنك ثم ارتفعت إلى 208 مليون فرنك سنة 1959 وقفزت سنة 1961 إلى 2855 مليون فرنك جديد وتم الحاق تنظيمات اقتصادية جديدة بالمنظمات المشتركة للأقاليم الصحراء من ضمنها الصندوق الصحراوي للتضامن، ومكتب الاستثمار في إفريقيا.²

ويبدو أن مبتغى الإدارة الاستعمارية من مثل هذه التنظيمات هو إعطاء أساس قانوني لمشروع فصل الصحراء، حيث جندت الإدارة لفرنسا منظريها وسياسيها لتقديم تحليل للقانون الذي جاء بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية والذي صودق عليه في البرلمان الفرنسي في 10 جانفي 1987، وتم تدعيمه بإطار قانوني جديد عرف باسم مشروع هرسانت Projet Hersant الذي تم طرحه على الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 28 فيفري 1957.

ولقد كان المشروع يهدف إلى تقديم هيكلة إدارية وتنظيمية ظاهرا إلا أنه في الباطن يحمل أغراضا استعمارية من أجل إضفاء الغطاء القانوني لمسألة فصل

¹ Jean Lacouture, Algérie, La Guerre est Finie, 1ère éd. édition complexe Bruxelles, 1985- p 84.

² دراسات وبحوث المنتدى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 56.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الصحراء،¹ وذلك بإسناد وزارة خاصة بها على ضوء المرسوم 713/57 الصادر في جوان 1957، وتم إلحاقه بمرسوم تكميلي في شهر أوت 1957 هدفه تقسيم الصحراء إلى عمالتين الساورة والواحات يعين على كل عمالة حاكم عسكري برتبة "لواء" مع تقسيم كل عماله من العمالتين إلى سبع دوائر يرأس كل واحدة ضابط وموظف مدني.²

لقد ركز ديغول في بدايات حكمه على استعمال كل الطرق من أجل ضرب الثورة الجزائرية، وتوهم أن بإمكانه القضاء عليها بإتباع أساليب اقتصادية تتزامن مع مشاريعه العسكرية الأخرى، لذلك عمل ترتيب هذا الطريق بجملة من المشاريع الاقتصادية المهمة والتي هدف من ورائها إلى إظهار الأمن والسلم الذي تتمتع به الجزائر لدى الرأي العالمي والفرنسي، لذلك وفي يوم 04 جوان 1958 خاطب الجنرال ديغول فرنسيي الجزائر معلنا لهم على إتباع خطته الجديدة المتبعة في الصحراء وعن قانون البترول الذي حمل في طياته امتيازات كبيرة مع تخفيض في الضرائب.³

وفي قراءتنا لهذا الخطاب نجد أن ديغول استوعب انه لا يمكن الوصول لأي مكاسب في الجزائر إلا من خلال ربط الجزائر بفرنسا، والعمل على تحقيق ما تم العجز عن تحقيقه عسكريا بإتباع وانتهاج أساليب سياسية واقتصادية، وانطلاقا من هذه الرؤية عمد إلى تحديد أهدافه لهذه الإستراتيجية الفرنسية المطبقة في الجزائر عبر مرحلتين أو مستويين الآتي والمستوى البعيد.⁴

في المرحلة الأولى (المستوى القريب) تهدف إلى:

- العمل على إقناع الرأي العام الفرنسي بالسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر.
- الحؤول دون توتر الاستقرار في الجزائر، والمحافظة على هذا الاستقرار من أجل الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها توجيه النظام في الجزائر.

¹ Journal Officiel De la République française. 11 Janvier 1957.

أنظر أيضا فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 112-113.
² غربي الغالي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية" بحوث المتلقى الوطني الاول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ص 262-263.

³ مطمر محمد العيد، العقيد شعباني، جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، ص 112.

⁴ A.N.O.M. F.M. 81F. Boite n° 149, proposition tactique au sujet du Sahara.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

- الاستمرار في التجارب النووية في الصحراء لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- أما المرحلة الثانية (المستوى البعيد) فتهدف إلى: العمل على تسويق المنتجات الصحراوية دون أن تتعرض المساومات السياسية كما يكون الدفع بالفرنك الفرنسي.
- وبغرض تحقيقه لهذه الأهداف المسطرة عبر هذين المستويين عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إتباع عدد من الخطوات:
- رفض أي فكرة للتفاوض مع أي طرف حول السيادة الفرنسية على هذه الأراضي.
- التركيز على أن استغلال المحروقات الجزائرية في الصحراء يتجاوز الإطار الفرنسي الجزائري ويتعداه إلى الدول المجاورة.
- تأخير المحادثات (المشاورات) التي ستنتم مع الدول السيادية إلى غاية تقرير مصير الجزائر.
- طرح فكرة اتخاذ مجموعة من الدول مهمتها ضمان استغلال الثروات الموجودة في باطن المناطق الصحراوية والعمل على توزيع الأرباح على سكان الصحراء ودول الجوار أثناء المفاوضات الدولية اللاحقة.¹
- وبالفعل ففي يوم 22 نوفمبر 1958 أصدر قانون جديد عرف بقانون البترول الصحراوي الذي فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية التي لها الرغبة في تحقيق الأرباح والتحول بنشاطاتها التقنيية عن الزيت والنفط إلى الصحراء الجزائرية وقدم هذا القانون الجديد لهذه الاستثمارات امتيازات كبيرة كاعفائها من الضرائب وتقديم تسهيلات كبيرة في مجال الاستفادة من النفط الجزائري ويبدو أن الغرض من ذلك هو وصول الإدارة الفرنسية إلى كسب تأييد دولي لأحققتها في الصحراء الجزائرية.
- وتتالت ردود الفعل السريعة اتجاه هذا القانون إذ أن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية NY.TIMES اعتبرت أن هذا القانون إجراء إيجابي له القدرة على المساهمة في تطوير الصحراء التي تعتبر مصدرا للثروة المتدفقة ليس على فرنسا وحدها بل على كل حلفائها في العالم الحر، كما يمكن أن يلعب دورا في تقدم البلاد التي هي في منظورها

¹ A.N.O.M. FM. 81F. Boit N=°149. Proposition.... Op.cit.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

متخلفة اقتصاديا- كما يعتبر عامل بعث للاستقرار في الجزائر، وبإمكان هذه الصحراء أن تلعب دورا هاما ضمن مخطط يُعنى بمستقبل القارة الإفريقية كلها.¹ وللوقوف على مدى التسهيلات والإغراءات التي منحتها فرنسا لنظيرتها الشركات الأجنبية التي تملك الرغبة في الاستثمار بالصحراء الجزائرية في مجال التنقيب عن النفط، نرى أن هذه الأخرى كانت أرباحها تصل إلى النصف، وهي نسب فاقت بكثير ما كان متداولاً في الصفقات في الأسواق الدولية وهو الأمر الذي شجع ودفع بمعظم الشركات البترولية العالمية إلى إخطار السلطات الاستعمارية على استعدادها في بدء هذه الأعمال والتنقيبات والمشاركة فيها ومن أبرز هذه الشركات بريتش بتروليوم British Petroleum شركة شال Shell. والشركة الأمريكية ستاندر ويل Standard oil فضلا عن عدد من الشركات الألمانية والإيطالية وغيرها وهو ما فاق عشرون شركة وفق ما وضحته جريدة المجاهد في مقالها "معركة البترول جزء من معركة الاستقلال" والصادرة يوم 1958/08/28.² ومن أجل تحقيق نتائج عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تحويل الصحراء إلى منطقة حرة لا تخضع للجمركة.

ولتقديم قراءة تحليلية لقانون البترول الصحراوي يمكن الوقوف حول فكرة أن هذا المخطط يقف بنا حول نظرية تعتمد على ثلاثة أبعاد مهمة:

الأولى: تقديم إغراءات للشركات الأجنبية عبر التحفيزات والتنازلات ما يدفع بحكومات الدول الغربية إلى دعم فرنسا في كل ما تسعى إليه، بما في ذلك التغاضي على حقوق الإنسان والجرائم التي اتبعتها وتتبعها السلطات الاستعمارية في حق الجزائريين (تعذيب - تقتيل - عقوبات بدون محاكمات).

الثانية: تمكن فرنسا من الاستفادة من الثروات الباطنية خصوصا النفطية والطاقة لما يخدم اقتصادها ومصالحها خصوصا العسكرية منها.³

¹ جريدة المجاهد، 1958/02/08، ص 226.

² جريدة المجاهد، "معركة البترول جزء من معركة الاستقلال"، 1958/08/28، ص 396.

³ جريدة المجاهد، "صحرائنا في نظر الغرب.."، 1961/03/28، ص 149.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الثالثة: تقديم دعم لمشروع فصل الصحراء بطرق قانونية وبتأييد من الدول الغربية، وإنشاء وطن (مستعمرة) جديد في الصحراء الجزائرية يضم خليطا من الفرنسيين والأوربيين وحتى الأمريكيين الذين لهم الرغبة في العيش بالصحراء.

إن الاستكشافات البترولية في الصحراء الجزائرية لعبت دورا كبيرا في تكريس فكرة وضع الصحراء تحت الحكم العسكري وفصلها عن الشمال خصوصا لدى ديغول الذي لطالما كان من مناصري الجزائر الفرنسية واعتبار الصحراء جزء من فرنسا، وقد صرح بذلك قائلا "البترول هو فرنسا وفرنسا وحدها ان الصحراء الجزائرية مجرد خيال قانوني ووطنية بدون أساس تاريخي".¹

من ناحية أخرى كان للجزائر أهمية كبيرة في سياسة ديغول الذي كان يركز على ضرورة الاحتفاظ بها مهما كانت التضحيات جسيمة وهذه الأهمية يمكن نستشفها من خلال أفكاره التي كان يشير لها في مذكراته، إذ كتب في مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962 "..... لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا والتي سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة... وبفضل جهد عسكري ضخم ومع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، وأقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء... وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا عن استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية، إذ ثمة أساليب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمراً مفيداً ومستحقاً..."²

المبحث الثاني: مشاريع الفصل والتقسيم في الصحراء.

لقد سعت فرنسا من خلال مخططاتها إلى إعطاء الصحراء إطاراً أساسياً مستقلاً ومتميزاً عن ذلك الذي سيكون غداً للجزائر، وهو ما سعت له من خلال طرح الإدارة الفرنسية لمشروعين لفصل الصحراء عن الجزائر لا يختلف في جوهرها عن مفهوم فصل

¹ Courrière Yves ; la guerre d'algerie .les feux d'espoir. Edition fayard.1968.p443

² ديغول شارل، مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962، ط1 تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص 41.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الصحراء أطلق على الأول اسم "الجمهورية الصحراوية المستقلة"¹ والثاني "الجمهورية الإسلامية الصحراوية" أو ما عرف أيضا في بعض المراجع بـ "جمهورية التوارق المستقلة".

وكانت تدرك من أول وهلة أن نجاح هذه المشاريع مرتبط بعلاقاتها مع الأطراف المؤثرة في الصحراء الجزائرية من شيوخ وأعيان، لذلك ستلجأ من أول وهلة إلى العمل على استمالة كبار أعيان الصحراء والشخصيات ذات الشأن والسمعة والنفوذ في هذه الأقاليم الصحراوية.

I/ الجمهورية الصحراوية المستقلة

تم التطرق سابقا إلى أن فرنسا عملت على تجنيد دبلوماسيها وسياسيها في رحلات إلى الصحراء من أجل إيجاد تصورات للوضع وحلول للفصل، من بين هذه البعثات التي كانت تعمل على جس نبض الأعيان إرسال جاك سوستيل في زيارة إلى منطقة ميزاب في 12 جوان 1959 في إطار تفقد الأوضاع في الصحراء بعد إجراء التغييرات الإدارية عليها، فضلا عن مقابلة أو ليفي غيشار Olivier Guichand بعضا من الشخصيات المتنفذة في الأوساط الصحراوية، والتي كانت لها مواقف في قضايا الصحراء تذكر منها شخصية الشيخ بيوض حيث اجتمعت هذه الشخصيات بمكتب رئيس الدائرة العسكرية ببلدية غرداية والكولونيل كلان كلاش klane klesh وحضر الاجتماع رئيس بلدية غرداية.²

لقد حاول غيشار توضيح موقفه وإبراز أنه مبعوث الدولة الفرنسية عندما خاطب الشيخ بيوض قائلا: "إنني مبعوث من قبل الجمهورية للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبتروول وهي متاخمة لموريتانيا المستقلة"³ وقام بالتوضيح له أن فرنسا مستعدة على تقديم جميع المعونات من أجل تحضير قيام هذه الدولة والوقوف بها.

¹ Alain Peyre Fitte, *Fant il Partager l'Algérie*, édition Polon, Paris, 1961, pp 201-202.

² بن عمر الحاج موسى، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962 منطقة ميزاب انموذجا، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ، 1992-1993

³ A.N.O.M. FM. 81F, Boit N° 352, le mot Partage n'a j'amai été officiellement prononcé.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

توالى البعثات الفرنسية الهادفة لإنجاح مشروع الفصل، إذ قام ميشال دوبري رفقة الكولونيل علي مراد بزيارة منطقة الأغواط حيث تم عقد اجتماع في بلدية غرادية من جديد حضره نائب ميزاب السبع وقد حاول فيه الوفد الفرنسي عبثاً إقناع الحضور بقبول فكرة فصل الصحراء عن الجزائر.¹

لقد أدركت السلطات الاستعمارية أن مشروع الفصل لا يكتب له النجاح إلا باستمالة كبار أعيان الصحراء والشخصيات ذات النفوذ وذائعة الصيت في المنطقة، لذلك عملت الإدارة الفرنسية إلى توظيف شخصية عرفت في الأوساط الصحراوية في المنطقة والمعروفة باسم "حمزة بوبكر".*

أبدى حمزة بوبكر حماساً لفكرة فصل الصحراء وجمعت له محادثات طويلة مع رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري لدراسة هذا الملف، وتقربت السلطات الفرنسية منه وكانت البداية منذ سنة 1959 حيث عملت بعض الأوساط الفرنسية الرسمية على عرض مشروع تقسيم الجزائر تحت اسم الجمهورية الصحراوية المستقلة، ويبدو أن هذا المشروع كان مقاما على نفس الأفكار والتوجهات التي بنى عليها الاستعمار البلجيكي مشروعه الذي أدى إلى إنفصال كاتنغا.²

لقد بنى بوبكر حمزة أمالا سياسية كبيرة على هذا المشروع، ودفعته حماسته إلى الاجتماع بالشخصيات الصحراوية في بلدة الأغواط ثم في اجتماع آخر أثناء مأدبة غداء في سانت أوجين St Eugène (بولغين حالياً)، بذل حمزة بوبكر مساعٍ عديدة ووعد بعدة عروض بالتهديد تارة والإغراء تارة أخرى، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل إذ تعرض برفض قاطع للمشروع وتم رفض تجزئة الجزائر، ويبدو أن هذا الرفض دفع بوبكر حمزة إلى مطالبة السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على أحد شيوخ الزوايا التيجانية وطلب

¹ بن موسى بن عمر الحاج، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، نشر جمعيات التراث 2004، ص 188.

* حمزة بوبكر حمزة بن سي قدور من مواليد 15 جوان 1912 لواحة بريزينا، درس بثانوية وهران واشتغل بالتعليم، أصبح نائب عماله الواحات ثم رئيساً له، اعتبر من أكثر الشخصيات الجزائرية التي أبدت مدافعتها عن فكرة فصل الصحراء، بعد الاستقلال انتقل إلى فرنسا وع.ين عاما على مسجد باريس إلى غاية وفاته 1995.

² المجاهد، ع 106، 9 نوفمبر 1961.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

منها (الحكومة الفرنسية) العمل على تعيينه ملكا على الجمهورية الصحراوية المستقلة وباستعمال القوة.

والظاهر أن هذا الطلب أو الاقتراح الذي قدمه حمزة بوبكر وجد آذانا صاغية واستجابة لدى الإدارة الفرنسية، إذ حاول رئيس الوزراء الفرنسي ومستشاره أوليفي غيشار تطبيق وتجسيد هذا الاقتراح، لكن باءت محاولتهما بالفشل.¹

تم عقد دورة للمجلس العمالي في ورقلة سنة 1960، وخلال جلسته المغلقة قام حمزة بوبكر بمخاطبة نواب المجلس المسلمين والفرنسيين وعرض عليهم تفاصيل لقاءاته بديغول حول موضوع الصحراء، وأشار على المشاركين في المجلس تقديم آرائهم وأفكارهم وإبراز مواقفهم من مسألة التقسيم، إلا أن تدخل الشيخ بيوض كان قويا إذ عمل على تذكير رئيس ونواب المجلس العمالي بصلاحياتهم التي تدور حول المسائل السياسية والاقتصادية وليس هناك أي أحقية للمجلس للتدخل في هكذا مسائل مهمة وخطرة في نظره إذ حدثهم قائلا "إن فرنسا لم تكن تستشرنا في هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي؟ ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء عن الشمال وسمتها أحواز، فهي تعمل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا، كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، لا أنت أيها الرئيس، ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء يلقوها في الصندوق يوم الاستفتاء"²

وبالرغم من الفشل المتتالي للإدارة الفرنسية وبالرغم من الضربات المتكررة التي واجهت لحمزة بوبكر إلا أنها لم تستكن من أجل الوصول إلى نتيجة تخدم مصالح الفصل، لذلك تم تنظيم اجتماع جديد مع 54 شخصية من أعيان الصحراء في أفريل 1961، وتم الاستعانة بالشرطة الفرنسية من أجل إحضار هذه الشخصيات، وعقد

¹ قليل عمارة، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، دار الشعب قسنطينة، 1991، ص 39-40.

² الشيخ بيوض، أعمالي في الثورة، نشر جمعية التراث بالقرارة، غرداية، ص 63-64، أنظر أيضا، الملتقى الوطني الدولي حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص 51، أنظر أيضا دوراز الهادي، المرجع السابق، ص 132.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الاجتماع في دار والي واحات ورقلة إلا أن النتيجة التي صبغت الاجتماع كانت واحدة وهي الفصل الكبير.¹

ويشير الشيخ بيوض في كتابه "أعمالي في الثورة" في إحدى شهاداته أنه تلقى دعوة من السيد حمزة بوبكر للاجتماع في الأغواط، حيث تحدث مباشرة عن قضية الصحراء، ويسترد الشيخ بيوض في شهادته قائلاً: "وكان في حديثه غموض ولف ودوران فصارحته بالحقيقة التي لا محيد عنها، إننا جزائريون ومصيرنا هو مصير الجزائر وكفى، ولا نبغي بذلك بديلاً مهما كان الثمن، وعلمت أنه اجتمع بآخرين لكنني لم أعلم ما دار بينهم فعدت أدراجي لميزاب وتركتها بالأغواط"²، وأكد الشيخ بيوض أن الأساليب المتبعة في الاقتناع كانت مختلفة كعرض القضية وطلب الرأي بفائدة انفصال الصحراء عن الجزائر، وجعلها جمهورية مستقلة...³.

II / جمهورية التوارق المستقلة.

قامت الحكومة الفرنسية بتبني عدة حجج سياسية لفصل الصحراء الجزائرية، وهذه الحجج دافعت عنها المؤسسة العسكرية، نذكر من بينها ضرورة تجنيد الدول الفرنسية وراء فرنسا في حربها من أجل التمسك بالصحراء لأن هذه الدول قد خسرت كل أراضيها في آسيا بسبب حركات التحرر التي عرفت هذه القارة، أما إذا كانت هذه الحركات التحررية تدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها فالصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا أرض خلاء بلا سكان فلا يمكن تطبيق هذا الحق عليها، ولكن يمكن اشتراك دول إفريقيا في استثمارات الثروات الصحراء الجزائرية وكان الغرض الرئيسي لفرنسا بهذه الحجة هو إقناع الأفارقة وترغيبهم من أجل التخلي عن مساندة الثورة الجزائرية، وكقراءة أولية لهذه الأطروحات والحجج التي اعتمد عليها الاستعمار الفرنسي لتحقيق برنامجه نجد أن هذه الحجج في الدفاع عن منطقة الصحراء تمثلت:

- إقناع الرأي العام الدولي بخلو الصحراء من السكان خوفاً من التضامن الإفريقي الذي كان يهدد بإحباط مثل هذه المؤامرات.

¹ المجاهد، ع106، 09 نوفمبر 1961.

² الشيخ بيوض، المصدر السابق، ص 34.

³ نفسه، ص 38.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

- تفكير ديغول في تحويل ثروات الصحراء لمصيدة يقتنص بها دول الجوار الإفريقية ويرغبها في دعم المشروع الفرنسي.¹

في المقابل عملت الإدارة الفرنسية على إعداد مشروع بديل عبارة عن إنشاء كنتونات عرقية منفصلة عن الجزائر في أقصى الجنوب الجزائري وذلك باستعمال قبائل التوارق في تنفيذ مؤامرتها المراوغة التي أطلقت عليها الجمهورية الإسلامية الصحراوية (جمهورية التوارق المستقلة..) ففي حالة فشل فرنسا في الوصول إلى دعم دول إفريقيا المتاخمة للصحراء لابد من إنشاء كيان سياسي خاص لهذه الأقليات القليلة مهمته تجميع توارق الجزائر ومالي وتشاد وليبيا والنيجر في إطار جغرافي واسع.

ومن أجل تنفيذ هكذا مشروع صرح الجنرال كليمون Clément "إنه من العدل والمنطق إنشاء جمهورية التوارق المستقلة"² واستمرت المحاولات ما أجل إقناع قبائل التوارق بإنشاء كيانهم السياسي الخاص، وكلفت الإدارة الفرنسية ميشال دوبري Michel Debré بهذه المهمة، وتم تجميع بعض ممثلي سكان الصحراء الجزائرية مع بعض زعماء سكان النيجر والتشاد ومالي والتي جرت في نزل تينهيئات بتمنراست، وتم الاجتماع بحضور الحاج باي أخاموك الشخصية المهمة التي كانت محل اهتمام القيادة الفرنسية العسكرية والسياسية من أجل إنجاح هذا المشروع، دامت اللقاءات سبع أيام، وعرضت هذه الاجتماعات على أخاموك فكرة أن يكون هو المسؤول على توارق هذا الكيان السياسي وتنصيبه سلطان للدولة الإسلامية المستقلة للتوارق.

يبدو أن الرد الذي قدمه أخاموك كان صامداً للإدارة الفرنسية أين إبرز عن وطنيته وانتمائه لكل الجزائر وليس لقطعة تمتد على الصحراء فقط ورفض هذا المقترح الفرنسي بقوله: "أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين"³، ولم تقف المحاولات الفرنسية من أجل إغراء هذه الشخصية الفذة والوطنية عند هذه المحاولة فقط بل كررت

¹ يمكن الرجوع حول هذه المناورات والمخططات الديغولية في الفصل الثالث من هذه الأطروحة والذي خصصناه لمواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

² Blin louis, L'Algérie du Sahara au Sahel. Histoire et Perspectives Méditerranéennes, Edition l'harmattan, paris, 1990, p109.

³ بوشارب عبد السلام، المرجع السابق، ص 143.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

فرنسا طلبها مرة ثانية ودعت بأخاموك للحضور للعاصمة الفرنسية باريس وتم إرسال طائرة لإحضاره في جويلية 1961 وسافر إلى باريس أين أعادت السلطات الفرنسية نفس المطلب السابق، إلا أن الرد كان نفسه إذ رد أخاموك قائلا: "ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر لكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر".¹

وللتدليل على وطنية قبائل التوارق وانتماهم ومواقفهم المناهضة لأي مشروع يهدف إلى تفتيت وتمزيق أرض الجزائر وسلب صحرائها، عمدت جبهة التحرير الوطني بتوجيه نداء إلى أبناء الأهقار في جنوب الصحراء صرحت فيه: "أيها التوارق الأحرار: منكم وإليكم أوجه هذا النداء.... أيها الأخوة في جنوب العاصمة عامة وفي الجزائر خاصة، ألا فاعلموا بأن المستعمر الفرنسي يريد أن يفرق جزائرا قسمين جنوبا وشمالا، ويسعى لإبعادنا عن إخواننا الشماليين بالعاصمة الجزائرية العربية المناضلة، وإن هذا لا يزيدنا إلا تضامنا واتحادا مع بعضنا البعض، وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال، فالجزائر المكافحة وطن واحد لا يتجزأ مهما دبر المستعمر وقدر، ومهما نصب لذلك مكائد واتخذ وسائل وأكد لكم أيها التوارق الأحرار أنه لا وجود في قطرنا للخرافة الاستعمارية المزيفة مما تسميه من جنوب وشمال، فلا جنوب بدون شمال، ولا شمال بدون جنوب وهذه حقيقة بديهية يتجاهلها المستعمر لتفرقتنا، ولكن بنس تدبيره فما نحن اليوم جنبا لجنب مع إخواننا الشماليين صفا واحدا بالصحراء الكبرى نكافح ضد المستعمر البغيض الذي لا ريب سيكون مآله الهزيمة والانحار سننتصر عليه أيها الأمجاد بفضل تضامننا واتحادنا وكفاحنا... وأما حلم المستعمر ببترونا... فلنؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية، وسندافع عنه بكل الوسائل، ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب فليؤكد المستعمر بأنه إن واصل تخديره للعالم في قضية بترولنا فإننا قادرين على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعمارية... أيها التوارق الأمجاد لتعلموا أن المعركة ستستمر وأنا سنحارب ونقاتل إلى آخر قطرة من دماننا لحماية قطرة واحدة من بترولنا وللذود عن

¹ بوشارب عبد السلام، المرجع السابق، ص 143.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

شبر واحد من تربيتنا الطيبة الماجدة، أيها التوارق في الجبال وفي الصحراء وفي الوديان وفي الشعاب كونوا على حذر من المستعمر هذا الطاغية الذي قتل ومازال يقتل أولادكم وشيوخكم وينتهك حرمت نساءكم وبناتكم... يا سكان الصحراء..... شددوا الخناق على عدوكم وطاردوه في الجنوب والشمال حتى يلقي السلاح، هاهي عاصمة الجزائر تبتدئ كفاحها المجيد وتناديكم بالاتحاد والعزم والصبر والوقوف في وجه عدو الله وعدوكم، والله معكم، عاش سكان الصحراء الأشاوس وعاشت الجزائر حرة مستقلة...¹.

يبدو أن هذه المساعي الفرنسية التي حاولت تكوين جمهورية مستقلة للتوارق خاضعة لفرنسا مباشرة يتمكن من خلالها المستعمر من استخدام ثروات الصحراء وطاقاته باءت هي الأخرى بالفشل، ويرجع السبب الأساسي في كسب الثورة لتأييد أهل الصحراء ورفض إنشاء هكذا جمهورية للدور البارز للحاج أخاموك الذي تميز بوطنيته وحبه وإخلاصه للوطن،² وتمسكه بقناعاته التي استعملت السلطات الفرنسية مختلف الأساليب الترغيبية والترهيبية لكنها لم تنجح في ذلك.

¹ المجاهد، 10-10-1958، ص 417.

² هذا الإخلاص والوطنية يمكن الوقوف عليه أكثر في رفضه لأحلام ورؤى القاضي محمد الأرواني وهو ما سنقف عليه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

III/ النشاط الدعائي لقاضي تمبوكتو*.

بعد مرور زهاء العامين والنصف عن اندلاع الثورة التحريرية 1957، والتي لطالما شكلت للإدارة الاستعمارية هاجساً أرق مضاجعها، وبعد عمليات الاكتشافات النفطية والغازية الكبيرة في الصحراء الجزائرية في كل من حاسي الرمل وحاسي مسعود 1956 تم وبالضبط بتاريخ 02 جانفي 1957 إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية¹.O.C.R.S

وفي جوان 1957 تم إنشاء عمالين الصحراء والواحات والساورة والتي تم إلحاقهما مباشرة بالمتروبول (فرنسا) وتم إسقاط نفس التشريع المطبق في باقي العمالات الفرنسية بفرنسا²، وكل ذلك بهدف فصلهما عن الجزائر الأم.

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية كانت مدركة بأن الإجراءات السياسية والعسكرية ليست كافية من أجل تمرير مشروع فصل الصحراء واقتطاعها عن الجزائر، ما لم يكن هناك مطلب محلي من أهالي الصحراء، وهو ما دفع بها إلى البحث عن نُخب وقيادات محلية تدافع عن مشروع الفصل وتروج لهذه المساعي التقسيمية ولأهمية هذه الأطراف (القيادات) كسلاح من أسلحة الحرب النفسية ولندرتها في نفس الوقت كان يجري البحث عنها في كل مكان ومهما كان أفقها.³

* محمد محمود الأرواني: ولد 1910 بمدينة تمبوكتو، عمل قاضياً شرعياً في أروان ثم في مبيكتو خلال الحقبة الاستعمارية بين 1932-1959، كان مناضلاً في الحزب السوداني التقدمي وفي 1956 أنضم إلى الاتحاد السوداني للحزب الديمقراطي الأفريقي في باماكو.

كان رئيساً ومفكراً ومؤسساً لحزب أطلق عليه تجمع شعب الصحراء، في سنة 1959 أدخل السجن في مدينة قاو، ثم منها إلى باماكو حتى أطلق سراحه من طرف اللجنة العسكرية للتحرير بقيادة موسى تراوري له عدد كبير من المؤلفات، مثل المنظومة الجكانية في الذب عن المعلم الإسلامية، كتاب الترجمان في تاريخ الصحراء والسودا... ترجمة تاريخ أفريقيا من الفرنسية إلى العربية توفي القاضي الأرواني عام 1973.

¹ Journal Officiel de la République française, 11 janvier 1957.

² Journal Officiel de la République française, 07 décembre 1960, p 10988.

³ تعتبر دراسة الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية مهمة لادراك مدى خطورة واهمية هذه الاساليب النفسية ضد الجزائريين وثورتهم، أنظر: بن دارة محمد، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف مسعودة يحيوي، جامعة الجزائر 02، 2010، ص ص 157، 159.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

لجأت الإدارة الاستعمارية إلى خدمات الشيخ محمد محمود الأرواني، والذي رغم أنه ليس جزائرياً إلا أنه اجتمعت لديه مميزات رأت فيها الإدارة الاستعمارية أنها ستتمكنها من تسيير مشروع الفصل، فهو:

- شخصية دينية وفقه مخضرم في العلوم الشرعية وعالم واسع المعرفة.
- شخصيته كخطيب مفوه صاحب حجة قوية وله القدرة على الإقناع.
- امتلاكه قناعات شخصية يمكن القول عنها أنها موالية للفرنسيين.¹

وهو الأمر الذي يبدو أن إدارة إفريقيا الغربية الفرنسية A.O.F أدركته وأخبرت عنه وزارة فرنسا ما وراء البحر بشأنه فقامت هذه الأخيرة الاستفادة من خدماته ووضعت تحت تصرف الولاية العامة بالجزائر كانت أولى الزيارات التي قام بها قاضي تمبوكتو للجزائر في سبتمبر 1955 اثناء عودته من الحج، فقام بعدة اتصالات مع عدد من الشخصيات، وكانت هذه الزيارة بتوصية من وزارة فرنسا ما وراء البحر التي رأت ولاءاته أكيدة لفرنسا، والتي عبر عنها صراحة وعلانية في حوار الصحفي الذي خصته به جريدة البرلمان وأعادت نشره جريدة ايكودالجي Echo d'Alger بتاريخ 1955.² في طريقه زار القاضي

¹ حول هذه القناعات الموالية للفرنسيين يمكن الوقوف على استقراءاته وتحليله لتاريخ منطقتهم وللصحراء، فواضح من كتابه "تاريخ الصحراء والسودان..." أنه لم ير فيه سوى تاريخ مليئ بالفوضى والاستبداد، هذه الفوضى لم تتوقف إلا بمجيء الفرنسيين الذين نشروا الأمن وأخذوا على يد الظالم"، ولقد عنون فصلاً من فصول كتابه هذا بـ "فصل في حال حكم الفرنسيين في هذا القطر وبيان فائدته الكبرى التي لا يعلمها إلا العالمون"، جاء فيه "... أعلم أن هذا القطر السوداني وما حوله كأزواد ونواحيه كان قبل دخول الفرنسيين في الهرج الكبير والظلم الخطير ونهب الأموال وسفك الدماء بالتوال وفساد أحكام الله وإتباع الشيطان والموبقات والملاهي..... حتى فاء الله بهاته الدولة الفرنسية وحكمت أمرها في الدولة التارقية والحسانية فقمعت الظالم وردت المظالم وعمرت الأرض وأقامت بها بكل ممدوح فرض... والحاصل أن دخول الفرنسيين في الأرض وحكمه فيها أكبر فائدة وانفع عائدة مما كان فيه الناس قبلهم وهذا يعلمه العلماء ويجعله الجهلاء... وفوائد هذه الدولة لا تحصى ولا تستقصى أولها أنها أهل عدل وإصلاح لجميع الأمور الدينية والدنيوية..." أنظر "محمد محمود الأرواني، تاريخ الصحراء والسودان وبلاد تيكنت وشنقيط وأروان في جميع البلدان، دراسة وتحقيق وتقديم الهادي مبروك الدالي، أكاديمية الفكر الجماهيري، بنغازي ليبيا 2008، ص ص 224، 281.

² Echo d'Alger, 15 Septembre 1955.

أنظر أيضاً: بن دارة محمد، فصل الصحراء عن الشمال المساعي الاستعمارية، مجلة الحقيقة، العدد 27، جامعة آدرار، الجزائر، ص 265.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

مدينة قسنطينة حيث زار مكتب مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا S.L.N.A ووضح أهداف زيارته كالتالي:¹

- الاجتماع بالشيخ والشخصيات الإسلامية الممثلة للاتجاهين الإصلاحية والتقليدية المحافظ وعقد لقاءات من أجل الوقوف على مواقفهم اتجاه الثورة.
- الطلب من هؤلاء الشيخ والزعماء الدينيين إلى أخذ موقف ضد الإرهاب- أي ضد الثورة- التي يرى في منظوره أنها تتعارض صراحة مع تعاليم الدين الإسلامي (القرآن).

- تنبيه الزعامات الدينية أن من واجبهم كمسلمين إصدار تصريح مشترك وعلمي لإدانة جرائم الثورة.

- تركيزه على فكرة أن الحضور الفرنسي بالجزائر تقتضيه الضرورة والمصلحة.
- وفي نهاية زيارته لمدينة قسنطينة قام قاضي تمبكتو بإجراء لقاء صحفي مع جريدة لاديباش دوكونستين La Dépêche de Constantin والذي أدان فيه الإرهاب (الثورة التحريرية).²

إن تطور الأحداث في الصحراء الجزائرية، وخصوصاً تنامي أهميتها الاقتصادية مع ظهور الاكتشافات النفطية والغازية 1956، كانت دافعاً للإدارة الاستعمارية إلى إسناد مهام جديدة للقاضي محمد محمود بن الشيخ من أجل الترويج والدعاية لمشروع فصل المناطق الصحراوية وفق ما يخدم الإدارة الفرنسية، وهو ما عمل القاضي على تحقيقه حيث قام بعدة زيارات لعدة مدن وقرى وقصور في الصحراء الجزائرية في منطقة الواحات والساورة.

لقد كانت أولى الزيارات في الصحراء الجزائرية إلى تندوف بتاريخ 4 أكتوبر 1955 حيث قام خلال هذه الزيارة بزيارة قبر الولي الصالح سيدي بلعشم والالتقاء ببعض أفراد قبيلة الجاكان وعلى رأسهم قائدها عبد الله ولد سيدي وقام خلال لقاءاته بتمرير بعض أرائه والتي الهدف منها تحقيق مطامع فرنسا في الصحراء في إحدى خطباته أشار قائلاً:

¹ A.N.O.M, 93- 4283, Note Succincte du SLNA, 23 Septembre 1955.

² La Dépêche du Constantin, du 24 Septembre 1955.

أنظر أيضاً: بن دارة محمد، فصل الصحراء...، المرجع السابق، ص 266.

"... إنني أداة من أدوات الله وأطلب منكم إتباع فرنسا مثلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمعوا وأطيعوا رؤسائكم طالما أن هؤلاء لم يمنعوكم من دينكم ولم يخرجوكم من دياركم..." ثم واصل في شرحه: "... فهل وضع الفرنسيون عراقيل لأداء واجباتكم الدينية؟ لا، فهل أخرجوكم من دياركم؟ بالطبع لا، فإنهم هم من يصلح لكم هاته المساجد عندما تتضرر وهم من ترك لنا حرية التعليم بالعربية ويحترم رمضان وأعيادنا، فماذا تريدون أكثر من هذا؟ ولكن من يروج لهاته الدعاية؟ فلعلها مصر العربية حيث يعيش الآلاف من فلاحها أوضاعاً بائسة، وحيث يضطهد فيها الإخوة المسلمون لأنهم يريدون إتباع دينهم، أو لعلها المملكة العربية السعودية! إذن لست في حاجة لأن اشرح لكم طرقها وشرطتها وتنظيمها فالكثير منكم حج إليها وبإمكانه أن يشهد مثلي على حالة الفوضى السائدة بهذه المملكة، أو لعلها تونس إذن، التي انتظرت الحصول على الاستقلال الداخلي لتجعل في حكومتها يهودي! فأيهما الأحق بالإتباع إذن، اليهود أم الفرنسيين".¹

في زيارته الثانية لتندوف وبالضبط أكتوبر 1956 والتي وصلها من أغادير مع الرائد كاردار Commandant Càrdaire المسؤول عن الشؤون الأهلية بإقليم إفريقيا الغربية AOF بطائرة خاصة في زيارة قاضي تمبكتو لتندوف حاول هذه المرة التركيز على عنصرين أساسيين:

لجأت الإدارة الاستعمارية إلى خدمات الشيخ محمد محمود الأرواني، والذي رغم أنه ليس جزائرياً إلا أنه اجتمعت لديه مميزات رأت فيها الإدارة الاستعمارية أنها ستتمكنها من تسيير مشروع الفصل، فهو:

- شخصية دينية وفقه مخرم في العلوم الشرعية وعالم واسع المعرفة.
- شخصيته كخطيب مفوه صاحب حجة قوية وله القدرة على الإقناع.
- امتلاكه قناعات شخصية يمكن القول عنها أنها موالية للفرنسيين.²

¹ A.N.O.M, boit n° 23h 72, commune indigène de Tindouf, Bulletin de renseignements n°11.

² حول هذه القناعات الموالية للفرنسيين يمكن الوقوف على استقراءاته وتحليله لتاريخ منطقته وللصحراء، فواضح من كتابه "تاريخ الصحراء والسودان..." أنه لم ير فيه سوى تاريخ مليئ بالفوضى والاستبداد، هذه الفوضى لم تتوقف إلا

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

وهو الأمر الذي يبدو أن إدارة إفريقيا الغربية الفرنسية A.O.F أدركته وأخبرت عنه وزارة فرنسا ما وراء البحر بشأنه فقامت هذه الأخيرة بالاستفادة من خدماته ووضعت تحت تصرف الولاية العامة بالجزائر كانت أولى الزيارات التي قام بها قاضي تمبوكتو للجزائر في سبتمبر 1955 اثناء عودته من الحج، فقام بعدة اتصالات مع عدد من الشخصيات، وكانت هذه الزيارة بتوصية من وزارة فرنسا ما وراء البحر التي رأت ولاءاته أكيدة لفرنسا، والتي عبر عنها صراحة وعلانية في حوار الصحفي الذي خصته به جريدة البرلمان وأعدت نشرة جريدة ايكودالجي Echo d'Alger بتاريخ 1955.¹ في طريقه زار القاضي مدينة قسنطينة حيث زار مكتب مصلحة التنسيق لشمال إفريقيا S.L.N.A ووضح أهداف زيارته كالتالي:²

- الاجتماع بالشيوخ والشخصيات الإسلامية الممثلة للاتجاهين الإصلاحية والتقليدية المحافظ وعقد لقاءات من أجل الوقوف على مواقفهم اتجاه الثورة.
- الطلب من هؤلاء الشيوخ والزعماء الدينيين إلى أخذ موقف ضد الإرهاب- أي ضد الثورة- التي يرى في منظوره أنها تتعارض صراحة مع تعاليم الدين الإسلامي (القرآن).

بمجيء الفرنسيين الذين نشروا الأمن وأخذوا على يد الظالم"، ولقد عنون فصلاً من فصول كتابه هذا بـ "فصل في حال حكم الفرنسيين في هذا القطر وبيان فائدته الكبرى التي لا يعلمها إلا العالمون"، جاء فيه "... أعلم أن هذا القطر السوداني وما حوله كازواد ونواحيه كان قبل دخول الفرنسيين في الهرج الكبير والظلم الخطير ونهب الأموال وسفك الدماء بالتوال وفساد أحكام الله وإتباع الشيطان والموبقات والملاهي..... حتى فاء الله بهاته الدولة الفرنسية وحكمت أمرها في الدولة التارقية والحسانية فقمعت الظالم وردت المظالم وعمرت الأرض وأقامت بها بكل ممدوح فرض... والحاصل أن دخول الفرنسيين في الأرض وحكمه فيها أكبر فائدة وانفع عائدة مما كان فيه الناس قبلهم وهذا يعلمه العلماء ويجله الجهلاء... وفوائد هذه الدولة لا تحصى ولا تستقصى أولها أنها أهل عدل وإصلاح لجميع الأمور الدينية والدنيوية..." أنظر "محمد محمود الأرواني، تاريخ الصحراء والسودان وبلاد تيكنت وشنقيط وأروان في جميع البلدان، دراسة وتحقيق وتقديم الهادي مبروك الدالي، أكاديمية الفكر الجماهيري، بنغازي ليبيا 2008، ص ص 224، 281.

¹ Echo d'Alger, 15 Septembre 1955.

أنظر أيضاً: بن دارة محمد، فصل الصحراء عن الشمال المساعي الاستعمارية، مجلة الحقيقة، العدد 27، جامعة آدرار، الجزائر، ص 265.

² A.N.O.M, 93- 4283, Note Succincte du SLNA, 23 Septembre 1955.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

- تنبيه الزعامات الدينية أن من واجبهم كمسلمين إصدار تصريح مشترك وعلمي لإدانة جرائم الثورة.

- تركيزه على فكرة أن الحضور الفرنسي بالجزائر تقتضيه الضرورة والمصلحة. وفي نهاية زيارته لمدينة قسنطينة قام قاضي تمبكتو بإجراء لقاء صحفي مع جريدة لاديباش دوكونستين La Dépêche de Constantin والذي أدان فيه الإرهاب (الثورة التحريرية).¹

إن تطور الأحداث في الصحراء الجزائرية، وخصوصاً تنامي أهميتها الاقتصادية مع ظهور الاكتشافات النفطية والغازية 1956، كانت دافعاً للإدارة الاستعمارية إلى إسناد مهام جديدة للقاضي محمد محمود بن الشيخ من أجل الترويج والدعاية لمشروع فصل المناطق الصحراوية وفق ما يخدم الإدارة الفرنسية، وهو ما عمل القاضي على تحقيقه حيث قام بعدة زيارات لعدة مدن وقرى وقصور في الصحراء الجزائرية في منطقة الواحات والساورة.

لقد كانت أولى الزيارات في الصحراء الجزائرية إلى تندوف بتاريخ 4 أكتوبر 1955 حيث قام خلال هذه الزيارة بزيارة قبر الولي الصالح سيدي بلعشم والالتقاء ببعض أفراد قبيلة الجاكان وعلى رأسهم قائدها عبد الله ولد سيدي وقام خلال لقاءاته بتمرير بعض أرائه والتي الهدف منها تحقيق مطامع فرنسا في الصحراء في إحدى خطاباتاته أشار قائلاً: "... إنني أداة من أدوات الله وأطلب منكم إتباع فرنسا مثلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمعوا وأطيعوا رؤسائكم طالما أن هؤلاء لم يمنعوكم من دينكم ولم يخرجوكم من دياركم..." ثم واصل في شرحه: "... فهل وضع الفرنسيون عراقيل لأداء واجباتكم الدينية؟ لا، فهل أخرجوكم من دياركم؟ بالطبع لا، فإنهم هم من يصلح لكم هاته المساجد عندما تتضرر وهم من ترك لنا حرية التعليم بالعربية ويحترم رمضان وأعيادنا، فماذا تريدون أكثر من هذا؟ ولكن من يروج لهاته الدعاية؟ فلعلها مصر العربية حيث يعيش الآلاف من فلاحها أوضاعاً بائسة، وحيث يضطهد فيها الإخوة

¹ La Dépêche du Constantin, du 24 Septembre 1955.

أنظر أيضاً: بن دارة محمد، فصل الصحراء...، المرجع السابق، ص 266.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

المسلمون لأنهم يريدون إتباع دينهم، أو لعلها المملكة العربية السعودية! إذن لست في حاجة لأن اشرح لكم طرقها وشرطتها وتنظيمها فالكثير منكم حج إليها وبإمكانه أن يشهد مثلي على حالة الفوضى السائدة بهذه المملكة، أو لعلها تونس إذن، التي انتظرت الحصول على الاستقلال الداخلي لتجعل في حكومتها يهودي! فأيهما الأحق بالإتباع إذن، اليهود أم الفرنسيين".¹

في زيارته الثانية لتندوف وبالضبط أكتوبر 1956 والتي وصلها من أغادير مع الرائد كاردار Commandant Càrdaire المسؤول عن الشؤون الأهلية بإقليم إفريقيا الغربية AOF بطائرة خاصة في زيارة قاضي تمبكتو لتندوف حاول هذه المرة التركيز على عنصرين أساسيين:

في الصحراء الشرقية الجزائرية زار القاضي الأرواني مدينة إليزي فوربوليناك Fort Polignac 30 ديسمبر 1956 ومنها إلى بعض المدن في عمالة الواحات كسيدي عقبة وطولقا وتيماسين وتوقرت وبوسعادة، أما في إليزي فقد التقى بزعيم قبائل توارق الآجار إبراهيم آق أبكداً ففي مخيمه قضى ليلته للحديث معه ومع أصحابه وحاول القاضي في هذه الزيارة:

- الوقوف على شخصية زعيم التوارق ومعرفة مواقفه اتجاه عدد من المسائل المهمة ونقلها إلى الفرنسيين.
 - تصحيح بعض أفكار الزعيم التارقي وفق ما يخدم المصالح الفرنسية في المنطقة، ففي حادثة انسحاب الفرنسيين من إقليم فزان الليبي دافع القاضي الأرواني عن الفرنسيين موضحاً للتوارق أن الانسحاب كان بسبب وفاء فرنسا بوعودها لأهالي المنطقة ولم يكن نتيجة لضعف الفرنسيين أو هزيمتهم.²
- وفي الفترة ما بين 06 إلى 10 جانفي 1957 زار عمالة الساورة غرب الصحراء وبالضبط العبادلة أين كان له لقاء مع أعيانها وأفراد قبيلة الجاكان وأبرز لهم محاسن

¹ A.N.O.M, boit n° 23h 72, commune indigène de Tindouf, Bulletin de renseignements n°11.

² A.N.O.M, boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombouctou ou Mohammed Mahmoud Algérie, du 26 décembre au Janvier 1957, p36.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الفرنسيين وأهميته ربط علاقة الود معهم،¹ ومنها مرّ على بن عباس وقرزيم ثم كرزاز، وأدرار أين كان ضيفاً لدى السيد الحاج أحمد قاسم التاجر، ورتب له الحاكم العسكري لملحقة أدرار لقاءً مع شخصيات وأعيان المنطقة، وقدم قبل مغادرته مدينة أدرار ملاحظات رأى فيها مصلحة تخدم مصالح الفرنسية أهمها ربط علاقات مبنية على الثقة بين الحاكم العسكري للملحقة والإمام محمد ولد الكبير،* مولاي أحمد ولد مولاي إدريس المدرس بسالي وذلك لأهمية الشيخين في وعلاقتهم التي تعدت إقليم توات إلى إقليمي عين الصفراء والواحات.²

¹A.N.O.M, boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombouctou ou Mohammed Mahmoud Algérie, du 26 décembre au Janvier 1957, p18.

* الشيخ محمد بلخير: ولد 1911 في عائلة محافظة أشتهر بحمل كتاب الله، حفظ القرآن الكريم على يد الطالب عبد الله مدرس قرية لغمارة ببودة، تتلمذ على يد الشيخ سيدي أحمد ديدي بتمنطيط، في أواخر الأربعينيات انتقل إلى تيميمون وأسس مدرسة بها وفي 1949 تولى الخطابة والتدريس بالمسجد الكبير محارباً للاحتلال بمحاربه للجهل. توفي سنة 2000.

² ترك لنا الشيخ مولاي أحمد ولد مولاي إدريس شهادة حول الزيارة التي قام بها قاضي تمبوكتو ولعلها الوحيدة حسب ما توفر لنا من مصادر، انظر: الشيخ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي الحسين، نسيم النفحات من أخبار توات ومن الصالحين والعلماء الثقات، ط 2، مداد للطباعة والنشر، 2012، ص 93، 97. وُلد الشيخ مولاي أحمد المعروف بالطاهر بن عبد المعطي السباعي الإدريسي الحسني بمراكش المغربية خلال سنة 1325 هـ / 1907 م، من أسرة مشهورة بالعلم والصلاح والتفوق، فقد كان أبوه مولاي عبد المعطي شيخ عصره وفريد دهره آنذاك، درس القرآن حفظاً وشرحاً على يد أخيه مولاي عبد الله، ونبغ في شتى فنون العلم وصنوفه وهو دون الرابعة عشر من عمره، ثم استقر به المقام في شنقيط من بلاد موريتانيا بضع سنين منذ 1342هـ/1923م متعلماً وعالماً، ومنها عبّر نحو حاضرة تمبوكتو من بلاد مالي، إلا أنه أقام بها مدة يسيرة وذلك خلال 1356هـ/1937م، بيد أن الارتباط الفعلي للشيخ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي بالجزائر عطاءً وتأثيراً بدأ مَحلّ بأرض توات سنة 1359هـ/1940م، وأسس إثر ذلك المدرسة الدينية الطاهرية بقصر العلوشية في سالي، وبدأ يعلم بها الطلائع الأولى من طلبة العلم، ممن تاقّت أنفسهم لتحصيل المعارف والعلوم، والنهل من معين الزاوية الدينية الصافي، ومن مريدي الطريقة الصوفية القادرية التي انتسب إليها مبكراً. وذلك عهد الشيخ مدة مكوثه في سالي حتى سنة 1379هـ/1959م، حيث غادر أرض توات في ظرفٍ خاص عائداً إلى مسقط رأسه، ليواصل مسيرته التعليمية هناك، وظلّ في غدوّ ورواح بين الجزائر والمغرب الأقصى، يطوف المدن والقرى، ويلقى الترحاب والإعجاب أينما حلّ أو ارتحل، حتى وافته المنية في آخر زيارة لمراكش يوم 18 من ذي القعدة 1399 هـ، الموافق لـ 10 أكتوبر 1979م، ورغم اشتغال الشيخ بالتدريس وشؤون المجتمع في زاويته من جهة، وكثرة رحلاته وتنفلاته من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يخلُ دون اقتحامه مجالات التصنيف والتأليف نثراً وشعراً، فمن مؤلفاته: نسيم النفحات من أخبار توات ومن بها من الصالحين والعلماء الثقات، فتوحات الإله المالك على نظم أسهل المسالك في فقه الإمام مالك. العقد الجوهري على منظومة العبقري في أحكام السهو في الصلاة. أنظر: مولاي أحمد الطاهري الإدريسي، فتوحات الإله المالك على النظم المسمى أسهل المسالك، تقديم: سيد الحبيب بن عبد الرحمن العلوي، ط 1، مستغانم، المطبعة

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

وفي أولف حشد له الحاكم العسكري بها كل أشرف المدينة وأعيانها وشيوخها الدينيين وألقى فيها خطبته وجسّ نبضهم لمعرفة موقفهم من الاستعمار، وطالبهم بإرسال أبنائهم للمدارس الفرنسية لتعلمهم موضحاً فائدة الاتصال والتواصل مع الإدارة الفرنسية في ممارسة لتجارتهم، وكتقييم لزيارته لأولف ولما حققت هذه الزيارة من فائدة نوهت نشرة الاستعلامات السياسة لإقليم الواحات لشهر جانفي 1957 إلى ذلك: ".... إن شخصيه القاضي ورساخة علمه قد أبهرت وبصفة ايجابية مستمعيه مما يدل أن الهدف المطلوب قد تم تحقيقه".¹

في أواخر سنة 1957 وبالضبط في ديسمبر قام القاضي التومبكتي بزيارات متعددة إلى أهم مدن إقليم الواحات كتمنراست ورقلة والزاوية الكحلة برج عمر إدريس جانت واليزي، ويمكن أن نحدد هدف هذه الزيارات إلى هدفين مهمين:²

الأول: إقناع سكان الصحراء الجزائرية بضرورة تحرير المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S سياسياً من كل تدخل للأقاليم المجاورة سواء كانت أقاليم إفريقيا السوداء أو الجزائر.

الثاني: توجيه ودفع أعيان وشيوخ هذه المناطق بإمضاء عرائض موجهة للرئيس الفرنسي والمسؤولين السامين في الحكومة الفرنسية للمطالبة بتوحيد الصحراء الفرنسية دون روابط وعلاقة مع الأقاليم التي تحدها.

أنهى القاضي الأرواني في زيارته هذه مع 24 ديسمبر 1957، واستطاع بدعم من الإدارة الاستعمارية لقاء جميع الشخصيات المبرمجة في زيارته باستثناء الزعيم التارقي إبراهيم آق أبكدا الذي لم يتمكن من لقاءه بسبب تواجده في مخيمه في الصحراء على بعد مسافة اثني عشرة ساعة من جانت وهو الأمر الذي تأسف له.

العلاوية، 1994 م ، ج 01 ، ص 07، وأيضا: محمد عبد العزيز سيدي عمر ، قطف الزهرات من أخبار علماء توات، ط 2، الجزائر، دار هومة، 2002 م، ص 17.

¹ A.N.O.M, boit n°: OA 15, Territoire des Oâsis, Bulletin de renseignements Politique, Janvier 1957.

² A.N.O.M, boit n° 93-4283, document manuscrit.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

وتزامنت زيارة القاضي التومبكتي إلى مدينة تمراست مع قيام مفتشين تابعين لمديرية أمن الأقاليم D.S.T بتوقيف عدد من الوطنيين المتهمين بالانخراط في تشكيلات وخلايا جبهة التحرير الوطني سواء اللوجيستيكسة أو العسكرية، وهو الأمر الذي تأسف له القاضي خصوصاً أن الإقليم ساد فيه جو الثقة.

أشارت نشرة الاستعلامات السياسية لشهر جانفي 1958 لإقليم الواحات أن زيارة القاضي الأرواني حققت نتائج مهمة في نظرها: "...يجب الاعتراف أن جهود القاضي لجذب سكان الصحراء نحو فكرة ضرورة تحقيق صحراء فرنسية موحدة تحت الإشراف المباشر للمتروبول والمتمتعة باستقلال تام مع أقاليم الجوار كُلَّت بالنجاح، حيث وُجِّهت من ورقة ومن عين صالح رسائل مُمضاة إلى السلطات العليا في الدولة الفرنسية، وهو ما يعني أن القاضي أدى مهمته كممثل مبعوث للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية: O.C.R.S".¹

والجدير بالذكر هنا أنه بالرغم من اعتراف الزعيم التارقي لتوارق الأهقار الباي أق أخموخ بشخصية القاضي محمد محمود الأرواني إلا أنه بالمقابل كانت له مواقف شهدها له التاريخ إذ إلّزم الحذر اتجاه مشروع تجميع التوارق، وهو نفس الموقف الذي شهد له التاريخ لزعيم توارق الآجار إبراهيم آق أبكدا إذ بعد لقاءه بالقاضي في جانتي 10 و 10 فيفري 1958 والذي حاول فيه هذا الأخير إقناع الإمرار التارقي بأهمية إرسال عرائض ممضاة للإدارة الفرنسية لإنشاء صحراء فرنسية مستقلة مركزاً على فكرة أن هذه المبادرة شخصية وليست إملاءً من أي طرف -السلطات الفرنسية- إلا أن مثل هذه التبريرات لم تكن لتتطلي على شخصية إبراهيم آق أبكدا الذي لم يأخذ كلام القاضي ولميولي أي اعتبار لمطالبه ونصائحه.²

¹ A.N.O.M, 93-4120 à 4121, Bulletin de renseignement du Territoire des Oasis, de Janvier 1958.

² A.N.O.M, 93-4120 à 4121, Bulletin de renseignement Politique du Territoire des Oasis, mois de mars 1958.

المبحث الثالث: مناورات ديغول ومواقف النخبة السياسية الفرنسية من سياسية التقسيم.

لقد عمد شارل ديغول بعد تسلمه لمقاليد السلطة في فرنسا إلى المباشرة في إطلاق العديد من الإجراءات السياسية كما أشرنا سابقا، وعمل على تعيين ميشال دوبري في منصب الوزير الأول، وتم إرساله إلى المستعمرة الجزائر لتقديم معطيات ودراسات حول أوضاعها العامة وأوضاع صحرائها بشكل خاص في البداية صرح: "أن الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية"¹، ثم ألقى في أول لقاءاته أمام الجمعية الفرنسية سنة 1958 خطابا أبرز فيه الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا، وأن ما سيتحقق من تطور فيها ستتعاكس آثاره ومنافعه بشكل إيجابي على الشعب الفرنسي فقد أشار قائلا: "إن كان ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها كم من قوة _ يقصد البترول والغاز - ستؤم من الآن فصاعدا بهذه الصحراء لتتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل اشراك هذه القوى في عمل كبير وواسع المدى في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأوروبا"².

I/ مناورات ديغول التقسيمية للصحراء.

أنشأ ديغول لجنة لدراسة ملف الصحراء وطلب من وزيره الأول دوبري رفقه مستشاره أوليفي غيشار Olivier Guichard بإعداد ملف لذلك، ولتذليل الصعوبات ولتسريع هذه الدراسة قام بإجراء تعديل في حكومته وذلك بتعيين لويس جوكس في منصب كاتب الدولة لمكتب الوزير الأول مهمته الاختصاص بالقضية الجزائرية في جويلية 1958، حيث أبدى هذا الأخير اهتماما بموضوع الصحراء خصوصا والجزائر بشكل عام وقام بعدد من الزيارات للجزائر وصلت في نهاية عام 1961 إلى ثماني زيارات³، وهو ما يدل على رغبة ديغول لإيجاد حلول لهذه القضية.

¹ بوشارب عبد السلام، المرجع السابق، ص 141.

² نفسه، ص 142.

³ كواتي مسعود، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورا أم حقيقة، الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 17.16.15 أبريل 1996، ورقلة، ص 147.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

ولم تكن الزيارات الديغولية للصحراء لتتوقف إذ رافقه في العديد من رحلاته عدد كبير من المسؤولين الفرنسيين والعسكريين الذين لم يدخروا ذخرا للاحتفاظ بهذه المنطقة المهمة والمتبقية من إرث الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، إذ رافقه الكولونيل بونيغال Bonneval، والأمين العام ريني بروي René Brouillet المكلف بالشؤون الجزائرية، في زيارة تفقد لمنطقة الحدود الجزائرية مع دول المغرب خصوصا التونسية منها، فضلا عن تفقده لأهم مصدر استراتيجي للصحراء المراكز البترولية بحاسي مسعود وإيجلي وتوقرت¹، وأجرى تصريحات منها " يجب أن تحتفظ الصحراء بخصائصها وتقاليدها ولا بد من مشاركة الصحراويين لاستخراج البترول، ولا بد أن تبقى مرتبطة بهذا البلد وتطوير ليس فقط البترول بل كذلك الزراعة، الصحراء يجب أن تكون أرض اتحاد بن عالم البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء، بين عالم المحيط الأطلسي والنيل إلى البحر الأحمر، إن فرنسا في حاجة إلى تضافر جهود الكل ولا سيما جهود الصحراويين".²

إن المتمعن في هذه الزيارات ومجمل تصريحات الجنرال ديغول يمكنه الوقوف على عدد من الأهداف والمحاور والتي يبدو أن ديغول طالما أراد إبرازها سواء للرأي العام الفرنسي أو الدولي أو حتى داخل الجزائر:

- أراد ديغول أن يبرز من خلال هذه الزيارات الأمن والسلم الذي تعرفه هذه المناطق الصحراوية وتقبلها لوجوده وتشجيعا للاستثمارات الدولية في المنطقة.
- التأكيد على ارتباط الصحراء بفرنسا الدولة الأم مهما كانت الظروف.
- التلميح لأهمية الصحراء خصوصا من الناحية الطاقوية (الغاز والبترول) إلا أنه في نفس الوقت لا يجب إهمال المصادر الإنتاجية الأخرى خصوصا الفلاحية والزراعية.
- التركيز على أن الوقوف بالصحراء لا يمكن أن يكون دون التقاف المواطن في الصحراء مهما كانت الأقليات المنتمية إليها إلى جانب الإدارة التي تسعى لتحقيق هذه الأحلام الديغولية.

¹ A.N.O.M. FM. 81F- Boit, N°149, Proposition... op-cit

² Kharchi Djamel, colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, édition, Casbah, Alger, 2004, p511.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

- أن الصحراء هي نقطة وصل بين مختلف الأقطار الإفريقية والعربية من المحيط الأطلسي وحتى النيل.

لعل ديغول رأى أثناء هذه الزيارات معجزة الصحراء، وصار على يقين بأن فرنسا بتمسكها خصوصاً بهذه العملات قد وجدت مصيرها ومستقبلها وإن استغلال ثروات الصحراء وارتباطها وفق مشاريع التقسيم سيتحصل على رضى الرأي العام الفرنسي إذ أن الشعب الفرنسي وبفضل هذه الإمكانيات التي توفرها سيرتبط بالصحراء ويلعب دوراً مهماً على المستوى العالمي.

وبغرض إسقاط ذلك على الواقع قامت الحكومة الفرنسية باتخاذ عدد من القرارات التي رأت من جانبها أنه يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في ربط سكان الصحراء بفرنسا، منها إعلان الصحراء منطقة جمركية حرة، وخفض أسعار المواد الأساسية مقارنة بنظيرتها في المناطق الشمالية، والدعاية لمشروع توزيع عائدات البترول وذلك بالاستناد للقرار الذي صدر سنة جوان 1961 والذي بموجبه تم تخصيص 60% من عائدات البترول لصالح المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية و 25% لفائدة صندوق التجهيز لتطوير الجزائر، أما 15% المتبقية فكانت لدعم الصندوق الصحراوي للتضامن. ومن أجل مساعيها لدعايتها الإعلامية لهذه المشاريع ركزت على إنشاء عدد معتبر من المحطات الإذاعية المحلية على امتداد الصحراء خصوصاً في كل من الأغواط وغرداية وتقرت¹.

وما يدل على الاهتمام ما صرح به ماكس لوجان: "إن مشروع الصحراء يقضي بتسخير الوسائل المالية والتقنية والصناعية الهائلة فهو يستقطب الرأي العام الذي ينظر بإعجاب إلى روادنا ويأمل في تلبية حاجة الأمة من الطاقة... فعلى الجمهورية أن تسعى جاهدة حتى يستفيد من استغلال مواد الصحراء البترولية والمنجمية الهائلة للصحراويين أولاً ثم سكان إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء"².

لقد كان من المسلمات لدى السياسة الديغولية أنه في حالة ما إذا تم إجراء استفتاء لتقرير المصير خصوصاً بعد الذي واجهه من إصرار الشعب الجزائري على حقوقه

¹ الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص 91.

² الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص 100.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

المشروعة عبر مختلف الطرق السياسية الدبلوماسية العسكرية والذي لن يكون طبعاً إلا بعد عودة السلم أن هذا الاستفتاء لن يشمل الصحراء الجزائرية لأي سبب كان، وذلك استناداً للدستور الفرنسي، وهو بهذه الطريقة عمد إلى تجاهل مختلف الروابط الدينية والتاريخية وحتى الاجتماعية لمناطق الجنوب الجزائري شمالها، ومصرى على تناسي أن العملات الثلاث جزء لا يتجزأ، وأن الرابط بينها هي روابط وعلاقات قديمة ووطيدة تمثل عمقا لتاريخهما المشترك والطويل قبل وبعد الاحتلال الفرنسي.

ويبدو أن السياسة الفرنسية اعتقدت أن القانون الذي سيختاره الجزائريون لن يكون له تأثير مباشر على مصير سكان الصحراء، خصوصاً بعد حصولهم على تجهيزات وإغراءات قاعدية، وبذخ اجتماعي واقتصادي فضلاً عن الحريات السياسية وذلك وفق ما ثم إقراره في قانون 1957.¹

إن هذه المساعي الفرنسية لم تكن لترقى لتطلعات وآمال سكان الصحراء، فالنسبة لهم هذه المحاولات التمييزية المدعمة بترسانة من القوانين الإغرائية ما هي إلا عقبة في طريق تحقيقهم لمطالبهم السياسية التي التقوا حول جبهة التحرير من أجل الوصول إليها، فبالنسبة لسكان الصحراء إن جميع الدول التابعة للإمبراطورية الفرنسية المستعمرة والمحيط بها بعد استقلالها حافظت على أراضيها الصحراوية، فلماذا هذا الاستثناء يتعلق بالصحراء لوحدها ولماذا تتبع هذه الأراضي للسيادة الفرنسية في حالة تقسيم الجزائر وإجراء الاستفتاء.

في المفهوم الفرنسي إن التمسك بالصحراء معناه تغيير عميق في توازن الميزان التجاري لمنطقة الفرنك من جهة ومن جهة أخرى تحقيق استقلالية تامة في مجال التزود بالمواد الطاقوية، لكن كل هذا يجب أن يكون وفق قانون السيادة المتعلق بالصحراء والذي يربطها مباشرة بفرنسا الأم، وبغرض تحقيق ذلك يجب التريث في أحداث أي تغييرات سريعة في الصحراء حتى تحديد قانونها، فبالرغم أن القانون الخاص بالصحراء لم يكن يُفضي إلى مشاكل مستقبلية، إلا أنه طرح الإصلاحات يمكن أن يشكل خطراً على فرنسا نذكر منها:

¹ A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°380, le sahàra et le statut futur de l'Algérie.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

- نظرا لأن العملات الجزائرية أشبه بالمتروبول ترتبط بوزير الداخلية فيجب تطبيق نفس النظام على العمالتين الصحراويتين (الساورة والواحات).
- إن قانون عملات ما وراء البحار يركز على عدد من الأسباب منها البعد والوضعية الخاصة للعمالتين وارتباطهما بسلطة المجلس العام للساورة أو مجلس وهران أو الغرفة التجارية بالأغواط أو الجزائر العاصمة¹.
- في حالة تطبيق القانون الصحراوي في عمالتي الساورة والواحات والاعتراف بوحدتهما في كيان سياسي واحد سيكون هذا الطرح صعبا في أن يتوافق مع فرنسيي الجزائر وتطلعاتهم.
- لعل اجتماع مثل هذه الأطروحات دفعت بالجنرال ديغول بعد تعمقه في دراستها للوقوف حول نظرة واحدة وهي تقرير المصير والذي يجب أن يمر وفق تفكيره عبر حلين فقط أحدهما مر، فإما أن يعمل على إبقاء وحدة الأراضي الجزائرية ضمن إطار تبعيتها لفرنسا، أو يعمل على تقسيمها بين الشمال والجنوب، وفي حالة ما إذا تم الإتفاق على الطرح الأول فيجب إبعاد الصحراء عن هذا الاستفتاء حول تقرير المصير وهو ما يدل على النوايا الديغولية السيئة في سيره على سياسة التفتيت والتمزيق للأراضي الجزائرية خصوصا إذا علمنا أن الجزائر في هذه المرحلة من تاريخها تم تقسيمها إلى 15 محافظة، منها اثنان تمثلان المناطق الصحراوية في الجنوب، وبمنعها من التصويت يعني أنهما فرنسيتان أصلا ولا تمتان بصلة بشمال الجزائر. من جهة أخرى إذا تم الاستفتاء بشمال الجزائر وتم الإقرار بعدم الإدماج تم وضع ثلاث شروط لهذا الإدماج.
- الاحتفاظ بالموانئ من أجل ضمان شحن المواد الطاقوية والأولية.
- الصحراء فرنسية لأن الاستفتاء لا يضمها ولا يعنيها.
- بالنسبة للمناطق ذات الأغلبية الأوروبية يجب التمسك بها وعدم التفريط بها لأنهم سيختارون البقاء كفرنسيين بعد الاستفتاء².

¹ A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°380, le sahàra et le statut futur de l'Algérie.

² الملي محمد، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 161.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

والجدير بالذكر أن فكرة تقرير المصير وفق مفهوم الجنرال ديغول وطروحاته لم تكن في مضمونها تعنى تخيير الجزائريين بين الخيارات الثلاث المطروحة، إما الإدماج الكامل مع فرنسا، أو الانفصال التام عنها، أو تكوين نوع من الفيدرالية معها بقدر ما كانت تسعى وتدور في فلك المحافظة على مصالح فرنسا وألوياتها في المنطقة، وضمان استمرارية نقل هذه المواد الأولية إلى فرنسا وأوربا مهما كان اختيار الجزائريين في الاستفتاء.

فبالنظر لهذا المشروع الديغولي نرى أنه مجرد مساومة للجزائريين ودفعهم للقبول بالأمر الواقع، أو تقسيم الشعب إلى عرقيات مختلفة أو بالتفريط بجزء كبير من أراضيهم (الصحراء)، ولعل ذلك ما أشار له في مذكراته: ".... إن موقفنا اتجاه قضية الصحراء إنما هو ذلك الذي يضمن مصالحنا، ويأخذ الواقع بعين الاعتبار.... أما مصالحنا فتتمثل في الآتي: حرية استغلال البترول والغاز الذين اكتشفناهما، وحرية التصرف في المطارات والطرق"¹

ولعل هذا التصريح عبر عن الرغبة الصريحة لديغول بمنح سيادة ناقصة لجزائر مقسمة ومفتتة إلى عدة أقاليم على أساس عربي، عرقي، فرنسي ميزابي وقبائلي، وكل ذلك بهدف تحقيق الأهداف التي تم طرحها في قوانين التقسيم التي طرحت سابقا مثل ما تم التطرق له في قانون الإطار لاينال الصادر في 4 فيفري 1957 أو لتحقيق أطروحات قانون هارسان harsant الهادف لتقسيم الجزائر والذي تم عرضه على البرلمان الفرنسي في 28 ديسمبر 1957².

من خلال ما سبق حول مشاريع التقسيم وتقرير المصير نرى أن الطرف الفرنسي لن يقف موقف المتردد في اعتبار الصحراء الجزائرية قطعة أرض فرنسية خصوصا بعدما تأكدت الاطراف المؤثرة في السياسة الفرنسية وملف الصحراء أن الثورة الجزائرية بمختلف أقطابها لن تقبل بأنصاف الحلول ومهادنة الاستعمار وهو ما أشارت له جريدة البرلمان الفرنسي: " إذ سلمنا الصحراء الجزائرية لجهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير

¹ De Gaulle charle, Mémoires d'espoir, le renouveau 1958-1962, édition, l'entreprise livre de poche, Plon, Paris, 1970, p130.

² Khàrchi Djamel, Op.cit., p 521.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

المباشر لسلطات الجزائر المستقلة في مصير امتدادنا الاقتصادي، وسلامنا الاجتماعي وبتحصلها على الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالإعدام وينتهي حتى ايمانها بنفسها".¹

II/ مواقف النخبة السياسية الفرنسية من مشاريع التقسيم.

لقد أثارت تلك المشاريع التقسيمية التي تم التطرق إليها سابقا، فضلا عن سياسة ديغول المتعلقة بفصل الجزائر، موجة كبيرة من الانتقادات والرفض والاستهجان لدى النخبة السياسية الفرنسية بمختلف طبقاتها وأحزابها، ففي مجلس الشيوخ الفرنسي وفي أثناء حضور المسؤولين عن ملف الصحراء أو المسألة الجزائرية ميشال دوبري ولويس جوكس كانت التدخلات والمساءلات الموجهة لهم مستهجنة وهكذا حلول فقد بدأ المناقشات بتدخل فرانسوا ميتران الذي تكلم باسم مجموعة حزب اليسار الديمقراطي حيث أكد على أن سياسة الحكومة الفرنسية لم تكن ترقى لطموحات أعضاء المجلس، ولطالما كانت محل انتقادات وسخط واسع من اليسار واليمين وبأن الأغلبية الساحقة قد نددت بفكرة التقسيم منذ طرحها، بعدها تحدث غاستون دوفيري Gaston Defferre المتحدث باسم المجموعة الاشتراكية حيث عبر عن امتعاضه من مثل هذه الطروحات متوجها بكلامه قائلا: ".....الجزائر حسب رئيس الجمهورية ستكون مستقلة وذات سيادة وبإمكان الصحراء أن تخرج عن السيادة الفرنسية ونريد أن نعرف ما هي طبيعة العلاقات بين فرنسا والجزائر المستقلة وكيف سيكون مصير مواطنيها والآلاف من المسلمين الذين وثقوا فينا، هذا المشكل المؤلم الذي لم نجد له حلا".²

ثم تحدث فرانسوا ميتران مرة أخرى قائلا: "..... مرت 131 سنة عن سقوط الجزائر العاصمة وقبل ذلك بثلاثة أسابيع أنزل أسطول الأميرال دوبري 35 ألف رجل للجنرال دويورمون، دولة واحدة عارضت إنها انجلترا، فرد بولنيك على الحكومة البريطانية: من أجل السيطرة على الجزائر العاصمة لن أبالي إلا بمصلحة فرنسا ولحفاظ

¹ ازغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 227-288.

² A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°352, la politique du gouvernement rencontre de vives critiques au sénat.

عليها أو إرجاعها ولن استشير إلا مصالحها اليوم من الصدفة أن يطرح نفس الخيار على الوزير الأول....."¹

لم تتوقف هذه الردود الراضية لسياسة التقسيم داخل مجلس الشيوخ الفرنسي فقط بل حتى خارج جدران مؤسسات الدولة الفرنسية، ففي تاريخ 30 جويلية 1961 استقبل الوزير الأول ميشال دوبري بفندق ماتينيون Matignon أعضاء وشخصيات برلمانية برئاسة شميثلان schmittlein ويضم أيضا مارسي Marçais وبيجوا Pigeot ورو نوسي Renucci وبور تالنو Portalono ممثل الجزائر والصحراء، وبودي Boudet وروش والداك Rochet Waldack وفيل ديو Ville Dieu واجتمعت هذه الأطراف حول فكرة واحدة هو التتديد والرفض التام لسياسة الحكومة الخاصة بتقسيم الجزائر.²

لقد أثارت تلك المشاريع التقسيمية التي تم التطرق إليها سابقا، فضلا عن سياسة ديغول المتعلقة بفصل الجزائر، موجة كبيرة من الانتقادات والرفض والاستهجان لدى النخبة السياسية الفرنسية بمختلف طبقاتها وأحزابها، ففي مجلس الشيوخ الفرنسي وفي أثناء حضور المسؤولين عن ملف الصحراء أو المسألة الجزائرية ميشال دوبري ولويس جوكس كانت التدخلات والمساءلات الموجهة لهم مستهجنة وهكذا حلول فقد بدأ المناقشات بتدخل فرانسوا ميتران الذي تكلم باسم مجموعة حزب اليسار الديمقراطي حيث أكد على أن سياسة الحكومة الفرنسية لم تكن ترقى لطموحات أعضاء المجلس، ولطالما كانت محل انتقادات وسخط واسع من اليسار واليمين وبأن الأغلبية الساحقة قد نددت بفكرة التقسيم منذ طرحها، بعدها تحدث غاستون دوفيري Gaston Defferre المتحدث باسم المجموعة الاشتراكية حيث عبر عن امتعاضه من مثل هذه الطروحات متوجها بكلامه قائلا: ".....الجزائر حسب رئيس الجمهورية ستكون مستقلة وذات سيادة وبإمكان الصحراء أن تخرج عن السيادة الفرنسية ونريد أن نعرف ما هي طبيعة العلاقات بين

¹ Ibid.

² Ibid.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

فرنسا والجزائر المستقلة وكيف سيكون مصير مواطنيها والآلاف من المسلمين الذين وثقوا فينا، هذا المشكل المؤلم الذي لم نجد له حلاً".¹

ثم تحدث فرانسوا ميتران مرة أخرى قائلاً: "..... مرت 131 سنة عن سقوط الجزائر العاصمة وقبل ذلك بثلاثة أسابيع أنزل أسطول الأميرال دوبري 35 ألف رجل للجنرال دوبورمون، دولة واحدة عارضت إنها انجلترا، فرد بولنيك على الحكومة البريطانية: من أجل السيطرة على الجزائر العاصمة لن أبالي إلا بمصلحة فرنسا ولحفاظ الحكومة الفرنسية لتطيف الأجواء بينها وبين أعضاء مجلس النواب والشيخ ومستوطني الجزائر بعد أن استعمل ديغول لكلمة التقسيم أمام البرلمان والصحفيين بقصر الأليزيه يوم 27 جوان، وتطرق الحكومة لنفس المصطلح في بيان رسمي بالبرلمان يوم 28 جوان 1961.

إلا أنه وبالرغم من هذه التصريحات الرسمية التي حاولت إخفاء الحقيقة، فبإمكان المتتبع لسيرورة الأحداث أن يقف حول فكرة واحدة وهي أن استقلال الجزائر قد تخطى الخطاب السياسي الموجه للجبهة الفرنسية الداخلية وترطيب عواطف الكولون في الجزائر، إلى أطروحات ومحاولات سياسية جدية تهدف إلى تكريس سياسة الفصل والتقسيم، كيف لا وقد عمدت الجمهورية الخامسة منذ توليها السلطة إلى تطبيق مراسيم وقوانين تخدم هذه الأطروحات وإلى إرسال بعثات قادها مسؤولون من أعلى المستويات بغرض الترويج لها وما مشاريع الجمهورية المستقلة الصحراوية وجمهورية التوارق المستقلة إلا مثال واضح على ذلك.

المبحث الرابع: مواجهة الثورة لمشاريع التقسيم.

لقد لمست الثورة الجزائرية وجود فكرة حول فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها منذ نهاية 1956، وذلك لما وفرته هذه الصحراء من ثروات يمكن أن تدعم الاقتصاد الفرنسي بشكل واسع خاصة الثروات النفطية، وبرزت ملامح تزايد الاهتمام الفرنسي في هذا المشروع مع بروز قوانين ومشاريع تقسيمية للمنطقة كإنشاء الجمهورية الصحراوية

¹ A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°352, la politique du gouvernement rencontre de vives critiques au sénat.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

المستقلة، وما عرف أيضا الجمهورية التوارق المسقلة والتي تم التطرق إليهم في الصفحات السابقة من هذا الفصل.

وبغرض دحض المشروع الاستعماري الهادف لفصل الجنوب عن الشمال وسلخ الصحراء عن الجزائر اعتمدت الثورة الجزائرية على استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية، حيث اندفعت جبهة التحرير الوطني وجيشها إلى التركيز في عملها المضاد على صعيدين عسكري وديبلوماسي يتماشيان جنبا إلى جنب، وهدف هذه الإستراتيجية بشكل عام يتمحور حول هدفين (محررين):

الأول: أن الثورة لازما عليها أن تعمل على تنبيه الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية التي تركز حول مشاريع التقسيم والفصل وذلك بالتحسيس والتجنيد والتعبئة في مقارعة الاستعمار الذي قام بمد الأسلاك الشائكة والمكهربة، وعمد على إنشاء المحتشدات والمناطق المحرمة ولغم الحقول، ذلك كله لتحويل الجزائر إلى معتقل، وعزله عن محيطها الإقليمي والعالمي.

الثاني: أرادت الثورة أن تضعف الطموحات الفرنسية في الصحراء، وتغيّر ذهنية الاستعمار إلى أنه لا وجود لأي طموحات مستقبلية بدون وجود جزائر حرة تضم كل أراضيها الصحراوية منها والشمالية، وهو ما دفع بها أمام تنامي مشاريع التقسيم والفصل داخل المؤسسات الفرنسية السياسية منها والعسكرية إلى الالتفاف أمام وثيقة الصومام 1956 التي حملت في ثناياها التأكيد على سلامة التراب الجزائري بما فيه الصحراء.¹

I/ إستراتيجية الثورة على الصعيد العسكري.

أمام هذه التحركات الفرنسية الرامية لاستهداف الصحراء والتي كان أساسها أهمية الصحراء طاقوياً واستراتيجياً، اتبعت الثورة مختلف الطرق لضرب هذه المحاولات وضرب الشركات النفطية والاقتصادية في المنطقة، فقيادة الثورة لم تغفل عن المخططات الفرنسية التي كانت الإدارة الاستعمارية تضعها بهدف استنزاف ثروات الصحراء أولاً، ومن أجل سلخ هذه الأراضي عن بقية الجزائر.

¹ المقاومة الجزائرية، الثورة الجزائرية 20 أوت 1956، ص 7-8.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

ويشير المجاهد محمد شنوفي في شهادته إلى الأساليب المتبعة من طرف الجبهة لمواجهة سياسة الفصل بين صحراء الجزائر وشمالها وأهمية نشر المناشير الفاضحة للسياسة الفرنسية: "...ركزت الولاية السادسة على جانب محاربة سياسة فرنسا المتعلقة بفصل الصحراء وقد كان عملها متمركزا في البداية خاصة على المناشير، وقد كانت مواضيعها تصب في نفس الاتجاه لمقاومة الاستعمار الفرنسي، فبقدر ماكانت الدبلوماسية الجزائرية في الخارج تعمل لمقاومة السياسة الديغولية كانت الثورة تعمل بأكثر غزارة سواء في الجانب الدعائي أو السياسي.... بعد تجاوز مرحلة المناشير دخلنا مرحلة أصبح فيها من الضروري تبين طرق أخرى، حيث أصبحت القيادة تختار مجاهدين تتوفر فيهم بعض الشروط للتكفل ليس فقط بالعمليات الحربية ولكن أيضا بالعمليات السياسية حتى يتصلوا بال جماهير لتوعيتها بضرورة مقاطعة ونبذ أولئك الذين أرادت فرنسا أن تجعلهم إما قوة ثالثة وهي فكرة تجاوزها الزمن، أو هيئة تتكفل بالصحراء".¹

من بين الإجراءات التي اتخذتها الثورة على مستوى الصحراء الدفع بجيش التحرير إلى ضرب المنشآت الحيوية الاقتصادية والعسكرية وإجبار الإدارة الاستعمارية والشركات الداعمة لها على الإقرار بأن هذه الثروات من حق الشعب الجزائري.² ويمكن القول أن انتهاء الثورة لمثل هذه الإجراءات ضدّ المنشآت العسكرية كانت لعلمها أن هذه المنشآت وتوفرها هو الدافع وراء عمليات الاستنزاف التي تتبعها الشركات الفرنسية والأجنبية.

تحركت وحدات جيش التحرير الوطني على امتداد العمق الجنوبي للولاية الخامسة³، وعلى طول المنطقة الحدودية لمنطقة فجيج مع دولة المغرب إلى ناحية

¹ شهادة للمجاهد محمد شنوفي. السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 327، 328.

² El Moudjahid, Vol2, N°36.6 Fevrier 1959, p 164.

³ يبدو وأن الولاية الخامسة أدركت مدى خطورة مشروع فصل الصحراء أو تقسيمها، ورأت أنها تشبه إلى حد كبير في جوهرها عن مناورة مماثلة إرادت الإدارة الاستعمارية إنشاء كيان أوروبي بمقاطعة وهران وقد ظهرت هذه المناورة بشكل واضح مع ظهور نص بتاريخ: 1957/02/28 يحمل اسم Proin ce Français de l'Algeroi- oranais، يهدف إلى تحويل تلمسان إلى مقاطعة مستقلة إلى جانب جزء مهم من عين تمونشت. للتوسع أكثر أنظر:

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

تيميمون وتاغنبو، وبني عباس والعبادلة في منطقة الساورة (بشار)، واضطرت هذه القوات إلى الدخول في اشتباكات مع القوات الفرنسية عدة مرات، كلفت هذه الأخيرة خسائر بشرية ومادية مهمة في واد الناموس، أما في جبال بني ونيف حتى عمق العرق الغربي الكبير في حدود تيميمون استطاع جيش التحرير الوطني أن يحكم سيطرته على طرق البترول ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى التستر على أول شحنة نفطية للقطار الذي سينقل الشحنة من حاسي مسعود والذي طالما أثارت حوله ضجة إعلامية.¹

وبهذه الطريقة تحولت قرارات الثورة من مجرد إعلانات كلامية ودعائية وتهديدية إلى تطبيقها على أرض الواقع، فنتالت هجمات جيش التحرير الوطني المرابط بالصحراء وحدودها مع دول الجوار وتم شن عدة غارات وهجمات على قواعد الجيش الفرنسي وقواعد التنقيب عن النفط والثروات الصحراوية، ويمكن الإشارة إلى عدد من الأحداث التي سجلتها الصحافة خلال هذه المرحلة وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- قيام جيش التحرير الوطني لعملية تخريبية في منطقة للتنقيب على البترول في "تين السما" يوم 17 أوت 1957 والقريبة من إيجلي بأقصى الجنوب الشرقي للجزائر.²

- مهاجمة جيش التحرير الوطني شمال تيميمون يوم 6 نوفمبر 1957³ بمنطقة "تسلغة" على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة ومن نتائج هذا الكمين الذي تم نصبه من طرف جيش التحرير الوطني:⁴ مقتل خمس جنود فرنسيين، مقتل عدد من العاملين في شركة بترول الجزائر CPA، إحراق ستة سيارات تابعة للشركة البترولية واتلاف عتادها، فمثل هذا العتاد في نظر المجاهدين نهب للثروات الوطنية، وضرائبه تستعمل من قبل الحكومة الفرنسية لدعم المجهود الحربي للجيش الفرنسي، وغنم جيش التحرير الوطني لعدد من الأسلحة

Alin Peyrefitte, op-cit. pp 192-193.

¹ جريدة المجاهد، "معركة البترول"، 1/11/1958، ص 439.

² المجاهد، ع10، 5 سبتمبر 1957.

³ AFP. "Des équipes la CPA Ataquées près de Timimoune" N° 13. 10/11/1957. P02.

⁴ Patrick-charl Renaud, Op.cit. p149.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

والمؤونة، لكن الانتصار الحقيقي للثورة هو البعد الإعلامي الذي عرفته هذه الحادثة، إذ تطرقت عدد من الجرائد من بينها جريدة الفيقارو يوم 11 نوفمبر 1957 إلى مقتل موظفين بشركة بترول الجزائر CPA ومعهم عدد من جنود الليف الأجنبي، بينما طرحت بعض الجرائد عناوين أخرى مثل "جنون الشركات البترولية" و "البترول مهددة"¹

- تفجير قطار النفط الرابط بين تقرت وسكيكدة، وذلك يوم 24 جانفي 1959.²
- هجوم فرقة تابعة لجيش التحرير الوطني على حظيرة للبترول وبئر للغاز الطبيعي على بعد 5 كلم من بريان بالقرب من غرداية في اتجاه حاسي الرمل، وكان من نتائج هذا الهجوم خسائر كبيرة قدرتها المصادر العسكرية الفرنسية بـ 15 مليون فرنك.³
- الحاق أعطاب وتأخير الأعمال على أنبوب حاسي مسعود عام 1959 والذي كان من المفترض إنشاؤه بالشراكة بين الشركة الفرنسية للبترول الجزائري CFPA والشركة الفرنسية للبحث واستغلال بترول الجزائر SNREPA إذ كان من المزمع أن يتم صنع أنبوب غاز يمتد من حاسي الرمل مروراً بالأغواط وتيارت وغليزان وأنبوب آخر للبترول يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، إلا أنه يبدو وبالرغم من الاستعدادات الأمنية التي حاول الجيش الفرنسي توفيرها لإنجاز هذا المشروع إلا أن جيش التحرير كان بالمرصاد وعرقل سير العمل عليه.

كان لتوغل تشكيلات جيش التحرير الوطني في أقصى الجنوب، أن عمد هذا الأخير إلى تنفيذ هجمات على مراكز وشاحنات النفط على الحدود الليبية، وبالرغم من

¹ Alleg Henri, La guerre d'Algérie, T1, éd. Temps actuels, paris 1981, p 31

² El Moudjahid, Vol. 2N°36. 6 Février 1959, p 157.

³ المجاهد، ع 40، 16 أفريل 1959.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

ردود الفعل السريعة والمعتمدة أساسا على فرق المظليين الفرنسيين¹ إلا أن الخسائر كانت كبيرة على الطرف العسكري الفرنسي والمنشآت الاقتصادية في الجنوب الجزائري.

II/ استراتيجية الثورة على الصعيد الدبلوماسي والداخلي.

لقد دأبت قيادة الثورة إلى لفت نظر الدول والحكومات في كل من البلدان المحيطة بالجزائر وصحرائها والدول الغربية إلى خطر الوقوع في مصيدة السياسات الفرنسية في الشمال الإفريقي والتي تعمل على مجابقتها، ويمكن أن نستشف ذلك من خلال المذكرات التي أصدرتها الجهات السياسية لها إلى الدول التي تعترم إبرام اتفاقيات اقتصادية مع فرنسا على حساب الجزائر.

الجدير بالذكر أن جبهة التحرير الوطني أحست برغبة السلطات الاستعمارية في إيجاد تبرير لمواصلة حربها في الجزائر واستنثارها بالصحراء وثرواتها وذلك بمحاولاتها الرامية إلى كسب الرأيين الفرنسي والعالمي، عبر عقد وإبرام اتفاقيات مع الشركات البترولية والصناعية الكبيرة في العالم الغربي، فاعتمدت إستراتيجية الثورة منذ 1957 إلى فضح مثل هذه المناورات الفرنسية، وهو ما عبرت عليه جريدة المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية: ".... بدعوة الشركات الأجنبية إلى استثمار أموالها في الصحراء فإن فرنسا

¹ يمكن الإشارة هنا إلى فرقتين مظليتي تابعتين للقوات الجوية الفرنسية عرفت بدورها الهام وبتدخلاتها السريعة في الأعمال العسكرية في الصحراء الجزائرية

أولاً: أفواج الاحتياط العامة العاشرة للمظليين (R.R.G.10eD.P) تنتمي هذه الأفواج للفيلق الثالث عشر للمظليين، شاركت في عمليات الطوارئ ضد عناصر جيش التحرير، كانت مهامهم التدخل على مستوى التراب الجزائري، ومهمتها الخاصة الاهتمام بالتدخلات العسكرية في الصحراء.

ثانياً: الكتيبة الثالثة للفيلق الثالث عشر للمظليين (3/13°R.D.P): كانت قيادة الكابتن كرال Capitane Caralp، اشتهرت بتدخلاتها في منطقة غرب الصحراء "عمالة الساورة" منذ 1961، كان من بني مهامها حماية الحدود المغربية الجزائرية، فضلا عن الطرق الرابطة بين بشار وتندوف، بشار العبادلة بني عباس حتى أدرار، ويمكن ربط ذلك للأهمية التي توليها فرنسا لهذه المنطقة التي تضم أهم المركز العسكرية الاستراتيجية، كما أن المنطقة عرفت بنشاط عناصر جيش التحرير الوطني بجمال قرور وبشار والعبادلة، وشهدت هذه المنطقة معارك كبيرة في مثل معركة جبل بشار يوم 29 مارس 1960 للتوسع أنظر:

- Patrick charl Renand, Op.cit. p265.

- A.F.P. " Mort du chef de Willaya V pré de colomb Bechar ". N°71. 10/04/1960. P 08.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الاستعمارية تأمل الحصول على دعم حلفائها، الذين بدعمهم لمجهود الحرب فإنما هم يدافعون عن استثماراتهم الخاصة".¹

وتتالت تصريحات الثورة وتديداتها لمواقف الشركات الراغبة في المشاركة لاستخراج ثروات الصحراء، إذ صرح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على رؤوس المأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل أحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان ولأي مدة وهي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية..."²، ثم في تصريحها الثاني أكدت الحكومة المؤقتة الجزائرية على أن من حق الشعب الجزائري التمسك بوحدة أراضيهِ ورفضه القاطع لمحاولات التمزيق والتفتيت التي تسعى السلطات الاستعمارية تكريسها على أرض الجزائر وأعلنت من اتخاذ يوم 5 جويلية 1961 يوماً ضدّ التقسيم، وفعلاً تمكنت الثورة بعد هذا الإعلان من تحقيق التقاف شعبي واسع حولها تجسّد بشكل واضح في خروج سكان العمالتين الصحراويتين الساورة والواحات في مظاهرات، وحول أهمية هذا الالتفاف في دعم المفاوضين يمكن الوقوف على ما أشار له المجاهد عمر صخري في شهادته قائلاً: "...ان العمل الكفاح الميداني هو الذي كان يعطي السلاح للمفاوضين في إيفيان والدليل أن مظاهرات 27 فيفري أي 20 أو 22 يوما قبل الإمضاء على الاتفاقيات وفرنسا كانت في هذا الوقت تبحث دائما على عملاء لها يمضون لصالحها ويقبلون بأن تصبح الصحراء فرنسية، لقد جاء الوزير الفرنسي إلى غاية مطار ورقلة لكن الشعب الورقلي واجهه بمظاهرات عارمة اضطرته إلى العودة من حيث أتى وهو يجر أذيال الخيبة"³.

كما شهدت أراضي الصحراء الجزائرية قبل وبعد هذه الزيارة عددا كبيرا من المظاهرات نذكر من بينها مظاهرات 01 نوفمبر 1961⁴ بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع

¹ El Moudjahid, "Les illusion saharienne de la France ". Vol-1- N°12, 15 Novembre 1957. P 167.

² Allilio-G- Le Sahara des Africain. Paris P. Julliard 1960 p 123.

³ - شهادة المجاهد عمر صخري، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 312.

⁴ AOM.81F 24 46, Bulletin mensuel; des activistes des force au Sahara. Novembre 1961.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الثورة التحريرية في كل من ورقلة الاغواط وغرداية ومليكة وتقرت وكوينين بالوادي، أهمها مظاهرة غرداية سبتمبر 1960، ومظاهرة تقرت 1961 وورقلة 1962/10/28¹.

وكتقييم لدور المؤسسة العسكرية في حماية المصالح الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في الصحراء خصوصا في المجال النفطي فيمكن القول ان ارتباط مثل هذه الاكتشافات النفطية في الصحراء مع فترة اندلاع الثورة التحريرية، كان له أن يساهم في زعزعة الحسابات الفرنسية اقتصاديا وعسكريا، وحول موضوعي النفط والحرب يتماشيان إلى جنب وفي خط متواز، إذ أن الاهتمام الفرنسي بالصحراء كان لأغراض إستراتيجية دفعت بالسلطات الفرنسية إلى التفكير في تقسيم أراضي الجزائر، كما أشرنا سابقا أهمها موضوع النفط وفي نفس الوقت لا يمكن تحقيق ذلك دون تسخير المؤسسة العسكرية المعتمدة أساسا على أموال النفط والغاز، وهو ما حول مسألة المواد الطاقوية في الصحراء من مجرد غاية إلى وسيلة تبرر بها سياساتها العسكرية والاقتصادية واضطر مؤيدي الحرب إلى التأكيد بأحقية فرنسا ببتترول الصحراء وربط مستقبل فرنسا واقتصادها بمدى محافظة الإدارة الاستعمارية عليها ولو اضطرت الدولة الفرنسية إلى مواصلة الحرب، والتركيز حول فكرة واحدة لطالما رسمها ديغول وهي بقاء الصحراء الفرنسية.²

إلا أن استمرار هذه الحرب من أجل بقاء "الصحراء الفرنسية" كلف الخزينة الفرنسية أموالاً طائلة في معظمها خسائر حرب ويشير هنري علاق في كتابه حرب الجزائر إلى أن هذه المصاريف قدرت يوميا وخلال الفترة ما بين 1954-1962 حوالي ثلاث ملايين فرنك يوميا،³ فضلا على عملية حماية المنشآت النفطية والاقتصادية وما تحتاجه هذه العملية من توفير الإمكانات العسكرية والبشرية المكلفة.⁴

أنظر أيضا المجاهد، "الشعب لم يخلف موعده مع التاريخ"، ع 100، بتاريخ 17 جويلية 1961.

¹ الغالي غربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 271.

² El Moudjahid, "L'Algérie en marche vers l'unité". Vol.1N°12. du 15/11/1957, P 45.

³ Alleg Henri, La guerre d'Algérie. T3, Paris 1981, pp 108-110.

⁴ Notre sahàra, "L'aide apportée par l'armée dans. l'acheminement du pétrole Saharien", N°13. n° spécial 30 avril 1960. pp 52-53.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

يمكن القول أن محاولات فرنسا العسكرية الهادفة لحماية منشآتها الاقتصادية الحيوية في الصحراء الجزائرية كانت مخيبة للآمال، ومحاولات بناء الاقتصاد الفرنسي على حساب ثروات الجزائر الصحراوية دفعت بجهة التحرير إلى التصعيد من لهجتها وعلى مختلف الأصعدة وقامت بضرب وتعطيل جميع المشاريع المبرمجة لاستخراج المعادن في غرب الصحراء، وهو ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى تجميد مثل هذه المشاريع التي لم ترى النور بسبب توغل الثورة ونشاطها في المنطقة فالصحراء لم تعد آمنة كما روجت لها الدعاية الفرنسية في فترات متتالية ومنذ اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

في الطرف الآخر تأكد للمشككين في السياسة الفرنسية المتبعة في حرب الجزائر، أن ليست هناك أي مصلحة في التورط أكثر في هذه الحرب وأن توريث الجيش الفرنسي في مواجهات جديدة سيكلف فرنسا الكثير.¹

وفي الأخير استدرك ديغول ذلك بعد مرور سنوات حرب مريعة، ووقف حوال فكرة أن ما ينفق على المستعمرة الجزائرية أكثر من توقعاته واقتنع بفكرة أن هذه النفقات إذا لم تكن مصدر ربح لفرنسا الأم، فلا يجب أن تكون مصدر خسارة لها وهو ما أشار له في مذكراته.²

وفي ظل هذه التطورات التي لعب فيها نشاط الثورة في الجزائر عموماً وفي صحرائها خصوصاً دوراً هاماً، اضطر ديغول إلى الإقرار بضرورة وجود حل يحفظ ماء وجه فرنسا ولا يظهرها بمظهر الخاسر مثل سابقتها حرب الفيتنام، فمشاريع التقسيم فشلت ودور المؤسسة العسكرية الفرنسية لم يكن بالنجاعة المطلوبة رغم ما سخر لها من إمكانيات، والالتزامات القانونية الهادفة لفصل الجنوب عن الشمال لم ترق إلى تطلعات مواطني

¹ حول ما كلفته حرب الجزائر من خسائر في الاقتصاد الفرنسي والتي كانت في مجملها تصرف لشراء الآلات والعتاد العسكري والموارد الأولية الموجهة في صنعة الأسلحة يمكن الوقوف على بعض المصاريف لسنوات ما بين 1956-1960 وذلك كالاتي: في سنة 1956 حوالي 500 مليار في سنة 1957 حوالي 750 مليار، في سنة 1958 حوالي 800 مليار، في سنة 1959 حوالي 900 مليار، أنظر:

C.N.A, n° DZ/AN/2G/020/11-Boit.020- «Aperçu chronologie que e Préparation de la Lutte Armée (1954-1961)".Le Caire 01/11/1961

² De Gaulle charl. Op cit, p 10.

الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة

الصحراء كل هذه المعطيات ستدفع به إلى الدفع بمفاوضيه إلى الاسراع بطي ملف القضايا العالقة وأعلن في ندوة صحفية بتاريخ 5 سبتمبر 1961 قائلاً: "..... بل لا يوجد أي جزائري لا يفكر بأن الصحراء يجب أن تكون جزءاً من الجزائر....."¹ وكان من انعكاسات هذا الموقف المفاجئ عنه أن اضطر رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري إلى تقديم استقالته تعبيراً عن رفضه القاطع لتوجّه ديغول الجديد والذي حاد عن أهم ما جاء في برنامج الجمهورية الخامسة التي كان على رأسها. إن انتصار الثورة وتعميمها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية داخليا وخارجياً، كان له أن يساهم في خلط أوراق السياسة الفرنسية المتعلقة في صحراء الجزائر، وهو ما سيدفع بالمسؤولين الفرنسيين ولو على مضض وضع برنامج تفاوضي جديد.

¹ La couture Jeanne, Algérie la guerre est Finie, édition s Complexe, Bruxelles, 1985, p 105.

الفصل الثالث

مواقف دول الجوار

من قضية الصحراء.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

تمت الإشارة في الفصل السابق أن البرلمان الفرنسي عمل على إصدار قانون فصل الصحراء وذلك في 10 جانفي 1957 ويرتكز هذا القانون على إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S، وقد أعلن واضعوا هذا القانون الذي جاء في 13 مادة أن الهدف المنشود من إصدار هذه الهيئة هو السهر على التطوير الاقتصادي والرفي الاجتماعي للمناطق التابعة للجمهورية الفرنسية وهي الجزائر موريطانيا السودان التشاد والنيجر.

المبحث الأول: مواقف دول الجوار الإفريقية.

إن المتمعن في قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في صورته الظاهرة يرى أن هدف فرنسا من مشاركة الدول الإفريقية في عملية استغلال الثروات الطبيعية لهذه المنظمة هو إغراء هذه الدول بأهمية المساهمة في هذه المنظمة لما لهذه الدول من حدود مشتركة، إلا أن المدقق في خبايا هذا القانون والذي لم يصرح به الفرنسيون كان كسب عدد من الأقطار الإفريقية لإنجاح مشروع فصل وتقسيم الصحراء في المؤتمرات الدولية والإقليمية.¹

ولعل ذلك ما دعى بجبهة التحرير الوطني إلى التقرب من هذه الدول الإفريقية المحيطة بالصحراء ودعوتها إلى تأييدها في مواجهة المشاريع التمييزية في هذا الإقليم الشاسع بل وقد صعدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من لهجتها ضد المشاريع الفرنسية، وطالبت على لسان السيد مبروك بلحسين الناطق باسم وزارة الخارجية الجزائرية يوم 19 جانفي 1961 والذي توجه بتصريح إلى رجال الصحافة في القاهرة نوه فيه بمقررات المؤتمر الإفريقي الذي انعقد أخيرا في الدار البيضاء وأضاف يقول في حديثه: " أن الشعب يعتمد إلى جانب مساعدة إخوانه الأفارقة على إرادة وتضحيات الجزائريين أنفسهم"²، ثم عبر السيد مبروك بلحسين عن أمله في أن تقاطع الدول الإفريقية والعربية بضائع فرنسا أسوة بما تقوم به ليبيا.

¹Maurica Brogin, l'exploitation des hp droorbures en Algerie 1956-1971, université de Nice. pp 24 - 246.

² جريدة العلم، "الجزائر ترغب في أن تقاطع الدول الإفريقية والعربية فرنسا" تصريح السيد مبرك الحسين، ع 4191، السنة الخامسة عشرة، 15 يناير 1961.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

فكيف كانت مواقف دول جوار الصحراء الجزائرية من مشاريع التقسيم والفصل التي جسّدتها مناورات ديغول.

I/ جمهوريتي غينيا وغانا:

في يوم 10/07/1961 أصدرت جمهورية غينيا بياناً يرفض سياسة تقسيم الصحراء ورفض سياسة الفصل، وصرّح أنه يقف إلى جانب الثورة الجزائرية في المطالبة في حقوقها الكاملة، ويبدو أن هذا لم يكن بالأمر البعيد عن الرئيس الغيني سيكوتوري* إذ أنه لطالما كان رافضاً للاندماج الذي دعا له الجنرال ديغول 1958، ورافضاً لأي مشاريع يمكن أن تضر بوحدة ومطالب الدول الإفريقية.

من ناحية أخرى عبّ الرئيس سيكوتوري في خطاب إذاعي على مفاوضات إيفيان وندد بالاستعمار الفرنسي في الجزائر مشبهاً إياه بالاحتلال العسكري الاستبدادي، بعدها أكد الرئيس سيكوتوري بان ثقته في حكومة الجزائر المؤقتة والممثل الحقيقي للشعب الجزائري قائلاً: " إن بلاده ستجعل من استقلال الجزائر مقياساً لسياستها الخارجية حيال

* أحمد سيكوتوري Ahmed Sékoutouré ولدي في 15 يناير 1922 بقرية فارانا في مناطق المالينكا بالقرب من منابع نهر النيجر لأبوين عاملين فقيرين وبين سبعة أشقاء، درس في مدرسة أولية في قرية كورنكي ثم التحق بمدرسة صناعية فرنسية، التحق بعد ذلك بمدرسة للتدريب الفني ولكنه تعرض للطرده بسبب ترزمة الإضراب عن الطعام احتجاجاً على ما يتعرض له الطلبة الأفارقة من سوء من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية أوصل دراسة الثانوية، ومع سنة 18 أشتغل ككاتب في شركة فرنسية ثم عاملاً إدارياً في مصلحة التلغراف، ثم أنتقل إلى مصلحة الخزنة. سافر إلى أوروبا متجولاً في بلدانها ودرس حركات والاتحادات التجارية في بولندا وشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي، تركز جهوده في العمليات النقابية العمالية، ويعد أول من أسس نقابة في غينيا عرفت باسم نقابة " موظفي البرق والبريد والهاتف، عام 1941، عرفت باسم نقابة " موظفي البرق والبريد والهاتف، عام 1941، وانتخب عام 1945م سكرتيراً عاماً لنقابة موظفي وعمال هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، وفي 1948 عين سكرتيراً للتنظيم القطري لإتحادات نقابات العمل الشيوعي، وفي 1952 أصبح السكرتير العام للحزب الجمهوري وعضو لجنة الحزب الديمقراطي الإفريقي وفي 1955 أصبح عمدة كونا كوري عاصمة البلاد. وفي سنة 1956 أصبح الأمين العام للاتحاد الفدرالي لعمال إفريقيا، وفي 1957 عن نائباً لرئيس الحكومة المحلية، قام بإلغاء قانون العشائر، وفي سبتمبر 1958 كان من أول المنادين باستقلال الدول الأفريقية، بعد من اقطاب مؤتمر الدار البيضاء 1961، توفي في مارس 1984. حول هذه الشخصية نظر: طلال محمد نور عطار: غينيا من الاستقلال وحتى اليوم، ط1، حدة المملكة العربية السعودية، 1995، ص 18، توماس باتريك ميلادي، شخصيات زعماء غرب أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 34، ما هو حسن الزعيم الأفريقي أحمد سيكوتوري الرئيس الغيني، المصري اليوم، العدد 2302، مصر، 2010، ص 01 جاكوديس، جذور الثورة الأفريقية، تر: أحمد بليغ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص 444.

فرنسا، وأكد أن استقلال الجزائر ضرورة ملحة لامناص منها بالنسبة لقيام علاقات ودية بين فرنسا والقارة الإفريقية¹

من ناحيته أيضاً قام الرئيس الغاني نكرومة* بإبراز مدى الوعي الإفريقي بمستقبل القارة السمراء وعدم انخداع غانا كغيرها من الدول الإفريقية بالمناورات الاستعمارية، وقد وجه رسالة بمناسبة ذكرى الخامس من شهر جويلية حسب ما أورته جريدة المجاهد "إن حكومة غانا تأكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأن السلم الحقيقي والنهائي في هذه البلاد لا يمكن إلا أن يكون مؤسساً على سلامة التراب الوطني"².

II / جمهوريتي السنغال والنيجر.

بدورها القيادة في السنغال كان لها الموقف الرافض لسياسة ديغول الهادفة لتقسيم الصحراء الجزائرية ومشاركة الدول المحيطة بها في مشاريع إغرائية، ولقد قدم السيد سانغور الكاتب العام لحزب الاتحاد التقدمي إلى المؤتمر الثالث للحزب الذي انعقد في بلدة تياس بالقرب من دكار يوم 04 فيفري 1961م وبحضور زعماء الحزب أمثال محمد ضياء والسيد الأمين كي، وكتب تقريراً بخصوص الوضع في الجزائر، وأشار السيد

¹ جريدة العلم، " سكوتوري يقول إذا فشلت المفاوضات سندول قضية الجزائر"، ع 4309 السنة الخامسة عشر، 31 ماي 1961.

* كوامي نيكروما: ولد 1909 ساحل الذهب (غانا)، كان أبوه حداثاً توفي تاركاً أبنه طفلاً، درس نكروما في مدارس الإرساليات التبشيرية وتخرج عام 1935، سافر للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة دراساته العليا، قضى سبع سنوات بجامعة لنكولن في ولاية ميسيسيبي، وحصل منها على درجة في الآداب واللاهوت ثم الدكتوراه في الآداب أنتخب رئيساً لجمعية الطلبة الأفارقة في أمريكا وكندا، سافر عام 1945 إلى إنجلترا والتحق بكلية الاقتصاد بجامعة لندن، وتم انتخابه سكرتيراً للمؤتمر الإفريقي العام.

عاد إلى موطنه 1948 وبدأ نشاطه السياسي متأثراً بمظاهر التفرقة العنصرية، فأصدر في نفس العام صحيفة أكر ايفينج نيوز، وفي 1949 أسس حزب الشعب الدستوري وطالب بالاستقلال، سجن عام 1950 بتهمة تشجيع الأقارب والإخلال بالأمن العام، في عام 1951 انتخب وهو سجين عضواً بالمجلس التشريعي وحصل حزبه على 35 مقعداً. كان أول رئيس للوزراء لغانا بين 1957 حتى 1960، ثم أول رئيس لغانا المستقلة من 1960 حتى 1966 توفي 1972 في رومانيا. أنظر: الطيب أبشر الطيب، "قادة الاستقلال، ودورهم في تحقيق السلام والوحدة الوطنية"، دراسات إفريقية، ع 145.

² المجاهد، ع 10، 17/07/1961، ص2.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

سانغور قائلاً: "إن السنغال عازم على تسهيل نيل الشعب الجزائري لاستقلاله بدون تقسيم ولا حرمانه من الصحراء الجزائرية".¹

أما بالنسبة لموقف دولة النيجر فيمكن إبداء الملاحظات حول موقفه من المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية ومحاولة إشراك دول الجوار الأفريقية في ثرواتها وطريقة استغلالها، حيث تطور الموقف النيجري من الرغبة في التفكير في طرح الرئيس الفرنسي ديغول إلى الرفض التام لمثل هذه المشاريع.

ففي تصريح للرئيس النيجري حماني ديوري* في باريس لإذاعة ما وراء البحار أثناء لقاءاته مع الرئيس الفرنسي ديغول وقبل مغادرته عائداً لنيامي من باريس قائلاً: "بأن النيجر مستعدة للتفكير في تنظيم شامل للصحراء يعود بالفائدة² على جميع البلدان المجاورة للصحراء وفيه احترام لسيادة جميع الدول..."، لكن هذا الموقف للرئيس حماني ديوري تغير بعد تسعة أشهر تقريباً، ففي 04 ديسمبر 1961 حاول الرئيس الفرنسي ديغول الاتصال به وإشراكه في مناوراته الهادفة لتكريس الانقسام، والذي حمل له هذا العرض كان وزير الصحراء والسيد حمزة بوبكر النائب العام لي عمالة الواحات، وقد حاول التقرب مع الرئيس النيجري ودفعه لتبني الأطروحة الديغولية والتحرك في جذب البلدان الأفريقية الأخرى من أجل إقامة الجمهورية الصحراوية، لكن يبدو أن الرئيس النيجري كان له موقف آخر خيب المساعي الفرنسية والجزائرية العميلة، حيث أجاب الوفد

¹ جريدة العلم، سكوتوري يقول إذا فشلت المفاوضات سندول قضية الجزائر"، ع4309، السنة الخامسة عشر، 31 ماي 1961.

* حماني ديوري: 1916-1972، هو أحد الزعماء في غرب إفريقيا وأحد الأقطاب الذين رفعو ميثاق الوحدة الإفريقية في مؤتمر أديس أبابا، وظل يشغل من خلال حزب التقدم النيجري من أجل الحرية والاستقلال حتى نالت بلاده التحرر والاستقلال في أوت من عام 1960، أولرؤساء النيجر بعد الاستقلال دعا النيجريين للتصويت ضد التبعية لفرنسا، غير أنه أخفق في إحداث التحول السياسي المؤمل من قبل النيجريين وكذا النهضة الاقتصادية، منذ عام 1960، أُطيح به إثر انقلاب العقيد سيني كونتشيه عام 1974. أنظر: صوار أحمد، كفاح النيجر، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ص 03، وأيضاً: حمدي بشير، تجربة التحول الديمقراطي في النيجر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 32، 27.

² جريدة العلم، "تصريح لرئيس جمهورية النيجر حول استغلال خيرات الصحراء"، ع 4526، السنة السادسة عشرة، 06 فيفري 1962.

قائلاً: "لن أساعد أبداً وبأية صفة كانت على إنشاء كاطنغا في الجزائر"¹، ويظهر بأن هذه كانت آخر محاولة لديغول لكسب حماني ديوري إلى جانبه في تكريس مشروع الجمهورية الصحراوية.

يبدو أن هذا التغيير في توجهات الرئيس النيجري لم تكن لتكون لولا إدراكه بمدى خطورة هذه المخططات التي ترمي فرنسا تمريرها في قارة إفريقيا، ولعل لنشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية لفصح هذه المشاريع ولضغط الدول الإفريقية الداعمة لقضية الجزائر دور كبير في ذلك، ففي مؤتمر الشعوب الإفريقية وأثناء دراسة تطورات القضية الجزائرية، استنكر المشاركون بشدة كل مشروع يرمي إلى تقسيم القطر الجزائري تحت أي شكل كان، كما استنكر موقف البلدان التي اقترعت إلى جانب فرنسا أثناء مناقشات القضية أمام الأمم المتحدة².

III/ جمهورية مالي.

وعن الموقف المالي فالمتتبع لموقفه من مشاريع فرنسا في الصحراء الجزائرية يقف على أنه بالرغم من الإشاعات السلبية التي طرحت حول موقفه إلا أن موقفه النهائي كان في صالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤقتة، فعند مغادرة الرئيس المالي السيد مديوكيتا* تونس متوجهاً إلى القاهرة أدلى السيد محمد تولا المستشار الصحفي للرئيس كيتا بتصريح إلى الصحفيين قبيل مغادرة طائرة الرئيس المالي مطار العوينة بتونس ورد فيه على الخصوص: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجمهورية مالي متفقان اتفاقاً تاماً حول جميع القضايا وأن مالي حكومة وشعباً تؤيد بدون تحفظ جميع

¹El moudjahid, Mgane centrale du FLN. N°:89 du 16/01/1962.

² جريدة العلم، " المؤتمر سطر سياسة إفريقية موحدة لتصفية كل مظاهر الاستعمار " ع 4254، السنة الخامسة عشر، 26 مارس 1961.

* مديوكيتا: 1915-1977، أول رئيس لجمهورية مالي بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي عام 1960، يعتبر أحد أهم زعماء الافارقة الذين نادوا بالوحدة الافريقية وتحرير افريقيا كلها من الاستعمار الاجنبي، اشتهر بتوجهه الاشتراكي، وأحد الداعمين لثورة الجزائر، فقد ساهم في تهيئة الاجواء في بلاده من أجل تأسيس الجبهة الجنوبية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني، الجزائرية في مدينة قاو المالية عام 1960، انظر: بلبشير عمورة، السجل التاريخي لشهداء الثورة التحريرية لولاية أدرار، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص ص 32-33.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وخاصة منها ما يتعلق بقضية الصحراء¹، وقد رأى المتتبعون لمجريات اللقاءات التونسية المالية أن وجهات النظر بين الطرفين ليست متقاربة حول مشكلة الصحراء، فإذا كان الرئيس بورقيبة* قد عبر بوضوح في شتى المناسبات خلال المدة الأخيرة تفضيله لإقامة نظام مشترك من أجل استغلال الصحراء التي يسميها بالبحر الداخلي، فإن الرئيس المالي موديبوكيتا يلزم الصمت في هذا الموضوع، وهو يقتصر على تأكيد مؤازرته التامة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهو ما يعني تأييد مطالب الجزائريين حول وحدة التراب الجزائري، وأن رئيس جمهورية مالي يكتفي بما أكدته الحكومة الجزائرية من أن ثروات الصحراء ستستغل لصالح جميع الدول المجاورة بعد استرجاع الجزائر استقلالها والاعتراف بسيادتها.

إن ملازمة الرئيس المالي للصمت دفع ببعض الصحف إلى الترويج لإشاعات تدور في مجملها إلى انسياق السيد موديل كيتا نحو الطرح البورقيبي، وهذه الإشاعات هي التي ستدفع بالحكومة المالية إلى تنفيذها على لسان السيد محمد غولو كاتب الدولة المالية للإنباء، إذ نشر تعقيبا على الشائعات التي روجتها الدوائر المترصدة-حسب قوله- حول الفقرة الواردة في البلاغ التونسي المالي بشأن الصحراء قائلا: "عندما يتحدث الشعب المالي على لسان رئيسه عن الصحراء الإفريقية فما من أحد يمكن أن يرى في ذلك رغبة هذه الشعب في المطالبة بها، اللهم إلا المشعوذون أو زارعو بذور التفرقة أو فاقدو الرشد، إن شعبنا عندما يتحدث عن الصحراء الإفريقية إنما يتحدث عنها تماما

¹ جريدة العلم، "اختلاف وجهات النظر بين تونس و مالي حول مسألة الصحراء"، ع4320، السنة الخامسة عشر، 13 يونيو 1961م.

* الحبيب بورقيبة، في 06 أوت 1903، بحي الطرابلسية بمدينة المنستير التونسية، تلقى تعليمه الثانوي في المعهد الصادقي ثم معهد كارنو بتونس، ثم إلى باريس سنة 1924 بعد حصوله على البكالوريا وحصل على إجازة من كلية الحقوق والعلوم السياسية عام 1927، وعاد إلى تونس لينظم إلى الحزب الدستوري الحر عام 1931، لكنه استقال منه في نفس السنة ليؤسس في 02/03/1934 الحزب الدستوري الجديد رفقه محمود الماطري والظاهر صفر وآخرين، عرف عنه أنه كان من أنصار سياسة خذ وطالب"، كما اعتبر مؤسس تونس العلماني، بعد توقيع وثيقة استقلال تونس في 02/03/1956 شكل بورقيبة أول حكمة تونسية بعد الاستقلال، وفي 25/07/1957 أصبح رئيساً للجمهورية بعد خلع الملك محمد الأمين باي، وقد بقي في هذا المنصب على غاية 1987 تاريخ إزاحته عن الحكم من قبل الرئيس زين العابدين بن علي نظراً لعجزه عن أداء مهامه.

كما¹ سيتحدث عن إفريقيا الإفريقية أو الجزائر الإفريقية أو مالي الإفريقية" ومؤكداً في نهاية تعقيبه على وحدة النظر بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين جمهورية مالي بشأن الصحراء وبين الشعب الجزائري المناضل والشعب المالي.²

ويظهر الموقف المالي من مسألة فصل الصحراء بوضوح عندما خرج الرئيس المالي عن صمته يوم 22 سبتمبر 1961، ففي مهرجان شعبي احتضنته مدينة باماكو صرح قائلاً: "إن حكومتنا تعارض بشدة المشروع الاستعماري الرامي إلى أحداث جمهورية في الصحراء على حساب الدول الإفريقية"³.

وفي 23 سبتمبر 1961م ألقى موديبا كيتا خطاباً آخر وضح فيه: "... إن مالي رفضت أن تكون تابعة لأي معسكر من المعسكرات.... وقد حاول الذين فقدوا القيم الإفريقية الأصيلة أن يجعلونا ننحرف عن هذا السبيل، ولكن محاولتهم باءت بالفشل ... إننا على استعداد لإعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي مع الجمهورية الفرنسية في سائر الميادين بعد أن جلت عن قواعدها العسكرية في بلادنا ... وأؤكد على أن إفريقيا تقف بقوة في وجه كل محاولة لتقسيم الجزائر ..."⁴.

وجدد الرئيس موديبوكيتا رئيس جمهورية مالي استنكاره في خطاب ألقاه في باماكو المناورات الاستعمارية التي تهدف إلى إنشاء جمهورية حسب ما قال تضم الصحراء الجزائرية وصحراء التشاد والنيجر ومالي، وحسب ما أوضحت -نشرة إفريقيا الغد- لسان حال الاتحاد الإفريقي للصحافة أن تصريح رئيس جمهورية مالي يهدف إلى كشف المؤامرة التي يشترك في وضعها بعض رؤساء قبائل مالي الشمالية، ويلاحظ أن تصريح الرئيس المالي أثار دهشة كبيرة في الداخل والخارج، ودفع ذلك الرئيس حماني ديوري إلى نشر بيان بدوره أوضح فيه أن الحكومة النيجرية لم تفتأ تؤكد على مبدأ احترام وحدة

¹ جريدة العلم، "مالي تؤكد تأييدها للحكومة الجزائرية بشأن الصحراء"، ع 4342، السنة الخامسة عشرة، 17 يونيو 1961.

² نفسه.

³ فصل الحصر في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 206.

⁴ جريدة العلم، "الرئيس موديبو كيتا يؤكد تشبث بلاده بمبدأ عدم الانحياز و محاربة الاستعمار"، ع 4411، السنة الخامسة عشرة، 23 سبتمبر 1961م.

التراب للدول المستقلة والتعاون مع الدول الإفريقية من أجل صالح الشعوب الإفريقية نفسها.¹

المبحث الثاني: الصحراء الجزائرية وبداية الصراع الحدودي المغربي.

لقد كان لخبث السياسة الديغولية دور كبير في إثارة المشاكل الحدودية بين البلدان المغربية الثلاث، وهذا كله بهدف إبعاد المغرب وتونس عن كل مظهر من مظاهر التضامن مع الثورة الجزائرية، وتحويل دعمها إلى صراع مباشر مع جبهة التحرير الوطني التي كانت ترى أن تسوية المشاكل الحدودية مع البلدين لا تتم إلا بعد أن تحقق الجزائر استقلالها التام، ويبدو أن فتح فرنسا لهذا الباب أثار شهية وأطماع الحكومة المغربية خصوصاً بعد إعطائها الضوء الأخضر للبدء في مفاوضات حول الحدود.

I / الأطماع المغربية في الصحراء الجزائرية.

1- في عهد الملك محمد الخامس.

لقد سارعت الحكومة المغربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة تماشياً مع مرواغات ديغول لهذا الغرض واتخذت قراراً هدف إلى إنشاء "لجنة الحدود" بين الحكومتين الفرنسية والمغربية، وسارعت الصحافة المغربية بدورها إلى الإعلان عن المفاوضات المغربية الفرنسية بشأن الحدود، وكتبت في إحدى تعليقاتها: "... الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز وسيكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم".²

نتيجة لهذه الإحياءات والاتصالات لقيت جبهة التحرير الوطني نفسها بين المطرقة والسندان، أولاً مطرقة التصريحات الرسمية العلنية الصادرة عن الحكومة المغربية، والتي نصت حول فكرة تضامن الملك المغربي وحكومته مع القضية الجزائرية، وثانياً سندان

¹ جريدة العلم، "الرئيس موديبو كيتا يؤكد تشبث بلاده بمبدأ عدم الانحياز و محاربة الاستعمار"، ع4411، السنة الخامسة عشرة، 23 سبتمبر 1961م.

² المليي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 120.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الممارسات الشبه يومية التي يواجهها ويلاقيها جنود جيش التحرير الوطني واللاجئون الجزائريون وقوافل السلاح وشبكات الاتصال وأجهزة الإعلام¹.

وبالرغم من هذه الظروف العسيرة ظلت جبهة التحرير الوطني متمسكة بعلاقاتها مع دول الجوار المغربية بشكل أكبر من قبل، كون الجبهة أرادت أن تحافظ على التفاعل الشعبي مع الثورة التحريرية، وهو ما دفع بها إلى التفكير في تجسيد قرارات مؤتمر طنجة خصوصاً ما تعلق بشق إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، بغرض مواجهة سياسة ديغول على الصعيدين العسكري والسياسي، وأيضاً لتسريع عملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية تقضي إلى استعادة السيادة الوطنية.²

منذ نشأتها عملت الحكومة المؤقتة الجزائرية وطبقاً لمبادئ أول نوفمبر 1954 على التمسك بحسن نواياها في التعاون الوثيق مع دول الجوار متجاوزة الخلافات القائمة ومحافظة على مصالحها مع كل من تونس والمغرب، وبفضل هذه السياسة المتزنة للحكومة المؤقتة تم تجنب أزمات خطيرة مع النظام المغربي، ولعل ذلك ما تم تأكيده من طرف التقرير الذي استعرضته الحكومة المؤقتة حول سياساتها الخارجية، والذي أكد في مضمونه على ضرورة تفعيل التعاون مع كل من المغرب وتونس على صعيد العلاقات الثنائية أو على الصعيد الدولي، وما يمكن أن يقدمه كل منهما لصالح المسألة الجزائرية، وأشار التقرير إلى ضرورة تصفية وتنقية علاقة الحكومة المؤقتة بكلا البلدين، وتنسيق سياسات الأطراف الثلاثة بما لا يسئ للثورة الجزائرية من جهة والسعي إلى دفع الطرفين المغربي والتونسي للإيفاء بالتزاماتها الكاملة مع الجزائر.³

2- العلاقات المغربية الجزائرية في عهد الملك محمد الخامس.

إن المطلع على الكتابات التاريخية التي تطرقت إلى موضوع تأزم العلاقات المغربية الجزائرية خصوصاً في الفترة الاستعمارية يجد بأنها تتسم بالندرة، ويمكن إرجاع

¹ الميلي محمد، "خريطة المغرب العربي السياسية - جبهة جديدة لصراع المفاهيم"، مجلة المستقبل، ع336، دار الصحافة - بيروت لبنان - 30 جويلية 1983، ص20.

² بن خدة بن يوسف، "أهمية 19 مارس التاريخية بالنسبة للجزائر المستقلة"، مجلة أول نوفمبر، ع91-92، المنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين، الجزائر، مارس 1988، ص10.

³ تقرير الحكومة المؤقتة الجزائرية، DZ/AN/2G/037/01/005.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

ذلك إلى عدم تمكن الباحثين والمهتمين الجزائريين بهذه الفترة من الحصول على المصادر الأرشيفية لهذا الموضوع سواءً الموجودة في المملكة المغربية أو في الجزائر، أما عن كتابات الجانب المغربي فيمكن القول أنها لا ترقى إلى الموضوعية والحياد لأن معظم هذه الكتابات يطغى عليها الطابع القومي والسياسي، ولعل السبب في اعتقادنا يعود إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وما اعترها من خلاف منذ القرن 16م، وقد أثرت هذه الخلافات سلباً على المهتمين المغاربة وهو ما دفع بهم إلى عدم الخوض في هذا الموضوع لأسباب قد تكون لها علاقة بنظام الحكم في المغرب في عهد الملك الحسن الثاني خصوصاً، فمثل هذه الكتابات في عهده كادت تكون شبه منعدمة.

تميزت العلاقات المغربية الجزائرية إبان الثورة التحريرية بالتحسن بالرغم مما شابها من اختلافات في بعض الأحيان، إلا أن مثل هذه الشوائب لم تكن لتؤثر على هذه العلاقات التي عرفت كيف تسمو فوق كل خلاف، ومَرَدُّ ذلك في الواقع إلى مساندة الملك محمد الخامس الذي اعتبر القضية الجزائرية قضيته وسعى إلى تأييدها.¹

ثم شهدت العلاقات توتراً بين المغرب والجزائر بعد مؤتمر طنجة وكان اللاعب الأساسي في تعكير صفوها هو الجنرال ديغول بسياساته المروعة، إذ أن من بين الأولويات التي وضعها على رأس اهتماماته ضرب مقررات مؤتمر طنجة والسعي لعدم تنفيذها باعتبارها خطر يهدد المصالح الفرنسية في الجزائر، وعمل على إقناع الجانب المغربي بضرورة الامتناع عن دعم الثورة الجزائرية مقابل جلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية، وهو ما جعل الموقف الرسمي المغربي يتغير نحو الثورة الجزائرية.

ومما ساهم في تغيير الموقف المغربي خلال هذه الفترة ضد الثورة هو تخوفات وقرارات الأمير الحسن ولي العهد المغربي وقائد الجيش الملكي لتراكمات القوى المنتقدة في المملكة المغربية، فهو يسعى إلى تصفية جيش التحرير المغربي الجناح العسكري الموازي للجيش الملكي، فبالنسبة له يعتبر جيش التحرير المغربي ذراع حزب الاستقلال

¹ حول الدعم والامتيازات المقدمة للثورة الجزائرية أنظر: جلاوي سعيد، نشاط جبهة التحرير الوطني في المغرب من خلال تقارير البعثة الخاصة للسفارة الفرنسية سنة 1958، "مجلة الحكمة للدراسات التاريخية"، العدد 11، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 119، 132.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

خطر على الملك محمد الخامس في المنطقة الجنوبية من المغرب هذا من الجانب المغربي.¹

أما عن الجانب الفرنسي فالقراءات الديغولية لتطورات الأحداث في الجنوب رأت أن في تلاحم جيش التحرير الوطني الجزائري مع جيش التحرير المغربي وارتباطهم مع سكان موريتانيا والصحراء المغربية والجهة الغربية من الصحراء الجزائرية يمكن أن يكون وحدة عرقية تضم معظم قبائل هذه المناطق التي تسعى إلى فتح جبهات ضد الجيش الفرنسي في جنوب المغرب، وهو ما سيمكن جيش التحرير الوطني الجزائري في الصحراء الجزائرية من تنفس الصعداء وتسهيل عملياته العسكرية، هذه القرارات التي وقف عليها ديغول وهذه التحركات التي تسعى جبهة التحرير إلى بنائها في أقصى الجنوب لم ترق للسلطات الفرنسية، وهو ما دفعها إلى التواطئ مع القصر الملكي لضرب مثل هكذا مخططات تُضعف من قوة كل من الطرفين، ومن أجل تمكين الاستعمار الفرنسي من مواصلة حربه في الجزائر.²

عمدت السلطات المغربية من أجل نجاح مخططها الهادف إلى تصفية جيش التحرير المغربي إلى إدخال عناصر مخابراتية محسوبة على الجيش الفرنسي، وكان لهؤلاء العناصر تاريخ غير مشرف بالنسبة للجزائريين إذ ساهموا في ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الجزائري، وعملوا على التغلغل داخل صفوف جيش التحرير المغربي، وضايقوا الجزائريين باسم هذا الجيش بغرض وضع حاجز أمام أي شكل من أشكال وحدة النضال التي يسعى الشعب الجزائري والمغربي لتحقيقها من أجل محاربة الاحتلال الفرنسي المشترك.³

وعليه يمكن القول أن المصالح الفرنسية ومصالح القصر الملكي المغربي تقاطعت وتلاقحت لضرب مكتسبات الثورة التحريرية، ويعتبر ذلك بالنسبة للسلطات الفرنسية مكسباً يمكنها من التفرد لمواجهة الثورة الجزائرية خصوصاً بعد أن تحققت من نوايا القصر

مقلاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008، 437.

² الملي محمد، المغرب العربي بين، المرجع السابق، ص ص 56-57.

³ نفسه، ص ص 85-87

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الملكي المغربي في كسر أجنحة الثورة التحريرية الجزائرية بمنع تلاحم قواعد وعناصر جيش التحرير المغربي بالجنوب مع جيش التحرير الوطني الجزائري المرابط عبر الحدود المغربية الجزائرية وأراضي الصحراء الجزائرية.

اجتمعت العديد من الأسباب التي كانت سبباً في توتر العلاقات المغربية الجزائرية، وكان في مقدمتها الأطماع التوسعية للمملكة المغربية على حساب الأراضي الصحراوية للجزائر، والتي أكدتها تصريحات القادة المغاربة في كثير من المناسبات، ففي أوت 1957 وفي مدينة أسوزار جنوب فاس صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال قائلاً: "... إن أفضل دعم نقدمه لإخوتنا الجزائريين هو أن يعاد للمغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقها فرنسا عنوة بالجزائر"، كما نشرت جريدة الصحراء المغربي التي يديرها زعيم حزب الاستقلال خريطة معنونة "المغرب الكبير" ويضم هذا المغرب الكبير الصحراء المغربية من فتيق إلى سانت لويس بالسنغال¹.

يبدو أن علال الفاسي مارس نفاقاً سياسياً اتجاه الملف الخاص بالثورة الجزائرية وسياستهما المتمسكة بوحدة الأراضي الجزائرية من شمالها إلى جنوبها، حيث نجده يبدي ظاهرياً تضامنه مع الشعب الجزائري في حربه ضد الاحتلال الفرنسي، وفي السر يُخفي مخططاً توسعياً على حساب الأراضي الجزائرية مستغلاً في ذلك جيش التحرير المغربي لتحقيق مآربه، وما يؤكد مثل هذه التوجهات التي يتبناها علال الفاسي خطابه الذي ألقاه يوم 20 سبتمبر 1957 بفتيق والذي صرح فيه قائلاً: "...إن الأراضي الصحراوية لا تشكل لنا حدوداً إقليمية فقط بل هي مورد اقتصادي هام وحيوي للمغرب كله، إن حدودنا الطبيعية تتحد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسنغال إلى مليية مروراً بموريتانيا وتوات وقورارة مما يؤكد لنا حتماً أن كل من بشار والقنادسة هما مقاطعتان ضمن وحدتنا الإقليمية..."².

وإذا ما دعمنا مثل هذه الأقوال والادعاءات بالأفعال فقد حاول جيش التحرير المغربي التوغل في الصحراء الجزائرية من أجل نشر ادعاءات مفادها أن سكان هذه

¹ Harbi Mohamed, les Archives de la Opcit, p430

² تقرير وزارة العلاقات العامة و الاتصالات حول قضية الحدود DZ/AN/2G/003/02/060.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

المناطق مغاربة، ولا تربطهم أي صلة بالجزائر، وهو ما دفع بجبهة التحرير الوطني إلى رفع تقرير رسمي للسلطات المغربية طالبت فيه إلى التدخل والحد من تصرفات ونشاطات جيش التحرير المغربي والتي تعتبرها معادية للثورة التحريرية وتمس بالوحدة الترابية للجزائر.

والملاحظ أن السلطات المغربية لم تُلَقِّ بالاً لمثل هذه المطالب، وضربت بهذه الاحتجاجات عرض الحائط وتمادت في تصرفاتها، من خلال تصعيد موقفها اتجاه جبهة التحرير الوطني، إذ قامت بتدعيم مراكزها العسكرية بفرق من الجيش الملكي على مناطق الحدود الجزائرية المغربية، مما أدخلها في صدامات مع المجاهدين واللاجئين عبر أراضيها، وساهمت مثل هذه الحواجز في الحد من مرور السلاح إلى الجبهة الأخرى وتضررت منها الثورة الجزائرية كثيراً، خصوصاً بعدما عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشمالية، وهو ما جعل اختراقها صعباً ومحفوفاً بمخاطر جمة¹.

وقد تم الإشارة في تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات بأن أول المتضررين من المشاكل الحدودية والتي افتعلتها السلطات المغربية والتي غدّتها بدورها السياسات والمراوغات الديغولية هو الشعب الجزائري الذي طلب ملجأً لدى بلد شقيق، إلا أنه في المقابل وُوجه بتصرفات من السلطات الرسمية المغربية وبالقوات الملكية المغربية لا تمت بصلة بشيم الضيافة، حيث واجهت الجزائريين بالسجن والإيقاف، وعمدت إلى اغتيال أعوان الاتصالات الذين كان ذنبهم الوحيد هو وقوفهم إلى جانب قضيتهم العادلة². وعليه يمكن القول أن تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات قد تطرق وبالتفصيل للتناقضات التي ميزت بين الخطاب العلني للسلطات الرسمية للمملكة المغربية نحو القضية الجزائرية، وبين الاعتداءات التي لطالما قامت بها السلطات العسكرية المغربية ضد اللاجئين الجزائريين وأفراد جيش التحرير الوطني المتواجدين على طول الحدود الجزائرية المغربية.

¹ تقرير وزارة العلاقات العامة و الاتصالات، DZ/AN/2G/003/02/050.

² تقرير وزارة العلاقات العامة و الاتصالات، DZ/AN/2G/003/02/060.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

وبهذا استطاعت الإدارة الاستعمارية أن تتجح في فك الارتباط بين جبهة التحرير الوطني والمملكة المغربية والتي تضاعفت من أجل مصالحها القومية والتوسعية عبر الصحراء الجزائرية إلى التكثيف من أعمالها العدائية على حدودها مع الجزائر¹.

وتمادت تصرفات القصر الملكي وتم استغلال تصريحات زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي حول الحدود للدفع بوزير الداخلية المغربي ليعلن عن الموقف المؤيد للطرح الفاسي، ففي الندوة الصحفية المنعقدة بالرباط 21 مارس 1958 صرح وزير الداخلية قائلاً: "... إن مجلس الوزراء المغربي باقتراح من وزير الخارجية محمد بلفريج قرر إنشاء لجنة ترسيم الحدود ومناقشته مع الحكومة الفرنسية في لقاء يجمع الحكومتين المغربية والفرنسية إما في باريس أو الرباط..."².

3- سياسة جبهة التحرير الوطني في مواجهة الأطماع المغربية في عهد محمد الخامس

لطالما اعتمدت جبهة التحرير الوطني سياسة المرونة مع جيرانها خصوصاً المغرب للحفاظ على علاقات طيبة، إلا أن التجاوزات الخطرة التي مست تواجد الجزائريين على الأراضي المغربية أو عبر الحدود أو تنامي أطماع المغرب الترابية عبر الصحراء الجزائرية دفع بقيادة الثورة إلى رفع مطالبها وشكواها للملك شخصياً معبرة فيها عن سخطها من هذه التجاوزات³.

¹ بداية أكتوبر 1957م السلطات المدنية المغربية في تافيلالت تمنع مساعدة اللاجئين الجزائريين، 26 أكتوبر 1957 نقل 26 جزائري عنوة من بوعرفة بواسطة شاحنة مغربية إلى حملة، 03 نوفمبر 1957م تأمر بالجلء الفوري للمحل المستعمل من طرف اللاجئين الجزائريين كمأوى مؤقت ببواكر، 10 نوفمبر 1957م قائد بوعرفة يقوم بسجن 17 جزائري لمدة شهر و نصف، 27 فيفري 1958م استحواذ عدد كبير من المغاربة على المساعدات المقدمة للاجئين، 29 جوان 1958م قامت مجموعة من اللاجئين الجزائريين المقيمين بقصر السوق برفع شكوى إلى الأميرة لالة عائشة من جراء التجاوزات التي يتعرضون لها من طرف السلطات المغربية... للتوسع أكثر، أنظر:

Harbi Mohamed, les archives ... Op-cit 447, 444

² دبش إسماعيل، السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص104.

³ Harbi Mohamed, Op-cit.p444.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

ومن أجل تداركه للوضع وبغرض وضعه حداً لمثل هذه المشاكل عمد الملك محمد الخامس إلى إصدار قرار يوم 08 أبريل 1958م تم توجيه أمر بإنشاء لجنة مختلطة جزائرية مغربية برئاسة محمد شيقر مدير ديوان الملك ضمت الأعضاء الآتية أسماؤهم: من الطرف المغربي: محمد محمدي وزير الداخلية، والمهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري، وفقهه البصري القائد الأعلى للقوات المسلحة المغربية. من الطرف الجزائري: عبدالجليل سي الحسين والشيخ خير الدين¹.

ويمكننا الوقوف على ملاحظة مهمة حول طبيعة تكوين هذه اللجنة، فهي تضم من الجانب المغربي شخصيات سامية في الدولة وهو ما يوحي إلى أن الملك محمد الخامس أراد فعلاً وضع حد لمثل هذه التجاوزات التي تعيشها الحدود الجزائرية المغربية، فهو الذي تأثر عندما اطلع على الرسالة التي بعثها له الحسين آيت أحمد والتي جاء فيها: "...إن لم تساعدوا الجزائر سيكون مصيرها مماثلاً لمصير فلسطين والأندلس..."².

بعد اجتماع هذه اللجنة التي قرر الملك إنشاءها تم بعد الاجتماع تقرير عدد من النتائج:

- إرجاع الأسلحة المحجوزة من طرف القوات العسكرية الملكية وتسليمها للجزائريين.
- عقد اتفاقية تسهيل دخول السع إلى الجزائر وتسهيل جمركة المؤن الموجهة إلى جيش التحرير الوطني عند مخرج فقيق.
- التوافق حول عقد اجتماعات دورية كل شهر تضم أعضاء اللجنة الوطنية لتذليل الصعوبات والنقاط ذات الخلاف.
- فضلاً عن ذلك أنثرت هذه اللجنة إلى إنشاء عدد من اللجان الفرعية تضم كل منها ضباط من جيش التحرير الوطني ومسؤولين مغاربة، والتي بدأت بدورها اجتماعات بداية من 06 ماي 1958م، أين اجتمعت لجنة مصغرة في فقيق على الحدود الجنوبية وقررت الآتي:

¹ Harbi Mohamed, Op-cit.p444

² الثعالبي الطيب، "مراحل التضامن المغربي مع الكفاح المسلح الجزائري"، محاضرة منشورة في أعمال الملتقى، نظمته مؤسسة محمد بوضياف حول التحرير المغاربي، الجزائر 11-12 ماي 2001، ص 186.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

- تسليم لجنة المواشي والعتاد المحجوز لجيش التحرير الوطني الجزائري.
 - توقيف جميع الحواجز والعوائق لتمكين جيش التحرير الوطني من أداء مهامه.
 - توقيف جميع التجاوزات مهما كان نوعها ضد اللاجئين الجزائريين.
- ولابد من التنويه إلى أن وزير الداخلية ووزير الدفاع المغربي إلتما بالقيام بجولات استطلاعية خاطفة في المناطق الحدودية الجنوبية بين كل من المغرب والجزائر للوقوف على الصعوبات التي تقف عائقاً أمام تطبيق ما تم الاتفاق عليه.
- لكن لابد من الإشارة هنا أيضاً أنه بالرغم من تفاني المسؤولين المغاربة على تطبيق بنود الاتفاق الجزائري المغربي، إلا أن التجاوزات على الحدود ضد الجزائريين من طرف القوات العسكرية المغربية لم تكن لتتوقف¹، إذ تتالت التصريحات المغربية الرامية إلى اقتطاع أراضي الصحراء في غرب الجزائر وضمها إلى المملكة المغربية، فها هو وزير داخلية المغرب يعلن في ندوة تم عقدها بالرباط يوم 01 مارس 1958م إلى: "... إن مجلس الوزراء المغربي وباقتراح من وزير الخارجية محمد بلخير قرر إنشاء لجنة ترسيم الحدود ومناقشته مع الحكومة الفرنسية في لقاءات تجمع الحكومتين المغربية والفرنسية إما في باريس أو في الرباط..."².
- وبخصوص هذا الأمر عملت جبهة التحرير الوطني على تفعيل ديبلوماسيةها وقدمت احتجاجاً حاداً للسلطات المغربية تؤكد فيه أن لا سلطة لفرنسا على الأراضي الجزائرية، فالسلطة الوحيدة هي جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري مثل ما أقرته موانيق الثورة³.
- ولعل القصر الملكي فهم مدى جدية احتجاجات الجبهة، وهو ما دفع به إلى تأخير النظر في مطالبه المتعلقة بتسوية الحدود لفترة مؤقتة، رابطاً هذا التأخير إلى ما تمر به الجزائر من صعوبات ومحن وفي نفس الوقت من أجل تمكين الجزائريين من الوقت الكافي لدراسة هذا الملف وإبداء رأيهم حوله.

¹ Harbi Mohamed, Opcit, p444

² دبش إسماعيل، المرجع السابق، ص 104.

³ تقرير وزارة العلاقات العامة و الاتصالات، DZ/AN/2G/003/02/060

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

في مسرح الأحداث الصراعات بين جيش التحرير وجبهة التحرير والمغاربة لم تتوقف على المناطق الحدودية، بل أن التوترات انتقلت إلى داخل المدن المغربية ونقدم هنا بعض الأمثلة حول مثل هذه الأحداث، ففي الدار البيضاء سنة 1959م تم قتل أحد الجنود الفرنسيين وجرح مدني فرنسي، ومباشرة وجهت التهمة لأفراد جبهة التحرير الوطني من طرف الشرطة المغربية، ما نتج عنه مناوشات وضرب كاد أن يصل حد استعمال السلاح لولا تدخل المسؤولين من كلا الطرفين من أجل تهدئة الوضع.¹

لقد شكلت الخلافات الحدودية دوماً لب حديث السلطات الرسمية المغربية بعد كل اجتماع لها مع قيادة جبهة التحرير الوطني، والتي كانت بدورها تؤخر الحديث في مثل هكذا موضوع إلى ما بعد استقلال الجزائر.²

بدوره تحدث محمد بوضياف حول هذا الموضوع بأن الحكومة المغربية واستناداً إلى ما جاء على لسان رئيس الحكومة المؤقتة ابن يوسف بن خدة: "...أن الحكومة المغربية ما فتئت تلح على المسألة الحدودية حيث بلغ عدد المذكرات المكتوبة في هذا الصدد ستة مذكرات إن لم يكن أكثر، بالرغم من أن هذه المسألة ليست جديدة على الجزائريين وليست بالحدة التي أراد المغاربة إيهام الجزائريين بها، فالتفاوض قائم ومفتوح بين الطرفين"، وذلك ما جعل محمد بوضياف يقول: "لا أظن أنني أخطئ إذا ما أكدت أن هذا النزاع مختلف، لقد كانت مناورة تضليلية الهدف من وراءها ولو لوقت قصير صرف انتباه الجماهير المستاءة عن اخفاقات السياسة الداخلية، وتعبئة الشعب حول النظام القائم بالجوء إلى استثارة مشاعر الروح الوطنية وبالتالي إخفاء المشاكل الحقيقية وكذا جعل معارضة النظام في وضع صعب وهي المعارضة التي ما انفك تأثيرها يتنامى على الجماهير..."³.

يمكن القول أن قيادة الثورة الجزائرية وجدت نفسها في موقف لا تحسد عنه من جراء تمسك السلطات المغربية بمطالبها ومحاولاتها المتكررة إلى إجبار جبهة التحرير

¹ Gilbert Meynier, Op.Cit.p562.

² بوضياف محمد، الجزائر إلى أين، تر: محمد زغبية، يحيى الزغدودي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص 152-153.

³ نفسه.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الوطني إلى الاعتراف بأطماعها الترابية في الصحراء الجزائرية، من خلال الدفع بالجيش المغربي إلى مضايقة المجاهدين الجزائريين، وكأن الجانب المغربي هنا أراد استغلال الوضع الحرج للجبهة لتمرير مطالبه الآنفة.

لم يكن الملك المغربي محمد الخامس في منأى عن الأحداث وتطوراتها الخطيرة، فبعد وقوفه على أن الخلافات ما زالت تتطور وتتنامى بين الجيش المغربي وجبهة التحرير الوطني، وأن قرارات اللجنة الوطنية واللجان الفرعية المنصبة من قبله لم تلق احتراماً، قام مباشرة بتعيين عامل جديد على عمالة تافيلالت في نهاية سنة 1959م، ظناً منه أن ذلك سيساهم في معالجة هذه المشاكل التي تتخبط فيها العلاقات الجزائرية المغربية، وركزت توجيهات الملك اتجاه عامله الجديد على تافيلالت على شطرين أساسيين:

الأول: السعي إلى مساندة الثورة التحريرية الجزائرية.

الثاني: فرض السيادة المغربية على الجزائريين¹.

وفي قراءتنا الأولية لهذه التوجيهات نرى أن دعم الثورة ومساندتها بالنسبة للملك المغربي أمر لا رجعة فيه، لأنه كما أشرنا سابقاً عاهد على الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في صراعه مع الاستعمار الفرنسي، أما النقطة التي شكلت خطراً على جبهة التحرير الوطني هو الشق الثاني من توجيهاته - فرض السيادة المغربية على الجزائريين - فيبدو أن السلطات المدنية والعسكرية المغربية استغلت أمر الملك في هذا المجال وقامت بتجاوزات ضد الجزائريين دون استثناء، خصوصاً في الصحراء الجزائرية إذ تعرضت قبائل بني جرير وذوي منيع في منطقة كولمب بشار إلى إغراء شديد وكان هدف السلطات المغربية ترهيبهم وترغيبهم بكل الطرق بغية ضمهم إلى صفوف الجيش المغربي واستعمالهم كأداة لاحقاً لضرب الثورة التحريرية في الجنوب الجزائري.

إن تنامي مثل هذه الاعتداءات والتدخلات من الطرف المغربي في شؤون الجزائريين في الصحراء الجزائرية استنفذ طاقة المسؤولين في جبهة التحرير الوطني، ودفعت بهم إلى التدخل ثانية لدى الملك لوضع حد لمثل هذه التجاوزات، ويمكن القول أن

¹ مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية... المرجع السابق، ص388.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

تدخل وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية كان له نتائج مهمة، إذ اضطر الملك إلى السهر شخصياً من أجل إيجاد حلول لمثل هذه الخلافات ولم يتأخر الملك كعادته من أجل تلبية مطالب الحكومة المؤقتة، لذلك أصدر أوامره بإنهاء هذه الأزمة بوضع حد للنشاطات التي يقوم بها الجيش المغربي ضد الجزائريين، إذ قرر الملك حل هذا الجيش وضم عناصره إلى القوات الملكية المسلحة وإصدار أوامره بمعاقبة المتسببين في هذه الأزمة التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية.¹

يمكن القول أن الحل الذي لجأ إليه الملك محمد الخامس بحل الجيش المغربي وضمه إلى القوات المسلحة الملكية كان متأخراً، لأن لهذا الجيش نفوذ متنامي استعصى على الملك التحكم فيه، ما جعل من محمد الخامس الانتظار من أجل القضاء عليه والقضاء على تنفيذ حزب الاستقلال في دواليب السلطة، إلا أن إدراك علال الفاسي² للخطر الجاثم فوق جيش التحرير المغربي سيدفع به إلى انتقاد الاعتداءات المرتكبة من طرفه ضد الجزائريين، وهو ما يؤكد لنا ازدواجية الخطاب السياسي التي كان يتفنن به هذا الرجل.

بدورها لم تتأخر السلطات الاستعمارية الفرنسية من أجل استغلال الفرصة من تدهور العلاقات بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية والمملكة المغربية، وقامت بمتابعة الجزائريين المتواجدين داخل الأراضي المغربية، وعملت على توزيع المناشير من الطائرات تدعو الثوار إلى الالتحاق بالجيش الفرنسي، كما لجأت أيضاً إلى مراقبة قادة جيش التحرير الوطني وملاحقتهم أينما كانوا لتنفيذ اغتيالات ضدهم، ولقد كان لنتائج سوء علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية خطيرة على الثورة باعتراف قادتها.³

¹ مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، ص388

² علال الفاسي: 1910-1974، زعيم حزب الاستقلال أقام في القاهرة منذ عام 1946، واسهم في العمل المغربي المشترك، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة من أجل توحيد الكفاح المغربي الجزائري، لكنه تولى عن هذا المشروع بعد استقلال المغرب، وأبح يطالب بتحرير الصحراء ومغربة موريتانيا، أنظر: مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، ص19.

³ بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 - 1965، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2006 - ص 27.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

وبعد هذا الجو المشحون الذي ميز علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية خصوصاً بين جنوب المغرب وصحراء الجزائر ما لبثت الأجواء أن أصبحت لتترك المجال لعلاقات يطبعها جو من التحسن، هذا التحسن كان مرده هو إدراك المغرب مدى خطورة تواجد القوات الفرنسية على ترابه والتي تضرر بالدرجة الأولى منها السكان المغاربة، أو ربما المساعدة والمؤازرة التي وجدتتها الثورة وقيادتها من الشعب المغربي الشقيق، وهو ما دفع بالنظام المغربي إلى التظاهر ربما بتجسيد رغبة شعبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إرجاع هذا الدفء في العلاقات إلى الدعم الدائم واللامشروط - ماعدا ما يمس بالسيادة- للملك المغربي إلى جانب الثورة الجزائرية، والذي أبى بدوره الخلط بين الخلافات بين القيادة في الحكومتين ومؤازرة الشعب الجزائري، وذلك خلافاً منه عن الأطراف السياسية الأخرى التي لطالما نادى بوضع حد لعناصر جيش التحرير الوطني المتواجدة على الحدود المغربية الجزائرية.¹

لقد اعتمدت استراتيجية جبهة التحرير الوطني على عدم إبعاد الطرف المغربي في صراعها ضد المستعمر الفرنسي، فبالرغم من تدهور العلاقات رأت قيادة الثورة الجزائرية أنه من المفيد السعي إلى كل ما من دوره أن يؤثر سلباً على علاقتها مع المغرب ولم تعتمد إلى قطع علاقاتها واتصالاتها معه، ففي 18 ماي 1959م حظى الوفد الحكومي للحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة كريم بلقاسم بمقابلة العاهل المغربي محمد الخامس، الذي أكد بدوره أن الجزائر مازالت من أولوياته وأن الشعب المغربي لازال متضامناً مع نظيره الجزائري، وأنه يدعمه في جهاده من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لبناء وحدة المغرب العربي وتمتين استقلاله وتحقيق مصيره.²

والملاحظ أن تجديد الملك المغربي محمد الخامس دعمه للثورة الجزائرية وشعبها في مواجهته للمستعمر الفرنسي كان على اطلاع جيد لمدى الخلافات الموجودة بين كل من حكومته المغربية وبين جبهة التحرير الوطني، إلا أنه بالرغم من ذلك اطلع الوفد الجزائري على استمرارية دعمه للثورة الجزائرية، و ذلك ما توضح لاحقاً أثناء مقابلاته مع

¹ مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، ص 388

² جريدة المجاهد، زيارة إلى المغرب الشقيق، ع 43، 01 جوان 1959م، ص 02.

شوقي مصطفى مندوب الحكومة المؤقتة الجزائرية في المغرب، إذ قال هذا الأخير في إحدى تصريحاته أن: "...مقابلته مع الملك المغربي تركزت في البحث عن أنجع الوسائل لضمان التنسيق والتعاون الأمثل بين الحكومة الجزائرية والمملكة المغربية لتدليل الصعوبات والمشاكل الموجودة بين المغاربة واللاجئين الجزائريين، وبدون شك سيخلق هذا التعاون الظروف المواتية لإخواننا المغاربة، هذه الظروف هي التي تجعلهم يؤيدوننا تأييداً فعالاً و يقدمون لنا يد المساعدة التي أصبحت ضرورية أكثر نظراً لاستمرار القتال".¹

ويبدو أن سياسة جبهة التحرير الوطني ودبلوماسيتها اتجاه جارتها دولة المغرب كان سبباً في عودة الدفء إلى العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المغربية، وقد تدعّم هذا التعاون الرسمي بتعاون الشعبين المغربي والجزائري في تصديهما لأعمال الجيش الفرنسي عبر الحدود وفي المناسبات المهمة خلال تاريخ الثورة الجزائرية،² وبدورها أشادت الحكومة المؤقتة الجزائرية بالدور المغربي، إذ وجّهت على لسان رئيسها فرحات عباس تعليمة إلى جميع مصالحها في المغرب الشقيق بعد محادثات مع الملك الخامس يوم 02 جويلية 1960 التي كانت في مجملها تدور حول المشاكل التي تعرفها المنطقة الحدودية، وتم التأكيد في التعليمة إلى: "... أن الواجب ليملي علينا أن نحيطكم علماً بأننا لاقينا كعهدنا به، لدى الملك محمد الخامس وصاحب السمو الملكي ولي العهد وأعضاء الحكومة تمام التفهم، وخلال مباحثاتنا جددت لنا حكومة صاحب الجلالة محمد الخامس ملك المغرب على الخصوص، بما هو ملموس ومؤكد عزمها الراسخ على إمدادنا بموصول الدعم و المساعدة المادية والمعنوية، كما أكدت لنا تصميمها إلى مساعدتنا من خلال إجراءات عملية ناجعة قصد الحفاظ من جهة على وحدة جبهة التحرير الوطني وحكومتنا وسلطتها من أجل ضمان المشاركة الفعلية والناجعة للجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب في كفاح التحرير الذي يخوضه الشعب الجزائري، ومن جهة أخرى من أجل إحباط محاولات فرنسا بالمغرب الرامية على إضعاف الثورة الجزائرية

¹ جريدة المجاهد، "صوت الجزائر بالمغرب".

² مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، ص 448.

وعزلها، فباسمكم أنتم المناضلون والجنود، وباسم جميع أبناء الجزائر سجلت حكومتكم ما أبدته حكومة صاحب الجلالة من إرادة غايتها تقديم الدعم والتعاون بعدم الإقدام على أي شيء من شأنه أن يخل بالنظام العام في المغرب أو يمس بالسلطة المغربية وسيادة المغرب، كما جددت لها عزمها على مساندة سعيها من أجل استقلال المملكة، تلکم هي القواعد العامة التي حصل الاتفاق حولها.... فعلیکم أن تسهروا من خلال انضباطکم اليومي وعملکم الدؤوب والمتواصل في مجال التربية والتوجيه في صفوف جيش التحرير الوطني ومن خلال تنظيم مصالحکم، على تطبيق ما اتفقنا عليه نصياً وروحياً من دون توانٍ أو تحفُّظٍ، وليس هذا مجرد رغبة وإنما هو أمر آمرکم به باسم الحكومة كلها".¹

إن المنتبِع لهذه التعلیمة على مدى سعي الطرفين الجزائري والمغربي إلى تجاوز الخلافات بينهما من أجل تجسيد حركة الوحدة المغاربية في مقاومة مستعمر مشترك، وهو ما تجسد فعلاً في دعوة الملك محمد الخامس إلى عقد مؤتمر افريقي يضم الزعماء الأفارقة لدراسة القضايا الإفريقية وبالأخص القضية الجزائرية، إذ تم تناول هذه القضية بتوسع.²

وفي حديثه -الملك محمد الخامس- عن القضية الجزائرية و دعمه لها يمكن الوقوف على نص خطابه المتعلق بالجزائر، إذ تحدث قائلاً أمام الحضور: "... وبالرغم مما أبدته الحكومة الجزائرية من حسن استعداد لحل المشكل عن طريق المفاوضات نجد الطرف الآخر لا يعير مع الأسف الشديد هذه المبادرة الحسنة أي اهتمام ولا يقيم لها وزناً وليس خطر هذه الحرب في الحقيقة قاصراً على الجزائر الشقيقة وحدها، ولكن يخشى أن يمتد نطاقه فيشمل الأقطار المجاورة ولذلك ناشدنا الأمم المتحدة لتتدخل في الأمر وتعمل على تمكين الشعب الجزائري المكافح من التمتع باستقلاله و سيادته، ولقد

¹ الشيخ سليمان، "ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية"، محاضرة القيت في الندوة الفكرية الدولية حول جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال و دعم لحركات التحرير الإفريقية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المغربي، يومي 14-15 نوفمبر 2005، الرباط، ص 131.

² لميش صالح، "مصر وثورة التحرير الجزائري 1954-1962"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص142.

أظهرت الحوادث الدامية التي كان القصر الشقيق مسرحاً لها أخيراً مدى تشبث الشعب الجزائري بمطالبه العادلة و التفافه حول حكومته الوطنية و رفضه البات لكل شكل من أشكال المؤسسات الممنوحة التي يراد إرغامه على قبولها... وإننا نغتزم فرصة هذا المؤتمر وحضور أئينا فخامة الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية لنوجه في شخصه تحية المؤتمر إلى الأبطال المكافحين في سهول الجزائر وجبالها وصحراءها وتؤكد لهم ووقوفنا بجانبهم موقف التأييد والموازة، لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا، مطالبين بمنح الجزائر حقها في الحرية و الاستقلال بدون قيد أو شرط و منددين في الوقت نفسه بكل محاولة آتية ترمي إلى تجزئة التراب الوطني للقطر الشقيق كما سبق لنا أن نندد بها في كل مكان حاول الاستعمار أن يفرضها فيه...¹

وعلى كل فمهما اختلفت الآراء حول الأهداف المتوخاة من انعقاد المؤتمر، وبالرغم من حضور فرحات عباس له وهو ما اعتبر تكريماً واعتراًفاً بكفاح الشعب الجزائري، إلا أنه حمل بين طياته مشاكل سياسية أساسية حيث اصطدم المؤتمر بالطرح التوسعي المغربي عبر حدود المغرب الجنوبية الشرقية، إذ تطرق الملك المغربي إلى مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب. وقد واجه المؤتمر هذا الطلب برد حاسم حول هذه المسألة حيث أكدوا جميعهم على ضرورة تأجيل النظر في مثل هذه المسائل إلى ما بعد استقلال الجزائر بطلب من الرئيس فرحات عباس.²

وتجدر الإشارة هنا إلى طرح مثل هذه المسائل المتعلقة بأطماع المغرب في صحراء الجزائر لم تقف فقط على الطرح الذي قدمه الملك محمد الخامس في المؤتمر، بل كانت هناك محاولات جانبية من طرف رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي في محاولة منه كسب تضامن دولي إفريقي حول هذا المطلب، إذ يعتبر هذا الأخير من الداعيين إلى مغربية الصحراء (موريطانيا والصحراء الشرقية)، وعمل على إصدار "صحراء المغرب"

¹ جريدة العلم، "جلالة الملك يفتتح مؤتمر الأقطاب تحت شعار البعث والوحدة والحرية"، ع4182، السنة 15-5 يناير 1961.

² بلحاج صالح، "تاريخ ثورة الجزائرية"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص33.

الأسبوعية العربية، ومجلة فرنسية تحمل اسم "الكتاب الأحمر"¹ الذي وزع يوم 05 جانفي 1961 على أعضاء الوفود والصحفيين في الدار البيضاء، كان الهدف من توزيعه لمثل هذا الكتاب على أعضاء الوفود حسب ما أشار له لجريدة العلم: "... أن اضع بين يدي المسؤولين في الحكومات والمحافل الدولية وثائق لا تدع شكاً لمنصف في أحقية مطالبنا، وعسى أن أكون أسهمت بذلك في المجهود العام لصالح استكمال التحرير والتوحيد لبلادنا..."².

4- تصاعد أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب وموقف الثورة منها.

إن المتأمل لشخصية الحسن الثاني يقف على خلاف جوهري بينه وبين والده محمد الخامس، فإذا كان هذا الأخير تمكن من الفصل بين مشكلة الحدود ومساندة القضية الجزائرية فإن الأول -الحسن الثاني- مارس ضغطه على جبهة التحرير الوطني من أجل فتح ملف الحدود الصحراوية، وهو ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى تبني سياسة المراوغة اتجاه الحكومة المغربية وذلك كله من أجل الحصول على دعمها في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

ويبدو أن هذه الإستراتيجية من طرف الحكومة المؤقتة الجزائرية تتألت في علاقاتها مع مملكة المغرب، إذ قام رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس رفقة عدد من أعضاء الحكومة بزيارة لمملكة المغرب الشقيقة بين 02 إلى 07 جويلية 1961³، وذلك في إطار ردود جبهة التحرير الوطني للدعوات الفرنسية المطالبة إلى تقسيم الجزائر، وتبع ذلك مظاهر احتشادية يوم 05 جويلية من نفس السنة على شرف ضيوف الملك المغربي في الدار البيضاء برئاسة الملك الحسن الثاني شخصياً، و بمناسبة هذا المهرجان أشار رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى اتخاذ مثل هذا اليوم كيوم وطني ضد تقسيم الجزائر.

¹ "أصدر الرئيس علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال كتاب أحمر يتناول القضايا المتعلقة بالأراضي المغربية التي لازالت تحتلها فرنسا وإسبانيا، ويحتوي هذا الكتاب الذي يتكون من 240 صفحة على عرضين: الأول حول الحدود الشرقية والثاني خاص بمناطق الحدود الأخرى من المملكة ويشمل بالإضافة إلى ذلك على عدد من الوثائق الرسمية وخرائط تتعلق بحدودنا الوطنية، ووزع هذا الكتاب صباح أمس على أعضاء الوفود والصحفيين في الدار البيضاء"، أنظر: جريدة العلم، ع4183، السنة الخامسة عشر، 16 يناير 1961.

² جريدة العلم، ع4183، السنة 15، 6 يناير 1961.

³ قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ص152.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

والمتتبع للأحداث يقف على أن مثل هذه المظاهر التضامنية للحكومة المغربية لا يمكن أن تحمل في جنباتها مطالب إقليمية أخرى، إذ عمدت الحكومة المغربية إلى طرح مشكلة الحدود الشرقية الجنوبية للمغرب وتوضيح أهمية استرجاعها، إلا أن أعضاء الحكومة المؤقتة وتماشياً مع الأوضاع التي تعيشها الثورة في هذه المرحلة وضحت للمسؤولين المغاربة بأن مشكلة الحدود لم يصل وقتها بعد، وأن مثل هذه القضية يجب تداولها عبر منظور أخوي، إلا أن إصرار الملك الحسن الثاني حول أهمية إيجاد حل لمثل هذه القضية دفع الحكومة المؤقتة إلى الاعتراف بوجود مشكل حدودي بين المغرب و الجزائر، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للوقوف على طروحات كل طرف وإيجاد حلول لها.¹

يمكن القول أن ادعاء الحكومة المؤقتة الجزائرية لمثل هذه الضغوط المغربية بأن هناك مشكل حدودي بين الدولتين لم يكن سوى مراوغة سياسية، وكان هدف الطرف الجزائري منها كسب دعم المغرب في أحقية سيادة الجزائر على صحرائها في مرحلة مفاوضات الاستقلال مع فرنسا.

و لعل مثل هذا الأسلوب المتبع من طرف الحكومة المؤقتة وقف على نتائج مهمة، وتأكد ذلك من خلال إشارة الملك المغربي الشاب إلى دعمه دون تحفظ للثورة الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا وذلك في إطار احترام وحدة الأراضي الجزائرية، وفي بيان مشترك بين الملك المغربي ورئيس الحكومة المؤقتة تم التأكيد على أن مشاكل ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب يعنيهما وحدهما، ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين وخارج أي ادعاء أو تدخلات خارجية²، وهو الأمر الذي أشار إليه سابقاً وزير الشؤون الأفريقية في الحكومة المغربية السيد عبدالكريم الخطيب، إذ صرح قائلاً: "...إن المغرب سيحافظ على علاقاته المتميزة مع الشعب الجزائري و قيادته في جبهة التحرير الوطني، ولن تكون قضية الصحراء مصدر شقاق بين الشعبين الجزائري والمغربي".³

¹ مقالاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص 474.

² جريدة المجاهد، ع100، 17 جويلية 1961، ص4.

³ جريدة المجاهد، ع96، 22 ماي 1961، ص 2.

وتجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من الدعم المغربي للحكومة الجزائرية في مفاوضاتها إلا أن نظام المغرب بما فيه الملك الحسن الثاني لم يكن مطمئناً للاتفاقات الموقعة بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة، وهو ما دفع به إلى ممارسة ضغوطات جديدة من أجل التسريع في مهام اللجنة المتفق عليها سابقاً، وتم تصعيد مثل هذه الممارسات إلى درجة مضايقة السلطات المغربية للمجاهدين واللاجئين سواءً بأمر مباشر منه أو بطريقة غير مباشرة على لسان مسؤولين مغاربة، ففي أثناء انعقاد المؤتمر السادس لحزب الاستقلال أظهر المسؤولون المغاربة عن نواياهم في أطماعهم الترابية في صحراء الجزائر، فحزب الاستقلال وقف بمرارة حسبما صرح به رئيسه علال الفاسي قائلاً: "...أنه بالرغم من استقلال المغرب سنة 1956.... إلا أن هذا الاستقلال لم يكن مصحوباً بالوحدة الكاملة للتراب المغربي، حيث أن أجزاء شاسعة من المغرب بقيت تزرع تحت نير الاستعمار الفرنسي والاسباني أو تحت أنظمة خاصة للاستعمار الأجنبي، وحيث أن استقلال أي بلد لا يكون صحيحاً ما دامت وحدة التراب غير متوفرة، إذ ضمان السيادة الوطنية لا يتم إلا إذا تدعم الاستقلال بوحدة التراب، وحيث أن الاستعمار الفرنسي اقتطع من المغرب ما سماه بالجمهورية الإسلامية لموريتانيا المستقلة، وحيث أن الاستعمار الفرنسي في أيام الحماية وقبلها اقتطع غصباً مناطق مغربية صرفة وضمها إلى القطر الجزائري الشقيق ظناً منه أن نفوذه سيبقى خالداً في الجزائر، ونظراً إلى أن أعمال الحكومة المغربية رغم توفرها على وزارة خاصة بشؤون موريتانيا والصحراء وعلى إدارة لشؤون الصحراء، لم تتسم لحد الآن بالصيغة الجدية الفعالة فيما يخص استرجاع المناطق المحتلة فإن المؤتمر السادس لحزب الاستقلال يطالب: العمل على إزاحة الاستعمار الفرنسي حالياً على المنطقة الشرقية الممتدة من واد الناموس شرقاً بما في ذلك عين الصفراء وبشار والقنادسة وتوات بما فيه من واحات كتيمي وتيميمون ومنطقة تيديكلت كعين صالح وأولف وتينزروف إلى تبلبلت وتندوف غرباً، ووضع خريطة رسمية للمغرب في حدوده الحقيقية جامعة لكل التراب الوطني وإحلال هذه الخريطة الرسمية محل الخرائط الحالية التي هي في الواقع من مخلفات الحماية، تقرير تدريس جغرافية المغرب وتاريخه في حدوده الحقيقية في جميع مراحل التعليم، تعزيز

وحدات الجيش المغربي على طول الحدود وتكوين فرق المتطوعين من سكان الحدود، الاعتراف بسكان الحدود حتى لا تبقى هناك ثغرة لمساومة بعض الضمائر...¹.

ولقد كان لمثل هذه التصرفات أن تدفع بالحكومة المؤقتة الجزائرية بداية من 1962 إلى السماح للجنة المشتركة لدراسة الحدود مع دراسة مشروع المغرب العربي، ويظهر أن هدفها من ذلك إعطاء مشكلة الحدود بعداً مغارياً فقط.²

إن المشاورات الأخيرة التي شهدتها مفاوضات الجزائر-المغرب حول قضية الحدود الصحراوية دفعت الملك الحسن الثاني إلى تكثيف اتصالاته مع كل من رأى فيه بصيص أمل لتسوية مشكلة الحدود مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، بل امتدت انتهازيته في تحقيق مبتغاه إلى استغلال فرصة الخلافات على السلطة التي شهدتها المرحلة الأخيرة من الثورة الجزائرية بين قيادة الأركان العامة بزعامة العقيد هواري بومدين المؤيد من بن بلة وبين الحكومة المؤقتة الجزائرية، لذلك لجأ الملك المغربي إلى بن بلة من أجل تحقيق أهدافه، ويشير سعد دحلب* أن الملك استطاع استخلاص وعود قطعها بن بلة على نفسه من أجل إيجاد حل لمشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب،³ إذا تمكن بن بلة استسلام السلطة في الجزائر، وهو ما دفع بالعاقل المغربي إلى تقديم مختلف الدعم لبن بلة وهواري بومدين

¹ جريدة العلم، "مؤتمر حزب الاستقلال يطالب إزاحة الاستعمار الفرنسي من المناطق الشرقية المغتصبة"، ع4508، السنة السادسة عشرة، 16 يناير 1962.

² مقالاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص 477.

* سعد دحلب: ولد عام 1919 بقصر الشلالة، درس بمسقط رأسه ثم انتقل إلى المدينة والبلدية، انخرط في " ج.ش.ج." أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد اجتهد في خدمة مصالي الحاج عندما فرضت عليها الإقامة الجبرية في قصر الشلالة، مما جعل الزعيم يختاره كاتباً له، شارك في الانتفاضة التي وقعت في قصر الشلالة في أبريل 1945، وتعرض للاعتقال ولم يطلق سراحه إلا في عام 1946، وأصل نضاله في " ح.ا.ج.د. وأصبح في عام 1953 عضواً في اللجنة المركزية مكلفاً بالاعلام والنشر، التحق بصفوف الثورة التحريرية في الجزائر العاصمة وعلم رفقة عبان رمضان هناك، شارك في مؤتمر الصومام وأصبح عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ عن المؤتمر، اضطر إلى الخروج من الجزائر على غرار زملائه في اللجنة بعد معركة الجزائر عام 1957، شغل عدة مناصب في الحكومة المؤقتة إلى غاية تعيينه وزيراً للخارجية في حكومة بن خدة بعد الاستقلال عين سفيراً في المغرب، وبعدها انسحب من العمل السياسي، توفي عام 2000، للمزيد عنه أنظر مقالاتي عبد الله: قاموس...المرجع السابق، ص 264-265.

³ منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، دار بن حزم، بيروت لبنان، 2007 ص 179-180.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

من أجل الوقوف في وجه الحكومة المؤقتة الجزائرية، إلا أن الظاهر أن بن بلة بمجرد تسليمه السلطة اختلفت علاقاته مع الملك المغربي.¹

بعد إعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 والإفراج عن الأعضاء القياديين لجبهة التحرير الوطني عمل الملك المغربي قصارى جهده من أجل إبلاغ بن بلة بتطلعاته حول مسألة الحدود من أجل تحقيق أطماعه التوسعية، و يبدو أن المساندة التي حظي بها كل من بن بلة وهواري بومدين من الملك الحسن الثاني لم تأت ثمارها المرجوة، كون مثل هذه الصداقة التي ربطت هذه الأطراف كانت هشة كان لها أن تؤثر سلباً على العلاقات الجزائرية المغربية حسب ما أشار له سعد دحلب²، من جهتها اشارت جريدة العلم لسان حزب الاستقلال المغربي لمثل هذه الانشقاقات التي عاشتها قيادة الثورة بعد الاستفتاء أثناء حديثها عن حوادث الحدود الجنوبية بين الجزائر والمغرب: "...لقد كذبت السفارة الفرنسية تدخل الجيش الفرنسي في مسائل الحدود منذ يوم الاستفتاء، لكن الأنباء الصادرة من جهات مطلعة تؤكد وجود نوع من التعاون بين الجيش الفرنسي وبين عناصر عسكرية جزائرية، فهل أن قوات الإرهابيين الفرنسيين جاءت تعمل في حدود المغرب لإشعال نار الفتنة بين الشعبين الشقيقين؟ و من هي العناصر الجزائرية؟ فما الذي يقصد إليه بن خدة بالهجوم على مناطق خارج التراب الجزائري وإرسال العديد من الجنود إلى الحدود؟ إن المغرب لم يفكر في استعمال القوة لاسترجاع مناطقه المغتصبة، ذلك ما يعرفه بن خدة و شعبه، وإذن فالغاية من عملياته في التخوم الغربية سد أفق الاتصال بين بن بلة و جنود الولاية الخامسة التي دخلت من وجدة إلى وهران و بين المغرب، وهذا ما يدل على أن السيد بن خدة يفكر في استعمال القوة لمقاومة أنصار بن بلة الذين يرفضون كل استسلام إذا لم تلب مطالبهم التي هي من القرارات مجلس الثورة في طرابلس".³

لعل تنظيم الاستفتاء أثار حفيظة الملك المغربي الذي دفعته أطماعه إلى السعي إلى تحقيق حياد المناطق التي يدعي مغربيتها عن أجواء الاستفتاء، وعمل على مراسلة رئيس

¹ دحلب سعد ، المصدر السابق، ص179.

² نفسه، ص 180.

³ جريدة العلم، "حوادث الحدود"، ع 4664، 15 يوليو 1962.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الحكومة المؤقتة التي كان موقفها واضحاً ولم يتزعزع حول هذه المسألة وهي أن حدود الجزائر واضحة و إن كان لابد من مناقشة مثل هذا الموضوع فلا بد أن يكون مع الحكومة النهائية¹، كما راسل عبد الرحمان فارس الذي قال أنه غير مخول قانوناً النظر في مثل هذه المسألة التي تخص البلدين.

إن المتتبع للأحداث على حدود الصحراء الجزائرية مع دولة المغرب يرى تنامي التدخلات المغربية في شؤونها، خصوصاً في منطقة تندوف التي عرفت نشاطاً موسعاً للقوات المغربية بين الفينة والأخرى، كذلك نشاط حزب الاستقلال في المنطقة والذي حاول إقناع سكان تندوف بمغربييتهم، مستعملاً في ذلك كل الطرق وخصوصاً الإغراءات المالية من أجل كسبهم إليه وتحقيق أطماعه، ولعل مثل هذه التجاوزات والأخطار التي يمكن أن تتجم عنها لم تخف على ممثلي جبهة التحرير الوطني، وهو ما عملت على تداركه وتجسد حضور نشاطها أثناء تنظيم استفتاء تقرير المصير في منطقة تندوف ورفع العلم الجزائري فيها يوم 3 جويلية 1962.²

II/ أطماع تونس في الصحراء الجزائرية.

يشير عدد كبير من الكتاب والباحثين حول تتصل الحكومة التونسية من التزاماتها حول قرارات مؤتمر طنجة من خلال النقاش الذي ساد اجتماعات المهدية، حيث توضح عند دراسة المساعدات المالية التي تمنح لإغاثة اللاجئين أن الباهي لدغم ممثل تونس أشار أن تونس ليس لها موارد مالية كافية لتلبية طلبات الثورة التحريرية الجزائرية، وقد أدى سلوك ممثل الحكومة التونسية مع وفد جبهة التحرير الوطني إلى بعث شكوك لدى هذه الأخيرة حول نوايا تونس، التي يبدو أنها تسعى للتوصل من الالتزامات التي التزمت بها في مؤتمر طنجة.³

¹ رضا مالك، المصدر السابق، ص 325.

² Philippe Masson, Une Algérie totalement Algérienne, Publication, Willy Fisher-paris, p118.

³ Harbi Mohamed, les archives... Op.cit., PP 417-418

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

وتوضح لممثلي جبهة التحرير ذلك أكثر عند مطالبتهم بتقديم إدانة صريحة للسياسة الديغولية اتجاه القضية الجزائرية إلا أن ممثل الحكومة التونسية تحدث حول إمكانية التفكير في السياسة الديغولية التي لعلها تأتي بجديد يخدم قضية المغرب العربي. يمكن للمطلع على مجريات الاحداث خلال الثورة والعلاقات الرابطة بين كل من تونس و جبهة التحرير الوطني أن يقف على أن ملامح الاطماع التونسية في الصحراء الجزائرية كانت في اتجاهين:

الأول: أطماع في ثرواتها الاقتصادية: أدت إلى ما يعرف بعقد اتفاقية بين تونس وفرنسا الديغولية لمشروع ايجلي.

الثاني: أطماع ترابية هدف تونس منها هو الحصول على عمق جديد لأراضيها الجنوبية داخل الصحراء الجزائرية.

1- الاطماع التونسية في الثروات الاقتصادية.

لقد استطاع ديغول بسياسة المراوغة التي انتهجها إلى قبر قرارات مؤتمر المهدية وطنجة، بفضل التجاوب الذي حظيت به سياسته لدى كل من المغرب وتونس الذين تتكرا من التزاماتهما سبب اطماعهما في الصحراء الجزائرية، وبهذه الطريقة يكون ديغول قد حقق تفوقا في ضرب التضامن المغربي الذي التزمت به هذه الأطراف، الجزائر تونس والمغرب وفيما يتعلق بالجانب التونسي فقد تجسد ذلك بجر تونس إلى التوقيع على اتفاقية ايجلي يوم 30 جوان 1958 والتي عُدت ضربة في صميم العلاقات الجزائرية التونسية.¹ لقد كان العرض الاقتصادي المقدم مغريا أثار لعاب بورقيبة،* إذ ضم كراء قاعدة بنزرت العسكرية، ونقل بترول ايجلي الواقعة في الصحراء الجزائرية عن طريق ميناء

¹ الميلي محمد، المغرب العربي، المرجع السابق، ص 74.

* الحبيب بورقيبة، ولد في 06 أوت 1903، بحي الطرابلسية بمدينة المنستير التونسية، تلقى تعليمه الثانوي في المعهد الصادقي ثم معهد كارنو بتونس، ثم إلى باريس سنة 1924 بعد حصوله على البكالوريا وحصل على إجازة من كلية الحقوق والعلوم السياسية عام 1927، وعاد إلى تونس لينظم إلى الحزب الدستوري الحر عام 1931، لكنه استقال منه في نفس السنة ليؤسس في 02/03/1934 الحزب الدستوري الجديد رفقه محمود الماطري والظاهر صفر وآخرين، عُرِف عنه أنه كان من أنصار سياسة "خذ وطالب"، كما اعتبر مؤسس تونس العلماني، بعد توقيع وثيقة استقلال تونس في 02/03/1956 شكل بورقيبة أول حكومة تونسية بعد الاستقلال، وفي 25/07/1957 أصبح رئيساً للجمهورية

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الصخيرة التونسية وذلك كله مقابل إيرادات مالية معتبرة وأعلنت تونس عن مصادقتها على هذه الاتفاقية التي سمحت للشركة الفرنسية سترابسا STRAPSA بتمرير الغاز الجزائري من ايجلي الى الموانئ التونسية.

لقد كانت الاتفاقية مفاجئة لدى جبهة التحرير الوطني، وأحست بمدى خطورتها لذلك بذلت كل ما في وسعها من أجل لفت أنظار الحكومة التونسية إلى عدم التمسك بها، ولفت أنظار الرئيس التونسي الى الأخطار التي يمكن أن تنتج على هكذا اتفاقية ولكن المساعي الجزائرية قابلتها مواقف تونسية مترممة في أفكارها،¹ وركزت جبهة التحرير الوطني على عدد من الانعكاسات التي يمكن ان تأثر سلبا على البلدين أو على استمرارية الثورة الجزائرية مشيرة حسب ما جاء في جريدة المجاهد بعنوان "الخبر المسموم"² إلى أن:

- مصادقة تونس على الاتفاقية معناه اعتراف بحق فرنسا بالتطرف.
 - مصادقة تونس على هكذا اتفاقية يُعتبر خرقا لاتفاقية طنجة.
 - لا يمكن للشعب الجزائري أن يقبل باستعمال ثرواته من أجل تدعيم الحرب المفروضة عليه فمقابل استثمار هذا البترول سقط آلاف الجزائريين ضحايا.
 - ان الاستمرار في بناء هذا الأنبوب يُضعف مكانة الشعب الجزائري في معركته ضد ديغول في قضية الصحراء الاستراتيجية.
 - ان استغلال بترول ايجلي يحقق لفرنسا مكسبين مهمين أولا تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وثانيا يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل من عمر الحرب.
- والجدير بالذكر أن جريدة المجاهد تعرضت بإسهاب لهذه الاتفاقية ومدى مخاطرها ووضحت الأسباب وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية التي كان مصيرها

بعد خلع الملك محمد الأمين باي، وقد بقي في هذا المنصب على غاية 1987 تاريخ إزالته عن الحكم من قبل الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي نظراً لعجزه عن أداء مهامه.

¹ جريدة المجاهد، "الخبر المسموم"، ع27، 22 جويلية 1958، ص 01

² نفسه، ص03.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الرفض في ليبيا والمغرب بتوجيه من لجنة التنسيق والتنفيذ، واستشهدت بالموقف المغربي الذي رفض تكرير بترول حاسي مسعود في مصفاة القنيطرة.¹

ويظهر أن دولة تونس رفضت تفهم الموقف الجزائري رغم ما تم تقديمه من توضيحات مؤسّسة وهو الأمر الذي استقرز جبهة التحرير الوطني، والتي أدركت مدى جري الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي وراء مصالحه الشخصية الضيقة والتي كان المحفز لها هو استراتيجية ديغول الهادفة إلى عزل الجزائر عموماً وصحرائها خصوصاً على الأحداث الجارية في البلدان المغاربية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على استعمال ثروات الجزائر وتحقيق مشاريع فصل الصحراء.

لقد اضطرت جبهة التحرير الوطني إلى تصعيد لهجتها أمام الحكومة التونسية، فبعد المراسلات عمدت إلى التهديد بنقل البعض من هيئاتها من تونس إلى طرابلس وإتباع أسلوب القطيعة مع تونس، كما سمحت لإعلام الثورة بتوجيه انتقادات لمثل هذه السلوكات التونسية وهو ما أشارت له جريدة المجاهد "إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجلّ وأعظم".²

لقد استطاعت مثل هذه الاتفاقية -إيجلي- أن تُبرز إلى السطح الخلافات بين الطرفين الجزائري والتونسي والتي بلغت درجة المصادمة بينهما وقد أفرزت عنها عدة انعكاسات، ففي ما يخص جبهة التحرير الوطني أدركت مدى إمكانية تعرض مصالحها في الأراضي التونسية لمتاعب هي في غنى عنها، أما الطرف التونسي فأدرك بدوره أن سياسته يمكن لها أن تضع النظام التونسي في حرج كبير خصوصاً بعد تعالي الأصوات المنددة ضده في الداخل والخارج³، لذلك اجتمع وفدي جبهة التحرير من جهة والحكومة التونسية من جهة أخرى في تونس وكان هدفهما وضع حد لخلافاتهما وإرجاع مياه العلاقات إلى مجاريها وفض خلافاتهما، وتم إصدار بيان مشترك تمت الإشارة فيه إلى أن

¹ جريدة المجاهد، "الخبير المسموم"، ع27، 22 جويلية 1958، ص 05.

² نفسه.

³ جوان غليسي، المرجع السابق، ص215.

جبهة التحرير الوطني قدّمت شرحاً لوجهة نظرها فيما يتعلق بأنبوب إيجلي للحكومة التونسية، التي أكدت بدورها إلى تأييدها ودعمه للثورة الجزائرية حتى تتال استقلالها. وبدوره أشار عبد الحميد مهري إلى ماهية الاتفاق الذي يهدف إلى عدم المساس بالطرفين الجزائري والفرنسي¹، وذلك بتعهد الحكومة التونسية إلى تأخير تشغيل أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر، وأن يكون استغلاله يخدم مصلحة البلدين، وبهذه الطريقة تمكنت جبهة التحرير الوطني بفضل سياستها المعتمدة على إبعاد الخلاف بينها وبين الدول المحيطة بها وبصحرائها ومد أواصر الترابط بينها وبين تونس والمغرب، وهو الأمر الذي يدفع بالثورة الجزائرية إلى تحقيق مآربها وهو الاستقلال.

من خلال هذه القراءات يمكن القول أن أزمة إيجلي ساهمت في زعزعة العلاقات بين الجارتين تونس والجزائر والتي كادت تبلغ المواجهة، إلا أن حرص جبهة التحرير الوطني في مواجهة مختلف السياسات والاستراتيجيات التي يتبناها ديغول من أجل عزل الصحراء عن محيطها الجزائري والاستئثار بها لصالح فرنسا كان له أن يحبط المساعي الديغولية من جهة، ويبرز مدى حنكة قيادة الثورة في مجابهة الصعاب من أجل القضية الجزائرية من جهة أخرى، ولا يتم ذلك في نظر جبهة التحرير الوطني إلا بتمتين العلاقات مع الحكومة التونسية والوقوف أمام نزوات الحبيب بورقيبة المعروف بمناورته وتوجهاته البراغماتية.

2- أطماع تونس الترابية في الصحراء.

لم تكن المملكة المغربية هي الوحيدة التي بنت آمالها التوسعية في الصحراء الجزائرية خلال مرحلة عصيبة من تاريخ الجزائر بل حتى الجارة تونس كانت لها أطماع ترابية غدّتها إغراءات ديغول والتي كان بورقيبة هو المنساق حولها، فبعد جريه وراء ثروات الصحراء الجزائرية بهدف إنعاش اقتصاد تونس والذي تجسد في مشروع نقل النفط من منطقة إيجلي ها هو يغير مطالبه إلى المطالبة بتوسيع حدود تونس وتجديدها على معطيات جديدة، فتونس بالنسبة له هي أصغر بلدان المغرب العربي بل وأصغر الدول

¹ مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص 406.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الافريقية المحيطة بالصحراء¹، و بالرغم من أن أولى المطالبين بالصحراء رئيس حزب الاستقلال المغربي 1957 إلا أن تونس لم تقصح عن أطماعها إلا بعد ذلك، وهو ما دفع بقيادة الثورة إلى اعتبار أطماع تونس الترابية مرتبط بآدعاءات وسياسات ديغول التي اعتبرتها بحراً داخلياً مشتركاً يضم جميع الدول الافريقية المحيطة بها بهدف الإضعاف من معنويات الثورة وضرب مبادئها القائمة على أساس وحدة التراب الجزائري شماله بجنوبه.

لقد كان لرحلات بورقيبة للجنوب التونسي أن تدفع به إلى الإسراع بالإفصاح عن مطالبه التوسعية ومحاوله منه إلى تحويل مسألة الحدود إلى مشكلة وقضية يجب إيجاد حل لها، لذلك طالب في ديسمبر 1958 الفرنسيين التنازل الكامل عن حصن تسان للتونسيين وإعادة ترسيم الحدود بين الجزائر وتونس على أسس جديدة واعتماد النقطة 233 بدل 220 التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية 1910م²، ولعل بورقيبة المعروف بسياسته المرحلية كان على دراية أن مطالبته بهذه النقاط الحدودية ان يتجاوز عمق عشرون كيلومتراً، لكن في الوقت نفسه بالنسبة له هذه الثغرة مجرد بداية لتوسعات أخرى جديدة يمكن أن تصبح بمطالب سياسية تهدف إلى إزالة الحدود الصحراوية وتحويل الصحراء الجزائرية إلى بحر داخلي بما فيه حقل ايجلي النفطي، وهو ما يعني تأييده للطرح الفرنسي ووقوف في وجه مطالب الثورة الجزائرية التي تهدف إلى المحافظة على التراب الجزائري ووحدته، لذلك استنكرت جبهة التحرير الوطني مثل هذه التصرفات البورقيبية التي لم تكن لتختلف عن سابقتها أزمة ايجلي التي عكرت مياه العلاقات بين البلدين الجارين تونس والجزائر، ولم يتم تجاوزها إلا بشق الانفس، وعبرت عن ذلك: "إن

¹ علال الفاسي، كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة الرباط، 1973، ص 148.

² الحبيب بورقيبة، خطب، ج8، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس 1977، ص ص 70-86، رسمت الحدود اساسا عام 1910 بين فرنسا والامبراطورية العثمانية من جهة ليبيا وبين المقيم العام الفرنسي بتونس والحاكم الفرنسي للجزائر، وهو ما أدى الى وضع 232 نقطة حدودية بين البحر المتوسط وقرعة الهامل جنوبا للفصل بين تونس والجزائر من الشمال الى الصحراء، وبينهما وبين ليبيا في مستوى قرعة الهامل. أنظر: جريدة الصباح التونسية، بورقيبة اختلف مع ديغول وبومدين حول منطقة حدودية في الجنوب. 2014/04/23.

مثل هذه المواقف وفي الوقت الذي سقط فيه آلاف الجزائريين يوماً لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر¹.

وبالرغم من الحشد الشعبي التونسي المحتج على هذه الأطروحات حول رسم حدود جديدة، إلا إن النظام التونسي البورقيبي ظل متمسكاً بمطالبه وعمل على إجراء مشاورات مع الحكومة الفرنسية ولقاءات مع المسؤولين الفرنسيين بما فيهم السفير الفرنسي بتونس، وطالبت وزارة الخارجية التونسية من السفير مطالبة حكومته بالتنازل عن النقطة الحدودية المعروفة ببئر الرمان²، وبدوره ألقى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خطاباً في 5 فيفري 1959م مطالباً فيه الحكومة الفرنسية إلى إيجاد حلول للقضية الحدودية مُبرزاً في خطابه مجال المطالب التونسية وبضرورة الوقوف مع تونس في مطالبها وتقديم جزء من الصحراء لصالح تونس، أو تحويل الصحراء إلى فضاء يجمع جميع الدول المحيطة بها، بل وصل في خطابه إلى درجة التهديد برفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية لعلها تتصف الموقف التونسي³.

ويبدو أن مثل هذه المطالب المتكررة لم تكن لترزع الرئيس الفرنسي ديغول، فاستماتة الحبيب بورقيبة في تحقيق أهدافه في الصحراء -خصوصاً خلال هذه الفترة- جعله حليفاً قوياً يستعمله ديغول من أجل تحقيق سياسته لفصلها عن شمالها وإشراك دول الجوار المحيطة بها في ثرواتها، وهو الأمر الذي خطط له منذ 1957 بإنشاء المنظمة المشتركة الصحراوية O.C.R.S الهادفة إلى استغلال ثروات الصحراء الجزائرية.

من جهة أخرى نلاحظ أن جبهة التحرير الوطني اعتبرت مثل هذه التصرفات الخطيرة للرئيس التونسي ضرباً لعلاقات الأخوة بين البلدي، لكن في نفس الوقت وتحقيقاً لاستراتيجية جبهة التحرير الهادفة للمحافظة على علاقة طيبة مع محيطها العربي والافريقي لم تدخل في صراع ومشادات مع الحبيب بورقيبة في هذه الفترة التي تميزت بمحاولة ديغول محاصرة الثورة الجزائرية في مختلف الجوانب، وإنما اقتصر دبلوماسياً

¹Harbi Mohamed, les archive ..., Op.cit., P453.

² مقالاتي عبدالله، العلاقات الجزائرية المغاربية، المرجع السابق، ص 408.

³ الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 139-151.

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.

الجبهة على إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958 من أجل السهر على تحقيق مطالب الثورة الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى عدم الأخذ بمشورة الرئيس التونسي بعدم إنشائها والتريث إلى حين توفر الجو الملائم لتحقيق ذلك.

الفصل الرابع

مفاوضات إيفان 1962 وقضية الصحراء

في هذا الفصل المتعلق بإستراتيجية المفاوضات سوف يتم التطرق لثلاث محاور: أولاً ملف الصحراء في المفاوضات الجزائرية نحاول تقديم قراءات حول تطور مسألة الصحراء في المفاوضات وكيف أثّرت على سيرها وإبراز بعض مواقف الشخصيات الثورية حول الاتفاقية.

ثانياً: الأهمية العسكرية الفرنسية للصحراء الجزائرية وفق اتفاقيات إيفيان، مبرزين أهم القواعد التي مستها بنود الاتفاقية والوقوف على أهميتها بالنسبة لفرنسا وتطور منظومة الدفاع الفرنسية في هذه المواقع الإستراتيجية وما هي انعكاسات هذه المراكز على الطرفين الفرنسي والجزائري حتى بعد الاستقلال.

ثالثاً: تقييم اتفاقية إيفيان ونشاط جبهة التحرير الوطني انطلاقاً من بنود الاتفاقية، وخصص هذا المحور لتقديم دراسة تقييمية لأهم نتائج هذه الاتفاقية وانعكاساتها وكيف استفاد كل طرف منها وهل امتدت آثارها لمرحلة ما بعد الاستقلال وما هي القراءات التي يمكن أنها سببت ضغطاً أثناء المفاوضات.

المبحث الأول: ملف الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

استطاعت جبهة التحرير الوطني وبجميع هياكلها الثورية افتكاك مكانتها التي حاولت فرنسا الاستعمارية الإضعاف منها في فرض نفسها كممثّل وحيد للشعب الجزائري في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، وهذا الأمر لم يكن ليتم إلا بعد إجبار الرأي العام الجزائري لفرنسا على قبول جبهة التحرير الوطني كطرف وحيد في مفاوضات إيفيان، وهو الأمر الذي كان من المنطلقات الأساسية في بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956.¹

¹ بيان أول نوفمبر 1954.

I/ ملف الصحراء في المفاوضات السرية.

ومما دفع جبهة التحرير الوطني من زيادة نشاطها في هذا التوجه هو إعلان ديغول في خطابه يوم 14/06/1960 حول حق الجزائريين في تقرير المصير واحترام اختياراتهم، وهو ما اعتبره البعض دعوة واضحة للحكومة الجزائرية المؤقتة لفتح المحادثات بين الطرفين .

بداية رحلة المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية كانت في محادثات مولان meulan يوم 26 جوان 1960 في فرنسا والتي استمرت لأربع أيام، وبما أن الوفدين لم يتفقا في دراسة مطالبهما فشل اللقاء. وتبع ذلك لقاء جديد بلوسارن بسويسرا يوم 20 فيفري 1961 إلا أن الشيء الأكيد هو أن اللقاء أظهر مدى البون الشاسع لكل طرف من الوفدين الجزائري والفرنسي في المواقف، خصوصا ما تعلق منها بمسألة الصحراء والتي كانت من المواضيع التي لا نقاش فيها حيث أشار إلى ذلك رئيس الوفد الفرنسي قائلا: "...إن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع"، الأمر الذي دفع بالسيد بالحروف أحد أعضاء الوفد الجزائري إلى التعليق على هذا المفهوم أو التعريف الجديد للصحراء الجزائرية حيث علق قائلا: "...إذن كذبوا علينا في المدرسة لأن الجزائر تظهر على الخريطة مع الصحراء بلون واحد هو الوردى...."¹ ورفضت الحكومة الجزائرية جميع المطالب الفرنسية وأعيد سيناريو مولان مرة أخرى.

قدر للمفاوضات أن تعود من جديد مع بداية شهر مارس 1961، إلا أنها هذه المرة تميزت بالسرية، كما لم تعرف تغييرات على مستوى المطالب والاقترحات فالنقاش في قضية الصحراء ظل مرفوضا من طرف السلطات الفرنسية، وتم الإعلان في 30 مارس 1961 عن بداية المفاوضات الرسمية بانطلاق محادثات إيفيان 07 أبريل 1961

¹ محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954 ص

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

إلا أن السياسة الفرنسية المراوغة والهادفة إلى زعزعة المفاوضات الجزائري بإدخال طرف جديد في المفاوضات وهو الحركة الوطنية الجزائرية جعل هذه المفاوضات تتعثر بسبب رفض الحكومة الجزائرية المؤقتة حضور المفاوضات نهائيا.

والجدير بالذكر أن هذا الرفض لم يكن بالغريب عن الاستخبارات الفرنسية التي لطالما وضعت مسودات وتقارير حول جبهة التحرير الوطنية وهياكلها الثورية وعن ماهية الأهداف التي كانت من أساسيات الوفد الجزائري منذ دخوله لهذه المفاوضات، ففي تقرير لقائد الأركان العامة للدفاع الوطني الجنرال أولي Olié في رسالته الموجهة إلى الوزير الأول الفرنسي يوم 12 ماي 1961¹ أشار فيه: "...على أن الوفد الجزائري يُصر قبل دخوله المفاوضات على فكرة تمثيله الوحيد للشعب الجزائري وعلى ضرورة الاعتراف الرسمي الفرنسي بهذه الفكرة"، وهي الفكرة التي يبدو أن السلطات الفرنسية بما فيها السياسية الديغولية لم تستسغها وحاولت الالتفاف عليها.

والملاحظ أن تفاقم الوضع الداخلي في فرنسا وتأزمه بعد محاولة انقلاب الجنرالات الأربعة سالان Sallan، زيلار Zelar، جوهر Joho كان لصالح الحكومة المؤقتة الجزائرية، فهذه المحاولة وانعكاساتها على السياسة الفرنسية دفعت بالجنرال ديغول أخيرا إلى إدراك مدى خطورة الوضع الجزائري ومدى تأثيره على فرنسا من جميع النواحي².

سياسيا يمكن القول أن هذه الفترة شهدت مساعي ديغول الرامية إلى إيجاد أرضية وجو ملائم للمفاوضات بين الحكومتين من أجل إقامة علاقات متميزة بين الجزائر

¹ موريس فايس، نحو السلم، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 - 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار 2013، ص 96.

² يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 20 - 22.

وفرنسا في المستقبل، إلا أن الحكومة المؤقتة الجزائرية قابلت هذه المبادرات بحذر وتيقظ شديدين لإدراكها مدى خطورة مراوغات الجنرال ديغول وتقلبات موافقة.¹

II/ ملف الصحراء في مفاوضات إيفيان.

بدأت مفاوضات إيفيان الأولى يوم 20 ماي 1961، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم أما الوفد الفرنسي فكان رئيسه لويس جوكس Louis Joxe وعقدت بين الطرفين العديد من الجلسات، إلا أن وفد ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية أحس بتعنت وإصرار المفاوضين الفرنسيين على مطالبهم السابقة وخاصة المتعلقة منها بقضية الصحراء ما دفع بالسيد سعد دحلب في الجلسة الثامنة المنعقدة يوم السبت 3 جوان 1961 إلى دعوة الفرنسيين التخلي عن "خرافة الصحراء الفرنسية" وبرر مواقفهم من هذه المشكلة العميقة التي ستأثر سلبا على إفريقيا الداعمة للجزائريين حيث قال: "... فالأفارقة كما تعرفون يعود استقلالهم إلى كفاح الجزائريين، وتعرفون أن الجزائر بالنسبة لنا تشمل أيضا الصحراء، ومع هذا فهم يساندوننا، يعرفون بأننا في مهمة تحرير الجزائر بأكملها بما في ذلك الصحراء، فإذا تركنا الاستعمار في قسم من إفريقيا فإننا بذلك نخون الجزائر وإفريقيا معا، وفي هذه الحالة على مستوى مسؤوليتنا يعني ذلك أننا لم نكن قادرين على تصور حلول تطابق عصرنا أي إنهاء الاستعمار"²

ولعل تمسك كل وفد من الوفدين الفرنسي والجزائري بمطالبه أدى إلى توقف المفاوضات يوم 13 جوان 1961، مع بقاء الطرفين على اتصال حتى لقاءهما في نفس السنة بلوگران Lugrin على الحدود السويسرية الفرنسية، وتوقفت المفاوضات فيها أيضا بسبب قضية الصحراء التي أخفق في إيجاد حل لها في المفاوضات السابقة حيث

¹ عمر بن مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 239.

² مورييس فايس، المصدر السابق، ص 238.

بادر كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري بقوله: ".... لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء..."¹.

وبعد هذا اللقاء عقدت محادثات جديدة منها محادثات بال الأولى في أكتوبر 1961، وبال الثانية في نوفمبر 1961 وكلتاها تمت في سويسرا، وقد تبين للوفد الجزائري مدى اللين الذي تميزت به المواقف الفرنسية فيما يخص الصحراء، وطرحت بعض المقترحات الجديدة حول التعاون المشترك (اقتصاديا وماليا وتقنيا) للمحافظة على مصالح فرنسا في الصحراء.²

بعد شهرين تقريبا من لقاء بال الثانية انطلقت مفاوضات لي روس في 10 فيفري 1962 وأثناء هذه المفاوضات لم تعد فرنسا تدافع عن فكرة الصحراء الفرنسية، بل إن لويس جوكس قدم مطالبه حول كيفية الاستغلال المشترك للثروات المعدنية والطبيعية وبقاء القواعد العسكرية برقان وحماقير وإينكر تحت تصرف السلطات الفرنسية العسكرية وغيرها من المطالب.

في بداية 18 فيفري 1962 افترق الوفدان الجزائري والفرنسي بعد اتفاق بينهما ليذهب كل وفد ليناقش الاقتراح مع حكومته للتوصل إلى قرارات نهائية، وبعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة مفاوضات لي روس تقرر عقد لقاء رسمي معن بين الحكومتين في مدينة إيفيان السويسرية يوم 7 مارس 1962، وقد جاء هذا اللقاء للنظر في تطبيق ما تم التوصل إليه على أرض الواقع بشكل رسمي.

ومما تجدر الإشارة له هذا أن الاتفاق بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يكن بالإجماع فيما يخص مسودة اتفاقية إيفيان، ففي اجتماع المجلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقية إيفيان في كل جزئياتها تم التصويت من طرف جميع أعضائه إلا أربعة أعضاء هم: العقيد بومدين وقائد أحمد ومنجلي أعضاء

¹ Olivier Long , Le dossier secret des Accords d'evian une mission suisse pour La paix en Algérie, office des publication universitaires, 2010 p 92 .

² موريس فايس، المصدر السابق، ص 240

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

القيادة العامة للجيش والرائد بوزيم (ناصر) من الولاية الخامسة، ويمكن أن نرجع موقف أعضاء القيادة العامة للجيش من الاتفاقية بهذا الشكل إلى:

- موقفهم منذ البداية للمفاوضات ورفضهم سياسة التدرج في المطالب.
- أن الاتفاقية المقدمة كانت مجرد مسودة مازالت قابلة للتفاوض، وكانت بعض فقراتها وخاصة ما تعلق منها بمواقع الجيوش وتحركاتها أثناء الفترة الانتقالية موضوع خلاف ومخاوف حقيقية، وبالرغم من تعهد الحكومة على إعادة التفاوض على النقاط الموضوعة للخلاف كان رد أعضاء القيادة العامة للجيش هو الرفض.

أما عن بقية الأعضاء فقد وافقوا بالإجماع على الاتفاقية سواء عن طريق تصويتهم بنعم بحضورهم الشخصي أو بالوكالات التي قدمت لعناصر أخرى عضوة في المجلس الوطني للثورة والتي نابت عنهم في التصويت.¹

لكن بالرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض الشخصيات التي وافقت على هذه الاتفاقيات سيسجل لها التاريخ تشكيكها في بنود الاتفاقيات وتسجل في مذكراتها نظرتها الشخصية لها، نذكر للتدليل موقف السيد بن بلة أحمد حيث يذكر في مذكراته التي أملاها على روبير ميل في الصفحة 135: ".....إن اتفاقيات إيفيان كانت تشكل زواجا من طراز استعماري جديد، وكان إذن لابد من هذه الزيجات المغشوشة Sournosises Epousailles والتي وجدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة مطمئنة لهم، وكان لابد من إعطاء الاستقلال مضمونا يدعمه".²

¹ يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 56 - 59 ، في الملحق رقم (04) نجد الأعضاء الحاضرون - الغائبون - وسيلة التصويت وتوزيع الوكالات من طرف من تغيب عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

² روبير ميل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب بيروت، ص 135.

المبحث الثاني: الأهمية العسكرية للصحراء وفق اتفاقيات إيفيان.

تذهب أغلب التفسيرات على إصرار ديغول في تمسكه بمبدأ فصل الصحراء عن الجزائر إلى اعتبارات اقتصادية بالنظر إلى الثروات السطحية والباطنية لها، إلا أن الأكيد أن المسألة تخص اعتبارات أخرى ذات أبعاد إستراتيجية أهم بكثير من الأبعاد الاقتصادية وحتى العسكرية على الرغم من النظرة الديغولية الخاصة لكل ما هو عسكري أكثر من سواه .

إنّ مثل هذا المنطق الذي تأسس عليه الدولة الفرنسية طموحاتها، هو الذي يحرك إصرارها على الإبقاء على الصحراء الجزائرية فرنسية بحجة منطق الحرب الذرية الذي يضع باريس والمنظومة الرأسمالية الغربية بشكل عام، فهي في موضع الحاجة للاحتفاظ بالصحراء بأي ثمن ومهما كلف الأمر، والنتيجة الأقرب في هذه الحال أن القارة الإفريقية قد تتعرض في أي وقت لحرب بين القوتين العظميتين ومتوقع جدا أن تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل والرعب النووي، ومن جهة أخرى يحاول الاستعمار توظيف أسلوب الطمأنة لجيران الجزائر الأفارقة بأن وجود مثل هذه القواعد العسكرية الذرية في الصحراء من شأنها صد خطر الحرب الذرية عن أرضنا وأن مجرد وجود القواعد الذرية في الصحراء يقلل من محاولة ترتيب الحرب بالأساليب المعهودة.

I/ مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات بحماقير.

كان لامتلاك صحراء حماقير¹ لعدد من الميزات أن أهّلت لأن تكون قاعدة لأهم مراكز التجارب العسكرية الفرنسية وفي مختلف المجالات، من بينها مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات الخاصة بحماقير Centre Interarmes d'Essais d'Engins

¹ تقع حماقير في إقليم الساوره، وتبعد حوالي 120 كلم جنوب غرب بشار بالقرب من العبادلة، وهي عبارة عن منطقة واسعة، الأمر الذي أهّلها للإهتمام بأهم المشاريع العسكرية والعلمية للجيش الفرنسي، وهو مشروع بناء المركز العسكري للتجارب الصاروخية الخاصة C.I.E.E.S. أنظر: بن علي بويكر، المرجع السابق، ص 77.

Spéciaux. ويمكن الوقوف على هذه الميزات في أهم الدوافع التي دفعت بالجيش الفرنسي إلى اختيارها:

أولاً: تعتبر صحراء حماقير منطقة صحراوية شبه خالية من السكان بالإضافة إلى ابتعادها عن الشواطئ، فبشار تقع في وسط منطقة منبسطة وصحراوية ما سهل إجراء تجارب بعيدة المدى¹.

ثانياً: بشكل عام اهتم المستعمر وجيشه بالصحراء الجزائرية لكونها بعيدة عن الإتحاد السوفيتي، هذا البعد الجغرافي والاستراتيجي جعل من السهل على فرنسا بناء أهم مركز لها في الصحراء، يهتم بالصواريخ الباليستية وذات المدى البعيد، بالإضافة إلى حماية هذا المركز من أي هجوم يمكن أن يقوم به الإتحاد السوفيتي. فاندلاع الحرب الباردة بين دول العالم الغربية والإتحاد السوفيتي، جعل أوروبا كلها تتخوف من إمكانية تحطيم مصانعها ومخازنها العسكرية، وبكل سهولة وفي زمن قياسي بسبب تجمعها في مساحات ضيقة². فأوروبا الغربية وخصوصاً فرنسا تدرك أنه وفي حالة قيام حرب بينها وبين الإتحاد السوفيتي³، يمكن لها أن تحاصر من طرف هذا الأخير الذي أحكم قبضته الإيديولوجية على مستعمراتها الآسيوية⁴، وهو الأمر الذي دعا بمسّري الإستراتيجية العسكرية للجيش الفرنسي إلى إقامة قواعد عسكرية مهمة في إفريقيا، تمكّن أوروبا من تهريب مصانعها الحربية وتطوير إمكانياتها العسكرية، التي سيعتمد عليها لاحقاً للقيام بأي عمل عسكري اتجاه العدو الشيوعي عند الضرورة.

¹ المجاهد، الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء، 1961/08/14.

² بن دارة محمد، السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 21- وفي كل ذلك يقول الجنرال كالي - Calliers - "...طيران استراتيجي، صواريخ توجه عن بعد، مركز قيادة، مخزن حربي لمختلف الأسلحة يمكن أن تجد لها مكاناً كلها في الصحراء وبلا صعوبة، أماكن متفرقة تضمن حمايتها وأمنها، مما يجعل من هذه الصحراء أكبر قاعدة إستراتيجية في العالم... كما أن توفرها على ثروات باطنية هائلة يسمح لنا بإقامة صناعة ثقيلة لا حاجة للتدليل على أهميتها الحيوية في حالة حرب عالمية، فتمركز الصناعات وتكدسها بأوروبا الغربية يجعل منها أهداف سهلة لبضعة قنابل نووية".

³ فورجي ميشال، المرجع السابق، ص 31.

⁴ المجاهد، ع 102، 1961/08/14/ ص.ص 8، 9.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

ثالثاً: امتلاكها لأهم المقومات الصناعية العسكرية، فالصحراء الجزائرية تزخر بمختلف الموارد المعدنية والطاقوية¹ اللازمة لإنشاء صناعة عسكرية حديثة، إضافة إلى طريق السكك الحديدية المار بهذه المنطقة، الذي يزيد من أهميتها فضلاً عن قربها من فرنسا، مقارنة بمختلف المستعمرات الأخرى، هذا القرب النسبي يمكن له أن يؤثر كثيراً في تطوير الدفاع الفرنسي وبدون تكاليف كبيرة.

رابعاً: ظهور ما يعرف بالتسابق نحو الفضاء وهو ما دفع بفرنسا بالعمل للوصول إلى مصاف الدول الباليستية، وتحقيق نفوذها الدولي، خاصة وأنها عضو في مجلس الأمن، فسعت إلى فرض قوتها خاصة مع التطورات التي شهدتها الساحة الداخلية في الجزائر، بتزايد امتداد الثورة إلى الصحراء بين 1954-1962، فضلاً عن حاجتها للضغط على مفاوضي جبهة التحرير الوطني في السنوات الأخيرة للاستعمار بالجزائر.²

خامساً: منطقة حماقير لديها حماية طبيعية وفرتها الطبيعة، بالإضافة إلى توفر حماية الجيش، من خلال التواجد العسكري الدائم في الأماكن المحيطة بهذه المنطقة، وذلك بوجود مطارات عسكرية هامة وعدد كبير وهام من الجنود، إذ أن المنطقة محاصرة كلياً بقواعد عسكرية في حدودها الشمالية والشرقية وحتى الجنوبية منها والغربية، فحماقير لوحدها كانت تضم أزيد من 20 كنة عسكرية موزعة على مساحة شاسعة، فضلاً عن إنشاء مناطق محرمة بالمنطقة، مثل منطقة منونات³ المطوقة بمراكز الجيش الفرنسي بكل من العبادلة وكسيكسو وبشار والقنادسة، لكن بالرغم من ذلك ظلت هذه المناطق منطلقاً لأهم العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ضد مراكز الجيش الفرنسي بالساورة، وبالرغم من ذلك اتخذ جيش التحرير من منونات معبراً لأهم قوافل التسليح ومركزاً له، الأمر الذي دفع بالجيش الفرنسي إلى إحراقها بالقنابل السامة.

¹ A.W.B., Rapport sur l'expansion économique de Colomb-Béchar, par Guy de Karmoy, Décembre 1955- Janvier 1956.

² برمكي محمد، المرجع السابق، ص ص 56-57.

³ بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص 101.

سادساً: إمكانية استرجاع الصواريخ المقذوفة ومراقبة خطوط سير الصاروخ ورسمها كاملة¹ لارتباط التجارب الصاروخية بالطيران، وإنشاء وخزن المواد التي تصنع منها الصواريخ والتي تتطلب شروطاً خاصة، وحاجة ضبط الصواريخ إلى أعمال وتمهيدات ضخمة لا يتسع لها نطاق التجارب التقليدية².

تم إنشاء مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات في 24 أبريل 1947، وقد كان هذا المركز بالغ الأهمية، إذ تدعم بالعمال من جنود الجيش الفرنسي خلال فترات متعاقبة من تاريخ تأسيسه حتى تاريخ إغلاقه، فبعد هزيمة الجيش الفرنسي في الهند الصينية وجّهت العديد من عناصره إليه، وبعد استقلال الجزائر تم وبسرّية نقل العديد من القوات إليه من المركب الاستراتيجي لبوسفر (المرسى الكبير)³، وزود هذا المركز بأهم مطارات كولمب بشار والذي يحمل اسم الجنرال - لوكليرك دوهانتكلوك Le Clerc⁴ -de Hauteclouque الذي توفي اثر حادث بتاريخ 28 نوفمبر 1947 بهذه المنطقة⁵، ويعمل داخل المركز أزيد من 1000 موظف من بينهم 95 تقنيا من مختلف التخصصات⁶، ويعد مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات مركب صناعي ضخم، مكون من قاعدتين الأولى أرضية تحمل اسم جورج ليجي -GEORGES Léger-

¹ المجاهد، ع 102، 14/08/1961.

² نفسه.

³ Jauffret Jean-Charles., Op.cit. p243.

⁴ الجنرال فيليب لوكليرك دوهانتكلوك Le Clerc dePhilippe Hauteclouque : ولد في 22 نوفمبر 1927 بلوي سانت ليونارد Belloy-Saint-Léonard بفرنسا، في 1922 دخل مدرسة Saint-Cyr سان سير العسكرية، وفي سنة 1931 عين مدرباً عسكرياً بها، شارك في عدة معارك أثناء الحرب العالمية الثانية، مثل مشاركته في النورمندي وتحرير باريس وتحرير ستراسبورغ، تحصل على عدة أوسمة ونيششين عسكرية، توفي في 28 نوفمبر 1947 بعد تعرض طائرته لحادث في منطقة بشار بالصحراء الجزائرية.

⁵ Jauffret Jean-Charles., Op.cit. p 238.

⁶ El moudjahid, n°39, du 10 Avril 1959. P217.

والقاعدة الجوية 145¹، والتي جمعت بداخلها ما يقرب من خمس قواعد تجريبية، وسميت هذه القواعد الموجودة بـ : B1-B2.

للقوف على أهم الإمكانيات التي سخرت لهذا المركز، نقف على الجانب الدعائي الذي قامت به " اليومية الباريسية Paris-Match"، جاء في نشرية لهذه اليومية مقال فيه "...من قبل حماقير لم تكن موجودة، والآن تضم 1000 ساكن، يسكنون المدينة الصغيرة الرملية، وأصبحت أكبر حقل للرمي في العالم، تضم مركزا متطورا جدا، بالإضافة إلى فندق به 70 غرفة مهيأة يقطنها المتخصصون في صناعة الصواريخ، والعلماء القادمين من باريس... فخامة في الصحراء، الماء متوفر عن طريق أنبوب يمتد لـ 135 كلم من منبع الوادي... بالمركز مسبح بطول 25 متر، وإضاءة جوية تسمح بالسباحة ليلا... قليل من المراكز التي تحتوي على هذه الإمتيازات وبهذه الجودة"³.

بالإضافة إلى هذه الامتيازات التي وفّرت للمركز، فقد أضيفت إليه العديد من الهياكل، حيث تم توفير مستشفى يضم العديد من الأسرة، ومركزا للاتصالات، ومحطة كهربائية ضخمة ومحطات للرصد ومخازن للبنزين والوقود ومساحات كبيرة للطيران بكل أنواعه، والآلاف من المداومين الذين يسهرون على السير الحسن والراقي لهذا المركز العسكري⁴.

ونظرا للأهمية التي حظي بها مركز CIEES فقد كانت تجرى به العديد من التريّصات، التي حضرها العديد من المتخصّصين في المجال العلمي والعسكري بالدول المشاركة في حلف الشمال الأطلسي، وخاصة الجانب الألماني⁵ الذي كان حضوره كبيرا.

¹ - Jauffret Jean- Charles, Op.cit., P238.

² - بن علي بوبكر. المرجع السابق، 77.

³ - Jauffret Jean- Charles, Op.cit., P238-240.

⁴ - Ibid, p239.

⁵ - بن علي بوبكر، المرجع نفسه، ص 77.

تضاعفت تجهيزات وأداء الآلات في CIEES، نظرا للاهتمام الذي أولاه الجيش الفرنسي له بداية من 1955، وبالرغم من وقوع العديد من الاشتباكات والمعارك بين عناصر جيش التحرير والجيش الفرنسي بمنطقة الساورة، إلا أنها لم تؤثر في سير العمليات به، إذ تم خلال هذا التاريخ تقسيم تجهيزاته إلى خمس أفواج هي¹: أسلحة أرض-أرض Sol-Sol، أسلحة أرض-جو Sol-Air، أسلحة جو-أرض Air-Sol، أسلحة جو-جو Air-Air، التجهيزات الموجهة عن بعد les engins cible télécommandes هذه الأخيرة التي كان أدائها عاليا.

إن ما وفرته فرنسا الاستعمارية مدفوعة بقيادة جيشها من إمكانيات في هذا المركز كان له الأثر الكبير في سير العمل داخل هذه المراكز ابتداء من سنة 1956 إذ يشير جان شارل جوفري قائلاً: "حيث أنهم كانوا فخورين بأهمية العمل الذي يقومون به، فجميع الوسائل متاحة ابتداء من الأسلحة المضادة للمدرعات (أرض أرض، جو أرض)، والأجهزة الكبيرة المضادة للطائرات وأسلحة الحدود المضادة (جو جو)، كل ذلك تم توفيره للمختصين، وهو الأمر الذي ولد رغبة العلماء في تطوير أبحاثهم نحو إنشاء صناعة باليستية وفضائية"².

لقد أدرك الموظفون والعلماء في مركز CIEES، مدى الأهمية المرتبطة بهم في إنجاح المشاريع العلمية والعسكرية المسطرة لهم في برنامجهم العسكري، وهو الأمر الذي قوى من دوافعهم خاصة أمام المعطيات التي وفرتها الإدارة الفرنسية، والتي كرستها في مراسيمها العسكرية خدمة لهذا المشروع.

إن العراقيل التي واجهت العلماء في المركز كان لها أن تتبدد مع مرور الوقت، وتعددت التجارب حيث إذ شهد المركز ما بين 1952 و 1962 حوالي 69 تجربة³. وفي ذلك يقول الكولونيل جوليان تريبل⁴ Le lieutenant-colonel Julien Trébel: "...يجب

¹ Jauffret Jean- Charles, Op.Cit. p240

² Ibid.

³ بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص.ص.81،82.

⁴ الكولونيل جوليان تريبل le lieutenant- colonel Julien Trébel عضو في وحدة قيادة مركز الأسلحة الخاصة CIEES ساهم في العديد من المشاريع.

الانتظار حتى يتمكن من التحكم في تكنولوجيا الدفع والتوجيه، ومعرفة ما يحدث في الإرتفاعات الشاهقة وتأثيرها على الصواريخ الباليستية، كل هذا يسمح بتحسين أدائها، وحتى يتمكن من الحصول على صواريخ ذات أداء راق وفعال...¹.

وبهدف التحكم في المجال العلمي والتكنولوجي اضطر الجيش الفرنسي إلى اكتساب خبرات أجنبية من طرف المهندسين والمختصين في الدول الحليفة خاصة الألمانية منها، وتكرّس هذا التعاون بشكل فعلي بزيارة وزير الدفاع الألماني M.Strause للمنطقة²، حيث تم عقد اتفاقية تعاون صناعي وتقني بين كل من دولتي فرنسا وألمانيا الفدرالية بمدينة بشار في 12 مارس 1956 عرفت بمعاهدة بشار³.

كان للأنشطة التجريبية والعلمية داخل المركز نتائج علمية وعسكرية هامة، ومن أهم الصواريخ التي حققت نجاحا كبيرا الصاروخ باركا Parca والصاروخ SE4300 هذا الأخير الذي يتعدى ارتفاعه 20000 متر أما سرعته فكبيرة تتجاوز سرعة الصوت⁴، ومن بين النماذج الصاروخية فيرونيك الذي كانت تجرى عليه التجارب منذ 1949. وقد استطاع الوصول إلى ارتفاع 65 كلم سنة 1952، وفي سنة 1959 استطاع نموذج آخر من نفس الفصيلة الوصول إلى ارتفاع 250 كلم، وقد شهد هذا النوع من الصواريخ (فيرونيك) تطورات كبيرة ودقيقة، فبعد عامين من التجارب وبالضبط سنة 1961 ظهر طراز جديد من هذا الصواريخ المعروف بـ: فيرونيك 61 Véronique الذي تعدى ارتفاعه 300 كلم⁵. والذي عرف دعاية كبيرة من طرف يومية Paris-Match.

¹ Jauffret Jean- Charles, Op.Cit p.142.

² A.W.B. L'administrateur des services civils chef de post de la commune mixte de C.Bechar, Rapport mensuel, période du 21décembre1956au20janvier1957.

³ - بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص 77.

⁴ Jauffret Jean- Charles, Op.Cit. P240

⁵ Ibid., P242.

ومن خلال هذه المقارنة، يمكن الوقوف على حقيقة مدى التطور التكنولوجي الذي وصل إليه المختصون في ميدان صواريخ الردع، والتي استطاع أمام تنامي التجارب والاستفادة من الخبرات الأجنبية التقليل من تكاليف صناعة الصواريخ.

لقد سمحت هذه التجارب المتعددة من تحقيق نقلة نوعية في تكوين المهندسين العسكريين للجيش الفرنسي، الذي أصبح المختصون فيه بهذا المجال على قدرة ووعي تام بمدى المسؤولية الملقاة عليهم من أجل النهوض بمنظومة الصواريخ الباليستية، إذ أنه وبعد 5 سنوات من التجارب السرية جدا في مراكز بشار أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية عن هذه المشاريع بقولها " **التطور اكتمل... ونستطيع أن نأمل خيرا...**"¹. بالإضافة إلى ذلك سمحت هذه النجاحات المتكررة لإطلاق الصواريخ الباليستية من افتتاح العديد من حقول الرمي Champs de Tir داخل صحراء حماقير².

II/ مركز التجارب الكيميائية البكتريولوجية بواد الناموس.

يعتبر هذا المركز ثاني أهم المراكز التي ساهمت في تطور المنظومة العسكرية الفرنسية في الصحراء، وتبرز أهميته بتمسك الجانب الفرنسي ب خلال اتفاقية إيفيان، فهو أول مركز للتجارب الخاصة بغاز الحرب-الحروب الكيماوية-³ كما يعدّ من أكبر مراكز التجارب الكيماوية في العالم، إذ يتربع على مساحة 100 كلم طولا و 60 كلم عرضا، ويعرف هذا المركز السري بـ B2-Namous⁴.

¹ Jauffret Jean- Charles, Op.Cit, p240.

² Ibid, p238.

³ Ibid. p239

⁴ بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص 81.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

يقع مركز B2-Namous شرق مدينة بني ونيف، وبإنشائه عام 1935 دخلت فرنسا مجال البحث في الأسلحة الكيماوية¹، أما عن أهم الدوافع التي دفعت بالجيش الفرنسي لاختيار هذه المنطقة الصحراوية في الغرب الجزائري:

- اختيار منطقة كلسية شرق الوادي تصلح للتجارب ذات الحجم الكبير وبمختلف المواد².
- توفر المساحة الشاسعة لإجراء مثل هذه التجارب الخطيرة على الإنسان والطبيعة على حد سواء.
- توفر العزلة والسرية التامة.
- القدرة على توفير الدعم اللوجستيكي (التموين) بطريقة سلسة وسهلة، وذلك بتوفر طرق النقل البرية والجوية الحساسة-شبكة السكك الحديدية والمطارات، والتي تدعمت بإنشاء قواعد عسكرية جديدة في إطار التضييق على الثورة في المنطقة منذ 1954، خاصة بعد إنشاء القيادة الجوية الرئيسية سنة 1957.³
- توفر حماية دائمة ومكثفة في المنطقة ومع مرور الوقت، فهناك أزيد من 20 ثكنة في منطقة حماكير لوحدها، تنامت بوتيرة سريعة مع تزايد عمليات جيش التحرير الوطني المتكررة منذ اندلاع الثورة 1954 في منطقة الساورة⁴، التي تحتضن بدورها هذا المركز الأساسي للجيش الفرنسي.

¹ انضمت فرنسا الى الدول الموقعة على بروتوكول جنيف عام 1925 الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب، مع عدم النص على تصنيعها. ينظر: وزارة الشؤون الخارجية والتوثيق الفرنسي (سياسة الدفاع)، "فرنسا"، يناير 2000، ص 115.

² بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص 81.

³ فوجي ميشال، المرجع السابق، ص 57.

⁴ شهدت منطقة بشار العديد من المعارك الكبيرة والمهمة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني نذكر من بينها: عملية الوميض Eclair في شهر أكتوبر 1957، عملية البعد الثالث من 3 ديسمبر إلى 8 ديسمبر 1957، عملية إيكوفيلون Ecouvillon في شهر فبراير 1958، عملية بروميتي Prométhée من شهر ماي إلى شهر سبتمبر 1960، أنظر: بن علي بوبكر، المرجع نفسه، ص 75.

- رغبة فرنسا الدخول إلى مصاف الدول المالكة للأسلحة الكيماوية، وذلك لمكانتها الحساسة والهامة داخل مجلس الأمن الدولي، فضلا عن رغبتها استعمال مثل هذه التجارب كورقة ضغط على قيادة الثورة، وذلك بإعطائها بعدا دعائيا يمكن أن يضعف من الثورة، ويبدو أن الجيش الفرنسي استغل المواد السامة المنتجة في هذا المركز لتحريم بعض المناطق التي يتركز فيها جيش التحرير الوطني ويعتمد عليها في نقل السلاح مثل منطقة منونات¹.

إن التجهيزات التي عرفها المركز أنشأت بغرض القيام بإطلاق حقيقي لعدد من التجارب الكيماوية، سواء عن طريق قنابل المدفعية أو الأسلحة المشبعة بمواد كيماوية لها تأثيرات مركزة، فضلا عن تجارب لقنابل الطيران بالإضافة للأسمدة الكيماوية الخطيرة والتجارب البيولوجية².

وكباقي معظم المراكز الاستراتيجية في الصحراء والتي أنشأت وفق معايير موحدة، ضم المركز منشآت متطورة بالإضافة إلى مراكز إقامة الجنود والعمال، حيث نجد مراكز خاصة بآلات القياس ومعدات الملاحظة والمخابر، وقد كانت هذه المرافق ضرورية لحفظ الآلات والأداء الحسن للتجارب، فضلا عن وجود مستشفى، ومركز للاتصالات، ومحطة كهربائية، ومحطات للرصد ومخازن لحفظ الوقود³، وعدد هام من العمال والمختصين في التجارب الكيماوية والبيولوجية.

وفي المنطقة المخصصة للتجارب نجد برجين بسعة 20 مترا، بالإضافة إلى 10 كلم قنوات تحت الأرض⁴، ومعظم الأسلحة المستعملة كانت عبارة عن أسلحة عسكرية

¹ بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص101.

² نفسه، ص81.

³ Jauffret Jean- Charles, Op.Cit. p239

⁴ بن علي بوبكر، المرجع نفسه، ص82.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

من المدفيعيات وأسلحة مشبعة بمواد سامة، والطائرات التي تجرى بها تجارب القنابل، إذ كانت هناك رؤوس صواريخ تحمل مواد كيميائية¹.

أما عن إجراء التجارب الكيميائية في هذا المركز، فقد كانت تجرى على معظم الكائنات الحية بشرية كانت أو حيوانية، إذ أن هناك إشارات إلى إجراء عدد من التجارب على أكثر من 400 شخص² يمكن اعتبار العديد منهم سجناء ومعتقلين من جنود جيش التحرير الوطني والذين تم أسرهم أو اعتقالهم خلال العمليات العسكرية وعمليات التفتيش في المدن والقرى خلال مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962)، هذه التجارب تم خلالها الوقوف على أهم العناصر الكيميائية السامة المستعملة في الحروب والتي تسبب فتكاً بالخصم في أرض المواجهة.³

لا يمكن الوقوف بشكل كبير على أهم التجارب التي أجريت في مركز B2- Namous المخصص للتجارب الكيميائية، وذلك لسرية المركز الكبيرة، المعتمد أساساً في تجاربه على مواد سامة لها انعكاساتها الكبيرة والخطيرة على الإنسان والطبيعة ما بين (1954-1962) وحتى إغلاق المركز في 1966⁴.

¹ بن علي بوبكر، المرجع السابق، ص. 82.

² Jauffret Jean- Charles, Op.Cit. p248

³ بن علي بوبكر، المرجع نفسه، ص 82.

⁴ نجد بعض المقالات الصحفية التي تفضح مثل هذه الجرائم الفرنسية في الصحراء الجزائرية القريبة من الحدود، حيث تشير بعض المقالات إلى أن منطقة فقيق شهدت سنوات الأربعينيات ارتفاع عدد الوفيات ومن مختلف الأعمار بالإضافة إلى نفوق الحيوانات. أما سنوات الستينيات فقد شهدت هي الأخرى مثل هذه الوفيات والتي يرجع أسبابها إلى قرب مدينة فكيك من تكتة العتاق (40 كلم) والتي تجرى بها التجارب الكيميائية الفرنسية في صحراء حماقير قرب واد الناموس (5 كلم عن تكتة العتاق) بالأراضي الجزائرية.

III/ المراكز العسكرية النووية برقان وإينكر.

في ظل الأحداث التي شهدتها الصحراء الجزائرية، وأمام تغير وتنوع مفاهيم الحروب الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت هذه المنطقة ثالث أهم المراكز الاستراتيجية الفرنسية، والذي ركّز فيه على الجانب النووي في كل من مركزي رقان وإينكر، وكانت البدايات الأولى للطموح الفرنسي لامتلاك الأسلحة النووية إلى السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية¹، نتيجة للظروف التي ميّزت الساحة الدولية خلال هذه الفترة، وذلك بتسارع معظم الدول الكبرى لامتلاك السلاح النووي خصوصا في أوروبا، إلا أنّه وباحتلال فرنسا من طرف الألمان عرقلت معظم المشاريع ولفترة طويلة².

ومباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عملت القيادة الفرنسية على إحياء المشروع النووي واتخذت في ذلك منحى سريع، إذ أنه وفي 3 جانفي 1946 تم إنشاء محافظة الطاقة النووية CEA بغرض القيام بمجمل البحوث النووية الفرنسية، وعهدت رئاستها للجنرال الفرنسي فرانسيس بيران³ Francis Perrin، بعدها وبسنة واحدة قرّرت وزارة الدفاع الفرنسية بتاريخ 15/7/1947 إنشاء مركز رقان في التنزروفت⁴ للإشراف على أول قنبلة نووية فرنسية.

تتميز منطقة رقان في أقصى الجنوب الغربي للصحراء الجزائرية بطابعها الصحراوي، ورغم وضوح الرؤية حول إرادة فرنسا بناء مراكز للتجارب النووية، إلا أنّها لم تحدد أي مكان يمكن أن يجري فيه مستقبلا، لكن في سنة 1957 تم اختيار منطقة حمودية التي تبعد عن رقان بحوالي 65 كلم لاعتمادها كقاعدة أساسية من أجل مراقبة

¹-Jauffret Jean- Charles, Op.Cit. p241

²- جفال عمار و آخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر "الأسلحة

النووية نموذجا"، منشورات م و د ب ح و ث أن 1954، ص 29

³ جفال عمار و آخرون، المرجع السابق، ص 29.

⁴- الزبيري محمد العربي، "ديغول.... والصحراء"، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، المرجع

السابق، ص 191

وإجراء التجارب النووية، وكان أن أوكلت مهام إنشائها إلى السرية الثانية للجيش الفرنسي¹.

أمّا الموقع الثاني للتفجيرات النووية فهو في الجنوب الشرقي، وبالضبط جبال الهقار في إينكر، ويبدو أنّ اختيار هذه المنطقة يعود هو الآخر لدواعي أمنية بعد ردود الأفعال الدولية التي استهجنّت التفجيرات، والتي استطاعت الحكومة المؤقتة الجزائرية التي أنشأت في 1958 استعمالها في دعايتها ضد الأعمال الهمجية للجيش الفرنسي في الصحراء، وذلك كله في إطار كسب ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أمام تشبث فرنسا بالصحراء وحققها بإجراء التجارب بها.

وفي منطقة إينكر كانت التفجيرات تجرى في منطقتين، المنطقة الأولى التي تعرف بتاوريت تان أفيللا Taourirt Tan Afella، حيث حفرت العديد من الأنفاق من أجل إجراء التفجيرات الباطنية للأسلحة النووية، وتبعد هذه المنطقة حوالي 150 كلم شمال مدينة تمنراست.

أمّا المنطقة الثانية فتعرف بأدرار تيكرتين Adrar Tekertin وسمّيت هي الأخرى باسم الجبل الذي تمّت فيه التفجيرات السطحية بالاعتماد على قذائف البلوتونيوم، وعرفت هذه المجموعة من التفجيرات بـ "تجارب بولين"، "The Pollen experiments"².

وعن الأبعاد التي دفعت فرنسا إلى الاعتماد على هذه المناطق في الصحراء الخالية يمكن القول:

- أنّ المناطق التي تمّ اختيارها لإجراء التجارب مناطق خالية من السكان، إلّا أنّ هذه الفكرة التي بنت عليها فرنسا طرحها مغالطة تماما للواقع، فمنطقة رقان بحدودها معروفة

¹ - تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص 107

² - جفال عمار وآخرون، المرجع السابق، ص.ص 58.59

بانتشار الواحات الزراعية وهو ما يكذب جميع الإدعاءات التي أدلى بها المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة في تاريخ 1959/11/5.

- سياسة السرية التي لطالما تميّزت بها جميع المشاريع العسكرية المهمة التي توزعت مراكزها في الصحراء الجزائرية¹، ابتداء من حماقير إلى واد الناموس وحتى في رقان و إينكر، فحسب شهادة المجاهد "محمد بن عيشاوي" كانت منطقة رقان تضم عددا من شركات التنقيب عن البترول في المنطقة، لكن ومع رغبة فرنسا إنشاء مشروعها النووي تم نقل الشركات إلى مناطق أخرى حفاظا على السرية من جهة، وكون الشركات المنقّبة عن النفط أجنبية².

- التأخر الفرنسي مقارنة بالدول الغربية الأخرى، والتي استطاعت أن تفرض تواجدها الدولي بسبب قوّتها النووية، فالولايات المتحدة الأمريكية اكتشفتها في سنوات الحرب العالمية الثانية، وبعدها بأربع سنوات أجرى الإتحاد السوفيتي أولى تجاربه النووية في 29 أوت 1949، وبعده المملكة المتحدة في 3 أكتوبر 1957³.

- استعمال السلاح النووي كوسيلة ضغط على قادة الثورة الجزائرية، فالثورة عبر جميع السبل التي اتبعتها عسكرية كانت أو سياسية، في الداخل أو الخارج ومنذ 1954 استطاعت أن تفرض وجودها داخل هذا الإقليم الواسع الذي يمثل ثلاث أرباع الجزائر.

- ظهور قيادات سياسية وعسكرية تطالب بإنتاج السلاح النووي أثناء حكم الجمهوريتين الرابعة والخامسة، وخصوصا الجنرال ديغول الذي أكد على " أن الدفاع على فرنسا يجب أن يكون فرنسيا ويجب أن يضمن ذلك بوسائل فرنسية ذاتية ومستقلة"، وذلك في

¹-Jauffret Jean-Charles .Op.Cit p243

² - شهادة مسجلة للمجاهد محمد بن عيشاوي، شريط وثائقي "الجبهة الجنوبية". التلفزيون الجزائري. 2009.

³ فكاير عبد القادر، التفجيرات الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها، المصادر، ع 15، م و د ب ح و ث أن 1954، 2007، ص 41.

رده على المقترحات الأمريكية التي دعت إلى عدم الانفراد في المجال النووي وضمن بقاء برنامجه إذا ما تم دعمه تحت إشراف حلف شمال الأطلسي¹.

لقد اجتمعت كل هذه الأسباب والأهداف لتدفع بفرنسا إلى السعي لامتلاك السلاح النووي وهو ما كان لها، حيث استطاعت تفجير أول قنبلة نووية في صحراء الحمودية يوم 13 فيفري 1960²، ليتلوها عدد كبير من التجارب في سماء الصحراء الجزائرية وباطنها.

لم تختلف تجهيزات المراكز النووية عن نظيراتها في منطقة حماقير وواد الناموس، حيث كانت تضم معظم التجهيزات التي يضمها أي مركز استراتيجي عسكري، ففي رقان مثلا تم تهيئة المركز في مدة أربع أشهر، ليتم ترسيمه في 10 ماي 1957 وتم توفير ذلك كله عن طريق الكتيبة الثانية للجيش الفرنسي، هذا وقد تم "بناء منشآت متطورة وكأنها ستدوم قرنا"³.

يتكون هذا المركز من مراكز إقامة الجنود والأجهزة والبضائع، حيث توجد مراكز خاصة بآلات القياس ومعدات الملاحظة، وكذلك الآلاف من الأمتار المربعة من البنايات والمخابر تحت الأرض، هذه المرافق الأخيرة التي كانت ضرورية لحفظ الآلات والأداء الحسن للتجارب، إذ تم ذلك في ثلاث كهوف مزودة بمختلف المعدات من تهوية وإنارة، والتي كانت تستغل كمخابر لتخزين البلوتونيوم والماء الثقيل، ليتم بعدها تركيب القنبلة النووية التي تستعمل للتفجير⁴.

كما احتوى مركز رقان النووي على مستشفى بمائة سرير ومركز للاتصالات ومحطة كهربائية ومحطات للرصد، بالإضافة إلى مخازن للبنزين والوقود ومساحة

¹ فكاير عبد القادر، المرجع السابق، ص. 32.

² Delpard Raphaël., Les Oublies de La Guerre d'Algérie. Ed. Michel Lafon, Paris.2003.p.337.

³ -Jauffret Jean-Charles .Op.Cit p239

⁴ - جفال عمار وآخرون، المرجع السابق، ص. 64.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

للطيران الخفيف، بطول 2500 متر وعرض 30 متر قادرة على استيعاب الطائرات الكبيرة التي كانت تستعمل لنقل العتاد أو لاستعمالها في عمليات الإسناد والدعم للعمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال مرحلة الثورة واشتداد المعارك بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني¹.

وابتداء من 1958 ونظرا للأهمية التي تميّز بها المركز ولتطور الأعمال به صار يحمل اسم "المركز الصحراوي للتجارب النووية" C.S.E.M، ومع نهاية التفاصيل الأخيرة حمل إسمًا جديدًا هو " الفوج العملياتي للتجارب النووية " G.O.E.N².

أما في المنطقة الشرقية للصحراء فالتفجيرات النووية الباطنية أجريت في إينكر بمركز التجارب العسكرية الواحات C.E.M.O الذي أقيم في 1 جويلية 1960، حيث استمرت الأبحاث وتوسّعت رغم تمكن الثورة من فرض وجودها جنوبا، وانتشار عمليات عسكرية لمجاهدي الجبهة في المنطقة³، وامتداد نشاط جبهة التحرير الوطني إلى دول الجوار الإفريقية بعد إنشاء الجبهة الجنوبية وإنشاء مراكز تموينية بالقصور والمدن الصحراوية، وخلف الحدود بكل من دولتي مالي والنيجر، وقد كانت الأبحاث تجرى في عدد من الأنفاق حيث أجري بهذا المركز حوالي 13 تجربة باطنية بمشاركة 18000 شخص عسكري ومدني بين 1961-1966⁴.

أما عن عدد العمال في المركز النووي الفرنسي برقان فنجد كبيرا، من بينهم عدد هام من الجنود بالإضافة إلى المختصين والعلماء في مجال الذرة، والذين تزايد عددهم ابتداء من 1957، ومع اكتماله كان المركز يضم عشرة آلاف عامل من بينهم 3500 عامل جزائري⁵ استقدمهم الجيش الفرنسي من مراكز الإعتقال والسجون وكان معظمهم

¹ Jauffret Jean-Charles .Op.Cit p.239

² Ibid., p.244

³ A.F.P. " La Rébellion Algérienne au Pays des Touaregs".n°12.25/10/1957.pp.5-7.

⁴ - أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم الصحراء الجزائرية نموذجا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 13-14 فبراير 2007. ص26.

⁵ El Watan, « Les Oublies de Reggan », 13 février 2007.

من جنود ومناضلي جيش التحرير الوطني ومن المناطق السكنية القريبة، وتم تشغيلهم واستغلالهم في الأعمال الشاقة (السخرة)¹.

لقد تم وضع المركز النووي تحت القيادة الجوية للجيش برئاسة الجنرال تيري Thiry²، الذي كلف بمهام كبيرة، إذ كلف هذا الجنرال بضمان مكان التجارب، التنسيق بين الأماكن المختلفة، وتحديد طريقة العمل في مكان التفجير، فضلا عن تحديد مكان وزمان التفجير وتحكمه في قرار التفجير وفقا للظروف المحلية، وبالرغم من تحكم كل مصلحة من المديريات في سير أعمالها في المركز، إلا أن مدير التجارب كانت له سلطات تقنية على بقية المدراء بحكم كفاءته³.

حاول ديغول مع توليه السلطة في فرنسا إلى إعلان بداية التجارب خلال الثلاث أشهر الأولى من 1960 في محاولة منه إبراز سيطرة فرنسا على الوضع في الصحراء وتهميش دور ونشاط الثورة بها، هذه المنطقة التي طالما رددت السلطات الفرنسية بأنها منطقة هادئة في إطار الحرب الدعائية بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وقد تبع إعلان الجنرال ديغول احتجاج العديد من الدول، نذكر منها دولة السودان يوم 15 أوت 1959، والتي أعربت فيه عن دعم القضية الجزائرية ورفضها التام لإجراء التجارب النووية بالصحراء⁴.

بعد توزيع المهام بين قيادات المصالح العسكرية في مركز رقان، وتوفير كل القوى العسكرية للجيش الفرنسي البرية والبحرية والجوية، فضلا عن الإمكانيات التي وفرتها مديرية التطبيقات العسكرية D.A.M والمديرية المركزية للمصلحة الصحية للجيش D.C.S.A تم الإعداد لتفجير أولى القنابل النووية.

¹ - تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص 107.

² - الجنرال جون ماري باستيان تيري Jean-Marie Bastien-Thiry: جنرال في الطيران العسكري. ولد في 19 أكتوبر 1927، درس بثانوية سانت جونييف Sainte-Geneviève، سنة 1949 حوّل إلى المدرسة المتعددة العلوم، يعتبر من أهم المهندسين العسكريين.

³ Jauffret Jean-Charles .Op.Cit p244-245

⁴ C.N.A., 15 Aout 1959. N°50-01-03.Boit.50.

وقد تم إعداد التفجير لهذه التجربة وفق خطوات، حيث تم وضع القنبلة في قمة برج معدني سمي بالنقطة صفر، وتم التحكم بها في مركز متقدم لقيادة الجيش، واستعمل لنقل الإشارة سلك وأثناء ثلاثين دقيقة الأخيرة للعد التنازلي كانت العملية تتم بصفة آلية وذلك لتجنب الأخطاء البشرية¹.

أطلق على القنبلة التي انفجرت في سماء الحمودية الإسم المشفر M1 وكانت مصنوعة من البلوتونيوم²، وقدرتها التفجيرية 60 إلى 70 كيلو طن³، ويمكن الوقوف على عدد من الآثار والانعكاسات التي ترتبت عن هذه التفجيرات بين 1960-1962 وهي:

- ظهور العديد من ردود الأفعال الدولية المنددة لمثل هذه التجارب الوحشية في صحراء الجزائر، وقد استغلت الحكومة المؤقتة الجزائرية في الخارج هذه الأحداث لتوضّح للرأي العام العالمي مدى تمادي الجيش الفرنسي في جرائمه ضد المواطنين العزل في المنطقة، رد الفعل الجزائري كان واضحا في جريدة المجاهد ليوم 1960/02/22 أين صرح السيد محمد يزيد وزير الأخبار للحكومة المؤقتة منددا بتفجير القنبلة : "...إن الانفجار الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 1960/02/13 يعد جريمة أخرى سجل في قائمة الجرائم الفرنسية، أنها جريمة ضد الإنسانية ، وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة إن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج والاستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية والأوربية والأمريكية، إن جريمة

¹ Jauffret Jean-Charles .Op.Cit P245

² البلوتونيوم: هو عنصر أساسي في صناعة القنابل النووية، يتميز بسمية عالية جدا ومدة نصف عمره تساوي 24.400 سنة. أنظر: أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم الصحراء الجزائرية نموذجا. المرجع السابق. ص.28.

³ C.N.A., « Communiqué de ministère des Affaires Extérieures les Essais de la France de sa Première Bombe Atomique le 13/02/1960.d'une puissance de 70tonnes TNT elle vient de procéder a un deuxième essai le 01/04 d'une puissance plus supérieure ».le Caire, le 2 Avril 1960.n° : DZ/AN/2G/040/04/008. Boit.040.

فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم، إننا مع جميع شعوب الأرض نشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية، إننا ندرك أن القنبلة الفرنسية لها معنى ومعناها تخويف وتهديد الحركات التحررية في إفريقيا إن الانفجار الذري في رقان، لا يضيف شيء إلى قوة فرنسا، فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفت إفريقيا عن فرنسا بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع من فرنسا كل ما يحتمل أنه تبقى لها من سمعة في العالم¹. ووجدت الدبلوماسية الجزائرية دعما دوليا تبعه تقديم بعض الدول المساندة لقضية الجزائر تنديدات للحكومة الفرنسية وممثليها في هذه البلدان².

- في منظور الجيش الفرنسي أن تفجير القنبلة في الهواء من أحسن الطرق وأقلها خطورة وأمنا وأسهلها للدراسة³، فلو أخذ بهذا المفهوم وهو المتبع في التفجيرات الأربع النووية فإن هذه التجارب لم تكن تراعي مختلف الجوانب الطبيعية والإنسانية للصحراء، ثم إن معظم التجارب الأربع كان لها هدف عسكري يهدف إلى معرفة تأثير التفجير النووي على المعدات العسكرية.

لم تراعي هذه التجارب مختلف الجوانب الطبيعية والإنسانية للصحراء فأتداء تفجير اليربوع الأزرق وضعت القوات البحرية آليات بحرية عسكرية ودرسوا آثار التفجير عليها، أما في تفجير اليربوع الأحمر 27 ديسمبر 1960 تم وضع 500 طن من الأهداف ومن جميع الأنواع من بينها طائرات ومعدات محصنة وأماكن للسكن، وفي اليربوع الأخضر وضعت أهداف متحركة وثابتة⁴، وهو ما يبين لنا حجم الخطر والآخر السلبي على المستوى الطبيعي والبشري، خاصة إذا علمنا أن هذه المعدات المحطمة باقية في الصحراء إلى يومنا هذا، وأدركنا مدى خطر النفايات النووية على محيط ظلّ

¹ المجاهد ، 1960/02/22.

² بوضرساية بوعزة، "التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية". فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص.ص. 279-291.

³ -Jauffret Jean-Charles .Op.Cit p245

⁴-Ibid., P146

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

سكانه يجهلون مدى انعكاساتها صحيا خلال مدة طويلة قبل وبعد الاستقلال¹، الأمر الذي ساهم في انتشار العديد من الأمراض التي لم تشهدا المنطقة من قبل².

كما تجسدت اللامبالاة الاستعمارية أثناء إجراء التجارب في اختيارها للطقس ففي اليوم الذي تقرر فيه تفجير القنبلة النووية الأولى 13 فيفري 1960 كانت هناك رياح، غيرت من الخط المرسوم لسير الغيمة التي وصلت آثارها إلى مناطق بعيدة سواء في إفريقيا أو في أوروبا، ثم أن النجاح العسكري للتفجير والتي حاولت فرنسا الظهور من خلفه بمظهر المنتصر، أظهر العكس من الناحية التقنية والفنية، إذ أن مخلفاته تشهد وتؤكد على فشله³، الذي لطالما حاول الجيش الفرنسي عدم الحديث عنه إلا بعد عشرات السنين من التجارب وإدلاء بعض المجندين الفرنسيين بشهاداتهم حول تعرضهم

¹ لقد أدلت العديد من الشهادات لمن عاصر التفجيرات ومرحلة بعد الاستقلال، إلى أنه بعد انسحاب قوات الجيش الفرنسي من قاعدة رقان، تساق سكان المنطقة نحو جمع صفائح الزنك والحديد وأسلاك نقل الكهرباء إلى الحمودية وذلك بغرض الاستفادة منها في تسقيف بيوتهم، أو بيعها ببشار بـ 30 سنتيم للكلغ الواحد. لينقل ويبيع بمدن الشمال. بالإضافة إلى ذلك قام أحد سكان المنطقة بجلب إحدى الطائرات التي استعملت لتصوير التفجيرات النووية السطحية والغيمة النووية، ووضعها أمام المركز الثقافي الموجود برقان ليلعب بها الصبية. ولم تحول إلا مؤخرا بنصيحة من الفيزيائيين للبلدية. أنظر: أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم الصحراء الجزائرية نموذجا. المرجع السابق، ص.63.

² انتشرت في المنطقة العديد من الأمراض والتي لم تكن معرفة بها من قبل، وبعض الدراسات الطبية في المنطقة أكدت بعد إجرائها فحوصات على عدد من المرضى وجود أمراض كان الأثر الإشعاعي سببا فيها. نذكر من هذه الأمراض: مرض السكري، الأمراض الكبدية، سرطان الدم، سرطان نقي العظام، سرطان الرئة والحنجرة، سرطان المعدة والقصور الكلوي... وشهدت منطقة رقان ارتفاعا في عدد الوفيات بسبب السرطان حيث تم تسجيل 16 حالة وفاة بين 2004 و2006، وسجل في سنة 1997 حوالي 28 حالة سرطان الثدي. أنظر: جفال عمار وآخرون، المرجع السابق، ص.75-76.

³ كتب الدكتور إيف روكارد Yves Rocard مدير سابق CEA في مذكراته: "لقد فشلت جميع القياسات التي أردنا القيام بها في لحظة 0 حول قنبلة 13 فيفري 1960 المسماة باليربوع الأزرق، بسبب سوء التحضير الذي عهد به إلى شباب مدربين وقادرون ولكنهم يفتقرون إلى المهارة والتجربة...". أنظر: أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم الصحراء الجزائرية نموذجا. المرجع نفسه. ص.35.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

للإشعاع النووي أو بأمراض ناتجة عنه¹، فعدد كبير من الصحافة المكتوبة الفرنسية مثل Le Parisien و Le Figaro ضمّت صفحاتها شهادات من هؤلاء الجنود حول سير العمل في المراكز النووية، وكيف أنهم لم يحظوا بالعناية الطبية الكافية لبساطة وسائل الوقاية من الإشعاع الذري، الأمر الذي جعلهم مجرد كائنات تجريبية للاختبارات النووية الفرنسية². وهو ما أبرز المغالطات الفرنسية التي لطالما ردها العسكريون الفرنسيون، والتي أصروا فيها على أنّ الإمكانات الطبية كانت متوفرة وأنّ الجهاز الطبي عمل على حماية الموظفين وكل ما يحيط بالتجربة، حيث أن 80% من أسرة مستشفى رقان تم تحويلهم إلى مصلحة التعقيم ثم أن مستشفيات الشمال وضعت لخدمة هذه المصالح³.

- إن الجرائم النووية الفرنسية لم تقتصر على السطح فقط بل امتدت إلى باطن الأرض فالتجارب الباطنية في الصحراء الشرقية، والتي كان الغرض منها محاصرة الإشعاعات باطنياً، لم تسلم من تسرب الإشعاعات من الأنفاق رغم اتخاذ معظم الاحتياطات، ففي تجربة بيريل في 1 ماي 1962 تسرب الإشعاع من النفق فمسّ 2000 شخص، كان من بينهم وزيرين من الحكومة الفرنسية " بيير مسمير⁴، و Gaston Palewski قاستون بالوسكي وزير البحث⁵، هذا الأخير الذي مات متأثراً بالتلوث⁶.

¹ تواتي دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص108

² Le Parisien, « Quand le appelés du Contingent Servaient de Cobayes ». 16 Février 2010. Voir aussi : Le Figaro, « Les Soldats Françaises, Cobayes des Essais Nucléaire ». 16 Février 2010.

³ Jauffret Jean-Charles .Op.Cit pp247.248

⁴ الجنرال بيير مسمير Pierre Messmer: بيير أغست جوزيف مسمير ولد في 20 مارس 1916 بفانسن، وتوفي يوم 27 أوت 2007 بباريس، شخصية سياسية فرنسية، انضم لصفوف قوات التحرير الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، تولى وزارة الدفاع الفرنسية من 1960 إلى 1969، وزير أول في حكومة جورج بومبيدو من 6 جويلية 1972 حتى 27 ماي 1974

⁵ El Watan, « Les Oublies de Reggan ». 13 février 2007.

⁶ - أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم، المرجع السابق، ص26.

المبحث الثالث: تقييم اتفاقيات إيفيان ونشاط سياسي الجبهة.

I/ صعوبات واجهت سير المفاوضات.

شهدت مرحلة مفاوضات إيفيان عدة أحداث عاشتها الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا وقبل أن تحمل الوفد الجزائري المفاوضات في إيفيان تبعات الثغرات التي يعددها البعض، يجب الإشارة بكل موضوعية إلى الضغوطات التي عاشتها وعاشتتها جبهة التحرير الوطني بكل أطيافها والتي ستلعب دورا في خط المحاور العريضة لهذه الاتفاقية، ودفعت بالمفاوض إلى الوصول لفكرة واحدة هي رفع العلم الجزائري فوق أرضها وبأسرع الطرق ومن هذه الصعوبات نذكر.

1- هيئة الأركان العامة وصراع السلطة .

شكلت هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 وعمد مسؤولها هواري بومدين إلى اختيار ثلاثة أعضاء لمساعدته هم سي سليمان وعلي منجلي وعز الدين زراري، ويعتبر هؤلاء قادة جيش الحدود الطموحين لأنها سطوة الباءات الثلاثة (بلقاسم ، بني طوبال، بوصوف)* على قيادة جيش التحرير الوطني ، ويبدو أن هدف بومدين كان التحكم في زمام القيادة العسكرية الثورة خارجيا وداخليا، أوكلت لهيئة الأركان مهمة إعادة النظام

* عبد الحبيب بوصوف: ولد بميلة عام 1926 وبها نشأ وتعلم، انخرط مبكراً في ح.ش.ج" أصبح محل بحث من أجهزة الأمن الفرنسية، بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، باعتباره كان احد النشطين بها، أصبح مسؤولاً عن "ح.ا.ح.د" في اقليم وهران، عين عشية اندلاع الثورة التحريرية نائبا لبن مهيدي قائد المنطقة الخامسة (وهران)، وخلف بن مهيدي على رأس الولاية منذ عام 1956، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجها خارج الوطن، وكلف بمسؤولية التنسيق والاستعلامات، ثم أعطيت له صلاحية الاشراف على الاتصالات العامة والتجسس، كان من أشد المعارضين لعبدان رمضان، كما كان أحد الباءات الثلاثة، الذين أحكموا سيطرتهم على القيادة الفعلية للثورة لفترة هامة، أصبح وزيرا للاتصالات العمة والتسليح (1958-1962)، وبعد أزمة صيف 1962 فضّل الانسحاب من الحياة الياسية، توفي عام 1982. أنظر مقالاتي عبد الله، قاموس...، المرجع السابق، ص ص 111-113.

وتحسين القدرات القتالية وتمثيل الكفاح العسكري على الحدود بالتفاهم مع الدولتين الشقيقتين تونس والمغرب.¹

كان من أولويات هيئة الأركان العامة العمل على تنظيم وتنشيط جيش الحدود والحصول على الأسلحة حديثة فضلا عن تجنيد الجزائريين في القواعد الخلفية² وبغرض تحقيق ذلك شكل بومدين مكتب تقني من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي (شابو، بوتلة ، هوفمان ، رزقيني)، وكلف هذا المكتب على وضع خطة لإعادة تنظيم الجيش وانتشاره، ونتج عن ذلك تنظيم الوحدات العسكرية بشكل مركزي واعتمد في قيادتها الأسلوب الحديث في التسيير وتجاوز العشائرية.

استطاعت هيئة الأركان العامة إنشاء منطقتين للعمليات العسكرية على الحدود الشرقية، منطقة العمليات الشمالية شكلت لها أربعة عشر فيلقا، ومنطقة العمليات الجنوبية شكلت بها ستة فيالق وكتيبة مدفعية فضلا عن تنصيب قيادة المنطقة الصحراوية على الحدود الجزائرية التونسية الليبية بقيادة الرائد فرحات الطيب ومحمد جغابة³ نفس الشيء قام به بومدين على الحدود الغربية حيث قسمها هي أيضا لمنطقتين المنطقة الشمالية قدرت عدد مقاتليها ب 6 آلاف جندي وتضم ناحيتين عسكريتين، والمنطقة الجنوبية تضم 6 فيالق وحوالي 8 آلاف جندي⁴.

ومع مرور الوقت استطاعت تنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية، وعصرنته ليصبح جيشا نظاميا، كما قامت بإعادة الانضباط في قاعدة المغرب بعد القضاء على

¹ Harbi Mohammed, 1954 la guerre Commence en Algerie, ed , Complexe , bruxelle, 1998, p. 2013 .

² الملاحظ أن أعداد الجنود بالحدود التونسية تضاعفت من 15 ألف سنة 1960 إلى 23 ألف في عام 1961 و34 ألف جندي عام 1962 نتيجة تجنيد اللاجئين وأبناء الجالية الجزائرية بفرنسا خاصة الطلبة والمتقنون الذين دعموا إدارات الجيش، للتوسع انظر : Harbi Mohammed, op.cit.p 219 وأيضاً تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة

المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 ، الأرشيف الوطني الجزائري .A.N.A CNRA .Microfiche,CO28.
³ للتوسع أكثر فيما يخص التنظيم العسكري لهيئة أركان الحدود في المنطقة الشرقية ينظر : مجلة الجيش، عدد خاص حول التسليح، جويلية 1987 ، ص 114 .

⁴ Guentari Mohammed, Op cit. t2, p 716 .

انشقاق بن الزويبر، وعززت مكانتها لدى جنود القاعدة الشرقية بعد استجابتها لمطالب تحسين أوضاعهم و إطلاق سراح قادتهم المعتقلين، حيث عمدت إلى إطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري وإرسالهم إلى الجبهة الجنوبية، فضلا عن تلقين الجنود تدريباً متخصصاً لدى ضباط متمكنين، حيث أنشأت مديريتين للتدريب إحداها بالغرب بقيادة محمد علاهم والأخرى بالشرق.

لم تقتصر مجهودات هيئة الأركان بعصرنة وتحديث هياكلها العسكرية عبر الحدود فقط بل عملت على تحديث إدارة هيئة الأركان بالأسلحة الحديثة والمؤونة والمعدات وكان ذلك بمساعدة من بوصوف قائد الاستخبارات (المالغ) الذي لم يخل على بومدين بتجهيز هيئة الأركان بجهاز الاتصالات اللاسلكية وكوادر الاستخبارات، ومع توفر هذه الإمكانيات والأسلحة وتم تجنيد الشباب من الملاجئ والقادمين من فرنسا ليتجاوز جيش الحدود في مطلع 1960 حوالي 23 ألف جندي نشط في كامل جهات الحدود الجزائرية بما في ذلك الجبهة الليبية والمالية والنيجرية مدعماً بعدد من المصالح التي تسهل من أداء مهامه كالأمن العسكري والاتصالات التموين الصحة والتدريب ...

إن تنامي هذا الجيش في أحضان هيئة الأركان حوله من أداة عسكرية ضارية في ميادين القتال، إلى أن أُمسى ممارساً للسلطة ومتبيناً لإيديولوجياته ومنازعا للحكومة المؤقتة في سلطاتها وهو الأمر الذي سيؤثر سلباً على مهامها وكل ذلك بتوجيه من بومدين ومساعديه¹.

كان لهذه القوة التي بلغت هيئة الأركان العامة أن تدفع بها في دورة المجلس الوطني للثورة المنعقدة في أوت 1961 إلى الضغط على المجلس بهدف فرض موافقتها ومطالبها، فقد كانت تريد أن يكون طرفاً مؤثراً في السلطة وفي نفس المكان التي تحصل عليها الباءات الثلاثة ، كما أرادت أن تشرف بشكل كامل على الجهاز الإداري العسكري داخليا وخارجيا فضلا عن رغبتها في رصد ميزانية مالية معتبرة من أجل تحقيق الانتصارات العسكرية على الجيش الفرنسي، وتم لها ذلك وتدعمت قدرات هيئة

¹ عبد الرزاق بوحارة ، منابع التحرير ، تر : صالح عبد النوري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص 200 .

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

الأركان العامة بالأسلحة الجديدة استخدمت لإصابة الأهداف الفرنسية عبر خطي شال وموريس¹ خلال هجمات نهاية عام 1960 ومارس 1961 وهو ما يبرز مدى القوة الضاربة لهيأة الأركان خلال هذه المرحلة، حيث وجهت العديد من الاشتباكات ووضعت عددا من الكمائن استهدفت بها تحركات القوات العسكرية الفرنسية على طول خطي الحدود الشرقية والغربية، حيث تشير بعض التقارير إلى أكثر من ألف عملية تخريب لخطي شال وموريس بين 1960 والنصف الأول من سنة 1961².

وكأمثلة على بعض العمليات الناجحة لهيأة الأركان العامة هو إدخال أعداد من المجاهدين للداخل، حيث تمكن 500 جندي من المجاهدين بقيادة الزيري وسوايعي الدخول إلى الولاية الأولى عابرين الصحراء جنوب تبسة (4)³ فضلا عن تمكن خمس كتاب أخرى دخول الولاية الخامسة مرورا بمعبر وممر فقيق الاستراتيجي إضافة لهذا الدعم اللوجيستيكي المهم دعما لعمل الداخل عملت هيأة الأركان إلى ربط علاقات مع ولايات الداخل كمحاولة منها للاشراف عليها، كما فتحت جبهتين صحراويتين بهدف الاتصال بالداخل وإحباط المخططات الفرنسية لغلق الحدود الشرقية والغربية للجزائر⁴، واستطاعت الجبهتين تحقيق نجاحات معتبرة في إمداد ولايات الداخل بالجنود والسلاح وتجميع الشعب حول أهداف الثورة ومحاصرة القوات الفرنسية⁵.

نتيجة لهذه الأعمال والنجاحات التي كرسها هيأة الأركان العامة أن تحولت هذه الهيأة إلى أداة عسكرية ضاغطة على السياسة الفرنسية من جهة وعلى ميزان القوى

¹ المجاهد، ع 86، 2 جانفي 1961، ينظر أيضا: لحرش إبراهيم، الجزائر أرض الأبطال، مطبع العالمية، عنابة، 2010، ص 382 - 340.

² تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني في أوت . CO28 ، A-N-A CNRA - Microfiche ، 1961

³ الزيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 184.

⁴ Zarguini Mohamed, Une vie de Combats Alger , 1999 . p 150.

أنظر أيضا بوحارة عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 239

⁵ مقلاتي عبد الله، جبهة جيش التحرير الوطني بمالي حلقة مفقودة من تاريخ الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2013.

داخل جبهة التحرير الوطني، ومن أهم المواجهات اختلافها مع الحكومة المؤقتة في صائفة 1961 برئاسة فرحات عباس بسبب أمر الحكومة المؤقتة بإطلاق سراح الطيار الفرنسي الأسير لديها وهو الأمر الذي رفضته هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، لذلك ما إن تسنح الفرصة للعقيد بومدين إلا واستغلها وسيعمل بما لديه من قوة من أجل كسب ولاء القيادات السياسية وإخضاع ولايات الداخل لسلطته من أجل توجيه هذا التكتل لهدف واحد الإطاحة بالحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس وعزل هذا الأخير من منصبه في الرئاسة .

إن طموحات أعضاء هيئة الأركان العامة بدأت تتجلى بوضوح عندما طالب بمنح قائدها ومساعديه رفقة بلقاسم وبين طوبال وبوصوف (المعروفين بالباءات الثلاثة) صفة " اللجنة الدائمة لقيادة الثورة " ¹ وذلك أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 بيد وأنه لما فشلت في مرادها بالأساليب السياسية ، اعتمدت على وسائلها الخاصة في الإقناع، أما في ما يخص الحكومة المؤقتة فقد تمكن معارضوا فرحات عباس من عزله من الحكم ويقول فرحات عباس في ذلك: "حينما التقيت بالرائد سليمان ذكرته بالمثل العربي : عندما لا يجد الراعي ما يفعل يكسر عصاه .." ² وبعزله لم يستطع أن ينهي المفاوضات التي بدأتها حكومته لتأتي حكومة مؤقتة ثالثة برئاسة بن خدة يوسف والتي بدوره ستعمل على استكمال المفاوضات .

من جهة أخرى أشار عبد الرحمان فارس إلى هذه الصراعات بين المسؤولين العسكريين والسياسيين في مذكراته "الحقيقة المرة" في الصفحة 127 أثناء زيارة سعد دحلب لبن خدة في الرباط يوم 25 مارس 1962 إذ يقول: "...تقابلت مطولا مع صديقي دحلب وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأثناء مقابلاتي أحاطني علما بالصعوبات التي أصبح يعانيها منذ انعقاد مؤتمر

¹ محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، المرجع السابق، ص 333 . أنظر أيضا محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة

1961 ، الأرشيف الوطني الجزائر . A-N-A CNRA – Microfiche

CO10

² Farhat Abbass, Aoutopsie d'une guerre. Edition Garnier. paris France 1980 p 316 .

طرابلس.....حاول دحلب التلميح لي عن وجود صراع بين بعض المسؤولين العسكريين والسياسيين فذهلت لما سمعته..... قال لي أهم ما في الأمر أن يرفرف العلم الجزائري في أقرب وقت ممكن".

إن المشاكل الداخلية التي كانت تعانيها جبهة التحرير الوطني لم تكن خافية على المخبرين والسياسيين الفرنسيين، ففي برقية السيد سيبيلو Sébilleau سفير فرنسا بطرابلس إلى السيد كوف دو مورفيل Couve De Murville وزير الشؤون الخارجية يوم 6 يونيو 1962 والتي استلمها الأخير يوم 9 يونيو حديث مطول عن الخلافات التي تعانيها جبهة التحرير الوطني والتي تشهدها محادثات المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA حيث يقول: "..... من الواضح أنه خلال الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قد بذل كل ما في وسعة للتغلب مؤزرا من طرف فرحات عباس والعسكر، وبأن بن خدة رغم تحفظ ظاهري، قد بذل كل ما بإمكانه ليمنعه مساندا نوعا ما من طرف عناصر مختلفة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن فيدرالية فرنسا، ومع ذلك يبدو من الواضح جدا أنه خلال الدورة المذكورة، جبهة التحرير الوطني التي تعاملت معها فرنسا في إيفيان، قد انكشفت أكثر تفرقا من أي وقت مضى ليس فقط بسبب نزاعات مذاهب وأفراد، ولكن خصوصا بسبب تضاد أساسي بين اتجاهين في التفكير والأداء يمكننا أن نسميهما للتبسيط : "اتجاه بن بلة واتجاه بن خدة".¹

2- فكرة المائدة المستديرة وموقف الثورة منها.

لم تقتصر التأثيرات الخارجية على جبهة التحرير الوطني عموما وعلى الوفد المفاوض خصوصا على تأثير هيئة الأركان العامة وضغطها، بل تعدته إلى سياسيات مراوغة كان يقودها الجنرال ديغول والهدف الأساسي منها جس نبض جبهة التحرير الوطني ومحاولة تقويض أهم قرارات مؤتمر الصومام "بالاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري"².

¹ موريس فايس ، المصدر السابق ، ص 749 .

² Maadad Messaoud, Guerre d'Algerie, ed ENAL, Alger, 1992. p 13.

ومن أجل انجاح ديغول لمخططاته بعد ما واجه صعوبة من الوفد الجزائري المفاوض لجبهة التحرير الوطني في بعض النقاط التي لطالما أرادت السلطات الفرنسية الحصول على نجاح فيها خصوصا ما تعلق منها بقضية الصحراء لجأت إلى استخدام مصطلح جديد في ضغطها والذي أطلقت عليه " المائدة المستديرة " هذه الفكرة كشفت أول مرة في أثناء محادثات إيفيان في 7 أبريل 1961 والمعنى منها أن المفاوضات ليست حكرا فقط على جبهة التحرير الوطني فقط بل تتعداه إلى الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية)¹ وإلى الأطراف المسلمة في الهيئات الفرنسية، لذلك كان في نظر لويس جوكس ضرورة ادراج هذه الأطراف ضمن قائمة المتفاوضين .

ويبدو أن هدف المفاوضين الفرنسيين وبدعم من الدولة الفرنسية المعتمدة في الأساس على سياسة ديغول هو إضعاف مكانة جبهة التحرير الوطني ما يعني إضعاف قرارات الوفد المفاوض للحكومة المؤقتة الجزائرية ، فضلا على الحصول على نتائج بسيطة تتماشى مع تطلعات المفاوضين الفرنسيين، والتي بطبيعة الحال لم يكن لتحصل عليها إلا بإيجاد أطراف مفاوضة جديدة متعاونة تمكنها من الحصول على تنازلات لم يكن لتحصل عليها في وجود طرف واحد مفاوض كالحكومة المؤقتة الجزائرية والتي عرفت بتشبثها بمطالبها ومبادئها المستوحاة من مبادئ بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام 1956 خصوصا ما تعلق منها بالسيادة .

وتمت الإشارة سابقاً إلى أن صلابة الموقف الموحد لأعضاء الوفد المفاوض للحكومة المؤقتة الجزائرية أدى إلى توقف المفاوضات وإلغائها من طرفهم وذلك احتجاجاً منهم إلى هذه السياسات الديغولية المراوغة والتي يرمي من خلالها الرئيس الفرنسي إلى اشتراك أطراف أخرى في مفاوضات تقرير المصير .

هذا النجاح لجبهة التحرير الوطني نستنتجه من التصريحات الصادرة من طرف بعض الأطراف الموالية للسلطات الفرنسية والتي بدورها أحست بمدى الإذلال والخنوع الذي أصابها بعد تخلي ديغول والسلطات الفرنسية عنها وعدم ادراجها في الحوارات

¹ شارل ديغول ، مذكرات... ، المصدر السابق ، ص 73.

والنقاشات والمحادثات التي عقد مع أطراف وفد جبهة التحرير خلال مشوار المحادثات الطويل حيث عبر عنه الباشاغا بوعلام بمرارة في حديثه لجريدة لومند يوم 5 أبريل 1962 أي بعد وقف إطلاق النار بأيام : "... لقد حاربت ثلاثين سنة خدمة لفرنسا، وأنا اليوم لا أملك شيئا بل لست حتى فرنسيا، انتم تشطبون على اسمي بجرة قلم، لقد وعد الجنرال ديغول بأنه سيجري اتفاقات مع المنتخبين غير أنه لم يأخذ سوى موفدي الإدارة لقد خدعنا، كان من الواجب أن يقال لنا من الوهلة الأولى بأنه ينبغي أن نلتحق بجبهة التحرير الوطني عوض تركنا نقاتل مدة سبع سنين، كان من المفروض احترامنا للوعود أن يدعى ممثلو " الحركة " والجنود المسلمين في الجيش الفرنسي للجلوس في إيفيان كما يفعل مقاتلو جبهة التحرير الوطني، كما يجلس الموالون لفرنسية الجزائر إلى جانب سياسي جبهة التحرير الوطني"¹.

3- المنظمة الإرهابية OAS.

إن الوقوف على مدى الضغط الذي تعرض له الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان لا يقف عند الهاجس الذي مثلته هيئة الأركان العامة وصراعها على السلطة، أو في السياسة الديغولية المراوغة والغير موثوقة الجانب التي اعتمدت على فكرة المائدة المستديرة لتمرير مقترحاتها، أو في التصفيات التي تعرض لها العديد من المسؤولين والقياديين العسكريين والسياسيين في جبهة التحرير الوطني في إطار تصفية الحسابات، وإنما تعدتها إلى وجود طرف آخر خطير يمكن أن يؤثر في سير المفاوضات وإعادة مراحلها إلى الصفر، ففي الظروف الصعبة التي جرت فيها المحادثات واللقاءات كثفت منظمة الجيش السري من عملياتها الإجرامية في الجزائر لكي تضغط على الجنرال ديغول لوقف المفاوضات².

¹ Le Monde, 05 /04/1962 .

² Ben jamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, édition, Casbah, 1995 p 345.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

وفي خضم هذه المرحلة التي فرضت فيها الإدارة الاستعمارية كل الأساليب والمناورات من أجل اقتطاع الصحراء وزعزعة الشعب بطرح مشاريع خطيرة تمزق الجزائر¹ ظهرت على مسرح الأحداث المأثرة منظمة الجيش السري OAS التي خاضت بدورها حربا من طراز جديد تميزت بوحشيتها وعلى مختلف الجبهات²، كان ضحاياها الشعب الجزائري من جهة وعدد من المسؤولين الفرنسيين من جهة أخرى، وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار 19 ماي 1962 استمرت المنظمة الإرهابية في تنفيذ اغتيالاتها ونهب وتخريب الأملاك العامة والخاصة، تعبيرا منها عن رفض العسكريين المتشددين والمستوطنين لفكرة استقلال الجزائر وانتقاما من فرنسا التي رأوا أنها تخلت عنهم وتكريسا لسياسة اللاهدوء في الجزائر .

إن ظهور هذه الأزمة التي جسدها منظمة الجيش السري وفي هذه المرحلة بالذات كادت أن تغرق فرنسا في حرب أهلية، وقد وصف ديغول المعارضين للاتفاق بمجموعة الضباط المتعصبين الذين إن استمروا في تعنتهم سوف يوقعون فرنسا في دوامة خطيرة وهو ما دفع به إلى اللجوء للدستور الفرنسي الذي يمنحه صلاحيات واسعة في حال تعرض البلاد لمخاطر داخلية خصوصا بعد ما قررت الجهات المنضوية بخفاء وراء منظمة الجيش السري وعلى رأسها الجنرال سالان Salan إلى إشاعة حالة اللاهدوء والحرب والتفتيل ما يعني تحويل الجزائر إلى مستنقع رعب³.

ومما يجدر ذكره أن خلال مرحلة المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وفرنسا حاول الطرف الفرنسي بعد اتفاق بينه وبين منظمة الجيش السري O.A.S في وهران من فرض شرط على الوفد الجزائري يتنازل فيه عن إقليم يشكل دولة أوروبي الجزائر في الغرب الجزائري مع اتخاذ وهران عاصمة له مع احتفاظ هذا الإقليم المستحدث بقاعدة مرسى

¹ Alain Peyrefitte, Faut il partager l'Algerie ? édition Polon. Paris 1962.

² CHarler Ailleret, Général du Contingen en Algerie, 1960-1962.p p 173 293.

³ فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945 - 1965، تر : مسعود حاج مسعود ، دار القصة للنشر، الجزائر، ص ص 164 - 174 .

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

الكبير البحرية المطلة على البحر المتوسط¹، وبالرغم من هذه الضغوط الدبلوماسية بتواطئ من الحكومة الفرنسية لم تتوقف منظمة الجيش السري O.A.S عن تنفيذ عملياتها الإرهابية للضغط على دولة فرنسا من جهة للتأثير على سيرورة المفاوضات للحصول على تسوية لصالحها والإبقاء على الجزائر الفرنسية .

بيد أن الإعلان عن تاريخ وقف إطلاق النار في مارس 1962 زاد من حقد الأوربيين الغلاة الذين لم يرو بدا من الانضمام تحت لواء المنظمة الإرهابية للجيش السري التي اعتبرت هذا الإعلان بمثابة خيانة لطموحاتها وبرزت صور التعبير المتعصبة في القطاع الوهراني بقوة بعد تجدد أنشط عناصر O.A.S في مختلف المناطق ومدن الغرب الجزائري الكبرى إنطلاقا من وهران بهدف الخروج في مظاهرات حشدت لها الآلاف من المستعمرين ووزعت فيها منشورات عنصرية، فضلا عن مطالباتها بالتقسيم في إطار دولة مستقلة.

ويجب الإشارة هنا أن هذا التصعيد للمستوطنين المتعصبين الرافضين لأي مشروع تسوية يتيح للجزائر إطار دولة السيادة، سوف ينتج عنه انعكاسات خطيرة أضافت للجزائر برغم دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ أعدادا جديدة من الشهداء ، فاضيين أسلوب وسياسة الأرض المحروقة ومتخذين من التقتيل الهتمي والتخريب لغة للاستمرار في الحرب وللتدليل على هذا بالإحصائيات ففي النصف الأول من سنة 1960 نفذت المنظمة الإرهابية للجيش السري نحو 2500 عملية إجرامية ما ترتب عنه استشهاد أكثر من ألف مدني جزائري وهلاك نحو 700 أوروبي².

وبالرغم من ذلك أبدت جبهة التحرير بحنكة من ممثليها المفاوضين دبلوماسية سياسية أمام هذه الضغوطات رغم ما كان تشعر به من تأثيرات غير محسوبة يمكن أن تؤثر على سير المفاوضات ، فأمام مناورات الحكومة الفرنسية من أجل الضغط على

¹Alain Peyreeffite, Opcit p 154. voir aussi Remi Kauffer, OAS, Histoire d'une guerre franco – Française, edition du seuil, paris, 2002, p p 120 – 123 .

²Remi Kauffer, Opcit p p 132 – 136, voir aussi clément Stener, Suzini et l'oas, edition Harmattan, paris 2003 – p 105 .

الحكومة المؤقتة بأنها هي رافضة السلام يخرج فرحات عباس بتصريحه الذي وضع فيه موقف الحكومة المؤقتة في سير المفاوضات وموقفها من منظمة الجيش السري حيث يقول: "... الحكومة المؤقتة بقيت متمسكة بالسلم وتعمل من أجل إبقاء الحرب وكذلك جرائم منظمة الجيش السري وإنقاذ شعبنا في الجزائر كله فالعودة للحوار هي حل لهذه المشاكل وحكومتنا قبلت بمبدأ التفاوض".¹

II/ انعكاسات ونتائج اتفاقية إيفيان على الصحراء الجزائرية وفرنسا.

قبل تطرقنا للانعكاسات والوقائع تجدر الإشارة هنا إلى أن الجانب العسكري لجبهة التحرير الوطني وتنظيماتها بالجنوب كان مغيباً اتجاه هذه المراكز العسكرية المهمة، مقارنة بالجانب الإعلامي والدعائي الذي كان الهدف منه كسب الرأي العام الدولي، ولعل ذلك يرجع لعدد من الأسباب وهي:

- تخوف قيادة الثورة من اكتشاف خلاياها السرية في منطقة واسعة سهلة التفتيش.
- عدم وجود مخططات ترسم مراكز المراقبة والمناطق الحساسة في هذه المراكز العسكرية الضخمة، بالرغم من تواجد أكثر من 1000 جندي تابعين لجيش التحرير الوطني على طول الحدود المغربية الجزائرية لبشار وتندوف.²
- تجمع هذه المراكز العسكرية في مناطق تتميز بشساعتها يصعب من تنفيذ عمليات عسكرية من طرف الثوار بهذا الحجم، فالمنطقة مكشوفة ومحاطة بعدد كبير من المراكز التابعة للجيش الفرنسي، فمنطقة حماقير التي بأراضيها كل من مركزي وادي الناموس والآليات المتخصصة، نجدها محاصرة بمختلف الفرق والمطارات والمناطق المحرمة، فضلا عن وجود أكثر من 20 ثكنة عسكرية، ونفس الشيء في المنطقة الشرقية

¹-Malek Redah, L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes 1956-1962, Alger, Ed. Dahlab, 1995 .

²- بن دارة محمد، المرجع السابق. ص. 195.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

بالصحراء الجزائرية أين تم تركيز عناصر الدرك والمهارية وفيلق مظليي الجو الإفريقي بالقرب من أراك¹، وذلك كله بهدف تحقيق الأمن لمراكز عسكرية بهذه الأهمية.

- عدم توفر السلاح الفعال واللازم في المناطق الصحراوية مقارنة بالمناطق الشمالية.
- يبدو أن الجيش الفرنسي استطاع الاستفادة من مشاكل الحدود بين دولة المغرب والجزائر، من أجل الاستمرارية في انجاز مشاريعه العسكرية، فمشاريع تقسيم الصحراء التي دعت إليها فرنسا كانت تتماشى مع تطلّعات المغرب التوسعية، ما زاد من توسّع هوة التفرقة بين الإخوة المغاربة².

بالرغم من ذلك برهن صمود جبهة التحرير الوطني بشقيها العسكري والدبلوماسي ضد جميع التطلّعات والإجراءات العسكرية الفرنسية بصحراء الجزائر، في خطط حسابات القيادة الفرنسية، خاصة نظرة ديغول الهادفة إلى فصل هذا الإقليم الواسع الذي يمثل ثلاث أرباع الجزائر، وإلى دفع الإدارة الفرنسية إلى التفاوض مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية.

كما أن تمسك المفاوضين الجزائريين بالصحراء أبرز للقيادة الفرنسية مدى تماسك ووحدة الجزائريين، وهو الأمر الذي عطل سير المفاوضات في لقاء لوسران 1961/2/20، ولقاء نوشاتل في 5 مارس 1961، ولقاء أيفيان الأول بين 20 ماي 1961 و 13 جوان 1961.

وقد ظل مبدأ تمسك الجيش الفرنسي بمراكز مهمة في الصحراء سواء كانت مطارات جوية أو منشآت أو مراكز إستراتيجية من أولويات المفاوضات الفرنسية، إذ أن المنشآت التجريبية المهمة بالصحراء الجزائرية (صاروخية ونووية-كيماوية)³، والمصالح والمراكز التابعة لها بغرض تسهيل سبل المواصلات بين فرنسا وإفريقيا السوداء كانت

¹ - Patrick Charl Renaud.Op.cit., p270.

² - A.W.B. « Fiche De Renseignements ».Commune Mixte de Colombe Bechar. 18 Décembre 1957.

³ - El moudjahid, n°86 1November 1961 vol 3.p.p605-607.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

من المطالب التي ركّز عليها ومحاولا التمسك بها ولفترة طويلة وذلك في إطار مناطق إقليمية ذات سيادة فرنسية.

وقد حدّد المفاوضون الفرنسيون مطالبهم العسكرية المهمة خلال اللقاءين 23 ديسمبر و28 جانفي 1962 في ما يلي:¹

- فيما يخص التجارب النووية والصاروخية، فإن فرنسا تعتزم مواصلة تجاربها ما بين 5 إلى 10 سنوات، محتفظة بذلك بكل من قاعدتي التجارب الخاصة في كل من بشار ورقان، وميدان إطلاق الصواريخ التابع لهما لنفس المدة، كما يكون لفرنسا ممارسة مهام الشرطة مع التزامها باتخاذ تدابير تضمن سلامة وأمن السكان.

- تحتفظ فرنسا بمطارات كل من عين أمقل ورقان وبيشار وبوفاريك لاستعمالها الخاص والمطلق لنفس المدة، بغرض تأمين نقل العسكريين والمعدات اللازمة إلى هاتين القاعدتين ولتأمين مواصلاتهم بإفريقيا السوداء، واشترط الفرنسيون الحصول على تسهيلات للإقلاع والهبوط وخدمات الصيانة والتوجيه.

وكان لمثل هذه القرارات أن تضع المفاوضات الجزائري بين كماشتين، فمن جهة تحول الجزائر إلى قاعدة عسكرية فرنسية، ومن جهة أخرى أنّ فكرة قيام فرنسا بمهام الشرطة والعدالة على أرض الجزائر² صعبة القبول على أرض مستقلة ولها سيادتها، لكن ومن أجل التقريب والتوافق بين الطرفين المتفاوضين تم إقرار مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب ولمدة أربع سنوات³. ليتم الاتفاق بعدها على خمس سنوات في المقررات العسكرية التي تم الاتفاق عليها في إيفيان يوم 18 مارس 1962.⁴

¹Malek Redah Op.cit p.p205.206.

²Ibid., p206

³- Malek Redah , Op.Cit, p 206.

⁴ - حول هذه البنود العسكرية في إيفيان 1962 أنظر: دحلب سعد، المرجع السابق، ص-ص.329-337. وأيضاً: Malek Redah. Op.cit., p 35

لقد مثل الحكومة المؤقتة في هذه الاتفاقية كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة، ولخضر بن طوبال سعد دحلب ومحمد يزيد الصديق بن يحي رضا مالك الصغير مصطفى الرائد مصطفى بن عودة والطيب بو الحروف، أما عن الحكومة الفرنسية فقد مثلها: لويس جوكس، روبيريون ، جان دوبرغلي ، كلودشايي رولان بيكار برونو دولاس، برنار تريكو لتدوم المناقشات 12 يوما ويتم التوصل في الأخير إلى التوقيع على اتفاقية إيفيان ووفق اطلاق النار ¹.

من الأساسيات التي تم الاتفاق فيها بين ممثلي الحكومة في نهاية المباحثات تنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية، إضافة إلى سبل التعاون بين البلدين بعد الاستقلال وهو ما سيتم عرضه للتصويت يوم الاستفتاء وحول مفهوم العلاقات بين البلدين فقد تم الاتفاق في البيانات الصادرة على أن العلاقات ستقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالها ².

ما نرى أهمية له في هذه الدراسة انطلاقا من الاتفاقية هو مسألة الصحراء خصوصا وأن المسألة كانت سببا في الخلاف بين الطرفين وهو ما ترتب عنه إفشال المفاوضات التي شاركت فيها وفود الحكومتين في المحادثات واللقاءات السابقة ، إن الصحراء بما تحتويه من ثروات ظلت محل نزاع إلى ما بعد الاستقلال، وللتدليل على الأهمية التي أولت للصحراء في الاتفاقية من طرف المفاوضين فقد تم تخصيص فصل كامل في اتفاقية إيفيان عرف بـ "مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء"، إن استغلال المحروقات تتطلب محادثات طويلة وشاقة فهو قطاع حيوي للدولتين الفرنسية والجزائرية ويتوقف عليه استقلال البلاد بالدرجة الأولى.

استغلت الحكومة الفرنسية انطلاقا من مفاوضاتها إشكالية عدم امتلاك الجزائر للخبرة والرجال والإمكانات المالية لنهوض بهذا القطاع ودفعت بالمفاوض الجزائري إلى

¹ بن يوسف خدة ، المصدر السابق، ص ص 39 - 40 .

² ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956، الجزائر، دار هومة، 2009،

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

ضرورة التعاون مع فرنسا والإبقاء على التبعية لها في هذا المجال وذلك بتطبيق قانون البترول الصحراوي Le Code pétrolier saharien وفعلا أقرت الحكومة الجزائرية بكل الحقوق المرتبطة بالمناجم والنقل واستخراج البترول والغاز لصالح فرنسا¹ بينما اقتصر دور الدولة الجزائرية في المقابل على حق تقديم رخص التنقيب وتحديد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة².

ويبدو أن أعضاء جبهة التحرير الوطني أصرو خلال مفاوضاتهم بشأن المحروقات على مناقشة ثلاث أساسيات مهمة في نظرها :

- حق الجزائر في الحصول على البترول والغاز بسعر منخفض للاستهلاك، فضلا عن حريتها في التسويق للخارج لإيجاد عملة صعبة قارة تدعم خزانة الدولة الناشئة .

- منح دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار مناسبة بهدف تطوير اقتصادهم أو على شكل مساعدات في إطار التضامن الإفريقي .

- وضع تعديلات على قانون البترول الصحراوي المتعلق ب (عقود الشركات النفطية - تحديد نسب الضرائب والرسوم ، رفع أسهم الدولة الجزائرية وتوزيع رخص البحث والاستغلال .

والملاحظ أن الرغبة الملحة للوفد الجزائري على هذه الأساسيات الثلاث دفع بالفرنسي إلى إنشاء هيئة تقنية مستقلة بتمويل مشترك من مهامها صيانة المنشآت البترولية وأنابيب النقل ووضع مشاريع علمية لاستثمار الصحراء فضلا عن تقديم الحكومة الفرنسية لخبراتها الفنية في تصرف الدولة الجزائرية الناشئة³.

¹ Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, paris éd : La découverte 2010 , p p 33 -34 .

² ازغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 271 .

³ الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص ص 241 - 244.

ومما يجدر ذكره رغم اتفاق الطرفين الجزائري والفرنسي على اتفاقيات إيفيان إلا أنها ظلت مصدر توتر بين البلدين حتى بعد سنوات من استقلال الجزائر بل وإلى تاريخنا هذا، كانت بداية هذا التوتر بالتفجير النووي يوم 18 فيفري 1963 م أي بعد عام تقريبا من توقيع الاتفاقية والذي اعتبرته الدولة الجزائرية مساسا بسيادتها الوطنية وإنقاصا من قيمة الاتفاقية في الأساس¹.

إن المتأمل في الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والفرنسي حول السياسة النفطية والتي كان لها النصيب الوافر في بنود الاتفاقية بطرح تساؤلات عن الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية المؤقتة بتوقيع اتفاق تتعهد فيه الجزائر بتمليك الشركات النفطية الفرنسية الثروات الباطنية للصحراء الجزائرية، مع الإبقاء على جزء بسيط من المداخل الطاقوية فقط للدولة الجزائرية، ويمكن تقديم إجابة عن هذا التساؤل في أن مفاوضات الحكومة المؤقتة كان هدفهم من توقيع اتفاقية إيفيان 1962 هو تحقيق الاستقلال السياسي بأسرع وقت انطلاقا من اعتبارات أهمها الإجهاد الذي تعرض له الشعب والمجاهدين من طول الحرب التي انهكت من قواهم وتأجل معركة النفط إلى ما بعد الاستقلال.

سمحت فترة ما بعد الاستقلال بالحكومة الجزائرية رغم تطبيقها لقانون البترول الصحراوي الفرنسي إلى البحث عن ثغرة يمكن من خلالها استرجاع حقها الشرعي في امتلاك واستغلال ثرواتها الباطنية.

ويبدو أن قضية "لاترابال La Trapal الشركة الفرنسية كانت فاتحة هذه الثغرات إذ طالبت هذه الشركة تعاون الحكومة الجزائرية بغرض مد خط أنابيب للغاز من حاسي مسعود إلى بجاية وهو ما رفضته الدولة الجزائرية وحول ملف الخلاف بين الطرفين (وفقا لما تم الاتفاق عليه في إيفيان في بند التحكيم) إلى محكمة العدل الدولية وفازت الجزائر في القضية، ونتيجة لذلك تم اشراكها في المشروع بعد عقد اتفاق يوم 29 جويلية 1965 بين شركة سونطراك وتجمع L'ERAP وهو تجمع تعاون بترولي يضم ثلاث

¹ بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 35 .

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

شركات فينا fina، توتال total، وألف ELF، وتلى هذه الخطوة تأمين المناجم 1966، وتأمين الوحدات الصناعية 1968¹ وأخيرا استرجاع السيادة على النفط الجزائري بقرار تأمين المحروقات 24 فيفري 1971²

هذا فيما يخص المجال النفطي الاقتصادي وكيفية استفادة الدولة الجزائرية المستقلة الالتفاف على بعض البنود قانونيا واستخدامها لمصلحة السيادة الجزائرية، أما إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية والمتعلقة بالقواعد العسكرية³ فيبدو ان نتائجه بعد الاستقلال كانت عكس تطلعات المفاوضين ورجال السياسة ومن هذه البنود التي لها علاقة بالصحراء فكلها تدور في فلك المراكز الإستراتيجية العسكرية التي تمت الإشارة لها سابقا(حماقير رقان اينكر) والتسهيلات المرفقة بها:

ففي المادة الرابعة: تستخدم فرنسا لمدة 5 سنوات الموقع التي توجد بها منشآت اينكر، رقان ومجموعة المنشآت في كولمب بشار وحماقير والتي تبين الخريطة المرفقة حدودها وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها .

المادة الخامسة: توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي خلال خمس سنوات مطارات كولمب بشار وريجان ، وسنحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراضي مدينة تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة بالتسهيلات الفنية وحق المرور .

المادة السادسة: لا تستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرها لأغراض هجومية، وهو ما يطرح تساؤلا ألا يمكن للمفاوضين الفرنسيين استغلال هذه المادة السادسة خاصة الثغرة التي تضمها (أغراض هجومية) في استمرارها في تجاربها المختلفة النووية

¹ بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 42 .

² بن الشيخ عصام، قرار تأمين النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات "، دفتر السياسة والقانون، ع6، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، جانفي 2012 ، ص ص 189 - 191 .

³ نفسه، ص ص - 627 - 628 .

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

الكيمابوية والباليستية لأنها أغراض تجريبية في حدود القاعدة المتفق عليها بين الأطراف والمحدد في الملاحق .

في مبدأ حل الخلافات تم الاتفاق على: "ستحل فرنسا والجزائر الخلافات التي قد تنجم بينهما بأساليب سلمية، ستلجآن إلى المصالحة أو إلى الاحتكام، في حالة انعدام وفاق حول هذين الاجرائين، كل من الدولتين يمكنها أن تتجه مباشرة إلى محكمة العدل الدولية"¹ ما يطرح تساؤلا لما لم تحاكم الجزائر فرنسا جرائمها بعد الاستقلال .

ومن المقررات العسكرية في إيفيان التي تم عقدها في 18 مارس 1962، والتي لها علاقة بقواعد الصحراء العسكرية الفرنسية نذكر:

- المادة الرابعة: "تستعمل فرنسا لمدة 5 سنوات المواقع التي تتضمن منشآت عين اينكر و رقان و كولمب بشار بحماقير".
- المادة الخامسة: "يوضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصال الجوية بمراعاة الشروط التالية: على مدى 5 سنوات في مطارات بشار ورقان وعين أمقل، هذه المطارات ستحول فيما بعد إلى مطارات مدنية تحافظ فرنسا بهم على تسهيلات تقنية وحق التوقف".
- المادة السادسة عشرة: " يستخدم الطيران الحربي الفرنسي، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق استخدامها"
- المادة الثامنة عشرة: "ينقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات والأفراد المعزولين عن هذه القوات، بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات، ولها أن تستخدم جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر".

¹ موريس فايس، المصدر السابق، ص 644 .

- المادة الثانية والثلاثون: "تصلح الدولة الفرنسية بما يعادل الخسائر التي قد تسببها القوات المسلحة وأفراد هذه القوات والمعaine بدقة من الطرفين، وفي حالة الاختلاف يلجأ الطرفين إلى التحكيم".

ويمكن أن نبدي العديد من التحفظات على هذه المواد ففي المادتين الخامسة والسادسة؛ نلاحظ موافقة المفاوض الجزائري عل منح الجيش الفرنسي حرية التسيير في عدد من المطارات بالصحراء، في كل من عين أمقل وبشار ورقان وهي كلها مطارات قريبة من المراكز الاستراتيجية التجريبية الثلاث، بشرط واحد هو عدم استعمالها في أي عمل هجومي. ما دفع إلى التساؤل حول وجود نية مبيتة من طرف الفرنسيين لاستعمالها في دعم تجاربها خاصة النووية منها والبكتولوجية. خاصة أن الأمور التي تمت مراجعتها بشكل مدقق فيما يخص الصحراء في الجلسة الأولى يوم الأربعاء 7 مارس 1962 المسائل العسكرية، والنقاش المستمر بين كريم بلقاسم والسيد جوكس ودحلب والسيد يزيد الغرض منه تحديد وتثبيت حدود القواعد وتحديد محيط المنشآت .

ففي حديث جوكس نجد إشارة منه "الصحراء الوثيقة التي أعطيتها إيانا غير واضحة جدا بخصوص نقاط التوسع ومواقع التجربة، سنرجع إلى هذا الموضوع وإلى موضوع المحيط الأمني، ينبغي في بعض الأوقات تحديد محيط أمين خاصة في وقت التجارب...."¹ مما يطرح تساؤلا جديدا حول هل كان أعضاء الوفد الجزائري من البداية لديهم علم باستمرارية فرنسا لتجاربها المختلفة في قواعد المتفق على حدودها في اتفاقية إيفيان.

أما في المادتين السادسة عشرة والثامنة عشرة؛ نجد أن أراضي الصحراء الجزائرية البرية والجوية بين هذه المطارات كانت مباحة لأي طيران عسكري فرنسي ولكل تنقل بري عبر الطرق أو السكك الحديدية لنقل الجنود والعتاد العسكري، ما طرح تساؤلا حول ألا يعتبر تنقل أفراد للجيش الفرنسي على أراضي جزائرية مستقلة، تعديا وخطرا على الأمن القومي الداخلي لهذه الدولة الحديثة.

¹موريس فايس، المصدر السابق، ص 486 .

وعن المادة الثانية والثلاثون؛ فهذه المادة تشير إلى أن على فرنسا تقديم تعويضات عادلة للخسائر التي قد تسببها القوات المسلحة وأفراد هذه القوات، أما في حالة الاختلاف فيلجأ الطرفان إلى التحكيم في محكمة العدل الدولية، وهو الأمر الذي دفع إلى التساؤل لماذا لم ترفع الحكومة الجزائرية بين 1962-1967 أي تقرير أو دعوى ضد فرنسا خلال هذه الفترة إلى المحكمة الدولية، تدعوا فيه السلطات الفرنسية إلى التعويض والاعتراف بجرائمها عبر الأراضي الصحراوية خصوصا في رقان وإينكر، وواد الناموس، وتمكنها من الضغط على الحكومة الفرنسية للاعتراف بجرائمها وفرضها تعويضات على مخلفاتها النووية والكيميائية في الصحراء.

فرنسا مسؤولة عن جرائمها في الجزائر، ويرى بعض الباحثين القانونيين أن قيام المسؤولية الدولية لفرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر والتي تصنف على أنها جرائم يؤدي إلى نتائج وآثار قانونية أهمها¹:

- اعتراف فرنسا بأخطائها وجرائمها النووية إبان احتلال الجزائر وما بعده.
- اعتذار فرنسا عن جرائمها النووية في الصحراء الجزائرية.
- التعويض العادل والمنصف للضحايا وعدم إتباع سياسة الهروب إلى الأمام عن طريق "قانون موران" الذي يفتقد العدالة والنزاهة في التعامل مع ضحايا التجارب النووية الفرنسية.
- جبر الإضرار بالعمل على القضاء على الإشعاعات النووية والمساعدة التقنية والفنية للسلطات الجزائرية المختصة وتقديم بطاقات المقابر الإشعاعية.

في المقابل نجد بعض الاعترافات لمسؤولين في الجيش الفرنسي حول الموقف الجزائري بعد الاستقلال، فالجنرال " فرنسوا فالنتين François Valentin يذهب إلى القول إلى أن أحد المسؤولين الجزائريين قال للجنرال بريدسون Bridisson، "...لن

¹ شبلي خالد، "حظر التجارب النووية مابين الصكوك الدولية والترسانات النووية المتنامية: الجرائم النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية كدراسة حالة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 40.39، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2013، ص 67.

نتحدث ونحاسب فرنسا على مواقعها النووية بشرط أن تقوم بمد الجزائر بأطباء فرنسيين في الأماكن التي لا توجد بها جالية أوروبية بالجنوب"، وهو ما دفع ببيير مسمير إلى تكليف طبيب للقوات الفرنسية يدعى "دولا آج Delhage بالقيام بهذه المهمة في الصحراء، وقد ظل الطبيب في المنطقة إلى غاية سنة 1978. وهو الأمر الذي أكد أيضا من طرف إرسالية لـ"جون دي بغوقلي Jean de Broglie في جلسة للوزراء الفرنسيين يوم الثلاثاء 7 ماي 1963.¹

في مركز تجارب الآليات العسكرية CIEES واصل الجيش الفرنسي في الصحراء مشاريعه الإستراتيجية في الصحراء والتي عمل عليها سنوات قبيل الاستقلال، ففي بشار تم الاستمرار في أعمال التطوير الخاص بتجارب الصواريخ الصوتية fusées-sondes بعد الاستقلال، وتم العمل على المشروع الذي حمل اسم Diamant هذا المشروع الذي وضعت أولى الأفكار حوله منذ 1959، والذي اعتبرته فرنسا طموحا وطنيا الهدف منه وضع معدّات في مدارات فضائية.

ومنذ 1960 اتخذت المؤسسة العسكرية معظم الإجراءات لإطلاق هذا البرنامج، ووقف المختصون العسكريون على أول نسخة لهذا المشروع حيث كان الهيكل النهائي منه صاروخ بطول 19 متر ووزن 18,4 طن، وينقسم هذا الصاروخ الى ثلاث طوابق، الطابق الأول منه يزن 14,7 طن والطابق الثاني يزن 3 أطنان، أما الطابق الثالث بوزن 640 كلغ بينما نصيب القمر الصناعي 17 كلغ، وقدّر أول إطلاق لهذا القمر سنة 1965 بعد إجراء تجارب أوليّة عليه.

بعد الاستقلال وبعد عمليات التأخير التي دامت أشهر، وبمركز الإطلاق بـ CIEES وبالضبط يوم 26 نوفمبر 1965 شهد المركز أول إطلاق لقمر صناعي فرنسي نحو الفضاء، والذي وضع في المدار النموذج التجريبي للقمر الصناعي A1، ليليه عدد من التجارب كان أهمها التجارب الأربع التي شهدت قاعة جورج ليجي يوم 30 جوان

¹ Jauffret Jean-charles et Vaisse Maurice, Op.cit. p.p.242-243.

1967.¹ أما في المراكز النووية بتمنراست ورقان فقد شهدت هي الأخيرة تسارعا في أعمال التفجيرات النووية، حيث عرف مركز إينكر عددا من التجارب الباطنية بعد الاستقلال (11 عملية تفجير) مختلفة القوة، بالإضافة إلى التفجيرات السطحية الأخرى التي أجرتها بمنطقة أخرى قريبة عرفت بـ "تفجيرات بولين" بين أعوام 1964 و1966.

والملاحظ أنه عندما أجرت فرنسا يوم 18 مارس 1963 تفجيرا نوويا في الصحراء في اينكر، احتجت الجزائر وطالب بمراجعة بنود اتفاقية إيفيان العسكرية زاعمة أن فرنسا قد حملت "التعاون المشترك ضربة شديدة" وربما كانت الحكومة الجزائرية نرجو الحصول أيضا من الاتحاد السوفياتي على مكمل ربما بديل عن المساعدات الفرنسية؟ لكنها بالآخر مالت إلى الحكمة وآثرت منافع اتفاقيات إيفيان الايجابية مهما يكن فقد قبلت الحكومة الفرنسية في ماي 1963 بالتنازل عن التفجيرات النووية الجوية والإسراع بإخلاء قوتها بحيث يكون أغلب هذه العملية قد انتهى في 15 يونيو 1964 سنة قبل الأجل الذي حددته اتفاقيات إيفيان².

ما يمكن التوصل له في الأخير أن الفرنسيون استغلوا الثغرات التي عرفت بها اتفاقيات إيفيان بعدم وجود أي إشارة إلى المراكز التجريبية بالصحراء الجزائرية للاستمرار بتجاربهم، ونجد الموقف الجزائري متضاربا في مثل هذه التجارب في الصحراء³.

إلا أن الوقائع أثبتت أن الجيش الفرنسي استمر في أعماله الإجرامية، والتي كانت لها انعكاسات سلبية وجد خطيرة على الطبيعة وعلى الإنسان الصحراوي، في الصحراء الغربية للجزائر (واد الناموس ورقان)، وفي الصحراء الشرقية منها (إينكر بتمنراست)، حيث استمرت التجارب الكيماوية والنووية والفضائية بهذه المراكز إلى غاية

¹ Jauffret Jean-charles et Vaisse Maurice, Op.cit. p.p.242-243.

² موريس فايس ، المصدر السابق، ص 763 .

³ Jauffret Jean-charles et Vaisse Maurice, Op.cit. p.249.

الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء

¹ 1967 وهي النقطة السوداء والسلبية التي طبعت هذه الاتفاقيات رغم أنها استطاعت تحقيق السيادة للجزائر على أراضيها ووضع أساسيات بناء الدولة وتوطيد دعائمها.

لكن بالرغم من ذلك وقفت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال بكل طاقاتها من أجل القضاء على انتشار القواعد العسكرية والتجريبية الفرنسية ويشير موريس فايس في كتابة نحو السلم في الجزائر أن أثناء لقاء الجنرال ديغول بأول رئيس جزائري بن بلة يوم 13 مارس 1964 في قصر champs والذي أحيط بالسرية " أنه طلب من بل بلة أن فرنسا تتمسك مقابل مساعدة مطولة بأن يوضع تحت تصرفها إلى غاية 1966 قواعد تجريبية نووية في الصحراء...² لكن يبدو ان بن بلة رفض هذا الطلب بكل دبلوماسية، من ناحية أخرى نجده يشير في نفس الصفحة إلى دور وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لديغول يوم 31 أكتوبر 1964 والذي استفسر عن الوقت الذي تنوي فيه فرنسا أخلاء القواعد الصحراوية.³

¹ Jauffret Jean-charles et Vaisse Maurice, Op.cit. p.p.242-243.

² موريس فايس ، المصدر السابق، ص 763 .

³ نفسه.

خاتمة

بعد عرضنا لمختلف جوانب موضوع هذه الأطروحة، وصفاً ومناقشة تحليلياً ونقداً وتعليلاً، ينبغي علينا -في المقام الأول- أن نعيد تأكيد حقيقة مطلقة، مفادها أن "الكمال لله وحده"، وبذلك وجب علينا الجزم بأن الأعمال البشرية لا تخلو من النقص في جوانبها المختلفة إلا أن ما يطبع هذا النقص، أنه يتفاوت من عمل لآخر، ومن شخص لآخر تبعاً لاختلاف قدرات الإنسان الحسية والذهنية والفكرية وإصراره على البحث والتتقيب في موضوع بحثه ومدى تعلقه به.

وانطلاقاً من هذه المعطيات نرى من الضروري القول بأن نتائج البحث التي سأستعرضها ليست مطلقة أو ثابتة بالضرورة، وإنما يمكنها أن تفتح أبواباً أخرى للباحثين والدارسين المهتمين بموضوع الدراسة، كما يمكن لصاحبها أن يراجعها في أية لحظة، على ضوء الوثائق الجديدة التي قد يعثر عليها، وتبعاً لمستجدات البحث العلمي الذي يشهد تطوراً ملحوظاً في عصرنا الحاضر.

في هذا السياق، يمكنني أن استعرض النتائج التي استخلصتها من هذه الأطروحة فيما يلي:

تعتبر الرقعة الجغرافية للصحراء الجزائرية كبيرة مقارنة بالولايات التاريخية الأخرى، فلها حدود جغرافية مع عدد مهم دول إفريقيا، وهي النيجر - السودان الفرنسي (مالي) وتونس وليبيا والمغرب والصحراء الغربية، كما أنها تمتد على مساحات واسعة وشاسعة من الصحراء الكبرى جنوباً إلى الأطلس الصحراوي والهضاب العليا في الشمال.

يمكن القول أن الصحراء الجزائرية ومع استكمال التنظيم الهيكلي والتنظيمي للولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام أوت 1956 شملت رقعتها بسكرة، الجلفة والأغواط غرداية ورقلة إليزي تمنراست وآدرار، وجزء من ولاية المسيلة (بوسعادة- عين الملح- سيدي عيسى) قسم من ولاية باتنة والمدينة وحتى الشلالة من تيارت.

اهتمت القيادة الثورية لجبهة التحرير الوطني بالصحراء الجزائرية التي رأت فيها امتداداً طبيعياً وجغرافياً وبشرياً للجزائر كدولة، وهو الأمر الذي لطالما ركزت عليه موثائق الثورة الجزائرية 1954-1962 ألا وهو السيادة الكاملة ووحدة أراضي الجزائر، وكان من

أسباب هذا الربط والقناعة نشاط عدد من أفراد من الصحراء في الحركة الوطنية وعلاقتهم بأخوتهم في الشمال الجزائري.

عهدت جبهة التحرير الوطني وجيشها منذ بداية إعلان الثورة التحريرية الكبرى في الفاتح نوفمبر 1954 إلى نشر أفكارها الثورية المناهضة للاستعمار الفرنسي والداعية للاستقلال في مختلف ربوع الجزائر، و إلى حشد سكان الصحراء حول مشروعها الثوري ونشر الثورة ومبادئها في جنوب الجزائر وتعميم نشاط خلايا جبهة التحرير الوطني السياسية والعسكرية في هذه المناطق الواسعة، بإتباع مختلف الأساليب كالتوعية والدعاية ضد الاستعمار والحركات المناوئة وضرب الخونة وأعداد الثورة.

لقد كان لقيادات الولايات التاريخية المتاخمة دور كبير في ربط هذه الولايات بنظيرتها الولاية السادسة -الصحراء- وكسب ثقة سكانها ولا يمكن إنكار دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في نشر الثورة قبل مؤتمر الصومام 1956 ومنذ أن كانت الولاية السادسة مجرد مشروع، وذلك في المناطق الشمالية في الصحراء الجزائرية ومحاولة القادة التابعين له ربط علاقاتهم بهذه أهالي عمق الصحراء من أجل إيصال صوت الثورة وأهدافها إلى أقصى الصحراء.

إن استمرارية القيادة الثورية للولاية السادسة بداية علي ملاح والسي الحواس والطيب الجغلالي وزيان عاشور ومحمد شعباني ومحمد جغابة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى إصرار مسؤولي وقيادات الثورة (هيئة الأركان العامة، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الحكومة المؤقتة الجزائرية) على بعث النشاط الثوري في جنوب الجزائر من جهة، وإبراز مدى حالة اللأمن التي تبعثها خلايا جيش وجبهة التحرير الوطني في الصحراء من جهة ثانية وذلك رغم الصعوبات التي واجهت هذه الإدارة من بداية نشر العمل الثوري بها.

إن المكاسب التي تحققت للثورة في الصحراء الجزائرية 1954-1962 لا تعني بالضرورة تعميم العمل العسكري بشكل متوازٍ وبنفس وتيرة القوة التي عرفتتها العمليات العسكرية في الشمال وفي جبال الأطلس الصحراوي وفي أقصى الجنوب الجزائري،

ويمكن ربط ذلك بأسباب موضوعية كان مجملها يعود لطبيعة التنظيم الثوري وصعوبة المنطقة جغرافياً، فالكفاح الثوري في هذه المناطق الصحراوية يفرض نوعاً مختلفاً من التنظيم والتسيير.

من استراتيجيات الثورة أيضاً محاربة الحركات المناوئة بمختلف الطرق التي يمكن أن تؤتي بثمارها وكانت أشد الحركات المناوئة ضراوة حركة بن لونيس، وكان لازماً على الثورة من أجل تحقيقها لذلك نشر خلاياها في الصحراء وتوعية أهلها بمدى خطورة مثل هذه الحركة.

إن الاتفاق الذي عقد بين محمد بن لونيس والجيش الفرنسي، أدخل الصراع المسلح بين الجيش الوطني للشعب الجزائري وبين جيش التحرير الوطني في الصحراء مرحلة جديدة، عُرف عنها أنها أكثر خطورة من المراحل السابقة، فجبهات المواجهة توسعت ضدّ جيش التحرير الوطني، فبدلاً من مواجهة العدو والأول المتمثل في الجيش الفرنسي، أضيف عدو جديد من نفس الجلدة هو جيش بن لونيس، وهما عدوان يمتلكان بحكم الاتفاق بينهما أسلحة متطورة ومتنوعة كما أن الأبعاد التي تبنتها جيش بن لونيس في المجالين السياسي والعسكري أبرزت مدى خطورة هذه الأخيرة.

تجسدت إستراتيجية القيادة الثورية أيضاً بعد إدراكها خطورة الجيش البلونيسي على الصحراء الجزائرية بالخصوص وعلى الثورة الجزائرية بشكل عام، مما دفع بها إلى تكثيف جهودها وتنسيقها لمساعدة الولاية السادسة للقضاء عليها ودحرها، وذلك من خلال تحقيق دعم ومساندة لهذه الولاية، إذ شاركت الولايات التاريخية المجاورة لحدود الصحراء الشمالية إلى إرسال كتائب وأفواج للمشاركة في المعارك وفي عدة جولات ضدّ جيش بن لونيس المدعم من طرف الجيش الفرنسي، واستمر هذا الدعم حتى بعد تصفية بن لونيس الجسدية في 14 جويلية 1958، من قبل الجيش الفرنسي بعد ما أصبحت قيادته لا تثق فيه إذ أن بقاياه وفلوله استمرت في مواجهتها لجيش التحرير الوطني في الميدان.

إن التنظيم العسكري المصالي لم ينته بالقضاء على محمد بن لونيس، كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات، وأيضاً يمكن القول أن القضاء عليه هو بداية لمرحلة جديدة

يشهدها هذا التنظيم في الصحراء، إذا انقسمت بقاياه إلى ثلاث فرق الأولى انضمت إلى النقيب مفتاح المعارض للاتفاق البن لونيستي الفرنسي والذي تحمّل القيادة بعد جويلية 1958، وما ميز هذه الفرقة ولأئها الخالص للحركة المصالية، بينما فرقة أخرى انضمت لجيش التحرير الوطني وكانوا رافضين للتعامل مع الجيش الفرنسي من جهة وناقمين من حركتهم التي لم توضح موقفها، أما الفرقة الثالثة والأخيرة فالتحقت بالجيش الفرنسي وضمت المناصرين للاتفاق المبرم بين محمد بن لونيس والجيش الفرنسي، لكن ما لا يمكن نكرانه أن بالقضاء على زعيمها تعرضت للتفكك والانحيار أمام ضربات جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي في بعض الحالات خصوصاً بعد رفض القيادة العليا الفرنسية بعدم تكرار تجربة بن لونيس.

يعتبر إنشاء الجبهات الحدودية في الصحراء إستراتيجية أخرى، انتهجتها الثورة الجزائرية من أجل تعميم نشاطها ضد الوجود الفرنسي وإبراز حضورها في المنطقة، بعملها السياسي الذي استطاعت الثورة تحقيقه وتعميمه بشكل كبير عبر أنشطة خلاياها المدنية التي كانت تعمل على توعية المواطنين وتحسيسهم لدعم جبهة التحرير الوطني، وتمثلت هذه الجبهات الحدودية في الجبهة الليبية 1957 والجبهة المالية النيجرية 1959.

إن إنشاء الجبهات بالنسبة لجبهة التحرير الوطني كان من الأهمية بمكان، فبفضل هذه الجبهات يمكن تحقيق انتصارات داخلية وخارجية، والهدف الأساسي من إرسال عدد من أفراد جيش التحرير الوطني في صيف 1957 إلى أقصى الجنوب الليبي للمرابطة بغاط هو توسيع جبهات الحرب ضد الاستعمار الفرنسي من جهة ومن جهة أخرى نشر الثورة في الصحراء الجنوبية وخلق مشاكل للقوات الفرنسية في هذه المناطق، فضلاً عن كسب ثقة سكان المنطقة الصحراوية الممثلين في التوارق من أجل مواجهة المخططات الفرنسية والمشاركة في ثورة بلادهم، كما من أهميتها أيضاً إيجاد منافذ للإمداد للولايات الأخرى بالأسلحة والمؤونة.

إن من آثار إنشاء هذه الجبهة أن شهدت هذه المناطق معارك ضارية بين الطرفين الجزائرية والفرنسي كان من أهمها معركة إيسين، التي حشدت فيها القيادة العسكرية

الفرنسية، مختلف قواتها العسكرية كما تمكنت خلايا الجبهة الليبية في إقناع عدد كبير من زعماء القبائل التوارق في الالتفاف حول الثورة، وهو ما أدى إلى فرار عدد كبير من المهاربين التوارق سواء من توارق الأهقار أو الآخر من التشكيلات المهارية للجيش الفرنسي، وهو ما ساهم أيضاً في ظهور شكوك حول الثقة التي يمكن أن تضعها القيادة العسكرية في ممجديها من هذه القبائل مما دفعها إلى رفع وجود جنودها الفرنسي في هذه التشكيلات.

تعتبر سنة 1959 سنة مهمة في تاريخ الصحراء الجزائرية، ففي أواخر هذه السنة برزت إستراتيجية جديدة وهو بناء الجبهة المالية النيجرية في عمق الصحراء وربطها بجوارها الإفريقي، وقد لعب كل من فرانس فانون وبن يلس والرائد فرحات دوراً كبيراً في التمهيد لإنشائها ومد علاقات مع قادة الدول الإفريقية سيكوتوري، ومديوكيتا، كما كان لوجود أبناء الجزائر من الصحراء في هذه الدول بحكم علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية الأثر الكبير في تسهيل أمور إنشاء هذه الجبهة، وهذا الدعم تحقق من حيث مشاركتهم في ترسيخ الجبهة وخلاياها سواء في قصورهم بالجنوب الجزائري توات، سالي، أولف تمرناست هيرافوك وعين صالح أو في محيط عملهم داخل هذه الدول المحيطة بالصحراء الجزائرية.

لقد أفرزت الجبهة الجنوبية تلاحماً وطنياً فتح المجال على مصراعيه لمشاركة السكان الجنوب في تحرير بلادهم وتجسيد فكرة الوحدة والتلاحم، وتمكنت بواسطة منظريها ومناضليها التوغل في أوساط السكان للتجنيد والدعاية وبفضل هذا العمل الإستراتيجي سقط كل الخيارات الاستعمارية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية.

لقد كان لثروات الصحراء الجزائرية من بترول وغاز ولأهميتها العسكرية في تطوير منظومة فرنسا العسكرية، دور في فهم وشرح السياسة الفرنسية للفترة الممتدة بين 1956-1962، فالصحراء الجزائرية لم تتبوأ هذه الأهمية ومن هذه المشاريع السياسية والتنمية والتقسيمات الإدارية الجديدة إلا بعد اكتشاف الغاز والثروات الأخرى التي تزخر بها الصحراء، فلقد كانت سابقاً خالية من كل مشاريع تنمية في كل المجالات، لكن مع

تحقق هذه الاكتشافات الطاقوية 1956 قامت فرنسا باتخاذ عدة إجراءات وضحت عن موقع الصحراء الجزائرية الجديد في المنظور الفرنسي الاستعماري.

إن تعزيز الحضور الفرنسي في الصحراء لنهب استنزاف خيرات الصحراء دفع بها إلى تسخير عدد كبير من الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً ما تعلق منها بفائدة السكان في الجنوب وذلك كله من أجل ضمان ولائهم وانساقهم وراء مشروعها بالمنطقة ولقد كان لهذه السياسة الأثر في إطالة الحرب وازدياد معاناة الجزائريين لسنوات، ومن أجل تحقيق أطماعها سخرت الإدارة الاستعمارية منظريها لتدعيم قراراتها بعدد من القوانين، وتم إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S، وإنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء، وتقسيم الصحراء الجزائرية إلى عمالتين الواحات والساورة التابعتين في تسييرهما إلى فرنسا مباشرة.

يعتبر مشروع الفصل في السياسة الاستعمارية الفرنسية حقيقة منذ 1957 وهذا كرد على اندلاع الثورة التحريرية والتي تحاول إحباط المشاريع الفرنسية، وكبرنامج ديغولي سعى ديغول من أجل تحقيقه بإتباع كل الوسائل، وسخر له كل الإمكانيات لأجل بناء دولة صحراوية مستقلة عن الجزائر (الجمهورية الصحراوية المستقلة)، أو دولة على الأقل تضم قبائل التوارق في الأهقار والآجر بعيدة عن محيطها الإفريقي.

لقد كانت الثورة عبر الجيش الوطني الشعبي وجبهة التحرير الوطني من العوامل الحاسمة التي أدت إلى فشل السياسة الفرنسية، وكانت سببا مهما في تقويض أركانها، فالثورة بإتباعها إستراتيجية العمل العسكري والدبلوماسي كانت الصخرة التي تحطمت عليها كل مشاريع ديغول الاستعمارية والتقسيمية للجنوب الجزائري، فعسكرياً تم ضرب الجيش الفرنسي في العمق الصحراوي وفي مختلف الأماكن، وتم إلحاق هزائم مدوية به جعل الدعاية الإعلامية ليست الثورية فقط بل حتى العالمية تتحدث عنها، وتشير إلى خسائرها وانعكاساتها ودبلوماسياً تمت رفعت الثورة شعار وحدة الجزائر وأراضيها شمالاً وجنوباً في عدد من المحافل الدولية والإفريقية والعربية منددة بمثل هذه المناورات الديغولية التقسيمية وفاضحة لها.

إن المشاريع التقسيمية للصحراء سواء في إطارها الإثني أو القبلي (دولة صحراوية أو دولة تارقية) وجدت لها بعض ضعاف النفس من الزعماء المحليين مثل حمزة بوبكر أو الإفريقي مثل الشيخ محمد محمود الأرواني قاضي تومبكتو، والذين بذلوا كل ماديهم من طاقات للجري وراء تحقيق هذه المشاريع لحاجة في أنفسهم وخدمة لمصالحهم الشخصية على حساب رغبة الشعب الجزائري وإرادته خصوصاً في الصحراء الجزائرية.

من ناحية أخرى لا يمكن إنكار دور عدد آخر من الشخصيات المؤثرة في الجنوب الجزائري وعبر مختلف مناطقه مثل الشيخ بيوض عبد الله بن عمر والإمرار التارقي إبراهيم آق أبكدا والحاج باي أخاموك زعيمي توارق الآجر الأهقار على التوالي، فهذه الشخصيات ولقوتها الوطنية ولانضوائها تحت العمل الثوري ومشاركتها في تنظيمات الثورة كانت على دراية لما يحاط للصحراء الجزائرية من مؤامرات وخطط استعمارية، لذلك كانت حريصة في كل وقت إلى رفض هذه المشاريع وتجاهلها ولم تكن على أعينهم غشاوة للسقوط في مثل هذه المؤامرات التقسيمية، وهو ما شهد لهم به التاريخ رغم ما وضع بين أيديهم من إغراءات ووسائل.

إن مواطني الصحراء الجزائرية كانوا محط مؤامرات كبيرة استهدفت تطويقه وضمان انسياقه وراء مشاريع الفصل بالمنطقة بمحاولة استغلال زعمائه المحليين في هذه السياسة، ولكنه على غرار إخوانه في الشمال لعب دوره وتصدى لهذه المؤامرة وأفشلها، وبالرغم من قلة الإمكانيات إلا أنه تبوأ المكانة اللائقة به في معركة تحرير الوطن والثورة التحريرية الكبرى.

اتبعت جبهة التحرير الوطني إستراتيجية خاصة لمواجهة واستقراء مواقف دول الجوار سواء الإفريقية أو المغاربية من الصحراء الجزائرية، فبعد إصدار قانون 10 جانفي 1957 الرامي لإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S وما تضمنه هذا القانون من أهداف مغربية كالتطور الاقتصادي والرفي الاجتماعي للمناطق التابعة للجمهورية الفرنسية (صحراء الجزائر - موريتانيا - تشاد - النيجر....)

لقد عمدت الإدارة الاستعمارية باستصدارها لهذا القانون إغراء الدول الإفريقية للمساهمة والانطواء تحت هذه المنظمة وكسب أكبر عدد من الأقطار الإفريقية لإنجاح مشروع فصل وتقسيم الصحراء الجزائرية.

إن إدراك جبهة التحرير الوطني للمخاطر التي تتجم عن مثل هكذا قوانين دفع بها إلى التقرب من هذه الدول الإفريقية المحيطة بالصحراء ودعوتها لتأييدها في مواجهة مشاريع الفصل الفرنسية، وسخرت لذلك دبلوماسيتها في مختلف المؤتمرات لتوضيح موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية، وفصح الإغراءات والمؤامرات الفرنسية.

لقد أبدت الدول الإفريقية المحيطة بالصحراء مواقف مختلفة، وإن لم تبدعلى بعضها في بعض الفترات رفضها المطلق للمشاريع الفرنسية، إلا أنها في الأخير استطاعت الرضوخ لمطالب الثورة والحكومة المؤقتة الجزائرية في النأي بنفسها عن الأطماع في صحراء الجزائر.

بالنسبة لموقف الدول العربية المحيطة بالصحراء وإذ استثنينا الموقف الليبي الذي عبّر منذ بداية الثورة عن رفضه القاطع للاستعمار الفرنسي ودعم الثورة بمختلف الوسائل وما معركة إسبين سوى مثال عن وقوف الدولة الليبية مع شقيقتها الجزائر، فإن موقف كل من الجارتين التونسية والمملكة المغربية كان في بعض الأحيان مخيباً للآمال.

فبالنسبة لتونس كانت لديها أطماع توسعية في العمق الصحراوي للجزائر فضلاً عن أطماعها الاقتصادية، إذ استطاع ديغول اللعب على الوتر الحساس للرئيس الحبيب بورقيبة وإغرائه في ثروات الصحراء الجزائرية من أجل الدفع به إلى المشاركة في الضغط على الثورة وقيادتها للرضوخ لمشاريعه الانفصالية، كيف لا وتونس تمثل قاعدة خلفية لأكثر عدد من الجنود المنضويين تحت قيادة جبهة التحرير الوطني من جهة ومركزاً للحكومة المؤقتة الجزائرية.

إلا أن جبهة التحرير الوطني فضحت مثل هذه المؤامرات للحكومة التونسية ووضحت موقفها منها، ودفعت بالشعب التونسي إلى الوقوف إلى جانب شعب الجزائر ضد أطماع فرنسا في صحراء الجزائر، ولم تكتف سياسة جبهة التحرير الوطني عند هذا

الجانب، بل عمدت إلى ضرب شركات النفط وأنابيبها المارة على الجارة الشقيقة تونس لإبراز موقفها الصلب اتجاه هذه المواقف المخيبة للآمال.

أما عن المملكة المغربية، فقد تجسد موقفها عبر مرحلتين مرحلة حكم محمد الخامس والملك حسن الثاني، وقد تميزت هاتين المرحلتين بسميزات أبرزت المتغيرات التي طرأت على مملكة المغرب خلال حكم الملكين: فإثناء حكم الملك محمد الخامس دعم الثورة في عدد كبير من المجال وكان حساساً في مواقفه اتجاه الشعب الجزائري، ومجتهداً في إيجاد حلول للعراقيل التي تواجه جبهة وجيش التحرير الوطني على أراضيهم رغم وجود أطماع للرجل في صحراء الجزائر وهو الأمر الذي لطالما أكد ممثلي الثورة إلى ضرورة إرجائه إلى ما بعد نهاية الحرب والاستقلال، لكن في عهد الحسن الثاني تنامت الأطماع ووجدت إغراءات فرنسا مدخلاً لهذا الملك، وهو ما ساهم في تنامي النزعة التوسعية للمغرب في الصحراء الجزائرية وضم جزء كبير من صحرائه والممتدة من عين الصفراء بشار تندوف وأولف وتوات وهو ما يمثل تقريباً ضم نصف الصحراء الجزائرية إلى أراضيهم، وقد كان لحزب الاستقلال المغربي بقيادة علال الفاسي الذي استطاع بسط ذرعه في السلطة في المغرب إلى تجدد المطالبة بهذه الأراضي وذلك رغم محاولات جبهة التحرير الوطني، في الإبطاء من تحقيق هذه الأطماع، وقد أبرزت حكمة ممثلي جبهة التحرير الوطني في التعامل مع مثل هذه الأطماع المغربية نجاحاً كبيراً فبقدر ما حافظت على علاقتها بدول الجوار من أجل استمرارية تحقيق دعمها للثورة، حافظت على وحدة تراب الجزائر صحرائه وشماله ومنعت تدخل أي طرف في أي مجال يخص سيادة أراضي الجزائر ووحدتها.

لا يمكن تحميل مفاوضات جبهة التحرير الوطني الانعكاسات السلبية التي ستأتي من اتفاقيات إيفيان 1962، فهم مجرد بشر يخطئون ويصيبون، لكن تجدر الإشارة هنا أن مسألة الصحراء أخذت جزءاً كبيراً من وقت المفاوضات وذلك حسب شهادة العديد من مسؤولي الثورة، وهو ما يوضح أهميتها لدى فرنسا الاستعمارية، إلا أن الحقيقة التي لا يمكن نكرانها هو أن الوفد الجزائري المشارك في المفاوضات قدم استماتة كبيرة للدفاع عن وحدة أراضي الجزائر واستغلالها دون تفرقة بين شماله وجنوبه.

من ناحية أخرى أبرزت المفاوضات الشخصيات المتمكنة للحكومة المؤقتة من سياسيها ومناضليها والذين شكلوا الوفد المفاوض، وأبرزت لنا مدى القدرة والكفاءة والتكوين الذي اكتسبوه منذ أن كانوا أعضاء مؤثرين بشكل مباشر أو غير مباشر في مسار الحركة الوطنية قبل بزوغ نجم حزب جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954، فهذا التكوين المكتسب مع مرور الوقت والذي انصهر في بوتقة موثيق الثورة الجزائرية بالرغم من تعدد مشاربهم وتياراتهم، وشفع لهم هذا التكوين الذي أرسلته مدرسة الثورة التحريرية من مواجهة نخبة من خريجي ومنظري أهم المدارس الفرنسية والأوروبية السياسية والذين مثلهم الوفد الفرنسي المدعم بترسانة قانونية.

إن اتفاقية إيفيان 1962 تزامنت مع تغيرات كبيرة وخطيرة كادت أن تعصف بمجهود الثورة، فمن جهة برزت تغليب المصالح الشخصية على الوطنية وظهرت لنا طموحات الإنسان السياسية والعسكرية، وهو الأمر الذي توضح في تضييف حياة الأركان العامة على المنافسين لها في السلطة وإبعادهم أمام تنامي طموح أعضائها، فضلاً عن عدم تكفلها بالإمداد العسكري للولايات الداخلية من السلاح وندرته في بعض الولايات الأخرى وتمير أجندتها السلطوية داخل قيادات الداخل وكسبهم لصفها، ومن جهة أخرى ظهرت أطراف تطالب بالمشاركة في المفاوضات مدعومة من الطرف الفرنسي رغم أنها لم تقدم أي تضحية يمكن أن تشهد لها أمام الشعب الجزائري، أما الطرف الأخير فهو ظهور المنظمة الارهابية O.A.S التي رفض قادتتها فكرة استقلال الجزائر، وطالبوا السلطات الفرنسية التمسك بالجزائر وصحرائها مهما كلفها ذلك من تضحيات، وراح ضحية هذه المنظمة الآلاف من الأرواح سواء جزائرية أو أوروبية فرنسية.

اعتمد المفاوضون الجزائريون سياسة يمكن من خلالها الخروج بحلول تتوافق مع مبادئ الثورة وبأقل خسائر، تعتمد في الأساس على محاصرة الفكرة الفرنسية، وإفراغها من محتواها الأصلي بما لا يمس بالسيادة والإستقلال، وكان الرد الجزائري واضحاً إذ لا وجود

لمناطق إقليمية مغلقة ذات سيادة فرنسية، لكن في نفس الوقت يمكن التشاور حول فكرة "قواعد مؤقتة" مثلما تم التوصل إليه مع مختلف البلدان التي كانت محتلة، ومع مرور الوقت يمكن حصر فترة تواجد القوات على هذه القواعد المؤقتة وتقليصها، والتضييق عليها، إلا أن ما يمكن قوله حول هذه السياسة أنها بقدر ما حافظت على استقلال الجزائر وتطلعات الوفد الجزائري، فإنها ساهمت في استمرارية الإدارة الفرنسية في تحقيق طموحاتها النووية والعسكرية الباليستية وهو ما ستأكدته سنوات بعد الاستقلال 1962_1967.

ففي مجال المراكز الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في المنطقة (الصاروخية- النووية-الكيميائية)، شهدت هي الأخرى نجاحات كبيرة كان لها الفضل في تدعيم الترسانة العسكرية للجيش الفرنسي، وتحقيق حلم فرنسا الصاروخي والنووي والبيولوجي على حد سواء، وتأهل فرنسا إلى دخول مصاف الدول الكبرى عالميا، ولو كان ذلك على حساب سكان ومواطنين عزل في منطقة جعلت منها مرتعا لتجاربها الجرثومية.

إن ما خلفته هذه التفجيرات من انعكاسات خاصة النووية منها، منذ بدايتها وحتى نهايتها (1960-1967)، والتي كان ضحيتها أسرى الحرب المجاهدين، وسكان القرى القريبة من مراكزها، كان له أن يتسبب في انتشار عدد كبير من الأمراض الخطيرة التي لم تعرفها المنطقة من قبل، فضلا عن تلوث مساحات شاسعة من أراضي الصحراء بإشعاعات خطيرة على محيط المنطقة الإيكولوجي، ولتنتهك حرمة مناطق عُرفت بصفاء محيطها.

وقد كشف مسار هذه التجارب النزعة الاستعمارية الوحشية التي لطالما ميّزت المؤسسة العسكرية الفرنسية بشكل خاص قرابة 132 سنة، فتفجيرات رقان وإينكر النووية وواد الناموس الكيميائية التي خلفت ولا تزال عددا من الضحايا، ما هي إلا سلسلة من جرائم فرنسا ومؤسستها العسكرية في الصحراء خصوصا وباقي الجزائر عموما.

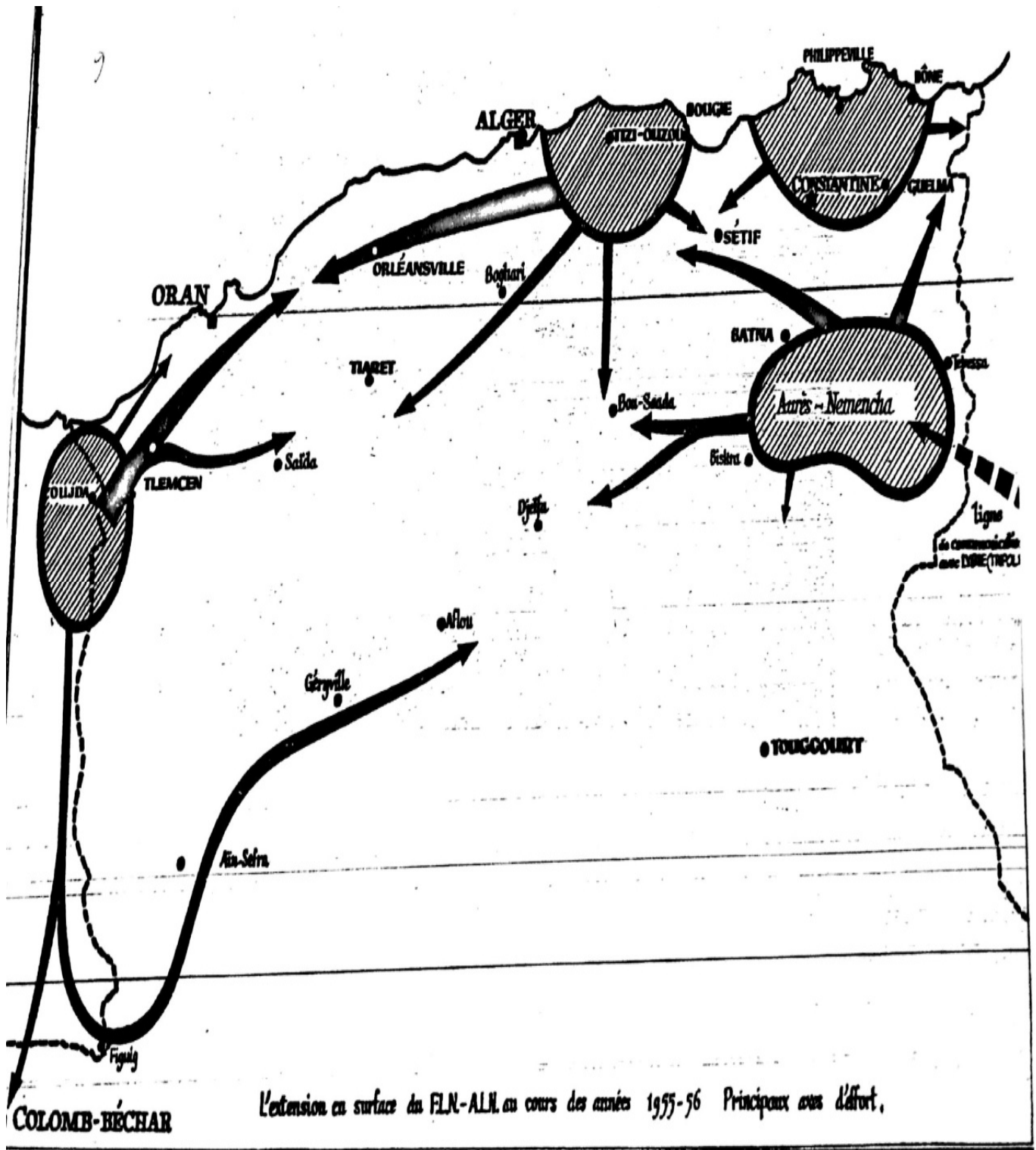
وتبقى الوقائع تدل على أن الجيش الفرنسي استمر في أعماله الإجرامية التي كانت لها انعكاسات سلبية وجد خطيرة على الطبيعة وعلى الإنسان الصحراوي، في منطقة واد الناموس ورقان وإينكر، حيث استمرت التفجيرات الكيماوية والنووية بهذه المراكز إلى غاية 1967، وفي ظل غياب تقارير ووثائق تثبت أو تنفي وجود اتفاقيات سرية ملحقه باتفاقيات إيفيان 1962، تسمح لفرنسا بمواصلة تجاربها في الصحراء، فإن الدراسات في هذا الموضوع تظل ناقصة ولا يمكن الجزم فيها حتى يتم فتح الملفات في الأرشيف الفرنسي التي لها علاقة بهذه المناطق الحساسة في الصحراء.

وقد كشف مسار هذه التجارب النزعة الاستعمارية الوحشية التي لطالما ميّزت المؤسسة العسكرية الفرنسية بشكل خاص قرابة 132 سنة، فتفجيرات رقان وإينكر النووية وواد الناموس الكيماوية التي خلّفت ولا تزال عددا من الضحايا، ما هي إلا سلسلة من جرائم فرنسا ومؤسستها العسكرية في الصحراء خصوصا وباقي الجزائر عموما.

وتبقى الوقائع تدل على أن الجيش الفرنسي استمر في أعماله الإجرامية التي كانت لها انعكاسات سلبية وجد خطيرة على الطبيعة وعلى الإنسان الصحراوي، في منطقة واد الناموس ورقان وإينكر، حيث استمرت التفجيرات الكيماوية والنووية بهذه المراكز إلى غاية 1967، وفي ظل غياب تقارير ووثائق تثبت أو تنفي وجود اتفاقيات سرية ملحقه باتفاقيات إيفيان 1962، تسمح لفرنسا بمواصلة تجاربها في الصحراء، فإن الدراسات في هذا الموضوع تظل ناقصة ولا يمكن الجزم فيها حتى يتم فتح الملفات في الأرشيف الفرنسي التي لها علاقة بهذه المناطق الحساسة في الصحراء.

الملاحق.

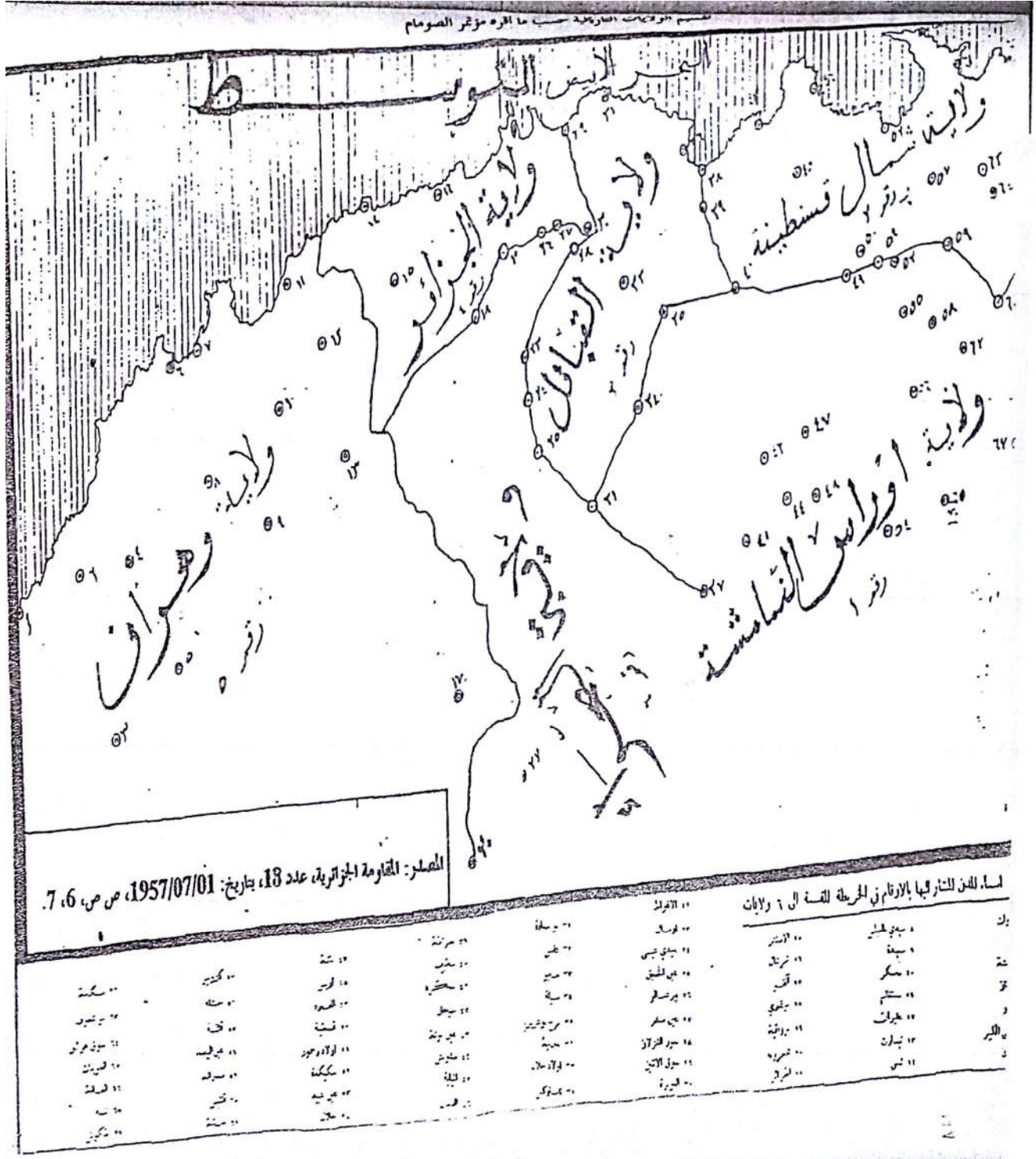
انتشار جبهة وجيش التحرير الوطني في الميدان خلال 1955-1956.



S,H,A,T,1h 1714/1 Dans la revue militaire.

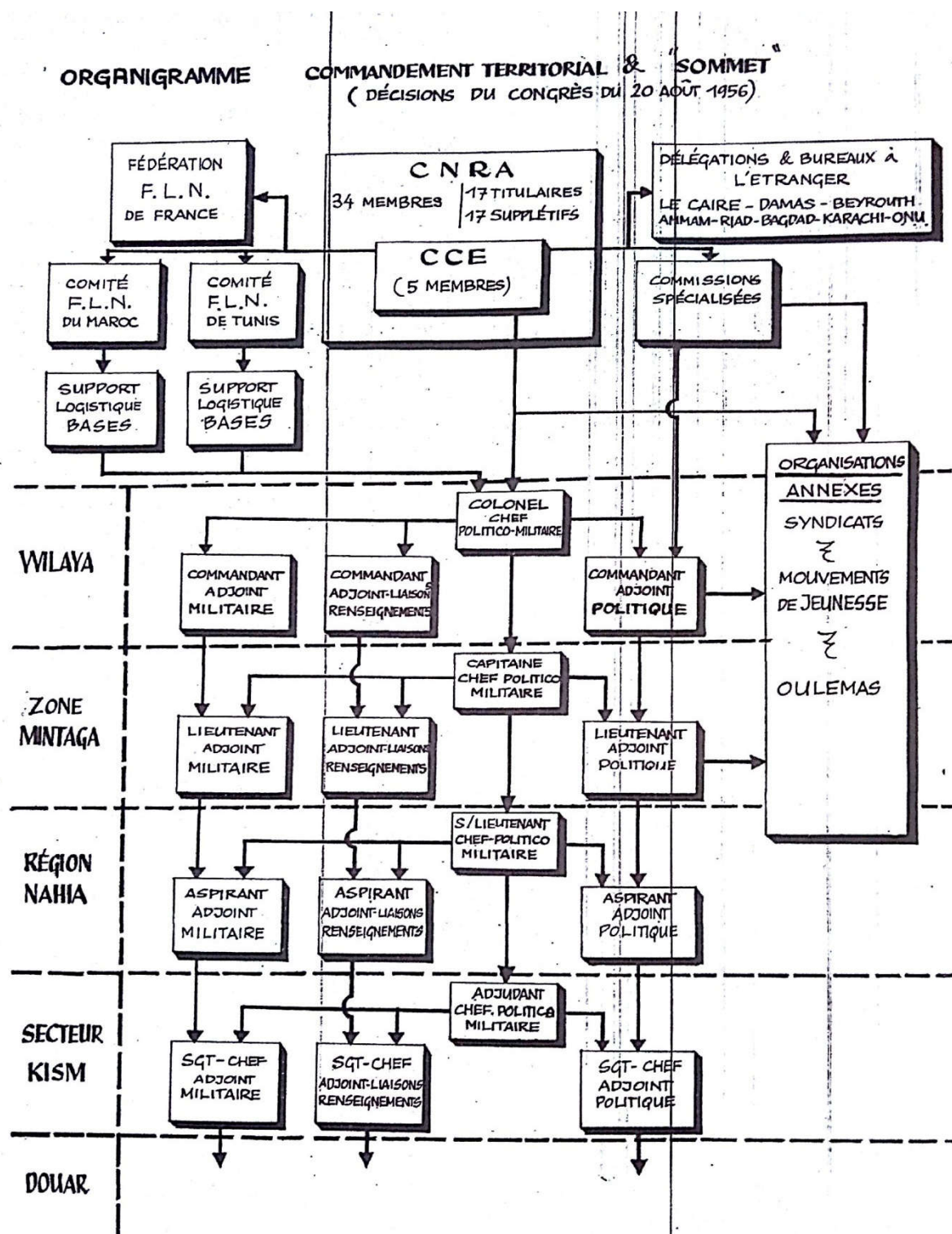
الملحق رقم: 02

التقسيم السياسي، الإداري والعسكري وفق مؤتمر الصومام (20/08/1956)



المقاومة الجزائرية: العدد 18 بتاريخ 1957/07/01.

التنظيم القيادي وفق مؤتمر الصومام (1956/08/20)



S,H,A,T,1h 1714/1 Dans la revue militaire

منشور يوضح مقاطعة الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة الاستعمارية

باسم الله العلي العظيم
في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول سنة 1347 هـ
08/10/1347

الولاية -
المنطقة -
الناحية -

إلى حضرات الإخوان المجاهدين أعضاء اللجنة القسمة
بعد أداء واجب التحيية الواجبية والامتنان لسيادة الله تعالى
لعمله بمقامه الانتخابية السابقة:

كيفية مقاطعة الانتخابات
بصفة عملية

- 1 - أن يلتزم سكان القرى والمدن ديارهم، ولا يخرجوا منها يوم عملية الانتخاب، وهذا فيما
إذاعته كانت الأعمال العامة في ذلك اليوم، والدلائل التي يقوم بعملها المعتاد.
- 2 - يشتغل سكان البادية بكل واحد بعمله المعتاد ولا يجوز لأي سكان أن يذهب إلى القرية
القرية منه أو السوق في ذلك اليوم.
- 3 - على سكان القرى والمدن فيما إذا خرجوا من ديارهم بالقوة وسبقوا إلى مكان الانتخاب
أن لا يحملوا معهم أو راقهم أو لا، ثم يعلنوا بصراحة أنهم لا ينتخبون، وأن دينهم يحرم
عليهم أن يتخسروا بنعيم الجنسية التي خلقهم الله عليها، وكذلك سكان البادية.
- 4 - يجب أن يدخل في علم كل جنائز وجزائز أن هناك من أقيمت وليس بمنحوس السلطانية
الاستعمارية من أجبار الناس على الانتخاب إذا هم ثبتوا وصبروا، وأظهروا مقامهم
للا انتخاب بأيمان وحزم.
- 5 - يجب أن يدخل في علم كل جنائز وجزائز أن هذه آخر وسيلة لجلبها الاستعمار،
وأنه بفضل وخيانتهم فيها لم يبق له إلا الاستسلام والخضوع لإرادة الشعب العظيم،
الذي يعرف كيف يكاد، وكيف يخيا، وكيف يصوت.
- 6 - يجب أن يدخل في علم كل جنائز وجزائز أن حملة ورقة الانتخاب
هو خيانتهم لأربع سنن من الكفاح، وخيانتهم للشهداء والدولة
التي أسالت بحيلة هذه الهدية كلها.

Direction pour abstention électorale

تعليمات مقاطعة الاستفتاء في 1958/09/28.

FRONT DE LIBERATION NATIONALE

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

WILAYA IV
ZONE II
REGION III

SECRET

- INSTRUCTION -

L'ennemi a fixé son "Référéndum" pour le 28 Septembre prochain et prétend l'étendre sur 3 jours.

Il est inutile de revenir sur le caractère hypocrite de cette "consultation". Aussi pour que le F.L.N. sorte victorieux de cette nouvelle et grande bataille il faut d'ores et déjà :

- 1°/- Déterminer les lieux de vote.
- 2°/- Prévoir les dispositions ennemies.
- 3°/- Choisir des Fidayines (volontaires de la mort) dans les sections sectoriales, Katiba, Commando, etc...
- 4°/- Fixer les moyens d'actions tels que P.M., grenades, P.A., bombes, etc... ainsi que les refuges avec caches autant que possible.
- 5°/- Préparer des mines, pèles, pioches pour destruction de véhicules, pistes, ponts, etc...
- 6°/- Confectionner des tracts, papillons, prospectus, caricatures ridiculisant le "Référéndum". Procurer également des pinceaux, de la peinture, du goudron et autres matières pour les inscriptions murales. Prévoir la grande offensive psychologique pour la veille et pendant la durée du vote.

RECOMMANDATIONS -

Toutes nos énergies doivent être mises dans cette bataille. Ne pas négliger l'apport femmes.

Il faudra éviter toutefois de commettre des erreurs susceptibles d'être exploitées par un ennemi sans scrupule.

Tous les Moudjahidines écrivront dès à présent à leurs parents pour les avertir de l'attitude à prendre à l'égard du prétendu Référéndum.

Voici quelques parties de slogans à utiliser :

Halte à l'intégration ! Le Référéndum ne passera pas ! Echec au 13 Mai fasciste ! Voter c'est trahir ! Vive l'unité Mogrébine ! Le 1^{er} Novembre vaincra Massu, Salan, De Gaulle bas les pattes !

Peuple Algérien souviens-toi !
Honneur au Djihad !
Voter c'est faillir !

La lutte continue
Non au "Référéndum" colonialistes !
France = botte !

الملحق رقم: 06

نشاط المصالية.

ALGER, le 14 MAI 1957

SECRET

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

ORIGINE : C.A. CONSTANTINE

SOURCE : H.C. à ROME

DATE DU RENSEIGNEMENT : Fin Avril 1957

VALEUR : B 3

AUTORITES AVISEES : IGAME CONSTANTINE - B.S.T. - Zone Ouest CONSTANTINOIS -
X^e Légion Ter Gendarmerie - SSDN/FA/G CONSTANTINE -
Service Documentation CONSTANTINE -

O B J E T : Retour des travailleurs musulmans de Métropole - AIN et MNA -

I - Le F.L.N. vient d'attirer l'attention de l'A.L.N. sur le retour d'éléments musulmans, M.N.A. de France en Algérie.

Le M.N.A. dirigerait des adeptes convaincus dans les régions de :
BOU SAADA - M'SILA - SIDI AISSA - REIBELL CHELLALA - AIN BOUCIF pour implanter une organisation politique, et faire échec à celle du F.L.N.

II - D'après l'informateur, le M.N.A. aurait choisi les régions précitées pour s'assurer l'appui total d'un chef de ZACUJA influent de la région d'EL HAMEL (BOU SAADA) qui est un ami personnel de MESSALI HADJ, et un adversaire des Oulémas.

III - L'A.L.N. a reçu l'ordre des responsables du C.N.R.A. actuellement en SUISSE et à ROME, de contrecarrer immédiatement cette mise en place et de considérer systématiquement comme suspect à la cause de la révolution, tout travailleur rentrant de France (en particulier tous ceux originaires de SEINE-et-OISE qui ont été les mieux endoctrinés à cette fin).

DESTINATAIRES :

- "A titre de Compte-Rendu"
- M. le Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armées - E.M.F.A. - (2^e Division) PARIS
 - M. le Secrétaire d'Etat aux Forces Armées "Terre" E.M.A. - 2^e Bureau PARIS
 - M. le Général Inspecteur des Forces Terrestres, Maritimes et Aériennes en AFN PARIS
 - M. le Général Inspecteur des Forces Terrestres, Maritimes et Aériennes en AFN ALGER

- "A titre de Renseignement"
- M. le Ministre Résident - Gouverneur Général de l'Algérie - C.R.C.G.G. - ALGER

.../...

PZ/DP - 11. 5. 1957

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMÉES

10^{ème} REGION MILITAIRE

ETAT MAJOR - 2^{ème} BUREAU

N° 2.529/EH/10/2/OPE

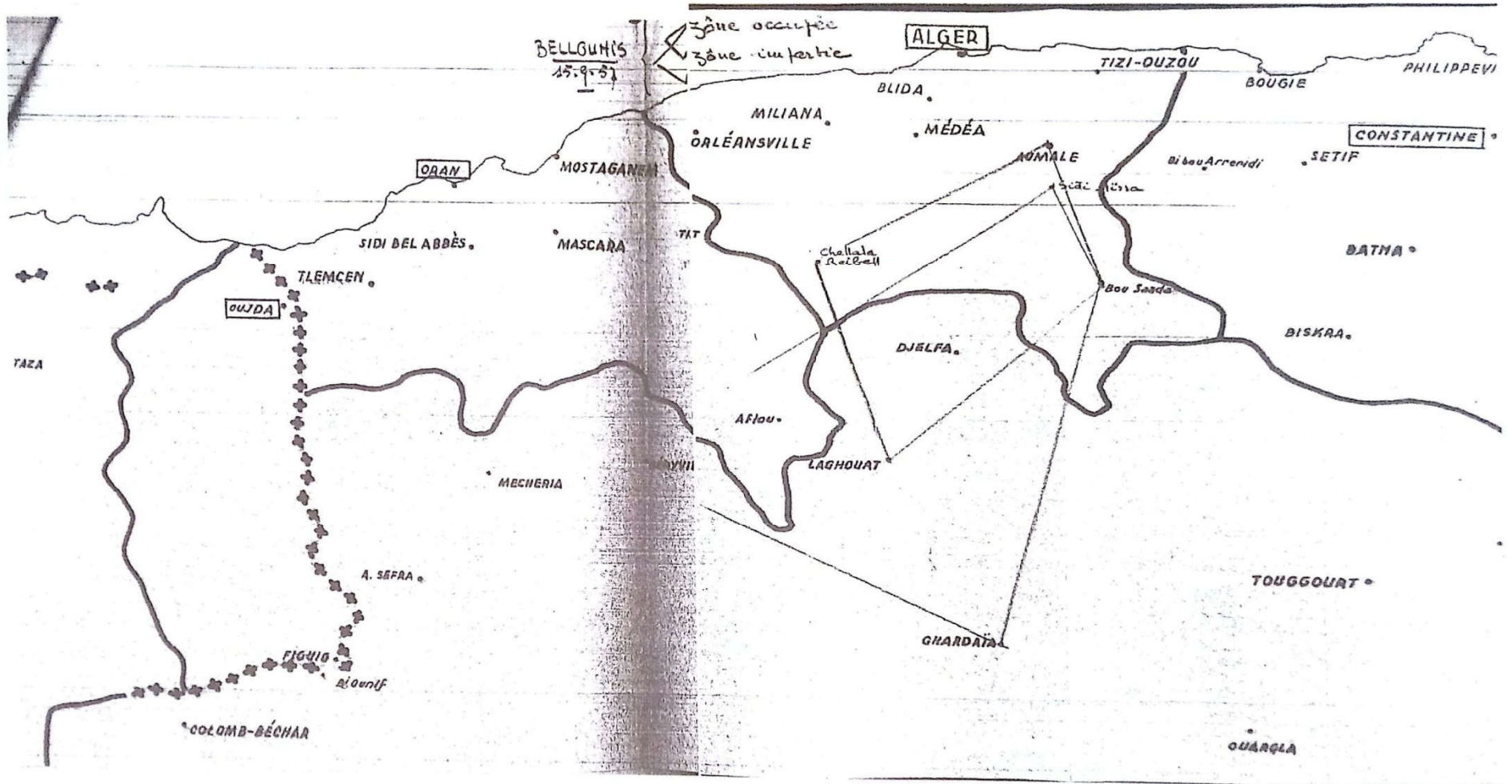
CIT : 5241 / 122 - ORG

FLN/MN

Le Général d'Armée S A L A N
Commandant Supérieur Interarmées
& Commandant la 10^{ème} Région Militaire
P.O. le Lt-Colonel V I K T H,
Chef du 2^{ème} Bureau

S,H,A,T,1h 1717/1

الملحق رقم 08 : خريطة توضح نشاط محمد بن لونيس التي تم تحديدها من قبل قادة الجيش الفرنسي في 15/09/1957.



S,H,A,T,1h 1250/1

الملحق رقم: 09 تصريح محمد بن لونيس إلى الجنرال الفرنسي "سيوزي" المفتش العام

للجيش الفرنسي في 1956/10/06.

- DECLARATIONS FAITES PAR SI MUHAMMED BELLOUNIS -

A MONSIEUR L'INSPECTEUR GENERAL CIOCI, le 6 Novembre 1957

I. - LA PENSEE POLITIQUE DU GENERAL BELLOUNIS -

J'ai toujours pensé et je continue à penser que l'ALGERIE doit être indissolublement liée à la FRANCE.

Il est impensable qu'elle souhaite s'affranchir un jour de tous liens qui la rattachent à la FRANCE et j'ai pris les armes pour la libérer du joug que ferait peser sur elle l'idéologie F.L.N.

Je ne suis pas pour autant partisan d'une ALGERIE qui continuerait comme par le passé à subir la domination du Colonialisme, et mon Combat vise également à construire une ALGERIE nouvelle, indissolublement liée à la FRANCE, mais libre néanmoins de choisir son destin et sa structure politique.

La nécessité de ce libre choix est la seule idée qui anime mon combat.

C'est pourquoi je reste hostile à tout statut imposé.

(1) Le seul but à poursuivre dans l'immédiat est l'anéantissement de l'ennemi commun, c'est-à-dire des forces révolutionnaires animées par le F.L.N.

Lorsque la pacification qui ne saurait plus tarder sera redevenue totale, alors et alors seulement nous nous appliquerons à définir cette ALGERIE nouvelle dont je parlais plus haut.

Les formules qui pourront être envisagées pourront aller de l'autonomie interne dans laquelle la souveraineté de la FRANCE sera respectée jusqu'à l'intégration pure et simple de l'ALGERIE à la FRANCE. Même cette intégration ne me fait pas peur et je l'accepterai de grand cœur du moment qu'elle résultera d'une volonté librement exprimée du peuple Algérien.

Mais en attendant que l'ALGERIE se trouve en état de faire son choix, aucune formule imposée, même si elle devait être très libérale et me paraît valable.

La seule attitude logique est donc de ne rien faire pour l'instant et le statut-quo vaut mieux, puisqu'il est provisoire, qu'une formule boiteuse qu'on déclarerait définitive mais qu'il faudrait inévitablement remettre en question.

J'ajoute pour préciser ma pensée que le libre choix de l'ALGERIE doit exclure toute idée de sécession. Et si un jour, un Gouvernement algérien, même régulièrement constitué, devait rejeter la FRANCE, on me retrouverait à ses côtés pour lutter contre ce Gouvernement.

Vous me faites remarquer que ces déclarations sont en contradiction avec l'idéologie que l'on me prête en qualifiant mon armée, d'armée M.N.A.

.../...

(1) (des forces anarchiques d'obédience étrangères

représentées par le F.L.N.)

= correction que Bellounis a tenu à apporter en marge du document rédigé par M. Ciochi,

Je tiens à déclarer que je ne suis pas M.N.A., pas plus que mes Lieutenants ni que mes hommes qui sont libres de leur pensée politique.

Nous ne sommes pas un parti; nous sommes seulement des Combattants qui luttons pour retrouver la fierté, leur dignité d'hommes et la possibilité de se déterminer librement dans un cadre d'où la FRANCE ne sera pas exclue.

Mais ce cadre c'est au peuple algérien de le remplir.

Et il y a loin de cet idéal à l'affirmation d'une indépendance d'où la FRANCE pourrait être exclue.

II. - MA POSITION VIS-A-VIS DE L'ARMÉE FRANÇAISE -

Le Général SALAN m'a envoyé un émissaire avec qui j'ai négocié un accord

J'ai accepté les conditions de cet accord qui peuvent se résumer ainsi :

1°/ - Des limites à la zone d'opérations de mes troupes ont été définies d'une manière précise.

J'entends les respecter en laissant le Général SALAN juge de l'opportunité de les étendre en fonction des événements.

2°/ - Mon armée conservera sa structure actuelle jusqu'à la pacification complète de l'ALGERIE. Elle conserve son unité et son autonomie étant bien entendu que j'agirai toujours en fonction des impératifs militaires qui me seront définis par le Général SALAN et en accord complet avec les éléments de liaison et les troupes opérationnelles en opération dans ma zone.

Mais je le répète dans l'intérêt de la pacification et pour hâter la défaite définitive de l'ennemi commun, je souhaite que cette zone soit élargie par étapes.

Pour des raisons élémentaires d'opportunité politique, je ne souhaite pas officialiser mon armée.

Mon prestige pourrait s'en trouver diminué, mon action risquerait d'être moins efficace.

Et un ralliement spectaculaire et sans doute séduisant irait finalement à l'encontre du but commun que nous poursuivons.

Pour atteindre ce but rien ne doit être négligé et pour de vaines satisfactions de vanité ou de prestige nous devons garder de compromettre ou de rendre plus difficile la victoire commune que nous recherchons.

(1) (" Le Général Belhoumis se réserve de prendre directement contact avec le Général SALAN pour les questions qui lui paraissent ne pas devoir souffrir de retard") = correction que Belhoumis a faite à l'apportée marge du document; .../...

Je connais la valeur du symbole que peut représenter pour vous le drapeau tricolore. Croyez-vous que nous avancerions le problème en l'adoptant dès à présent ?

Faites-moi confiance malgré mes réticences sur ces questions que je considère comme secondaires, uniquement parce qu'elles ne font pas avancer le problème mais tendent plutôt à la reculer.

III. - MA POSITION VIS-A-VIS DES POPULATIONS -

Mon armée a vécu jusqu'ici sur le pays.

Pouvais-je faire autrement ?

(1)

Aujourd'hui que vous m'apportez l'assurance au nom du Ministre Résident, que la FRANCE consent l'effort financier nécessaire pour lui permettre d'accomplir sa mission, je prends l'engagement de faire cesser les impositions que je prélevais sur les populations ainsi que les réquisition-s de toutes natures.

Je suis disposé à proclamer par affiches ma volonté de voir cesser ces pratiques et de me faire le défenseur naturel des populations qui en seraient encore les victimes.

Je frapperais fort les coupables s'ils se trouvent dans les rangs de mon armée. Je les rechercherais et les frapperais plus fort encore si ces exactions sont le fait de nos ennemis.

IV. - MA POSITION VIS-A-VIS DE L'ADMINISTRATION FRANCAISE -

Je suis un chef de guerre et l'administration n'est pas mon affaire mais celle de la FRANCE.

Je m'interdis et m'interdirais à l'avenir de m'en mêler.

Le Ministre Résident s'efforce de réaliser malgré les difficultés de l'heure une salubre réforme communale. Je ne gênerai en rien l'action de son administration et m'interdirai de quelques manières que ce soit de peser sur les hommes qu'elle aura désignés et qu'elle estime devoir mettre en place.

Je suis formel sur tous ces points, et aussi formel en ce qui concerne tout l'appareil judiciaire.

La seule justice sur-tout ces points, et qui doit se rendre dans ce pays est la Justice Française et il va dans dire que je m'interdirais de lui en substituer une autre.

Je signalerais à la Justice Française les éléments coupables qui me seront apparus comme devant être sanctionnés.

(1) (" Sous forme de dons, dans tous les domaines : .../...
habillage, armement, soins, transports, etc...)

= correction que Bellemis a tenu à apporter
en marge du document ;

CONCLUSION -

Toutes les considérations qui précèdent et qui constituent de ma part un engagement, sont la traduction exacte de ma pensée et de ma volonté d'action que j'ai définies au cours de l'entretien que j'ai eu ce jeudi 6 Novembre avec Mr. l'Inspecteur Général CIOSI.

+

+

+

- à : - Belloumis a signé chaque feuillet de la présente déclaration
- Les Notes marginales sont les corrections que Belloumis a tenu à apporter au document rédigé par M^r Ciosi;

0

0

0

الملحق رقم: 10 دعم الجيش الفرنسي لجيش محمد بن لونيس لشهر ديسمبر 1957.
S,H,A,T,1h 1250/1

ALGER, le 24 NOV. 1957

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
10^e REGION MILITAIRE
ETAT MAJOR/6^e BUREAU

N^o 821 / RM.10 / 6 / SC.

Tel. MOGADOR 20-89.

SECRET/CONFIDENTIEL

CREDITS NECESSAIRES AU PAIEMENT
DES FORCES DE BELLOUNIS EN DECEMBRE 1957.

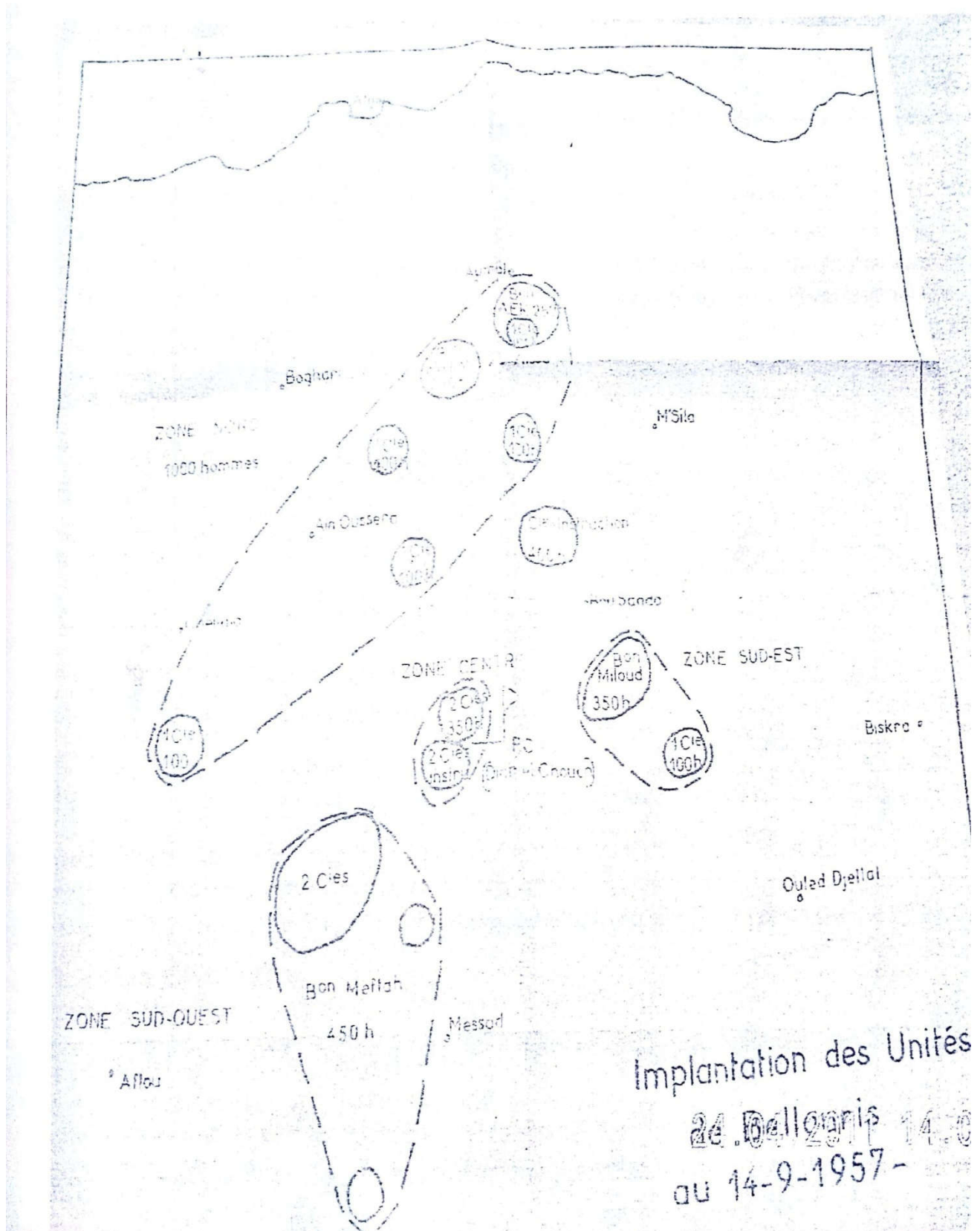
1°)- <u>SOLDE</u>	45.990.000 francs
pour un effectif de 2.919	
2°)- <u>INDEMNITE DE MONTURE</u>	480.000 francs
effectif monté : 80	
TOTAL	47.470.000 francs
3°)- <u>FONDS SPECIAUX</u>	2.750.000 francs.

Le Général d'Armée R. SALAN
Commandant Supérieur Interarmées et
Commandant la 10^e Région Militaire.

P.O. Le Lt-Colonel de COATPONT
Chef du 6^e Bureau

Signé : L. de COATPONT

الملحق رقم: 11 خريطة توزيع وحدات بن لونيس في 14-09-1957.



S,H,A,T,1h 1250/1

الملحق رقم: 12 قطع الأسلحة المقدمة إلى قوات محمد بن لونيس في 1957/09/21.

COMPTE RENDU

L'armement et les munitions dont la liste est jointe ont été remis le 21 SEP 1957 au maquis "BELLOUNIS" par ordre du Lt-Colonel VERNIERES représentant du C.C.I. en Z.S.A.

Le Capitaine ROSOZAN, Commandant P.I.
le Groupement de Marche de la
11^e Demi-Brigade Parachutiste de Choc



Le Lt-Colonel VERNIERES

DESTINATAIRES :

- 10^e R.M. (2 ex).
- Lt-Colonel VERNIERES
- G.M. 11^e D.B.P.C. (2 ex).

LI

Gen. et Adj.	E.M.	S. Ch. I	S. Ch. II
Ch. B.	Adj.		
E - 8 OCT 1957		X-RM	
REMS. 2			
CLASSE			
SUPP.			

Rido

100 Fusils de chasse calibre 16 mm

I09837	I990I7	280803	9789
I92	I4I039	566I	769
430	I8082	3657	7035
993	539	I660	35
108	5516	2I0I4	1753
50	7527	2388I	82I
062	2948I0	442	4469
BI I	I405	I9953	I930I
96I04	23907	9474	II
D. I	I250	3I4884	84650
77	8965	6426	37I77
I003	3095	4707	765
556	2949I7	I7I24	I6I8I
47I	I8925I	2I7I7	8063
4I3	5709	958I	I72
22	I4330	I2037	60
D. 4	2456	545	33
86	3559	77469	329
6935	3474	3390	3I54
I0II08	832I	34066I	X. 5
I53	40060	III9	666
65	2666	II766	I3I
65	400I0	2632	I7I
II97	9464	I456	I04479
4I23	240	3752I6	II5302

-0-0-0-0-0-0-0-0-

MUNITIONS : 2.500 Cartouches calibre 16 mm
1.500 Cartouches calibre 7,5 mm
1.000 Cartouches calibre 7,62 mm
2.500 Cartouches calibre 7,62 mm T
500 Cartouches calibre 7,62 mm T
1.250 Cartouches calibre 7,65 mm L pour MAS 38
4.500 Cartouches calibre 8 mm le 32.

-0-0-0-0-0-0-0-0-

S,H,A,T,1h 1250/4

الملحق رقم: 13 دعم الحكومة العامة بالجزائر إلى قوات محمد بن لونيس ديسمبر 1957.

ALGER, le 14 DEC 1957

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMES

10° REGION MILITAIRE

ETAT MAJOR/ 6° BUREAU

N° 886 / RM. 10 / 6 / SC.

Tel. MOGADOR 20-89.

MESURES PRISES POUR L'APPUI LOGISTIQUE DE
B E L L O U N I S

REFERENCES : - Note de Service n° 805/RM.10/6/SC. du 20 novembre 195
- Note de Service n° 875/RM.10/6/SC. du 13 décembre 195

I / - HABILLEMENT.

- a)- La Note de première référence a défini :
- la valeur et la composition du paquetage,
 - la procédure de réalisation, identique à celle qui est en vigueur pour les harkas, auprès des Services locaux de l'Intendance.
- b)- Un crédit de 30 MILLIONS a été délégué par le Gouvernement Général au Colonel Commandant le TERRITOIRE DE GHARDAIA.
- c)- Le 14 décembre au matin, le Commandant du Groupement de Marche de la 11° D.B.P.C. n'avait encore adressé aucune demande au Colonel Commandant le TERRITOIRE DE GHARDAIA.

II / - ARMEMENT ET MUNITIONS.

- a)- Les mises en place suivantes ont été effectuées auprès du Groupement de Marche de la 11° D.B.P.C. :

.../...

SECRET

DATE	ARMEMENT	MUNITIONS
13 AOUT 1957	4 FM. BAR 10 PM. 100 fusils 8 m/m.	3.000 cart. 7,62 pour F.M. 1.250 cart. 7,65 L 4.500 cart. 8 m/m.
21 SEPTEMBRE 1957	400 fusils 8 m/m. 100 fusils chasse	60.000 cart. 8 m/m. 2.500 cart. calibre 16
10 OCTOBRE 1957		2.500 cart. STATTI
11 OCTOBRE 1957		80 grenades fumigènes 2.000 cart. 8 m/m. 2.000 cart. 7,92 MAUSER 3.000 cart. 7,5 pour F.M. 4.000 cart. 9 m/m. pour P.M. 1.200 cart. 7,62 carabines 1.000 cart. 7,65 L 3.000 cart. 7,62 pour F.M. 25 grenades fusils U.S. 1 caisse grenades défensives
12 NOVEMBRE 1957	1200 fusils U.S.	216.000 cart. 7,62 fusil.

Le 21 novembre 1957, BELLOUNIS disposait de l'armement suivant :

- 1 mitrailleuse U.S.
- 7 fusils mitrailleurs U.S.
- 6 fusils mitrailleurs français
- 35 pistolets mitrailleurs 9 m/m.
- 19 pistolets mitrailleurs 7,65 L.
- 60 pistolets automatiques 9 m/m.
- 200 pistolets automatiques 7,65
- 120 pistolets automatiques 8,92
- 75 pistolets 1873
- 40 Colt
- 1500 fusils 8 m/m.
- 1200 fusils 30 U.S.
- 20 carabines U.S. 30
- 200 fusils de chasse à broche
- 300 percussion centrale
- 2 mortiers de 60.

.../...

Il est à remarquer que le Commandant du Groupement de Marche de la 11^e D.B.P.C. n'a pas distribué tout l'armement et toutes les munitions pour raison d'opportunité.

III.- VEHICULES:

a)- Le 3 décembre 1957, ordre a été donné au Commandant Militaire du TERRITOIRE DE GHARDAIA de mettre un peloton du Groupe de Transport 543 à la disposition du Commandant du 11^e Choc pour assurer les transports de BELLOUNI

b)- Les véhicules attribués en surdotation au 11^e Choc sont destinés à l'appui de BELLOUNIS :

- 12 jeeps 6 volts
- 1 command-car
- 7 camionnettes Peugeot 203
- 5 G.M.C.

IV.- POSTES RADIO :

10 S.C.R. 300 ont été conservés par le 11^e Choc en surdotation et sont destinés à BELLOUNIS (ordre en date du 7 Décembre 1957.)

الملحق رقم: 14 دفع مرتبات قوات بن لونيس وتحديد مبالغها حسب الرتب.

BUREAU DE RENSEIGNEMENTS
10^e REGION MILITAIRE
TERRITOIRE MILITAIRE
DE GHARDAIA
ETAT-MAJOR - 2^e BUREAU
N° 2612 /REN.2

NOTE DE SERVICE

OBJET: Paiement des Forces Bellounistes.
REFER: Note de Service n° 005/RM.10/6/SC du 20 Novembre 1957 (non diffusée).
---000---

I.- Dans le cadre de l'appui logistique accordé aux Forces de BELLOUNIS, il a été décidé que l'entretien (solde - habillement) serait assuré sur des crédits alloués par le Gouvernement Général.

II.- Les Corps ci-dessous, se trouvant dans la zone d'implantation des forces de BELLOUNIS assureront mensuellement le règlement de la solde des Unités Bellounistes suivant répartition indiquée:

Unités de DJELFA	: 1/38° R.A
Unités de DIAR EL CHIOUKH et SAHARY	: G.T 543
Unités RAS - DEBAA	: 226° B.I
Unités SIDI - AISSA	: 2/67° R.A
Unités BOU SAADA	: 584° B.T.

III.- MODE DE PAIEMENT:

Les soldes seront versées globalement à chaque chef d'Unité par l'Officier de détail du Corps support en présence de l'Officier payeur du Territoire (Capitaine BOUVIOLLE) et d'un représentant du II^e CHOC. Les feuilles d'émargement en double exemplaires sont à établir par le Corps support.

IV.- SOLDES

a) Les taux mensuels de solde sont les suivants:

Grade	: Effectif actuel	: Solde mensuelle	: Observations
Commissaire Général	: 1	: 250.000	:
Commissaire adjoint	: 2	: 150.000	:
Chef de groupement des Commandos	: 6	: 90.000	:
Chef de commandos	: 20	: 60.000	:
Chef d'éléments	: 90	: 30.000	: 3 pour 100
Combattant	: 2.800	: 15.000	:

3.. /

- 2 -

b) Indemnité de monture
6.000 francs par mois et par monture (80 cavaliers).

V.- Il sera immédiatement rendu compte sous présent timbre par les Corps intéressés et le II^e Choc de toutes difficultés qui seraient éventuellement soulevées par l'application des présentes dispositions.

Laghouat, le 3 Décembre 1957
Le Colonel KATZ, Commandant Militaire de Ghardaia et le Secteur Est de l'Atlas Saharien

P.O le Colonel MALEPLATE, Colonel adjoint:

Signé: MALEPLATE

A.NOM, boîte n: 064; fond OASIS.

الملحق رقم: 15 وضع عناصر مفتاح بعد القضاء على محمد بن لونيس.

ALGER, le 18 DECEMBRE 1958

DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT
COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE
COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMES POUR LA 10^e R.M.

ETAT-MAJOR - 2^e BUREAU

N^o /HM/10/2/PLIT

FICHE

AU SUJET : Situation des éléments "Meftahistes".
(établie d'après fiche de B.2/C.A. ALGER du 16 décembre).

SECRET

Depuis la mort de BELLOUNIS, MEFTAH se présentant sans ambiguïté comme héritier de ZIANE, s'est efforcé de maintenir une force militaire M.N.A. en regroupant sous son autorité, au moins nominale, les éléments ex C.S.A. qui avaient échappé à la destruction et refusé le ralliement aux Forces de 1^{er} Ordre.

Son objectif a été en grande partie atteint. Mais, principalement sous la pression des bandes du F.L.N., il paraît actuellement contraint de céder du terrain.

I.- ORGANISATION MILITAIRE -

Les effectifs "MEFTAHISTES" atteignent environ 1200 hommes disposant de 1^{er} armement suivant :

- 2 mortiers - 25 à 30 P.M. - 15 à 20 P.M. - 1500 à 2300 fusils de guerre (1)

Ces éléments constituent 3 groupements :

a/- le groupement MEFTAH, proprement dit, représentant :

- 4 compagnies (4 à 500 hommes)
- 10 armes automatiques collectives

b/- le groupement BEN DOKMAN, comprenant :

- 3 à 4 compagnies (300 hommes)
- 1 mortier et 10 armes automatiques collectives

c/- le groupement DJOUGHLAF, fort de :

- 4 compagnies (300 à 350 hommes)
- 8 à 10 armes automatiques collectives

1) dont une partie doit être stockée.

Remarque : Seules deux petites bandes ex-C.S.A. d'une vingtaine d'hommes ne reconnaîtraient pas l'autorité de MEFTAH :

- celle de BENAZIZ LAZREG à l'est de SIDI AISSA
- celle de CHERIF BOULAYA et MOURAD dans le ZEMZACH (Nord du Zahrez Chergui).

II.- ORGANISATION POLITIQUE ET LOGISTIQUE -

21 - Organisation politique -

Pour assurer le ^{service} des bandes, MEFTAH et ses lieutenants ont cherché à utiliser l' O.P.A. locale mise en place au temps du "Bellounisme". Mais il n'apparaît pas qu'une organisation d'ensemble et hiérarchisée ait pu être maintenue ou mise sur pied, en raison probablement de la double action des Forces de l' Ordre et des bandes de la Wilaya 6.

22 - Organisation logistique -

BELLOUNIS avait accumulé des munitions. Le ravitaillement en munitions n'est pas actuellement un problème pour les Meftahistes.

23 - Relations avec la population -

Les régions de BOU SAADA et DJELFA sont de tradition messalis. Cependant, les exactions et les excès de l'époque bellouniste ont défavorablement marqué la population.

Il semble que les bandes meftahistes n'obtiennent argent et ravitaillement que sous la contrainte et recourent éventuellement aux rapt massifs de moutons (bandes de BEN DOKMAN)

24 - Répartition géographique -

Secteur de DJELFA -

Une O.P.A./ M.N.A. locale et apparemment solide existe dans la région de MESSAD et de BOU KAHIL d'une part, celle de CHAREF et BEN YACOB d'autre part.

Secteur de BOU SAADA -

L' O.P.A./M.N.A. se maintient dans les régions de TEMSA et RAS DEBA (Ouest et Nord Ouest de BOU SAADA).

Elle a été éliminée par le F.L.N. dans la région de MEDJEDEL (Sud du ZAHREZ CHERGUI).

Secteur d' AUMALE -

L' O.P.A./ M.N.A. du Sud de SIDI AISSA est en voie de disparition au profit du F.L.N.

SECRET

Secteur de PAUL CAZELLES -

L' O.P.A./ M.N.A. a été supplantée par le F.L.N. dans la région de ~~Paul Cazelles~~; elle est en voie de disparition dans tout l'Est du Secteur.

III.- RECRUTEMENT - RELATIONS AVEC LES FAMILLES -

Le recrutement des C.S.A. s'était principalement effectué dans les Secteurs de DJELFA et BOU SAADA et plus particulièrement dans le TEMSA et le RAS DESA (Ouest et Nord Ouest de BOU SAADA).

Depuis la mort de BELLOUNIS, aucun recrutement important n'aurait eu lieu. Des enrôlements forcés ont toutefois été signalés dans la région de BEN YACOB.

Tenus par leurs chefs à l'écart de la population, les combattants des bandes neftahistes n'ont aucune relation avec leurs familles

IV.- IMPLANTATION -

41 - Zones d'implantation principales -

- BOU KAHIL	{	Groupements MEFTAH et DJOUGHIAF
- Djebels Nord Ouest d' AIN RICH		
- Région du KEF MENAA		
- CHAREF - BEN YACOB		Groupement BEN DOKMAN

42 - Evolution -

- Au cours de l'été, BEN DOKMAN a tenté de prendre pied dans la région d' AFLIOU mais a échoué en raison des réactions F.L.N.
- Fin novembre, à la demande de MEFTAH, une partie des éléments de BEN DOKMAN aurait fait mouvement vers le nord Est. Ces éléments auraient été accrochés sérieusement dans le djebel SAHARI, au Nord de DJELFA, le 10 décembre.
- La Wilaya 6 s'efforce de déloger MEFTAH du BOU KAHIL et de la ligne de djebels qui va du Sud Sud Est de DJELFA au Nord Ouest d' AIN RICH (Djebels TAFFARA - GUEDID - SBA - SFOI). Une douzaine d'accrochages entre F.L.N. et ex-C.S.A. ont eu lieu dans cette région en octobre et novembre.

Début décembre, la wilaya 6 se targue d'être maîtresse du BOU KAH et d'avoir nettoyé la région Est de DJELFA.

Mependant des éléments ex-C.S.A. étaient encore accrochés par le F.L.N. le 7 décembre dans la région Nord-Est de l'extrémité Orientale du

.../

BOU KAHIL.

Les pertes subies par les ex-C.S.A. (de source F.L.N.) n'ont pas sérieusement atteint leur potentiel.

Mais il convient de noter que le F.L.N. paraît décidé à éliminer les "messalistes". AMIROUCHE (wilaya 3), puis KRIM lui-même ont clairement manifesté cette intention.

V.- EMPLOI ACTUEL DES ELEMENTS EX-C.S.A. RALLIES AUX F.O. -

La plupart des éléments ralliés aux F.O. à la dislocation des C.S.A. ont été renvoyés dans leurs foyers.

Dans le secteur d' AUMALE, des "harkas" ont été mises sur pied avec d'ex-C.S.A. (115 ex-C.S.A. au total). Les résultats sont excellents.

La section "A", a recruté également une trentaine d'ex C.S.A.

VI.- REPERCUSSIONS D'UNE EVENTUELLE DISPARITION DES MEFTAHISTES -

Une éventuelle liquidation des ex-C.S.A. aurait les conséquences suivantes :

- sur le plan psychologique : succès de prestige pour le F.L.N. qui l'exploiterait pour asseoir sa qualité de représentant "exclusif"
- sur le plan militaire :
 - libération de 6 à 7 katibas du F.L.N. qui dès lors deviendraient disponibles pour d'autres missions : elles constitueraient en particulier une sérieuse menace pour la route du pétrole.
 - possibilité pour la wilaya 6 de s'organiser enfin, ce qui pourrait impliquer, à terme assez long, une extension du F.L.N. vers le SAHARA

La wilaya 6 a des moyens militaires suffisants pour exploiter cette éventuelle disparition des ex-C.S.A. Elle est également assez bien placée sur le plan politique. HAOUES, chef de la wilaya, et AMOR DRISS, son adjoint, sont d'anciens M.N.A. Cette qualité les servirait dans l'action auprès des populations.

VII.- EMPLOI "EN BLOC" DES MEFTAHISTES EN CAS DE RALLIEMENT -

Un ralliement "en bloc" des meftahistes ne peut être envisagé que comme l'ultime moyen, pour eux, d'échapper à la destruction. Il n'offrirait aucun caractère de sincérité.

Employer "en bloc", ces gens nous conduirait vite à une nouvelle expérience BELLOUNIS ou KOBUS.

CONCLUSION =

Les actions menées contre les ex-C.S.A. par les Forces de l'Ordre ou par les bandes F.L.N., qu'elles soient d'ordre psychologique ou militaire, ont échoué et MEFTAH se trouve à la tête d'une force de 1.500 hommes environ, bien armés et approvisionnés en munitions (dépôts constitués au moment de l'expérience BELLOUNIS).

Ces éléments ne sont pas enclins pour le moment à se rallier ni au F.L.N. ni aux Forces de l'Ordre.

Implantés dans trois régions principales (Djebel BOUKAHIL - Djebel MESSAAD - Région de CHATEL BOU YAHOUB), les bandes de MEFTAH cherchent d'abord à survivre puis à se grouper de l'air vis-à-vis des bandes de l'A.L.N.

Leurs activités contre les Forces de l'Ordre et contre la présence française (terrorisme) sont faibles - la région de OULAD MAILIS est demeurée relativement calme après le 13 Mai et la décision de liquidation des Forces Bellounistes. La route du pétrole n'a pas été inquiétée.

Il ressort donc que dans cette zone du Sud Algérois les Forces F.L.N. et les ex-C.S.A. tendent à se neutraliser.

Une action des Forces de l'Ordre contre les ex-C.S.A. de MEFTAH devra tendre :

- soit à leur destruction (question de moyens)
- soit à leur ralliement (les expériences tentées ont échoué) avec libération des Commandos, ou utilisation sur place en harkas, ou utilisation en harkas dans un autre secteur.

En tout état de cause, la disparition des Commandos de MEFTAH des OUI MAILIS créerait un vide qui serait mis à profit - par le F.L.N. - pour s'implanter fortement et organiser sa WILAYA 6 - De notre côté, nous serions dans ces conditions obligés de renforcer en moyens les secteurs de DJELFA et de BOU SAADA.

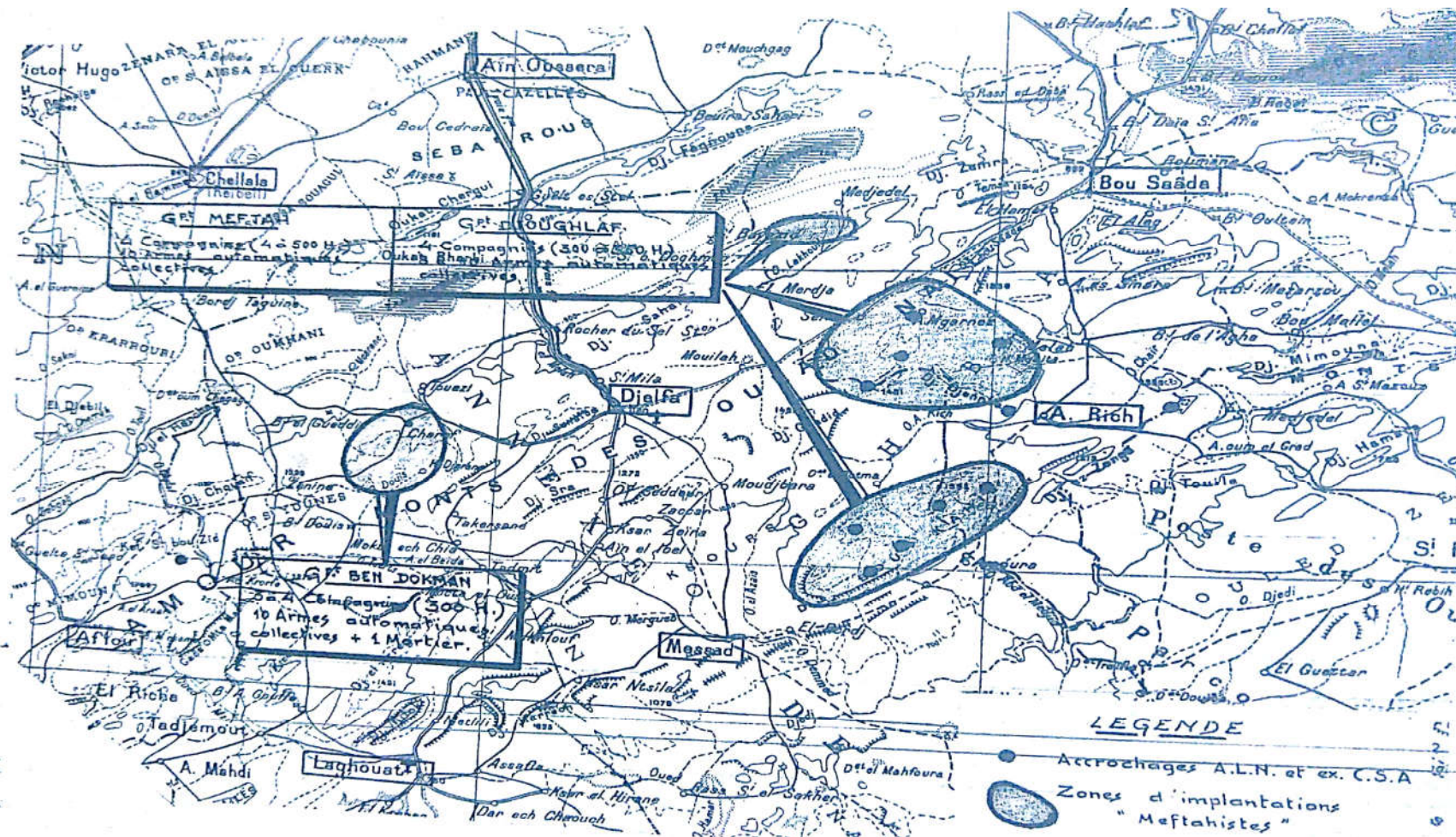
Une troisième solution peut être envisagée :

- Maintenir la neutralisation actuelle F.L.N. ex-C.S.A. en surveillant cet affaire et en intervenant en priorité contre les bandes F.L.N.
- Essayer de prendre des contacts avec MEFTAH pour savoir quels sont ses véritables intentions et pour, éventuellement, l'aider discrètement s'il était en mauvaise position vis-à-vis de l'A.L.N.



S,H,A,T,1h 1717/2

الملحق رقم: 16 خريطة توزيع الوحدات القتالية للنقيب مفتاح.



S,H,A,T,1h 1717/2

الملحق رقم: 17 استعمال قوات مفتاح غرب سد عين الصفراء

ALGER, le 22 Décembre 1958

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES FORCES EN ALGERIE

ETAT-MAJOR INTERARMEES

Le Sous-Chef

F I C H E

A l'attention du Général C H A L L E

OBJET - Possibilité d'employer MEFTAH et ses bandes à l'ouest du barrage vers AIN SEFRA.

1) - Les fiches jointes en annexes font le point

- d'une part de la situation et du rôle de MEFTAH dans la région de DJELF
- d'autre part, des franchissements du barrage dans la région d'AIN SEFRA depuis le début de 1958.

2) - Il y a lieu de préciser :

La personnalité de MEFTAH

Jugé par le F.L.N. comme un homme très intelligent, ambitieux, aimé de ses hommes, populaire, décidé à obliger la population à travailler avec lui.

Il avait rejoint BELLOUNIS le 27.9.57 avec 3 compagnies et avait repris le maquis 2 mois avant la révolte de Juin.

C'est un M.N.A. qui s'appuie sur les tendances M.N.A. de la population des environs de DJELFA.

Les dégâts au barrage.

Les dégâts matériels occasionnés au barrage par les franchissements ne représentent qu'une très faible valeur pécuniaire. Pour réparer les brèches, il suffit de quelques rouleaux de barbelés et de quelques piquet dont le prix est de l'ordre de quelques milliers de francs.

.../...

الملحق رقم 18 : تقرير حول نشاط القاضي محمد محمود الارواني وزيارته

لقسنطينة.

CADI DE TOMBOUCTOU

RR-

du 10-4-58

N° 253/NAZ

Le Cadi Malékite de TOMBOUCTOU, cheikh Mohamed-Mahmoud, est arrivé à CONSTANTINE, le 23 Janvier en provenance d'ALGER.

Il était reçu en fin de soirée par M. PAPON, I.G.A.M.E. Préfet de CONSTANTINE.

Du 24 au 28 Janvier, le Cadi retrouvait ses amis de l'AURES. A BATNA, après avoir eu quelques contacts avec des notables, il prononçait une allocution devant un grand nombre de Musulmans de très basse extraction. Après s'être arrêté à ZERIBET el OUED et à KHANGA Sidi NADJI, il gagnait KHENCHELA où sur la place de la Mairie, il s'adressait pendant une heure à 2.000 personnes.

Traitant de "la Religion Musulmane et la rébellion", le Cadi a tenu à souligner à son auditoire, qu'il n'était pas un homme politique mais qu'il estimait de son devoir en tant qu'homme religieux de faire connaître la position de la religion musulmane à l'égard des actes de terrorisme, des assassinats et des exactions rebelles afin d'éclairer les fidèles musulmans.

Par son érudition, son ton persuasif, le cheikh a vivement frappé ses auditeurs et sa péroraison a été frénétiquement applaudie.

Il devait visiter ensuite BISKRA, SIDI OKBA et TOLGA. Il a regretté de n'avoir pu s'entretenir quelques instants avec le cheikh OTHMANI Marabout Abderrahmane, placé sous mandat de dépôt.

Revenu au Chef-lieu du département dans la soirée du 30 Janvier 1958, il gagnait immédiatement l'Hôtel Transatlantique réservant ses contacts pour le lendemain.

Dans la matinée du 31 Janvier, il recevait le cheikh LAKHDARI Abdellali, directeur de la Médersa Kittania, puis rendait visite au cheikh BELHAM-LAOUI à sa zaouïa d'Aïn-el-Ars.

Au début de l'après-midi, il prenait contact avec un de ses anciens compagnons de pèlerinage, M. BENELMOUFFOK Ali, pharmacien à CONSTANTINE.

A 14 h.30, à l'Université Populaire, il donnait devant 250 Musulmans environ, une conférence religieuse dans le style de celle qu'il avait faite à KHENCHELA.

En l'absence du muphti, le conférencier avait été présenté on termes chaleureux par le cheikh LAKHDARI.

Malgré l'annonce de cette réunion faite à la Grande Mosquée par l'imam BEL MEKKI Ahmed Zerrouk, la bourgeoisie musulmane locale s'est totalement abstenue d'y assister.

Au cours de l'interview qu'il accordait immédiatement après aux reporters de la Radio et de la "Dépêche de Constantine", il déclarait que tous les Musulmans qu'il avait contactés avaient de plus en plus conscience que ceux qui, à l'étranger, se posent en représentants du peuple algérien refuseront toujours toute solution raisonnable du problème, quelles que soient les concessions libérales de la France.

Il était à nouveau reçu, avant son départ, par M. l'Inspecteur Général, Préfet de Constantine.

A 18 h.30, il décollait d'OUED-HAMIMINE à destination d'ALGER.

Du 23 au 31 Janvier 1958, cheikh Mohamed Mahmoud a été pour toutes les populations des Départements de BATNA et de CONSTANTINE un grand Ambassadeur de la France. Sa science des textes sacrés, son éloquence et sa forte personnalité ont été favorablement commentés. Il est à regretter que les Services Psychologiques compétents n'aient pas donné une large diffusion à la conférence du Cadi de TOMBOUCTOU. Un pareil document et un tel orateur ne se retrouvent pas souvent.

ANOM, boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombouctou ou Mohammed Mahmoud

DE PASSAGE A CONSTANTINE

Le cheikh Mohamed ben Mahmoud cadi malékite de Tombouctou nous déclare :

- Les musulmans algériens croient à la paix prochaine
- L'Afrique noire appliquera loyalement sa loi-cadre
- Le SAHARA doit constituer un ensemble sous la tutelle directe de la FRANCE



Le Cheik Mohamed ben Mahmoud.

LE Cheikh Mohamed ben Mahmoud, cadi malékite de Tombouctou, était hier l'hôte de Constantine. Il devait, en particulier, faire une conférence à l'Université Populaire et tenter, avec beaucoup de talent, de mettre à jour les lois traditionnelles de l'Islam dans nos querelles politiques passagères. Une salle comble de musulmans attentifs ont pu entendre cet exposé que beaucoup d'Européens ne comprenant pas l'arabe ont regretté de ne pouvoir écouter.

A l'issue de cette conférence, le Cadi a tenu à s'entretenir avec la presse avec beaucoup de liberté, une étonnante bonne humeur et une connaissance parfaite de la langue française. L'essentiel du dialogue a tourné autour des

◆ Suite page 3

◆ Suite de la page 1

trois questions que nous avons tenu à lui poser, concernant le problème algérien, celui de l'Afrique noire et enfin celui du Sahara.

— M. le Cadi, quels sont les enseignements que vous avez pu tirer de votre périple en Algérie ? Quelles sont aujourd'hui vos impressions concernant l'avenir immédiat ?

— Je viens d'avoir l'occasion de rencontrer de nombreux musulmans d'Algérie. L'impression essentielle est évidemment celle d'un changement fondamental qui s'est opéré dans les esprits de 1956 à 1957. Unaniment, les musulmans que j'ai contacté souhaitent le retour à la paix. De plus, ils pensent que ce retour sera imminent. Ils ont maintenant l'impression de plus en plus nette que la France est décidée à régler libéralement les problèmes qui ont pu un instant opposer les deux éléments de la population.

« Je suis, pour ma part, intimement convaincu que si la France fait cet effort dans un bref délai, la plus grande majorité de la population musulmane s'y ralliera immédiatement.

« Tous ont de plus en plus conscience que ceux qui, à l'étranger, se posent en représentants du peuple algérien refuseront toujours toute solution raisonnable du problème, quelles que soient les concessions libérales de la France. Ceux-là ne veulent que l'abandon condamné par l'énorme majorité des musulmans.

— Pouvons-nous également vous demander, M. le Cadi, de vouloir bien dresser pour nous un rapide bilan de l'application de la loi-cadre pour l'Afrique noire ?

— Cette loi-cadre est excellente dans son principe. Il est seulement indispensable que les uns et les autres aient la conviction qu'elle sera loyalement appliquée par tous.

« Il reste évidemment quelques opposants. Ceux-là veulent aussi jouer le jeu dangereux de l'indépendance. Mais ils ne sont que l'infime minorité.

« Les autres refusent l'idée de séparation, je tiens d'ailleurs à rendre personnellement hommage aux élites et aux élus de ces territoires et notamment à M. Houphouët-Boigny qui est sans doute le personnage le plus réellement représentatif de cette Afrique noire.

— Pour terminer, M. le Cadi, nous vous demanderons votre avis autorisé sur les problèmes sahariens.

— La nécessité essentielle est ici celle d'une organisation politique et administrative rapide des territoires sahariens. Le Sahara est un tout et un tout qu'il est indispensable de placer dès maintenant sous la tutelle directe de la Métropole.

« On retrouvera d'ailleurs ainsi en même temps que l'intérêt de la France, la plus profonde réalité ethnique de ces territoires.

« Les divisions administratives qui furent peut-être valables il y a vingt ans sont largement dépassées ici à l'heure de l'avion, du téléphone et de la radio. Il est primordial de ne pas retarder cette réforme administrative. Les Musulmans sahariens sont essentiellement fidèles à la France et il faut à tout prix les soustraire à l'influence des politiciens qui au Nord et à l'Ouest commencent abusivement à vouloir parler en leur nom. Encore une fois, que la France, ici, fasse vite et ne retarde pas les solutions immédiatement nécessaires. »

NOTRE CORRESPONDANT PARTICULIER)

Le cheikh Mohamed ben Mahmoud, cadi malékite de Tombouctou, qui effectue actuellement, à titre privé, un périple à travers l'Est algérien, était de passage à Khenchela dans la journée de dimanche 26 janvier.

Venu de Khanga-Sidi-Nadji où, la veille, il avait apporté aux habitants de ce centre le salut fraternel des Khanguis installés à Tombouctou depuis fort longtemps, il a été accueilli à son arrivée par M. le sous-préfet Cazabonne dont il fut l'hôte.

Aussitôt, les notabilités de la ville appartenant à toutes les tendances, sont venues saluer cet homme éminent et s'entretenir un instant avec le grand théologien qu'est le cheikh Mohamed ben Mahmoud.

Dans l'après-midi, sur la grande place de la Mairie, l'éminent Cadi donnait une conférence publique dont le thème était : « La Religion musulmane et la rébellion ».

Il a tenu à souligner, tout d'abord, qu'il n'est pas un homme politique mais qu'il était de son devoir, en qualité d'homme religieux, de prêcher la fraternité, la charité, l'entente et l'union des hommes appelés à vivre ensemble.

Ne pouvant rester indifférent au drame qui déchire l'Algérie il a, dit-il, décidé de donner une série de causeries pour faire connaître la position de la religion musulmane à l'égard des actes de terrorisme, d'assassinat et de pillage, afin d'éclairer les fidèles musulmans.

Puisant ses arguments à la source même du « Coran » et du « Hadith », l'orateur a défini ce qu'est le « Djihad » et les circonstances exceptionnelles qui peuvent autoriser sa proclamation.

L'ardeur avec laquelle l'exposé a été fait et la force des arguments développés ont produit une grande impression sur l'auditoire qui a pu mesurer la gravité de la propagande habilement menée et à laquelle il a été soumis au nom de la religion musulmane par des hommes qui ne reculent devant aucune atrocité.

Le Cheikh a exposé les grands principes de l'Islam sous leur véritable aspect.

Cette réunion, qui a duré près d'une heure, a remporté un éclatant succès par la présence d'une foule considérable de Musulmans attirés par la qualité du conférencier et par le désir de connaître la position du Coran à l'égard d'une rébellion qui prétend agir en son nom.

La péroraison du Cheikh a été frénétiquement applaudie et chacun s'est retiré satisfait d'avoir entendu un homme qui a le courage de faire entendre la voix de la sagesse et de la vérité.

Nous tenons à remercier vivement M. Elie Stora, faisant fonction de Maire, conseiller général, qui a su organiser cette manifestation d'amitié franco-musulmane.

Il a réussi à lui donner l'ampleur et l'éclat qu'elle mérite en recevant personnellement le Grand Cadi Malékite de Tombouctou et en le présentant en termes élogieux à la population.

Après la réunion, un thé a été offert par M. Stora en l'honneur de son hôte qui a quitté Khenchela heureux et satisfait d'avoir trouvé chez nous une population qui a écouté et suivi sa conférence avec une attention soutenue.

Nous remercions M. le Grand Cadi Mohamed ben Mahmoud d'avoir bien voulu comprendre Khenchela dans le cycle de son voyage et lui souhaitons de trouver partout le grand succès qu'il a obtenu ici.

Dans une conférence donnée à Khenchela

Le cheikh Mohamed Mahmoud cadi malékite de Tombouctou dénonce la propagande des rebelles sous le couvert de la religion musulmane

(LIRE INFORMATION PAGE 3)



Voici devant la Mairie de Khenchela, le Cheikh Mohamed Mahmoud, cadi malékite de Tombouctou, ayant à sa droite M. Stora, 1^{er} adjoint au maire, conseiller général, et à sa gauche M. le sous-préfet Cazabonne et M. Guerro, secrétaire-interprète de la sous-préfecture.

Et, en effet, leur action était basée sur la religion, elle se trouve, à la fin de cette lettre, avec l'islam.

TRADUCTION

Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN

Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN. Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN. Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN.

" Sur vous le Salut et la Miséricorde divine !

O gens de ! O mes frères Musulmans ! Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN.

Je suis très content de vous voir réunis devant moi vous conformant ainsi à la règle de politesse et de courtoisie que Dieu a prescrite aux Musulmans, en livres bien avant la venue de la France dans ce pays.

Toute action doit être basée sur le Bien et la condamnation du Mal. Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN.

La loi divine en fait un devoir en Islam.

Cette appréciation s'applique à leurs occupants et à leurs descendants. L'Islam a prononcé trois interdictions :

1°- Celle de modifier soi-même l'autorité établie des Gouvernants, détenteurs du Pouvoir et de la Puissance.

2°- Celle de dénaturer les déclarations des Docteurs de la Loi (Oulama) ou autres Théologiens.

3°- Celle d'imposer par la force - signe évident de manque de foi religieuse - un nouvel ordre de choses à quelqu'un qui ne peut s'en défendre.

Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des recommandations d'UNE ALLOCUTION PRONONCEE PAR UN MAGISTRAT MUSULMAN.

En ma qualité de Musulman, O Musulmans et Musulmanes ! O auditeurs et auditrices ! il est de mon devoir de vous faire connaître que ceux qui se nomment eux-mêmes dans les montagnes : Fidaïnes, Moudjahidines et Mouslimines, c'est-à-dire : Rédempteurs - Guerriers Saints et Musulmans sont très loins du Djihad (Guerre Sainte) dont ils ignorent totalement les règles divines.

Le droit islamique les considère au contraire, comme des coupeurs de routes, c'est-à-dire des bandits.

"Le coupable est celui en qui les gens ont confiance pour leurs personnes et pour leurs biens".

/...

Si, au début, leur action était basée sur la religion, elle se trouve, à la fin en contradiction totale avec l'Islam.

Les Docteurs de la Loi (Oulama) ont donné des consultations juridiques condamnant de telles actions.

De telles actions étaient d'ailleurs comme avant la venue des Français dans ce pays. Les tribus Hilaliennes, celles de Soleiman, et toutes les tribus arabes qui étaient dans ces montagnes et dans ce pays, avant l'arrivée de la France étaient composées de coupeurs de routes s'entre-tuant, se dévalisant les uns les autres et ne suivant aucune des règles fixées par Dieu et son Prophète.

Au huitième siècle de l'Hégire, les Oulama de Tunisie, du Maroc et du Sahara ont prononcé des "Fétouas" prescrivant d'éloigner, par tous les moyens, ces tribus, autres Musulmans.

Je n'invente pas ce que je vous dis; ces propos étaient écrits dans les livres bien avant la venue de la France dans ce pays.

Voici ces textes : El Ouancharissi, dans le "Mi'yar" écrit : Les Arabes du Maghreb Central, Dieu les a créés et marqués pour le désordre sur la terre, pour la multiplicité des rapines et du banditisme".

Cette appréciation s'applique à leurs ascendants et à leurs descendants !

Les peuples se sont unis pour les combattre et leur faire la "Guerre Sainte".

Voici ce que dit l'Imam MALEK dans la "Moudawana" au sujet des Arabes coupeurs de routes :

"Je préfère mener la Guerre Sainte contre eux, plutôt que de la mener contre les Grecs".

D'autres auteurs, EL ACHEHEB IBNOU Kacem et Sahenoune ont porté des jugements identiques.

Les Oulama de Tunisie, du Maroc et du Sahara ont donné des consultations juridiques analogues.

Les textes sur ce sujet sont nombreux dans le Coran et les Hadiths. Le Prophète que les Bénédiction et le Salut de Dieu soient sur lui ! a dit :

"Le Musulman est celui qui est dévoué aux Musulmans en paroles et en actions".

"Le croyant est celui en qui les gens ont confiance pour leurs personnes et pour leurs biens".

/...

C.P. DS Cadi Tombouctou

CONSTANTINE, le 12 FEVRIER 1957

Mon Colonel,

(Réponse au C^{el} Decourps chef du 2^e Bureau
de la Division qui m'avait envoyé le
rapport d'ensemble du Cadi pour avis) *feh*

Le document que vous m'avez transmis en communication est la somme des rapports faits par les autorités de contrôle des circonscriptions dans lesquelles le cheikh Mohamed MAHMOUD a fait une visite au cours de sa récente tournée.

J'ai personnellement pris assez longuement contact avec le Cadi de TOMBOUCTOU lors de son passage à CONSTANTINE.

Fort intelligent et se rendant parfaitement compte de la situation des deux parties en présence, le cadi a tenu des propos qui concordent avec le rapport en question.

Il a eu de très nombreux contacts avec les populations musulmanes des secteurs qu'il a visités et s'est fait une idée assez juste des impératifs qui influencent actuellement ces populations.

- Peur irraisonnée et souvent mythique faisant suite aux exactions des rebelles qui dans la plupart des cas joignent impitoyablement le geste à la parole - système ignoré de nos usagers de la IV^e REPUBLIQUE, respectueux d'un système valable en France mais totalement incompris par les Musulmans qui vivent "sur le terrain" et non pas en vase clos, au milieu de discussions aussi inutiles que scandaleuses et stériles.

- Lâcheté de la plupart de nos chefs de confréries religieuses (car c'est surtout le milieu religieux qu'il a contacté) - qui préfèrent assurer une sécurité, relative d'ailleurs, à leur honorable personne, plutôt que de s'opposer à la propagande et aux activités des rebelles.

Il est parti du Département plutôt désillusionné en critiquant l'attitude de la plupart des Musulmans qui lui ont laissé un "triste" souvenir.

Je pense, pour ma part, que son exposé traduit sa véritable pensée.

C'est un homme courageux et fier qui, contrairement aux individus de toutes classes que nous pouvons rencontrer aujourd'hui, a conservé les vieilles traditions de nos chefs indigènes et méprise foncièrement l'attitude lâche et honteuse que la plupart des personnalités représentatives (1) ont cru devoir adopter face aux événements.

(1) ou considérées à tort comme telles !

/...

- 2 -

Les appréciations diverses qu'il a données des personnes contactées témoignent d'une perspicacité certaine et peuvent être prises en considération.

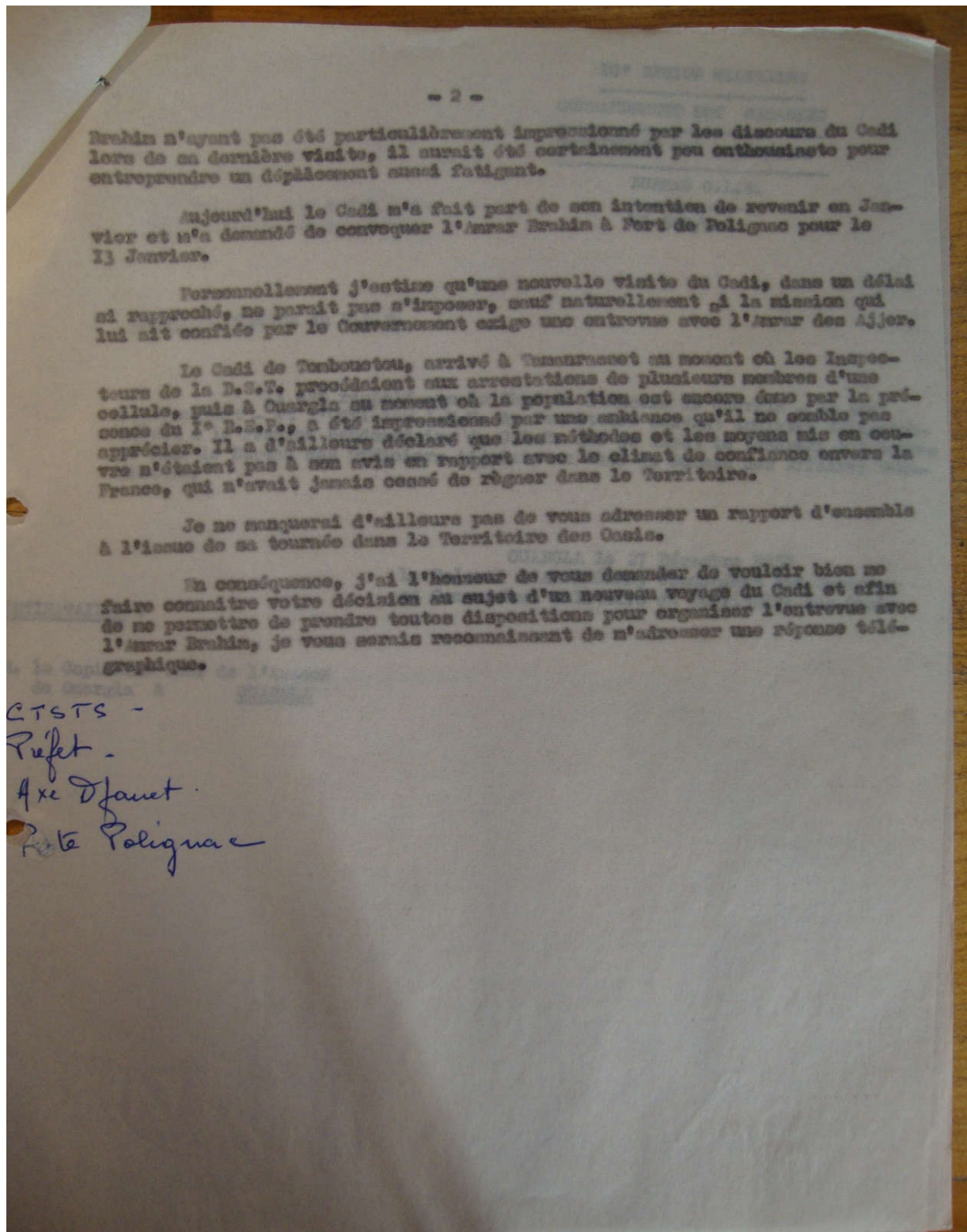
Il apparaît évident que la masse des Français-Musulmans se distingue particulièrement par son manque de courage et son attentisme inadmissible.

C'est, je crois, la conclusion qu'il faille retenir de son exposé.

Je vous prie de croire, mon Colonel, à l'expression de mes sentiments respectueux et dévoués.

Signé: CHADOURNE

الملحق رقم: 21 تقرير حول الانشطة الدعائية للشيخ الارواني.



ANOM, boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombouctou ou Mohammed Mahmoud Algérie

الملحق رقم 22: تقرير سري حول بعض الدعايات المضادة لجيش التحرير المغربي في منطقة بشار.

COMMUNE MIXTE DE
COLOMB BECHAR
N° 1912/clb

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

Origine : Cba
Date : 18 Décembre 1957
Valeur : C/2-3

Le 15 Décembre, 48 hommes en deux détachements (le premier composé de 25 Amouris, le deuxième de 23 Ghezaina) avec 10 chameaux ont quitté le Djebel GROUZ pour la chebka de MENOUNA. Itinéraire : AIN CHOUATEUR et GUELIBET EL HAMAR (N-N.E de MERIDJA)

SECRET

Origine : A.B.
Date : 18 Décembre 1957
Valeur : B/2-3 (deuxième main)

Un Djeriri arrivé hier de BOU ARFA a rapporté qu'une délégation de soixante Oulad Djerir était actuellement à BOU ARFA en discussion avec une délégation de l'A.L.M. au sujet de l'attaque sur Colomb-Béchar. Les éléments de l'ALM ayant prétendu que Colomb-Béchar était Territoire Marocain et que les habitants de cette région relevaient du Sultan et non de la France, les Oulad Djerir appuyés par des rebelles F.L.N. ont soutenu que Colomb-Béchar était partie de l'Algérie, qu'au moment où la partie allait être gagnée par le F.L.N., soit par une reprise d'une guerre sans merci, soit par voie de négociations avec la France, il n'était pas question que la région de Colomb-Béchar soit laissée au Maroc. Il serait possible qu'un accord intervienne entre eux.

COLOMB BECHAR, le 18 Décembre 1957
L'Officier de Renseignements de l'Annexe

DESTINATAIRES:
M.M. le Général Cdt Militaire du
Territoire d'AIN SEPRA
- Affaires Sahariennes
- E.M. 2° Bureau
le Colonel Cdt le SOCBT

VU: L'Administrateur des SC
Chef de la Commune Mixte de C. Béchar

COULAD DJERIR

Vu du	Enreg	Date
18.12.57	18.12.57	18.12.57
Remis à :		
Classé :		
Suite :		
1	2	3
4	5	6
7	8	9
10	11	12

A.W.B. « Fiche De Renseignements ».Commune Mixte de Colombe Bechar. 18 Décembre 1957.

UN GRAND CHEF RELIGIEUX condamne le terrorisme

★ SUITE DE LA PAGE 1

Jamais le racisme, qui a pu être décelé dans d'autres pays, n'a eu cours dans toute l'Union Française.

« Aucun véritable Musulman, ne devrait jamais suivre les directives de ceux qui, sous le couvert de la religion, ne font purement et simplement que de la politique.

« Tous les Musulmans d'A.O.F. sont profondément attachés à la France et regrettent l'égarement de certains de leurs coreligionnaires d'Afrique du Nord. Car la France leur a toujours donné les preuves de son humanité et de sa générosité, preuves tangibles qui se retrouvent dans tous les domaines : économique, social, religieux ou politique.

« Il leur suffira de jeter un regard vers le passé, de se souvenir de ce qu'était le pays avant la venue de la France, et l'état d'anarchie qui y régnait.

« Il leur faut aussi et surtout méditer ces paroles : « Que Dieu nous protège contre nos mauvais amis »

Le devoir des croyants

« Je sais que de nombreux Musulmans sont poussés par des gens intéressés et, de plus, je ne peux croire

que ce soient de vrais Musulmans qui accomplissent les crimes qui ensanglantent l'Afrique du Nord. Car — et tous les savants de l'Islam et tous les véritables Musulmans savent que Dieu réproouve et punit « les destructions de récoltes, de bétail, de bâtiments, d'écoles, et les meurtres des femmes, des enfants et de tout être humain ».

« Ils savent aussi que sur ces mauvais Musulmans, qui ne respectent pas les ordres de Dieu et du prophète Mahomet, s'abattra fatalement le châtiment de leur inobservation des lois coraniques qui condamnent ces excès inhumains, ce que même les Oulémas d'El-Aghar, dans leur déclaration du 18 novembre 1954, n'ont pu nier ».

En nous quittant, le grand chef religieux nous demanda de dire combien il avait été sensible à l'accueil qu'il a reçu partout, soit de la part des autorités, soit des populations, et nous exprima son vœu le plus sincère — celui d'un véritable chef de l'Islam — « que les brebis égarées n'écourent plus les mauvais bergers, qu'elles regagnent enfin le bercail qu'elles n'auraient jamais dû quitter et que la paix revienne enfin pour permettre à la France la continuation de son œuvre civilisatrice ».

« Nous sommes sûrs que la France et ses enfants africains n'accepteront à aucun prix de se séparer »

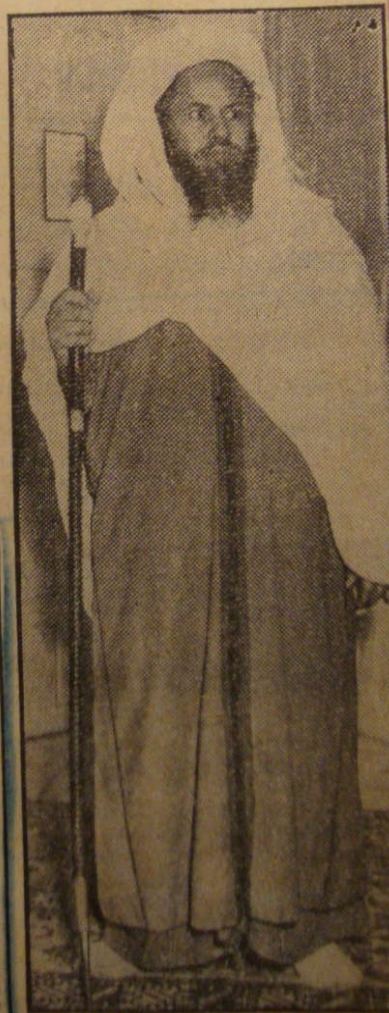
DS
déclare le Cadi de Tombouctou
de passage à Constantine

UNE des plus éminentes personnalités du monde musulman, le cheikh Mohamed Mahmoud ben Cheikh, cadi de Tombouctou, Grand Muphti de droit musulman, ministre du Culte musulman et grand chef religieux d'A.O.F., était hier de passage à Constantine.

Le Cheikh a bien voulu recevoir un représentant de « La Dépêche de Constantine » auquel il a fait certaines déclarations. Interrogé sur la situation actuelle en A.O.F., il a notamment indiqué :

— La situation chez nous est en principe très bonne. Je crois, à ce sujet, devoir rappeler notre situation d'autrefois. Avant l'arrivée des Français, l'anarchie complète régnait dans notre pays où sévissaient l'esclavage, le pillage, les rapt, la maladie. Sans parler des incursions des rezzous d'Afrique du Nord qui emmenaient nos enfants, libres musulmans, en capti-

● Suite page 4



Le cadi de Tombouctou.

RETOUR DU PÈLERINAGE A LA MECQUE UN GRAND CHEF RELIGIEUX D'A. O. F.

Le cadi de Tombouctou Mohamed Mahmoud Ould Chérif condamne le terrorisme

« Aucun Musulman digne de ce nom ne peut nier l'œuvre
humanitaire de la France et se laisser entraîner au crime
par des politiciens intéressés »

HIER était de passage à Constantine un des plus grands chefs religieux musulmans d'A.O.F., le cadi de Tombouctou, Mohamed Mahmoud Ould Chérif.

Après sa réception à la Préfecture, et avant de quitter notre ville, le cadi Mahmoud a bien voulu nous accorder quelques instants d'entretien. Avec une très grande simplicité, mais aussi avec une profonde conviction, il nous a déclaré :

« J'ai quitté Tombouctou pour aller, comme beaucoup de fidèles de l'Islam, au pèlerinage de la Mecque. A la fin de ce pèlerinage j'ai parcouru le Moyen Orient, où j'ai eu des contacts avec diverses confréries d'oulémas et de savants. Après une visite en Tunisie et au Constantinois, je vais maintenant regagner Tombouctou. »

Condamnation du terrorisme

Il était normal d'évoquer les événements d'Afrique du Nord. Notre interlocuteur répond avec spontanéité :

« Pour nous, Musulmans pratiquants, ces événements sont d'autant plus pénibles qu'ils vont à l'encontre des prescriptions de notre Prophète Mahomet et de tous les textes coraniques.

« Nous, Musulmans de l'Union

Franciase, réprouvons les excès au nom de l'Islam qui se produisent actuellement en Afrique du Nord, car la France a toujours été très compréhensive pour tous les Musulmans dont elle a sans cesse protégé les foyers.

« Nous les réprouvons d'autant plus que nous comprenons que les terroristes sont les jouets de gens qui cherchent surtout à supplanter ceux qui n'ont, depuis toujours, fait qu'apporter le bien-être et la prospérité à tous leurs administrés. Aucun vrai Musulman ne peut comprendre ceux qui écoutent et suivent ces fauteurs (terriblement intéressés) de troubles.

« Les véritables croyants musulmans (et le cadi de Tombouctou souligne une fois de plus le terme

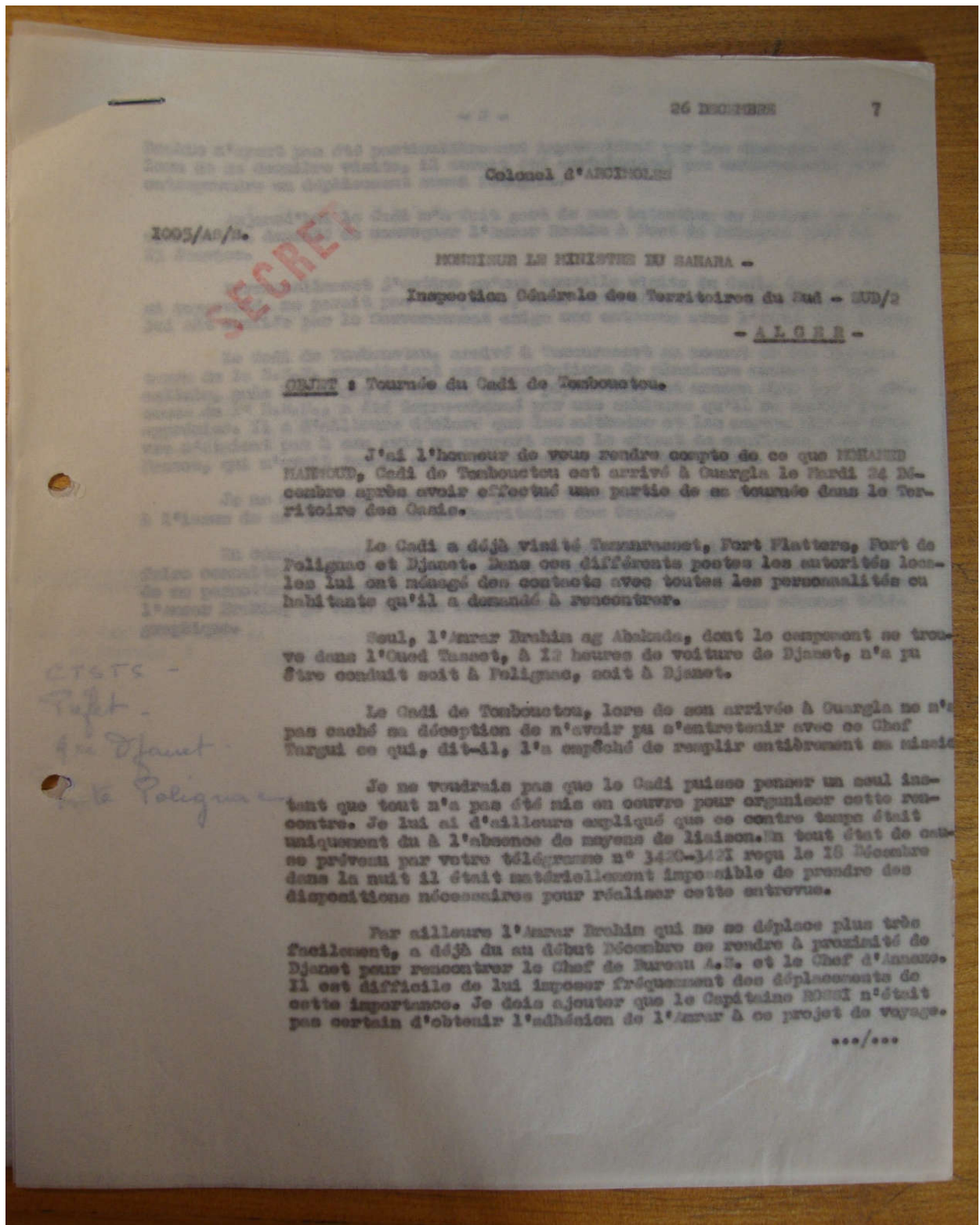
avec force) savent bien que tous les événements terroristes n'ont jamais eu pour but de servir et ne serviront jamais les intérêts religieux de l'Islam et, par contre-coup, celui des pays islamiques.

Hommage à la France

« Nous Musulmans véritables — et parfaits croyants — comprenons encore moins que ces douloureux et pénibles événements soient dirigés contre la France, car la France est la seule nation au monde dont tous les ressortissants jouissent d'une liberté totale d'opinion et de religion et où jamais une discrimination n'a été faite entre ses enfants quels que soient leur couleur, leur origine, leur religion.

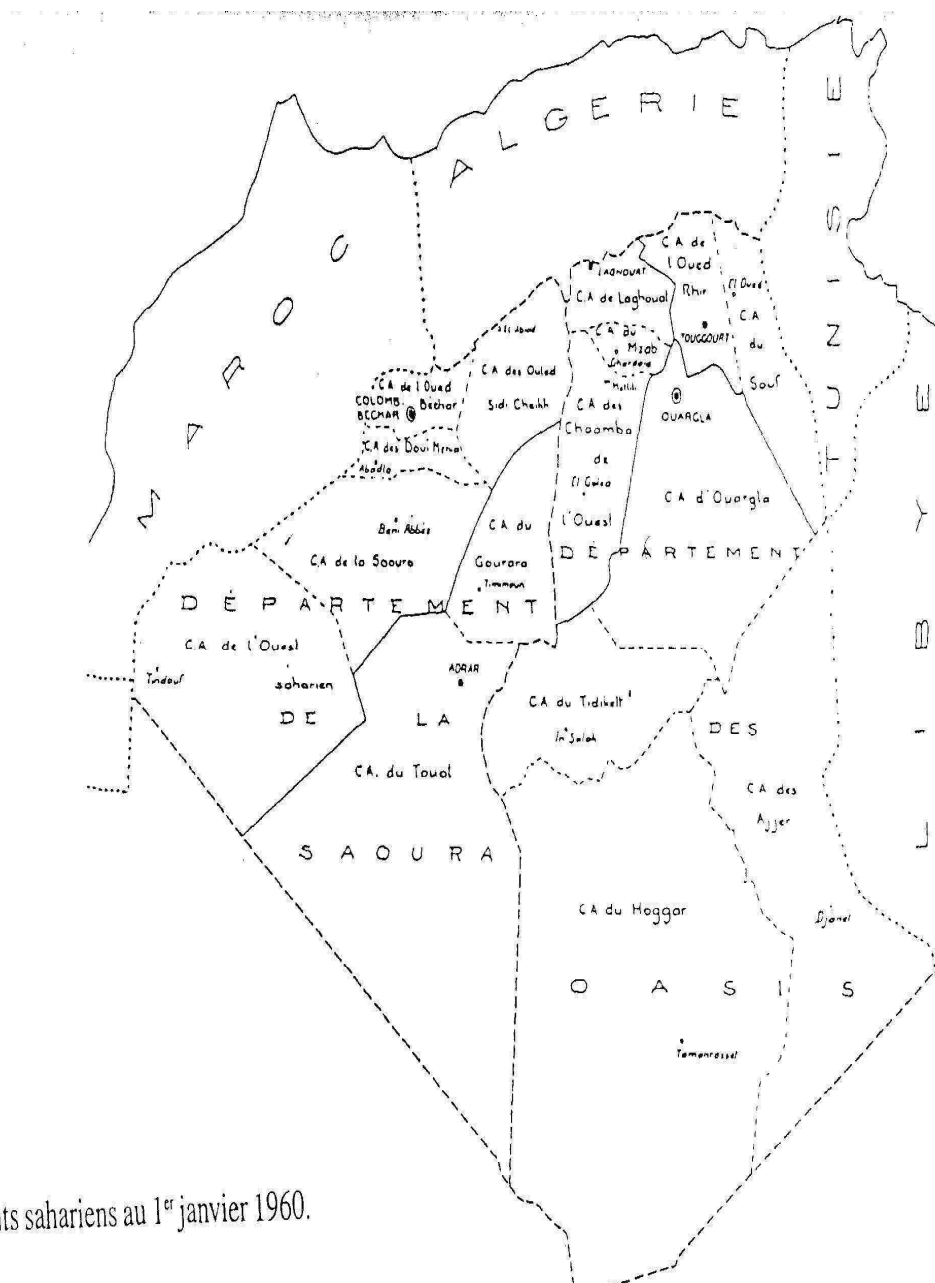
★ SUITE PAGE 3

الملحق رقم 24 تقرير سري حول دور قاضي تمبوكتو



A.N.O.M, boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombouctou ou Mohammed Mahmoud Algérie

الملحق رقم 25: خريطة توضح حدود الصحراء الجزائرية.



le n°3 : les départements sahariens au 1^{er} janvier 1960.

Samant Thierry, ALGERIE 1945-1967, T1, Introduction Générale. Château de Vincennes 2000. p.38.

الملحق رقم 26: تقرير حول زيارة وزير القوات المسلحة الفرنسي أندريه موريس

AFP. - "SAHARA "
25/8/1957 - n° 8

- I -

NOUVELLES POLITIQUES

M. ANDRÉ MORICE REPECTUE UNE INSPECTION A COLOMB BECHAR ET TINDOUF

ALGER - M. André Morice, Ministre des Forces armées s'est rendu le 21 Août en Algérie pour une inspection dans les territoires du Sud.

Après avoir passé la nuit à la Préfecture d'Oran, le ministre a quitté le 22 Août au matin l'aérodrome de la Senia pour se rendre à Colomb-Béchar et à Tindouf.

M. André Morice, qui était accompagné du Général Ely, chef d'Etat Major Général, du général Challe Major général, du général Salan, commandant supérieur interarmées, du Général Jouhaux et de plusieurs autres personnalités, a été accueilli à Colomb-Béchar par le général Quénard, commandant les Territoires du Sud, le général Buffin, commandant le secteur de Mécheria et une importante délégation d'Anciens Combattants.

Après un exposé du général Buffin sur la situation dans la région de Mecheria, Colomb-Béchar, Geryville et plus particulièrement la zone frontrière, M. André Morice et sa suite ont repris à 11 heures l'avion pour Tindouf, où ils sont arrivés à 14 heures.

A Tindouf, le ministre a été salué par le chef de bataillon commandant le sous-secteur et les caïds de la ville. Après avoir inspecté les installations et les casernements de la garnison et entendu un exposé du commandant du sous-secteur, M. André Morice et les personnalités qui l'accompagnaient sont repartis pour Oran en fin d'après-midi.

Une conférence militaire, essentiellement consacrée aux problèmes posés par les trafics d'armes, se tiendra aujourd'hui 23 Août à Oran. M. André Morice, M. Robert Lacoste, les généraux Ely et Salan y participeront ainsi que les principaux responsables civils et militaires d'Oranie.

AFP.

الملحق رقم 27: تقرير سري حول نشاط المخزن في منطقة بشار(العبادلة).

SECRET

RAPPORT D'ACTIVITE DU MAKHZEN SAHARIEN
DETACHEMENT D'ABADLA.
Mois de Novembre 1957

N° 268 /A.S/S

I°- MUTATIONS ET PROMOTIONS.
R.A.S.

II°- RECRUTEMENT.
R.A.S.

IIB°- PERMISSIONS.

Noms	Nbre de jours	Date de départ	Date de retour	Position actuelle
Mohammed b Embarek	40	22.10	30.11.57	Permission
Mohammed b Miloud	40	7.11	16.12.57	"
YAHIAOUI Lahcene	40	7.11	16.12.57	"

III°- ETAT SANITAIRE.

Quelques cas de grippe ont été enregistrés en fin du mois d'Octobre et début du mois de Novembre .

Nombre de consultants	Nbre de jours de service	Nbre de jours exemption	Nbre de jours exemption garde
14	44	10	

IV°- MORTURES.
R.A.S.

V°- MISSIONS ET EMPLOI DU DETACHEMENT.

L'épidémie de grippe, la servitude de la vie intérieure de la garnison, les mesures de sécurité indispensables en cette période de crise, ne permettent pas le plein emploi du Makhzen Saharien dont la mission serait de permettre la présence rapide, fluide, constante du Chef de Poste des A.S. dans les campements DOUIE MENIA.

Seul le Makhzen Saharien à cheval est adapté pour les déplacements dans la vallée du GUIR, difficilement accessible aux véhicules, dangereuse et exténuante pour une infanterie mal outillée et inadaptée.

Sa meilleure utilisation, s'est révélée être au cours des sorties effectuées avec les éléments du 35.R.I. comme détachement éclaireur et de liaison.

L'activité du Makhzen Saharien au cours de ce mois a été la suivante:

28. Octobre- Patrouille à cheval dans la région de DCHIRAT

29 " - Patrouille à pied dans la région de CHELKHA et Hassi ACAROU

Du 1° au 5 novembre- Patrouille à pied de contrôle dans la région du BERDA, BOUDIB et KSI-KSOU.

14 Novembre- Patrouille à cheval dans la région de Ksar DIABAT

21 Novembre- Patrouille à cheval dans le GUIR jusqu'au Ksar des Ouled BELGUIZ.

« . Rapport D'activité du Makhzen Saharien ». Détachement d'Abadla Moins de Novembre 1957.

VI°- INSTRUCTION ;

R.A.S.

VII°- ETAT D'ESPRIT.

La désertion du Moghazeni BOUHAMIDI Hadyould Miloud Mle 129, le 12 Novembre en même temps que celle des moghazenis de protection S.A.S., à la suite de celle du Caïd SEI ben Larbi, a provoqué un très grave malaise. Celui-ci semble s'être dissipé momentanément, le climat général est à nouveau celui de la confiance et de l'entrain, qui ne doit cependant diminuer en rien la vigilance et les mesures de sécurité.

Les deux frères d'un moghazeni SAS déserteur manifestant de l'inquiétude du fait de l'éloignement de leur demeures ont été logés dans la demeure du Caïd SEID, à proximité du Poste.

L'emploi du Makhzen comme détachement éclaireur des éléments d'infanterie au cours de la sortie du 21 Novembre a eu le meilleur effet moral et semble définir son emploi dans l'avenir.

A ABADLA le 25 Novembre 1957
Le Lieutenant MOZUL, Chef de Poste
des Affaires Sahariennes.

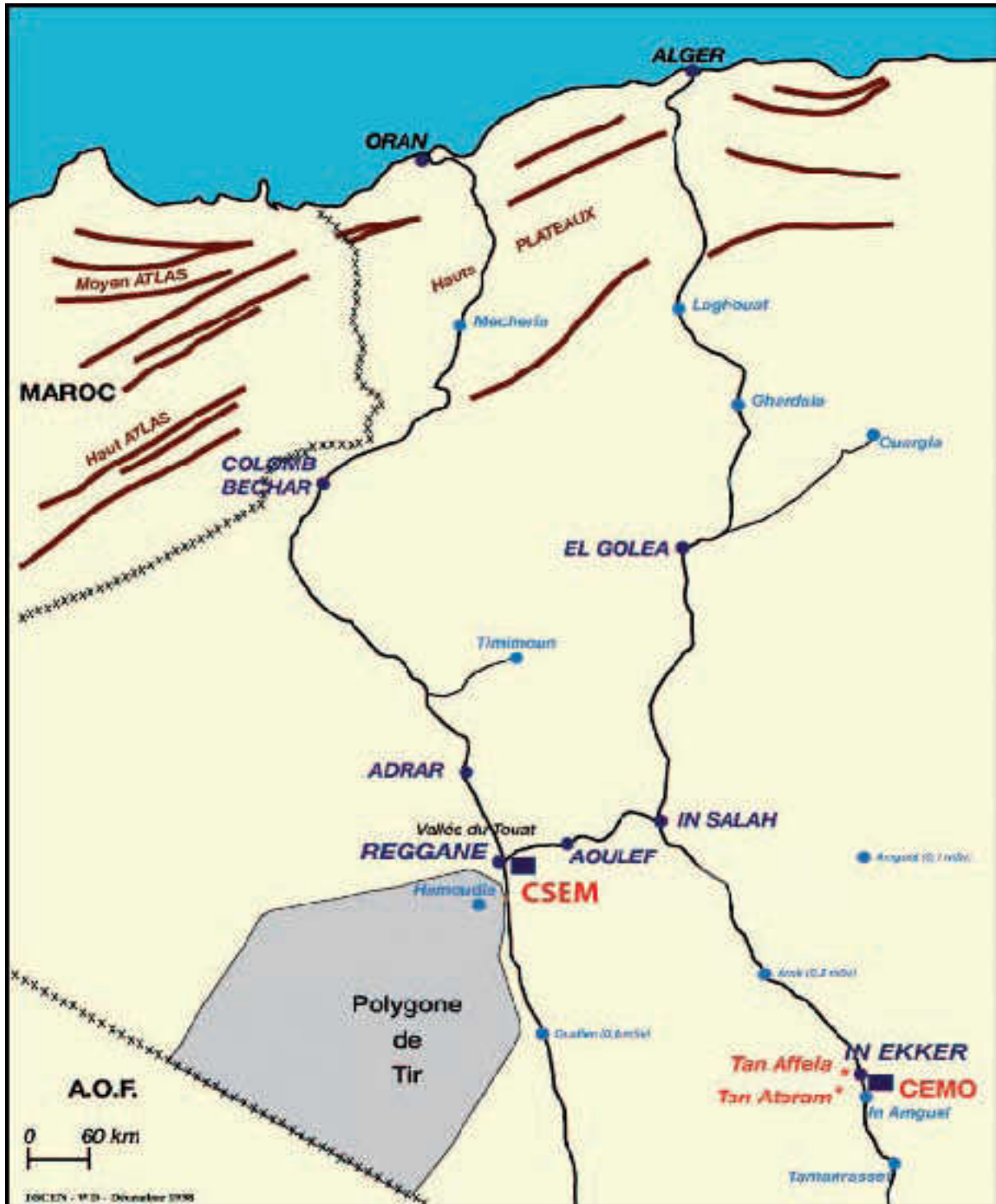


الملحق رقم 28: قائمة بأسماء التفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء.

Date	Nom du tir	Puissance	
13 février 1960	Gerboise bleue	70 kt	A E R I E N
1 ^{er} avril 1960	Gerboise blanche	Moins de 5 kt	
27 décembre 1960	Gerboise rouge	Moins de 5 kt	
25 avril 1961	Gerboise verte	Moins de 5 kt	
7 novembre 1961	Agathe	Moins de 20 kt	E N
1 ^{er} mai 1962	Béryl	Moins de 30 kt	
18 mars 1963	Emeraude	Moins de 20 kt	
30 mars 1963	Améthyste	Moins de 5 kt	
21 octobre 1963	Rubis	Moins de 100 kt	G A L E R I E
14 février 1964	Opale	Moins de 5 kt	
15 juin 1964	Topaze	Moins de 5 kt	
28 novembre 1964	Turquoise	Moins de 20 kt	
27 février 1965	Saphir	Moins de 150 kt	
30 mai 1965	Jade	Moins de 5 kt	
1 ^{er} octobre 1965	Cerindon	Moins de 5 kt	
1 ^{er} décembre 1965	Toamaline	Moins de 20 kt	
16 février 1966	Grenat	Moins de 20 kt	

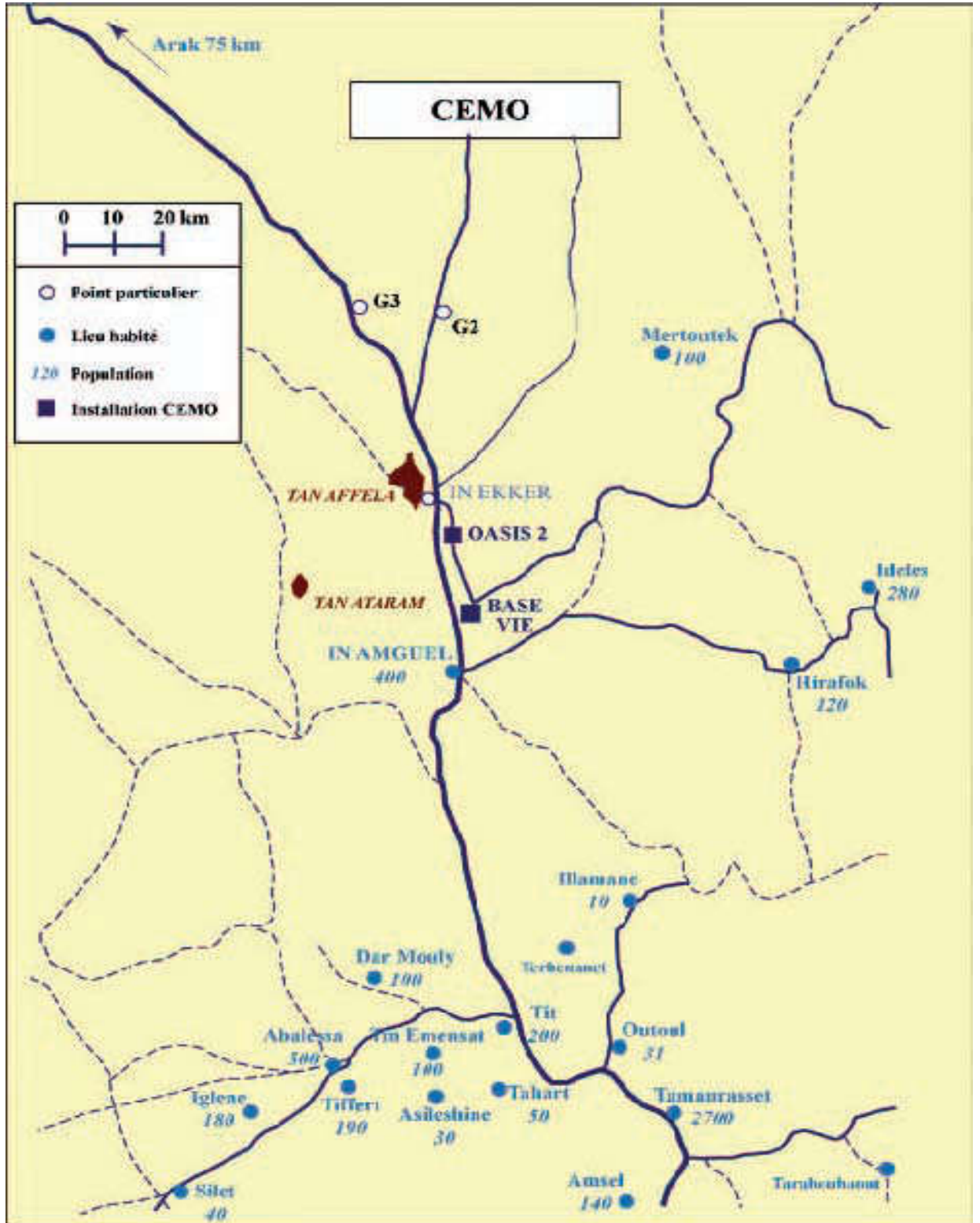
Ministère de la défense. Dossier de présentation des essais nucléaires et leur suivi au Sahara. Délégation à l'information et la communication de la défense. France. Janvier 2007.p.11.

الملحق رقم 29: خريطة توضح موقع المراكز النووية الفرنسية بالصحراء،
ومجال الرمي برقان



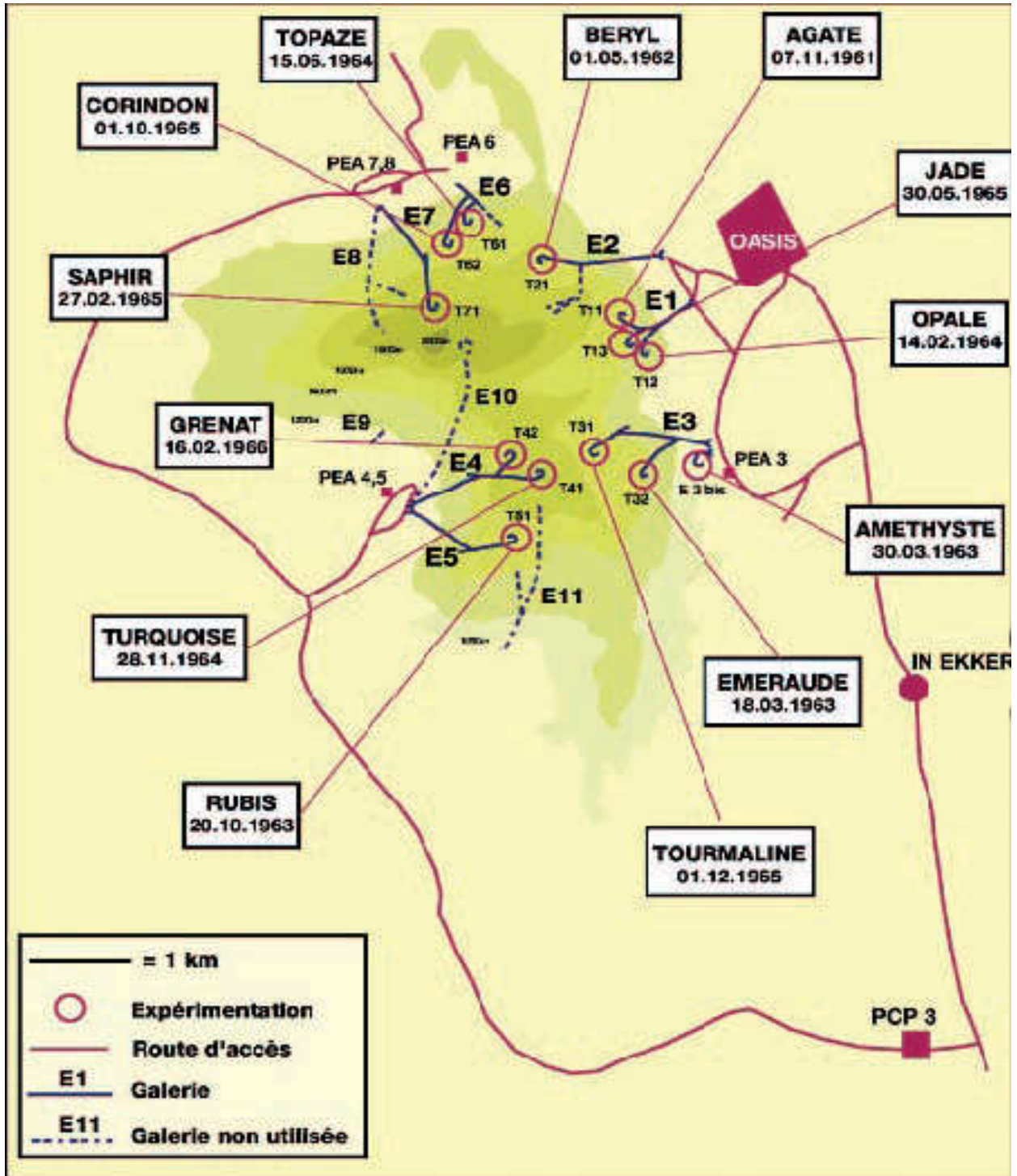
Ministère de la défense. Dossier de présentation des essais nucléaires et leur suivi au Sahara.
Délégation à l'information et la communication de la défense. France. Janvier 2007.p.14

الملحق رقم 30: خريطة توضح موقع مركز التجارب العسكرية للوحدات.



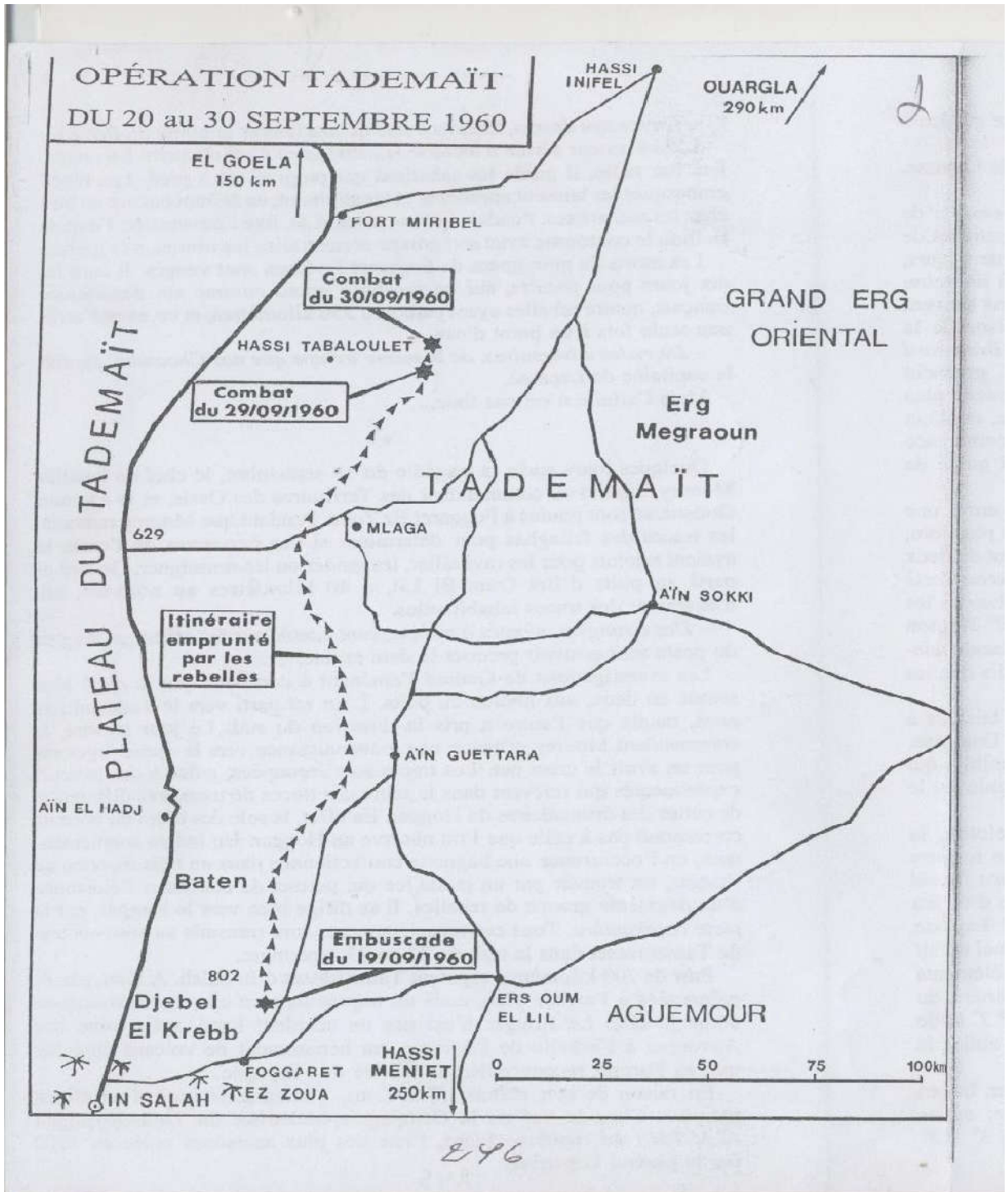
Ministère de la défense. Dossier de présentation des essais nucléaires et leur suivi au Sahara.
Délégation à l'information et la communication de la défense. France. Janvier 2007.p.22.

الملحق رقم 31: مواقع التجارب الباطنية بجبل تان أفيلا. (مركز التجارب العسكرية للوحدات).



Ministère de la défense. Dossier de présentation des essais nucléaires et leur suivi au Sahara. Délégation al' information et la communication de la défense. France. Janvier 2007.p.23.

الملحق رقم 32: خريطة توضح أماكن الاشتباكات والمعارك في "عملية تادمايت العسكرية من 20 إلى 30 سبتمبر 1960". بالصحراء الجزائرية.



Patrick-Charl Renaud, combats sahariens 1955-1962, ed. Grancher, Paris, 1993, p. 246.

الملحق رقم 33: تقرير حول عملية عسكرية جديدة في العرق الغربي الكبير بين
الجيش الفرنسي وجنود من جيش التحرير الوطني.

AFP - "SAHARA"
10/12/57- N°15

- 6 -

NOUVELLES POLITIQUES
=====

NOUVELLES OPERATIONS DANS LE GRAND ERG OCCIDENTAL CONTRE
LES AUTEURS DES INCIDENTS DE TIMIMOUN

ALGER - De nouvelles opérations se sont déroulées dans les dunes du Grand Erg Occidental depuis le premier accrochage entre les commandos de l'air et les parachutistes du 3ème R.P.C. du Colonel Bigard, et la bande rebelle responsable de l'assassinat de la colonne de pétroliers. Ces opérations menées par des parachutages et héliportages, ont permis de découvrir deux camps rebelles, et d'accrocher une nouvelle fois la bande, formée en partie de déserteurs du Touat.

Au début du mois des renseignements, fournis notamment par des prisonniers, permettaient d'apprendre que la bande rebelle avait recruté des supplétifs et des agents locaux dans les oasis et qu'elle remontait vers le nord-ouest avec des bêtes de somme dont elle s'était pourvue.

A la suite d'opérations de reconnaissances effectuées avec l'aide d'hélicoptères et d'avions d'observation basés à Timimoun, une compagnie de parachutistes parvenait à récupérer dans l'Erg, près du puits de Hassi Ben Krelala, à 120 km au nord-ouest de Timimoun, un rebelle et deux chevaux. Interrogé immédiatement, l'homme déclara que le reste de la bande était plus au nord vers Colomb Bechar.

Le 4 Décembre, une compagnie saharienne portée de la Légion Etrangère obtenait le contact avec un petit groupe de hors la loi qui perdait deux tués et cinq prisonniers. Ces derniers étaient les aides de l'équipe de gravimétrie qui fut engagée le 6 Novembre dernier. Ils étaient partis volontairement ou avaient été enlevés. A la suite de cet accrochage les légionnaires découvrirent sur les lieux le corps du pétrolier André Guillot, qui avait été enlevé tandis que ses camarades étaient assassinés. Les prisonniers déclarèrent que le malheureux avait été tué par les rebelles au moment de l'accrochage. Il avait parcouru avec eux près de 200 km dans les dunes.

D'autres opérations devaient se dérouler dans le même temps. Largués d'un "Nord 250I" une compagnie de paras découvrirait dans un repli de terrain deux camps de rebelles qui avaient été abandonnés avec 60 chevaux et deux tonnes de ravitaillement.

- à suivre -

Agence France Presse, Sahara O.C.R.S. Bulletin d'information bi-mensuel
Consacré au Sahara édité Par l'A.F.P.10/12/1957.n°15.p.p.6-7.

POUR LE RENFORCEMENT DE LA DEFENSE DES FRONTIERES DU SAHARA

Dans son exposé à la Commission le rapporteur a rappelé tout d'abord les débats antérieurs consacrés par l'Assemblée de l'Union Française aux problèmes de la sécurité au Sahara. Il a passé en revue les incidents survenus au cours des derniers mois à la périphérie du Sahara et les divers aspects de l'aide extérieure fournie aux rebelles algériens qu'il a estimés particulièrement significatifs de la menace visant le Sahara.

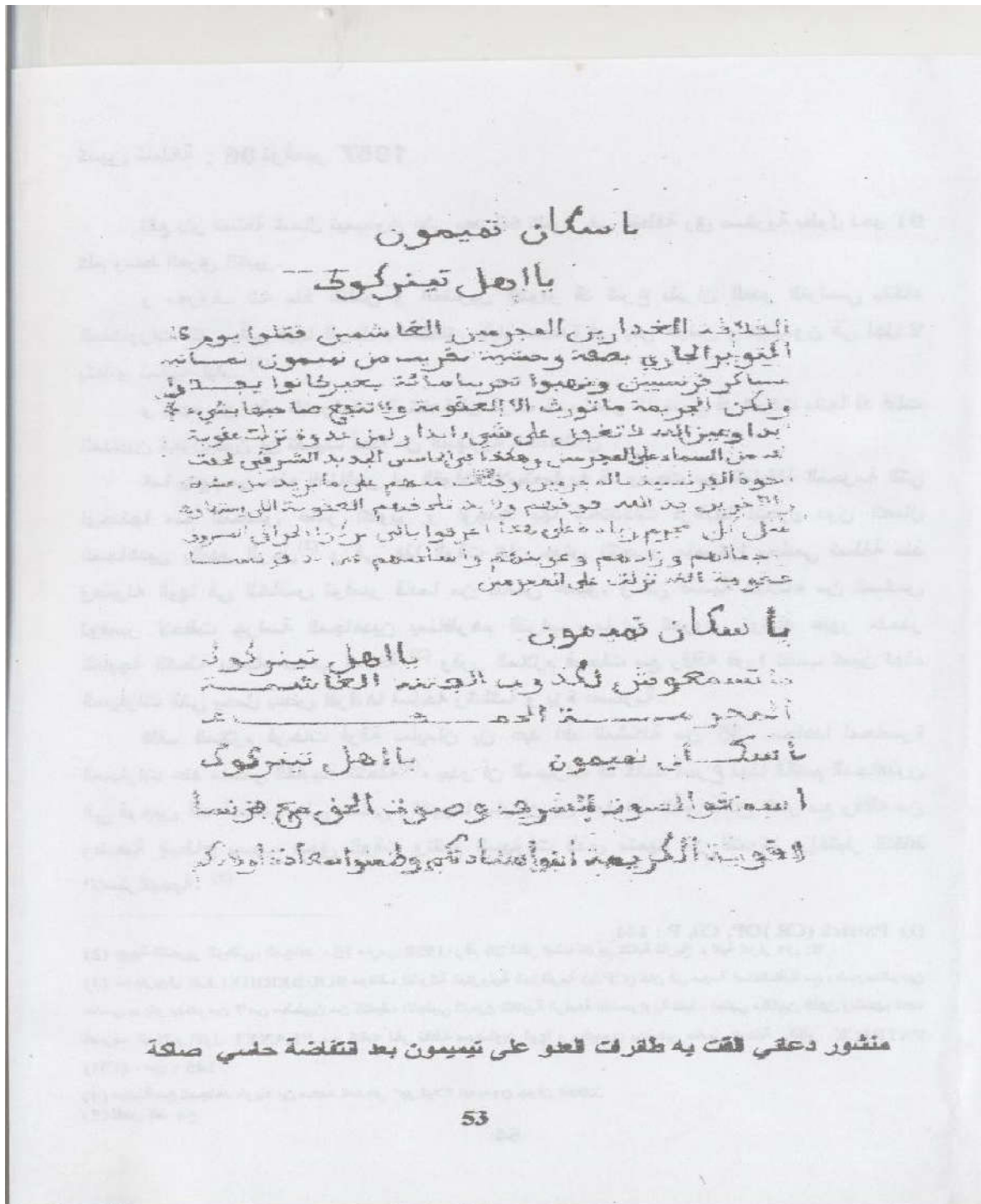
Le rapport a adopté en décidant de compléter le dispositif de la proposition en insistant sur la nécessité d'assurer efficacement et uniquement par l'autorité militaire la protection des installations et des exploitations pétrolière et minière.

— : — : — : — : — : — : — : —

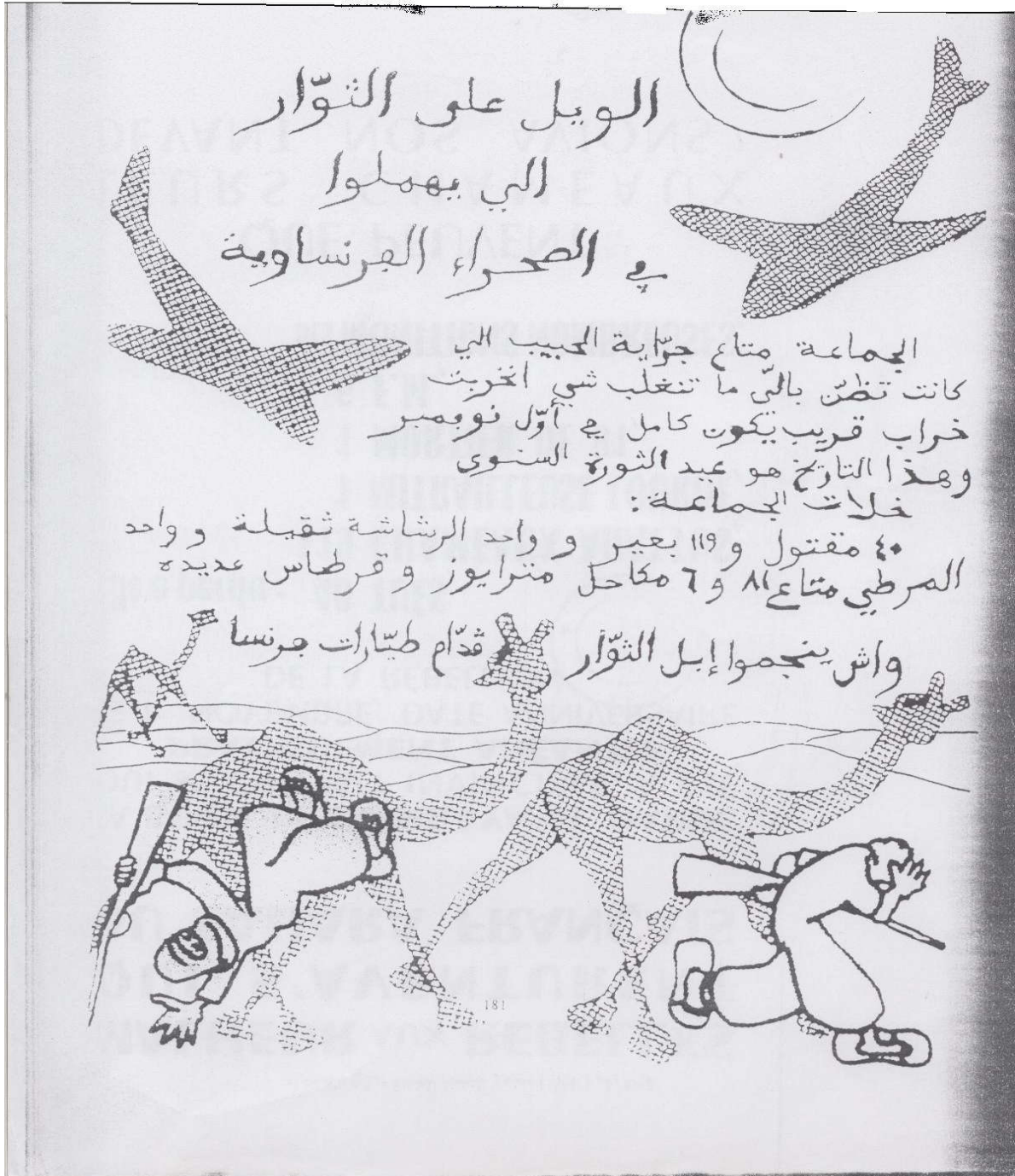
ALGER - Depuis le 23 novembre, sur décision du Ministère du Sahara, la région d'Hassi Messaoud et l'axe de communication Biskra-Tougourt et Tougourt-Hassi Messaoud sont interdits à toutes les personnes étrangères aux sociétés de pétrole.

La région de Timimoun est déjà interdite. (A.F.P.)

الملحق رقم 35: منشور دعائي لقت به طائرات العدو الفرنسي بعد انتفاضة حاسي صاكة.



تواتي دحمان و آخرون، المرجع السابق.ص.53.



الملحق رقم 37: أسماء المساجين الذين قتلوا تحت التعذيب من طرف جنود الاستعمار بمدينة تيميمون.

اسماء المساجين الذين قتلوا تحت التعذيب من طرف جنود الاستعمار بمدينة تيميمون	
مولاي عمار لحسن	
اسماعيل احمد (حلقايا)	
عزال بوشارب	
بن هتاسه المبروك	
اقويد بن التتقون	
بن العمى (حمو)	
بن زياه الحاج ميلود	
مناد منصور	
انقوسى محمد بن اممر	
سى الفسارحموا	
بن اليتيم محمد	
موندو محمد	
كريم محمد	
محجوب محمد	
بصالي محمد	
محمد بن ابراهيم	
بن عيسى بن عبد القادر	
البشير بلعور	
بيطور الحاج عزال	
قاده بن عصافى	
بلخيث محمد	
دحماني احمد (بلخمار)	
سالم بلحقسون	
رياق محمد	
جبرين محمد	
السلخ قاده بن قدور	
قنده بوعمامه	
محمد بن عبد الوهاب (الجبرين)	

تقرير كتابة تاريخ الثورة لولاية آدرار لسنوات 56-57-1958، المنعقد بولاية سعيدة، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

بيولوجرافية

الأطروحة.

I) Archive Wilaya Bechar.

1. Décret du 9 Décembre 1894. «Qui règle l'organisation territoriale du commandement militaire en Algérie».
2. « Rapport sur l'expansion économique de Colomb-Béchar, par Guy de Karmoy », Décembre 1955- Janvier 1956.
3. L'administrateur des services civils chef de post de la communemixte deC.Bechar, Rapport mensuel, période du 21 Décembre 1956 au 20 Janvier 1957.
4. « Rapport D'activité du Makhzen Saharien ».Détachement d'Abadla Moins de Novembre 1957.
5. « Rapport Mensuel et Pièces Annexes ». Le lieutenant Mozul. Annexe de Colomb-Béchar. Poste d'Abadla.25Novembre 1957.
6. L'administrateur des S.C de la C.M de C. Bechar. AffairesSaharienne, 18Decembre1957.
7. « Fiche De Renseignements ».Commune Mixte de Colombe Bechar. 18 Décembre 1957.
8. Le chef de la C.M.de C. Bechar. « Fiche D'information », 4Février 1958.
9. « Mouvement de Solidarité Féminine, Bulletin de Liaison du Comité Sahara », n°6.Juillet 1961.
- 10.« Bulletin de liaison du centre d'action sociale saharienne, n°1,1962 ».
- 11.Le préfet la Saoura. Synthèse mensuelle, Janvier 1962.

II) Archive Wilaya d'Oran.

•**Publication à Caractère Documentaires : Agence France Presse, Sahara O.C.R.S. Bulletin d'information bi-mensuel Consacré au Sahara édité Par l'A.F.P.Boite. BP 22.**

- 1- AFP. « Les Gisements miniers du Sahara ».n°01.10/5/1957.
- 2- AFP. « Le pétrole du Sahara : économie de 250 million de dollars pour la zone franc ».n°01.10/5/1957.
- 3- AFP. « Biographie Ministre Du Sahara », n°.4. 25/6/1957.
- 4- AFP. « Défense du Sahara ».n°11.10/10/1957.
- 5- A.F.P. « Huit Militaires Européens assassines près de Timimoune ».n°12.25/10/1957.
- 6- A.F.P. « La Rébellion Algérienne au Pays des Touareg ».n°12.25/10/1957.
- 7- A.F.P. « Des équipes de la CPA attaques près de Timimoune ».n°13.10/11/1957.
- 8- A.F.P. « Nouvelles zones interdites au Sahara ».n°15.10/12/1957.
- 9- A.F.P « La Défense du Sahara ».n° 16.du 25/12/1957.
- 10- A.F.P « Le Général Delpierre ».n°21.10/3/1958.
- 11- A.F.P. « L'armée de L'air vient de Terminer une Piste au Sud du Sahara».n°36.25/10/1958.
- 12- A.F.P « Le nouveau Commandant de la Zone Ouest Saharien ».n°37.10/11/1958
- 13- A.F.P. « Mort du chef de la willaya V près de Colomb Bechar».n°71.10/4/1960.

III)Centre National des Archive-Alger-

- 1- Boit.020.n° DZ/AN/2G/020/11. « Aperçu Chronologique de la Préparation de la Lutte Armée (1954-1961).Le Caire 01/11/1961.
- 2- Boite.036.n° : DZ/AN/2G/036/06/001.« Le Sahara : études et documents. Documentation tunisienne, faite par le secrétariat d'état a l'information -l'atome et pétrole.
- 3- Boit.036.n° : DZ/AN/2G/036/03/15. « Discoure du Général De Gaulle à Touggourt le 05/12/1958.
- 4- Boit.036.n° : DZ/AN/2G/036/01/008. « Rapport sur le sous Sol du Sahara Algérien : 1951-1961.
- 5- Boit.040.n° : DZ/AN/2G/040/04/008. « Communiqué de ministère des Affaires Extérieures les Essais de la France de sa Première Bombe Atomique le 13/02/1960.d'une puissance de 70tonnes TNT elle vienne de procéder a un deuxième essai le 01/04 d'une puissance plus supérieure ».le Caire, le 2 Avril 1960.

6- C.N.R.A. microfiche n°46 /11-4: « 4eme Séance Présidée Par Mohammed Seddik Benyahia ». Bureau du C.N.R.A.25-02-1962.

7- C.N.R.A – Microfiche, CO10 محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة
.1961

8- CNRA – Microfiche, CO28. تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس
الوطني في أوت 1961

IV) A.N.O.M. الارشيف الوطني ماوراء البحار آكس آن بروفانس

- 1- A.N.O.M boit 93- 4283, Note Succincte du SLNA, 23 Septembre 1955.
- 2- A.N.O.M boit n° 23h 72, commune indigène de Tindouf, Bulletin de renseignements n° 11.
- 3- A.N.O.M boit n° 93-4283, Rapport de mission du Cadi de Tombonct ou Mohammed Mahmouden Algérie, du 26 décembre à Janvier 1957
- 4- A.N.O.M Boit n° 23H 74, Territoire Militaires, d'Ain sefra, Bulletins de Renseignement, mois de novembre 1956
- 5- A.N.O.M. F.M. 81F. Boite n° 149, proposition tactique au sujet du Sahara.
- 6- A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°352, la politique du gouvernement rencontre de vives critiques au sénat.
- 7- A.N.O.M. FM. 81 F, Boit N°380, le sahàra et le statut futur de l'Alérie.
- 8- A.N.O.M. FM. 81F, Boit N° 352, le mot Partage n'a j'amaï été officiellement prononcé
- 9- A.N.O.M.81F 24 46, Bulletin mensuel; des activistes des force au Sahara. Novembre 1961
- 10- A.N.O.M, fond OASIS, Boit64: Note Renseignements, G.G.A.D.G.A.P.F.P, n° 1184 ap/AG/2P. Alger le 8-10-1957.

IV) S.H.A.T: Service Historique De La défense, E-M de L'armée de Terre (château de Vincennes) Paris.France.

- 1- S.H.A.T, 1H1717/2, fiche à l'attention du Général Challe, objet: possibilité d'employer Meftah et ses bands a l'ouest de Barrage vers Ain sefra. Alger le 22 décembre 1958.
- 2- S.H.A.T 1714/1. Genèses de la rébellion algérienne ; Dans la revue militaire d'information. Revue mensuelle du ministre de la défense nationale. Décembre 1957 janvier 1958.
- 3- S.H.A.T 1717/1. Fiche De Renseignement. Objet Retour de Travailleurs Musulmans de Métropole A-L-N et M-N-A.10^{eme} R-

ثانيا: منشورات رسمية.

•**Publications Officiels.**

- 1- Gouvernement Général de l'Algérie, Commissariat GénéralCentenaire, le Territoire du sud de l'Algérie, Premier partie : Ce qu'ils sont- pourquoi ils ont été créés, Alger, Imp.Algerienne1929.
- 2- Gouvernement Général de l'Algérie, Commissariat GénéralCentenaire, le Territoire du sud de l'Algérie, Deuxième partie :L'œuvre accomplie du 01Janvier1903au31Décembre 1929,Alger, Imp. Algerienne1929.
- 3- Journal Officiel Algérien.
 - J.O.A. « Arrête du 28 Fév 1957.réglementant la circulation dans la commune d'el Oued, Touggourt et Ouargla ».12/3/1957.
 - J.O.A. « Arrête du 2 Mars 1957.réglementant l'accée aux communes de Laghouat, Ghardaïa, d'El-Goléa ».12/3/1957.
- 4- Journal Officiel République Française.
 - J.O.R.F. Doc. A.U.F. « séance de 28 Novembre1957.annexe n°58.
- 5- Ministère de La Défense. Dossier de présentation des essais nucléaires et leur suivi au Sahara. Délégation a L'information et la Communication de la Défense. France. Janvier 2007.25p
- 6- Ministère du Sahara, Département des Oasis, Annexe du Hoggar. «Monographie Du Hoggar».1956-1957.
- 7- Ministère du Sahara, Département des Oasis, Commune duTidikelt. «Monographie De La CommuneDu Tidikelt. ».1956.
- 8- Ministère du Sahara, Département des Oasis, Commune du Tidikelt. Poste d'Aoulef. «Monographie Du Poste d'Aoulef. ».1961.

ثالثا: الشهادات (مرئية-مسموعة-مكتوبة).

- 1- شهادة مجموعة من مناضلي الجبهة مسجلة بأدرار يوم 25/08/2003 محفوظة بمتحف المجاهد.
- 2- شهادة أقوجيل عبدالقادر، مسجلة يوم 25/08/2003 محفوظة بمتحف المجاهد أدرار
- 3- شهادة الرائد عمر صخري، الخبر الأسبوعي، ع 522، الجزائر من 25 فيفري إلى 3 مارس 2009
- 4- شهادة المجاهد جبريط محمد ضابط الولاية الخامسة التاريخية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية.
- 5- شهادة المجاهد عمر صخري، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية.
- 6- شهادة المجاهد بن سباق أحمد مسجلة في 27/05/2002 بأدرار محفوظة بمتحف أدرار
- 7- شهادة المجاهدين بن شكشك التاقي ومولاي الشيخ بن مولاي، مسجلة ومحفوظة في متحف المجاهد أدرار.
- 8- شهادة المجاهد حمو وايني، مقر قسمة المجاهدين بعين صالح 2009.
- 9- شهادة علي كافي (العقيد)، في الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ، الولاية الثانية (الشمال الفلسطيني)، من سنة 1959 إلى سنة 1962، جيجل يومي، 22-1987/4/23.
- 10- شهادة المجاهد محمد شنوفي. السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية.
- 11- شهادة المجاهد مرابطي محمد. مسجلة بتاريخ 27/05/2002 بمتحف أدرار.

12- شهادة المجاهد مرموري محمد مسجلة بأدرار يوم 25/08/2003 متحف
المجاهد أدرار.

13- شهادة مسجلة للمجاهد محمد بن عيشاوي، شريط وثائقي "الجبهة الجنوبية".
التلفزيون الجزائري. 2009.

14- شهادة المجاهد اورزيق شناني، محفوظة لدى الباحث ابراهيم اوورزيق 31
اكتوبر 2017.

15- شهادة مولاي عمار حميدة، يوم 11/12/2007 بمنظمة المجاهدين.

16- مقابلة شخصية مع المجاهد مولا إبراهيم علي 23/01/2010 أدرار.

رابعاً: الكتب:

I/الكتب باللغة العربية.

1- الأرواني محمد محمود، تاريخ الصحراء والسودان وبلاد تنبكت وشنقيط وأروان
في جميع البلدان، دراسة وتحقيق وتقديم الهادي مبروك الدالي، أكاديمية الفكر
الجهادي، بنغازي ليبيا 2008.

2- ازغندي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-
1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

3- بلبشير عمورة، السجل التاريخي لشهداء الثورة التحريرية لولاية أدرار، المؤسسة
الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

4- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 - 1965،
ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

5- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.

- 6- بن خدة يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 7- بن عمر الحاج موسى، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، نشر جمعيات التراث 2004.
- 8- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003،
- 9- بن مصطفى عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 10- بوالطمين جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، الجزائر، 1987.
- 11- بوحارة عبد الرزاق، منابع التحرير، تر: صالح عبد النور، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
- 12- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الامة، الجزائر، 2000.
- 13- بورقية الحبيب، خطب، ج8، منشورات كتابة الدولة للاعلام، تونس 1977.
- 14- بوشارب عبدالسلام، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار الروبية، 1995.
- 15- بوضياف محمد، الجزائر إلى أين، تر: محمد زغبية، يحيى الزغدودي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.
- 16- توماس باتريك ميلادي، شخصيات زعماء غرب أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر.
- 17- جاك وديس، جذور الثورة الأفريقية، تر: أحمد بليغ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
- 18- جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961.

- 19- حمدي بشير، تجربة التحول الديمقراطي في النيجر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- 20- دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000
- 21- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر.
- 22- دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات 1956/1962، ط1، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، أدرار.
- 23- درواز الهادي، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2002
- 24- ديغول شارل، مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962، ط1 تر: سمحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت 1971.
- 25- رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: غصوب فارس، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر 2003.
- 26- الزيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 27- زغدود علي، شهادات العقيد محمد الشريف قائد ولاية الاوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، مطبعة المتيجة، الجزائر، 2010.
- 28- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات عن الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004.

- 29- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 30- الشيخ بيوض، أعمالي في الثورة، نشر جمعية التراث بالقرارة، غرداية.
- 31- صايكي محمد، شهادة تائر من قلب الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000
- 32- الصديقي محمد، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلح، تر: أحمد الخطيب، دار الشهاب، بانتة.
- 33- صوار أحمد، كفاح النيجر، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.
- 34- طلال محمد نور عطار، غينيا من الاستقلال وحتى اليوم، ط1، حدة المملكة العربية السعودية، 1995.
- 35- عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- 36- عميمور محي الدين، التجربة والجذور، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1993.
- 37- الفاسي علال ، كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.
- 38- فورجي ميشال، الحرب الباردة وحرب الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
- 39- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر.
- 40- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار الشعب قسنطينة، 1991.
- 41- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، در القصبة، الجزائر، 1999.

- 42- لحرش إبراهيم، الجزائر أرض الأبطال، مطبعة العالمية، عنابة، 2010.
- 43- محمد الصالح الصديق، الشعب الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الجزائر، 2000.
- 44- محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصة، الجزائر، 2007.
- 45- المدني توفيق احمد، حياة كفاح، ط 2، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 46- مطمر محمد العيد، العقيد شعباني، جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر.
- 47- مقالاتي عبد الله، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 48- مقالاتي عبد الله، الثورة الجزائرية وإفريقية، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 49- مقالاتي عبد الله، جبهة جيش التحرير الوطني بمالي حلقة مفقودة من تاريخ الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2013.
- 50- مقالاتي عبد الله، دور توات في نشر الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا الغربية، دار السبيل، الجزائر.
- 51- مقالاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر 2009.
- 52- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، دار بن حزم، بيروت لبنان، 2007.

53- موريس فايس، نحو السلم، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 – 29 جوان 1962، تر : صادق سلام، عالم الأفكار، 2013.

54- مولاي أحمد الطاهري الإدريسي، نسيم النفحات من أخبار توات ومن الصالحين والعلماء الثقات، ط2، مداد للطباعة والنشر، 2012.

55- الميلّي محمد، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

56- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.

II / الكتب باللغة الأجنبية.

- 1- Alain Peyrefitte, Faut il partager l'Algerie. édition Polon. Paris 1962.
- 2- Alleg Henri, La guerre d'Algérie, T1, T3. éd. Temps actuels, paris.1981.
- 3- Allilio-G- Le Sahara des Africain. Paris P. Julliard 1960
- 4- Ben jamin stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, édition, Casbah, 1995.
- 5- Benamar Mustapha, c'étaient eux les héros ، éditions Houma، Alger، 2002.
- 6- Blin louis, L'Algérie du Sahara au Sahel. Histoire et Perspectives Méditerranéennes, Edition l'harmattan, paris, 1990.
- 7- Claude Paillat، 2° Dossier Secret de L'Algérie 1957 – 1958، les presse de la Cité، paris، 1962.

- 8-** Courrière Yves ; la guerre d'algerie .les feux d'espoir. Edition fayard.1968
- 9-** De Gaulle charle, Mémoires d'espoir, le renouveau 1958–1962, édition, l'entreprise livre de poche, Plon, Paris, 1970
- 10-**Delpard Raphaël., Les Oublies de La Guerre d'Algérie. Ed. Michel Lafon, Paris.2003
- 11-**Farhat Abbass, Aoutopsie d'une guerre,. Edition Garnier. Paris. France. 1980
- 12-**Flament Mark, les hehicos du djebel algerie 1955.1962 .presse de la cite. Paris .1982
- 13-**Guentari Mohamed, l'organisation politico– Administratives et militaire de la révolution, Te 2 ,OPU, Alger, 1994.
- 14-**Kéchida Aissa, les architectes de la révolution ,chihab éditions , Batna, 2001.
- 15-**Kharchi Djamel, colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830–1962, édition, Casbah, Alger, 2004.
- 16-**La couture Jeanne, Algérie la guerre est Finie, édition Complexe, Bruxelles, 1985
- 17-**Mahfoud Kaddache, L'algerie Selibera 1954–1962, Premier edition. edition méditeranée. Paris.
- 18-**Maurica Brogin, l'exploitation des droorbures en Algerie 1956–1971, université de Nice.
- 19-**Mohamed cherif ould El houciné .Eléments pour La Mémoire Alger, casbah édition, 2009.
- 20-**Philippe Masson, Une Algérie totalement Algérienne, Publication Willy Fisher–Paris.

21-Pigeot Colonel, Monographie Pohitique du Territiore Ain sefra, Colomb Bechar. Alger. 1953.

22-Zerguini Mohamed, une vie de combat et de lutte، T1، ed ennahadha، alger، 2000.

خامسا: الجرائد

I/ الجرائد باللغة العربية.

- 1- جريدة العلم، " المؤتمر سطر سياسة إفريقية موحدة لتصفية كل مظاهر الاستعمار" ع 4254، السنة الخامسة عشر، 26 مارس 1961.
- 2- جريدة العلم، " سكوتوري يقول إذا فشلت المفاوضات سندول قضية الجزائر"، ع 4309 السنة الخامسة عشر، 31 ماي 1961.
- 3- جريدة العلم، " اختلاف وجهات النظر بين تونس و مالي حول مسألة الصحراء"، ع 4320، السنة الخامسة عشر، 13 يونيو 1961م.
- 4- جريدة العلم، " الجزائر ترغب في أن تقاطع الدول الإفريقية والعربية فرنسا" تصريح السيد مبارك الحسين، ع 4191، السنة الخامسة عشرة، 15 يناير 1961.
- 5- جريدة العلم، " الرئيس موديبو كيتا يؤكد تشبث بلاده بمبدأ عدم الانحياز و محاربة الاستعمار"، ع 4411، السنة الخامسة عشرة، 23 سبتمبر 1961م
- 6- جريدة العلم، " تصريح لرئيس جمهورية النيجر حول استغلال خيرات الصحراء"، ع 4526، السنة السادسة عشرة، 06 فيفري 1962.
- 7- جريدة العلم، " حالة الملك بفتح مؤتمر الأقطاب تحت شعار البعث و الوحدة والحرية"، ع 4182، السنة 15-5 يناير 1961.
- 8- جريدة العلم، " حوادث الحدود"، ع 4664، 15 يوليو 1962.
- 9- جريدة العلم، " مالي تؤكد تأييدها للحكومة الجزائرية بشأن الصحراء"، ع 4342، السنة الخامسة عشرة، 17 يونيو 1961.

- 10- جريدة العلم، "مؤتمر حزب الاستقلال يطالب إزاحة الاستعمار الفرنسي من المناطق الشرقية المغتصبة"، ع4508، السنة السادسة عشرة، 16 يناير 1962
- 11- جريدة المجاهد، "الخبز المسموم"، ع27، 22 جويلية 1958.
- 12- جريدة المجاهد، "صحرائنا في نظر الغرب.."، 28/03/1961.
- 13- جريدة المجاهد، "صوت الجزائر بالمغرب".
- 14- جريدة المجاهد، "معركة البترول جزء من معركة الاستقلال"، 28/08/1958.
- 15- جريدة المجاهد، "معركة البترول"، 1/11/1958.
- 16- جريدة المجاهد، 08/02/1958.
- 17- جريدة المجاهد، زيارة إلى المغرب الشقيق، ع43، 01 جوان 1959م.
- 18- جريدة المجاهد، ع100، 17 جويلية 1961.
- 19- جريدة المجاهد، ع96، 22 ماي 1961.
- 20- المجاهد، "الشعب لم يخلف مواعده مع التاريخ"، ع100، 17/07/1961.
- 21- المجاهد، "الحفايا العسكرية لتشبث الفرنسي بالصحراء " 14/08/1961
- 22- المجاهد، 10-10-1958.
- 23- المجاهد، ع 10، 17/07/1961.
- 24- المجاهد، ع 102، 14/08/1961.
- 25- المقاومة الجزائرية، الثورة الجزائرية 20 أوت 1956

II / الجرائد باللغة الأجنبية:

- 1- El Moudjahid, « Les illusion saharienne de la France ». Vol-1- N°12, 15 Novembre 1957
- 2- El Moudjahid, "L'Algérie en marche vers l'unité". Vol.1 N°12. du 15/11/1957

- 3- Le Parisien, « Quand le appelés du Contingent Servaient de Cobayes ».16 Février 2010.
- 4- Le Figaro, « Les Soldats Françaises, Cobayes des Essais Nucléaire ».16 Février 2010.
- 5- El Moudjahid, Vol2, N°36.6 Fevrier 1959, p 164.
- 6- Echo d'Alger, 15 Septembre 1955.
- 7- La Dépêche du Constantin, du 24 Septembre 1955.
- 8- Le Sahara.n 12 du 1957-10-25.
- 9- El moudjahid, n°86 1November 1961 vol 3
- 10- El moudjahid. N°:89 du 16/01/1962
- 11- Le Monde, 05 /04/1962.

سادسا: المقالات والدوريات.

I/ المقالات باللغة العربية.

- 1 بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، دفتر السياسة والقانون، ع6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، جانفي 2012.
- 2 بن خدة بن يوسف، "أهمية 19 مارس التاريخية بالنسبة للجزائر المستقلة"، مجلة أول نوفمبر، ع91-92، المنظمة الوطنية لقداماء المجاهدين، الجزائر، مارس 1988
- 3 شبلي خالد، "حظر التجارب النووية مابين الصكوك الدولية والترسانات النووية المتنامية: الجرائم النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية كدراسة حالة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 40.39، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2013،

- 4 الطيب أبشر الطيب، قادة الاستقلال، ودورهم في تحقيق السلام والوحدة الوطنية، دراسات أفريقية، ع 145.
- 5 عسال نور الدين، المشروع الفرنسي لفصل الصحراء الجزائرية 1958-1962، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 160، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جويلية 2015
- 6 فكاير عبد القادر، التفجيرات الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها، المصادر، ع 15، م و د ب ح و ث أن 1954، 2007
- 7 محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954
- 8 الملي محمد، "خريطة المغرب العربي السياسية - جبهة جديدة لصراع المفاهيم"، مجلة المستقبل، ع 336، دار الصحافة - بيروت لبنان - 30 جويلية 1983، ص 20.
- 9 رابح بلعيد، "موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية"، الخبر الأسبوعي، العدد 66، الجزائر، من 7 إلى 13 جوان 2000
- 10 ماهر حسن، الزعيم الأفريقي أحمد سيكوتوري الرئيس الغيني، المصري اليوم، العدد 2302، مصر، 2010.
- 11

II/المقالات باللغة الاجنبية.

- 1- Notre sahàra, "L'aide apportée par l'armée dans. l'acheminement du pétrole Saharien", N°13. n° spécial 30 avril 1960.

سادسا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

- 1- ابن حرز الله شارف، دور منطقة الاغواط في الثورة التحريرية 1954-1962 ،
مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف يحيوي مسعودة، قسم التاريخ،
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-
2004.
- 2- برمكي محمد، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، رسالة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حديث ومعاصر، اشراف الدكتور بنعمية
عبد المجيد، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة وهران،
السنة الجامعية 2010-2011.
- 3- بن دارة محمد، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-
1960، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف
مسعودة يحيوي، جامعة الجزائر 02، 2010.
- 4- بن عمر الحاج موسى، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962
منطقة ميزاب انموذجا، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ،
1992-1993
- 5- بوعريوة عبد المالك، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وعلاقتها بالحركة
المصالية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ
المعاصر، اشراف الدكتور بوالصفصاف عبد الكريم، قسم التاريخ والآثار، كلية
العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، السنة الجامعية
2014-2015
- 6- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962،
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور
حباسي الشاوش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة
الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007

7- ماضي مسعودة، فرانز فانون والثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف قسم التاريخ، جامعة أدرار 2008-2009

سابعاً: التقارير والملتقيات.

- 1- تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي، الفترة من 1956/8/20 إلى نهاية 1958، تصنيف وطبع مطبعة المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.
- 2- تقرير كتابة تاريخ الثورة لولاية أدرار لسنوات 56-57-1958، المنعقد بولاية سعيدة، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- 3- الثعالبي الطيب، مراحل التضامن المغربي مع الكفاح المسلح الجزائري، محاضرة منشورة في أعمال الملتقى، نظمتها مؤسسة محمد بوضياف حول التحرير المغاربي، الجزائر 11-12 ماي 2001.
- 4- الغالي غربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- 5- قنطاري محمد، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- 6- قنطاري محمد، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء، في سلسلة ملتقيات (فصل الصحراء في السياسة الفرنسية دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر - مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

- 7- كواتي مسعود، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناوره أم حقيقة،
الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 15.16.17 أفريل 1996.
- 8- المتحف الوطني للمجاهد، ندوة تاريخية حول الذكرى 39 للاستشهاد الراءد عمر
ادريس، 6 جوان 1998، بسكرة.

فهرس الأعلام

والأماكن

- أ -

ايسن: 07-

ايفيان: 08-12-

اكس ان بروفانس: 08

احمد بن بلة: 10-

ابن حرز الله شارف: 12

احمد توفيق المدني: 10-

امقيد: 18-

اولاد سيد الشيخ: 19-

الأغواط: 18-

- ب -

بشار: 02-16-19-

بن دائرة محمد: 12-

بن علي بوبكر: 12-

بوعلاي علي: 12-

بريطانيا: 18-

بن ناصر بن شهرة: 19-

بورقية: 08-

بيران: 18-

- ت -

تندوف: 16-

تادمايت: 16-

تانزورفت: 17-

تمراست: 17-21-

توات: 18-21-

تسايت: 18

تماسنيت: 18

توارق: 18-20-21

تيديكلت: 20

- ج -

جيرهارد رولفس: 18

جانت: 21-

جول كامبون: 21-22-

- ح -

الحسن الثاني: 08-

حفظ الله بوبكر: 11-

- د -

ديغول: 03-04-07-

الدين سليمان: 12-

- س -

الساورة: 08-17-19-21-

سعد دحلب: 11-

سلكة بومدين: 12-

سالي: 18-

سي سليمان: 19-

- ش -

الشيخ بوعمامة: 21-

شناتي اورزيق: 12-

الشعانة: 20-21

- ف -

فلاترز: 18-

- ق -

قورارة: 02-

قصر فنسان: 08-

قلوم الشيخ: 12-

قروز: 16-

- ع -

عين الصفراء: 02-

العبادة: 16-17

- غ -

غالي غربي: 11-

غرداية: 18-21

- ر -

الرقبيات: 20-

- م -

محمد الخامس: 08-

محمد حربي: 11-

محمد قنطاري: 11-

محمد محمود الارواني: 96-97-98-99-100-101-102-103-

104-105

مقلاتي عبد الله: 12-

ميزاب: 18-

محمد عبد الله الشريف: 19-

المنيعة: 21-

متليلي: 21-

مالي: 21-07-05-

ميلان: 11-

- ك -

كولونيو: 18

كلافري: 19-

- ن -

النيجر: 05-

- ه -

الهادي درواز: 11-

- و -

واد سوف: 02-

وهران: 09-

واد الناموس: 17-

ورقلة: 18- بوعلاي علي: 12-

بريطانيا: 18-

بن ناصر بن شهرة: 19-

بورقية: 08-

بيران: 18-

- ت -

تندوف: 16-

تادمايت: 16-

تانزورفت: 17-

تمنراست: 17-21-

توات: 18-21-

تسايت: 18

تماسنيت: 18

توارق: 18-20-21

تيديكلت: 20

- ج -

جيرهارد رولفس: 18

جانت: 21-

جول كامبون: 21-22-

- ح -

الحسن الثاني: 08-

حفظ الله بوبكر: 11-

- د -

ديغول: 03-04-07-

الدين سليمان: 12-

- س -

الساورة: 08-17-19-21-

سعد دحلب: 11-

سلكة يومدين: 12-

سالي: 18-

سي سليمان: 19-

- ش -

الشيخ بوعمامة: 21-

شناتي اورزيق: 12-

الشعانية: 20-21

- ف -

فلاترز: 18-

- ق -

قورارة: 02-

قصر فنسان: 08-

قلوم الشيخ: 12-

قروز: 16-

- ع -

عين الصفراء: 02-

العبادلة: 16-17

- غ -

غالي غربي: 11-

غرداية: 18-21

- ر -

الرقبيات: 20-

- م -

محمد الخامس: 08-

محمد حربي: 11-

محمد قنطاري: 11-

محمد محمود الارواني: 96-97-98-99-100-101-102-103-

104-105

مقلاتي عبد الله: 12-

ميزاب: 18-

محمد عبد الله الشريف: 19-

المنبعة: 21-

متليلي: 21-

مالي: 05-07-21-

ميلان: 11-

- ك -

كولونيوي: 18-

كلافري: 19-

- ن -

النيجر: 05-

- ه -

الهادي درواز: 11-

- و -

واد سوف: 02-

وهران: 09-

واد الناموس: 17-

ورقلة: 18-

فهرس

الموضوعات.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	شكر.	
	قائمة المختصرات.	
	مقدمة.	01
	مدخل.	13
	1/ الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية.	14
	2/ الحملات الاستكشافية والاحتلال الفرنسي للصحراء.	15
	3/ الواقع السكاني في الصحراء الجزائرية.	18
	4/ الإدارة الفرنسية في الصحراء.	21
الفصل الأول : إنتشار الثورة في الصحراء 1954-1962م		
	المبحث الأول: تطور القيادة الثورية للولاية السادسة.	25
	I/ إنشاء قيادة الثورة للولاية السادسة.	25
	II/ دور سي الحواس والطيب الجفلاي.	28
	III/ استمرار النشاط الثوري بعد 1960.	30
	المبحث الثاني: المواجهات العسكرية بين جيش بن لونيس وجيش التحرير الوطني.	
	I/ الضغط العسكري لجيش بن لونيس وإستراتيجية الجبهة في مجابهته.	31
	II/ تصفية بن لونيس وانعكاساتها.	35
	III/ دور الولايات التاريخية في القضاء على جيش بن لونيس.	38
	المبحث الثالث: إرساء الجبهات الحدودية.	45

45	I / على الحدود الليبية	
46	1- تشكيل الجبهة الليبية	
54	2- معركة ايسين	
57	II / على الحدود المالية النيجيرية	
59	1- إنشاء الجبهة المالية.	
64	2- مهام الجبهة المالية خارجيا.	
67	3- نضال الجبهة المالية في الداخل.	
70	4- الدور الجيو إستراتيجي لجبهة مالي في الثورة التحريرية	
73	الفصل الثاني: مواجهة سياسة الفصل وتأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة	
74	المبحث الأول: تنامي الاهتمام الفرنسي بالصحراء.	
74	I / اقتصادياً وعسكرياً.	
77	II / إرساء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية.	
81	المبحث الثاني: مشاريع الفصل والتقسيم في الصحراء.	
82	I / الجمهورية الصحراوية المستقلة	
85	II / جمهورية التوارق المستقلة	
89	III / النشاط الدعائي لقاضي تمبوكتو	
98	المبحث الثالث: مناورات ديغول ومواقف النخبة السياسية الفرنسية من سياسية التقسيم.	
98	I / مناورات ديغول التقسيمية للصحراء.	
104	II / مواقف النخبة السياسية الفرنسية من مشاريع التقسيم.	
106	المبحث الرابع: مواجهة الثورة لمشاريع التقسيم.	
107	I / إستراتيجية الثورة على الصعيد العسكري.	
111	II / استراتيجية الثورة على الصعيد الدبلوماسي والداخلي.	

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار من قضية الصحراء.		
117	المبحث الأول: مواقف دول الجوار الإفريقية.	
118	I / جمهوريتي غينيا وغانا.	
119	II / جمهوريتي السنغال والنيجر.	
121	III / جمهورية مالي.	
124	المبحث الثاني: الصحراء الجزائرية وبداية الصراع الحدودي المغربي.	
124	I / الأطماع المغربية في الصحراء الجزائرية.	
124	1- في عهد الملك محمد الخامس.	
125	2- العلاقات المغربية الجزائرية في عهد محمد الخامس.	
130	3- سياسة جبهة التحرير الوطني في مواجهة الأطماع المغربية في عهد الملك محمد الخامس.	
140	4- تصاعد أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب وموقف الثورة منها.	
145	II / أطماع تونس في الصحراء الجزائرية	
146	1- الاطماع التونسية في الثروات الاقتصادية.	
149	2- أطماع تونس الترابية في الصحراء.	
الفصل الرابع: مفاوضات إيفيان 1962 وقضية الصحراء.		
154	المبحث الأول: ملف الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية	
155	I / ملف الصحراء في المفاوضات السرية.	
157	II / ملف الصحراء في مفاوضات إيفيان.	
160	المبحث الثاني: الأهمية العسكرية الفرنسية للصحراء وفق اتفاقيات إيفيان.	

160	I / مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات بحماقير	
167	II / مركز التجارب الكيميائية البكتريولوجية بواد الناموس	
171	III / المراكز العسكرية النووية برقان وإينكر	
181	المبحث الثالث: تقييم اتفاقيات إيفيان ونشاط سياسي الجبهة.	
181	I / صعوبات واجهت سير المفاوضات.	
181	1- هيئة الأركان العامة وصراع السلطة.	
186	2- فكرة المائدة المستديرة وموقف الثورة منها.	
188	3- المنظمة الإرهابية OAS.	
191	II / انعكاسات ونتائج اتفاقية إيفيان على الصحراء وفرنسا.	
204	خاتمة	
218	الملاحق	
274	بيبلوغرافية الأطروحة	
294	فهرس الأعلام والأماكن	
305	فهرس الموضوعات	